الجمهورية العربيـة السورية

جامعـة دمشـــق

كلية الآداب والعلـوم الإنسـانية

قسم التـاريـخ



الفكــر الســياســي اللبنـــانـــي بيــن القـــوميــة والطــائفيــة

بيــن الحـــربيــن العـــالميتيـــن

1918 – 1939

مشروع رسالة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف: د. عبد المنعم الأحمد

إعداد الطالبة: سماح سميح معروف

الإهــــداء

إلى النور الإلهي الذي يبعث في نفسي الأمان والطمأنينة

إلى منارة ربي وقدوتي ومثلي الأعلى في الحياة

أبـي الحبيـب

إلى الملاك الذي نثر هالته القدسية فوق عيوني

إلى من لا أستطيع ردّ وفاء جميلها ما حييت .. إلى الساكنة في قلبي أبداً

أمــــي الغاليــــة

إلى زهور الربيع المتفتحة على الدوام

إلى من لا أجد ملاذاً وقت الضيق سوى صدورهم الحنونة

إلى من بدونهم تفقد الحياة معناها

أخـــواي العزيــزان



هكذا هي الحياة بدايات ونهايات .. فعندما نبدأ يكون هاجسنا أن نبلغ النهاية.

إن هذا العمل الذي استغرق جهداً مضنياً تكاملت أسسه وبنيانه بفضل أستاذي المشرف الدكتور عبد المنعم الأحمد الذي عاملني معاملة أبوية ورافق عملي خطوة بخطوة فكان لي المرشد والناصح له مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر إلى عمادة كلية الآداب في جامعة دمشق, وإلى رئاسة قسم التاريخ وأساتذته الكرام. وإلى رئاسة جامعة دمشق وكل من ساعدني ومدّ لي يد العون لإنهاء دراستي هذه؛ وأخص بالذكر الدكتور محمود علي عامر, لما قدّمه لي من توجيهات غنيّة وإرشادات صادقة فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة العلمية الموقرة والتي تقيّم عملي هذا وتزودني بإرشاداتها وآرائها القيمة لنرتقي بالدراسة إلى المستوى المطلوب.

والشكر الأخير لأسرتي الغالية التي كانت لي خير سند وقت الحاجة, وخير دافع للاستمرار في لحظات الضعف والتراجع. والتي بدون حبها وتعاطفها لما تمكنت من إتمام هذه الدراسة.

والله وليّ التوفيق

(سماح)

المحتويات

ثالثاً- اتجاهات الفكر السياسي في جبل لبنان (1908- 1918):

ثانياً: تطور الأوضاع السياسية اللبنانية ما بين إعلان الدستور وتوقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية (1926 – 1936):

ثالثاً: أهم الاتجاهات والتيارات السياسية الفكرية في لبنان بين عامي (1930 – 1939):

المقدمة:

يُعدّ القرن العشرون قرن نضوج الوعي القومي العربي؛ بالرغم من أن مقدماته والحوادث التي حُضّرت له تعود إلى بداية القرن التاسع عشر. هذا الوعي القومي هو بالأساس وعي اجتماعي ذو تركيب معقّد يدخل فيه الوعي الفردي إلى جانب الوعي الجماعي.

ويُلاحظ أن الوعي القومي العربي الوحدوي لم ينشأ كما كان الحال في أوروبا في غمار صراعٍ طبقي داخلي؛ بل في غمارٍ شبه قومي, تجسّد في محاولات منع التتريك العنصري. ثمّ ضدّ السيطرة الاستعمارية الأجنبية لاحقاً.

غير أن المهم بالنسبة إلينا هو انعكاس الحركة القومية على لبنان, وكيف تصدّت لها الطائفية فحرّفت الوعي القومي إلى انعزاليةٍ من جهة المطالبة بوطن مسيحي تحت الحماية الأجنبية. ومن جهة أخرى ظهرت انتفاضات ثورية قومية طالبت بإزالة الحكم الفرنسي وتوحيد لبنان وسورية. ومن جهة ثالثة بروز تيار وسطي توفيقي شبه ديمقراطي يبني نظريته على التوازن الطائفي الذي أدّى إلى توازنٍ سياسي بين الولاء للأجنبي والتطلّعات الوحدوية.

لقد تمايزت هذه التيارات الفكرية السياسية عبر التطوّر التاريخي, واكتسبت المزيد من الخصائص المميزة سياسيّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً, وقد بلغ تطورها ذروته عبر الكيان اللبناني الجديد؛ فتتحول الطوائف إلى مؤسسات سياسية – اجتماعية ذات كيانات شبه مستقلة, يتيح نظام الطائفية السياسية لها أن تنمّي مقومات تمايزها إلى حدّ طبع الكيان وهو العام, بطابع الخصوصيّة الطائفية وهي جزئياته. ومن هنا يأتي التعبير بأن لبنان هو اتحاد كونفدرالي بين الطوائف؛ كتجسيدٍ لهذا التطور.

يعرض البحث دراسة تاريخيّة للتيارات السياسية الفكرية وتطورها في لبنان بين عامي (1918 – 1939). وكان الدافع لاختيار هذا البحث هو ما تتمتع به هذه المرحلة من أهمية تاريخية؛ لاسيما أن موقع لبنان الجيوسياسي, فرض عليه سياسة

دولية خاصة به دون البلدان المجاورة. كما أنه البلد الأكثر تأثراً وتفاعلاً مع التغيرات الإقليمية والدولية التي فُرضت عليه منذ بداية التاريخ الحديث؛ ولاسيما السياسية التي لا يزال يعاني منها حتى الآن.

لقد شكّل لبنان أعمق بؤرة طائفية ومذهبية وإثنية تحرّكها المشاعر الداخلية بفعلٍ سياسي خارجي؛ يحقق مصالح الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا, بريطانيا). كون لبنان البلد الأكثر قدرة على امتصاص ما هو قادمٌ من الخارج والتأثر به, دون القدرة على فرض تأثيره أو حتى الخروج من مشكلاته وتأزماته.

لقد عُني البحث بصورة مباشرة بفترة تاريخية حرجة؛ ليس في تاريخ لبنان فحسب, بل على صعيد الدول العربية بوجه عام. فقد شهدت تلك الفترة جلاء القوات العثمانية عن البلاد العربية. وانتهاء الحرب العالمية الأولى (1918). بالإضافة إلى الصراع الدولي على المنطقة العربية؛ مما أحدث تغيّرات سياسية أثّرت على لبنان بشكل خاص وأسهمت في نشوء الدول القطريّة التي ولّدَت تضارباً في الاتجاهات السياسية في البلاد العربية.

عُدّ لبنان بفضل موقعه وخصوصيته المجتمعيّة وتوجهات بعض فئاته نحو الغرب؛ وارتباطهم به بعلاقات دينية وتجارية وثقافية, أسرع تجاوباً مع تيار الأفكار العصرية, وأكثر استعداداً لتقبّل أفكار الحضارة الأوروبية في العصر الحديث. فقد طبع التغلغل الأوروبي التعليمي والثقافي, لبنان, بطابع مميز عن طريق المؤسسات التربوية الكاثوليكية الفرنسية والبروتستانتية الأمريكية التي كان لها دور بارز في إيقاظ الحياة الفكرية في لبنان. وكان المسيحيون أول من تأثروا بها.

ومن أبرز إشكاليات البحث:

الإشكالية الأولى: دور الفئات الانعزالية في لبنان بالعمل على إنشاء دولة لبنان الكبير.

فقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع. فالاتجاه الأول يرى بأن هذه القوى كانت تسعى لإنشاء دولة مستقلة لا ترتبط بالشعور القومي العربي تحت الرعاية الفرنسية. واتجاه آخر يعتقد أن هذه القوى الانعزالية عُدّت أداة بيد الفرنسيين لتحقيق كل ما يُطلب منها. واتجاه ثالث يرى بأنها قوى وطنية تعمل لمصلحة لبنان الوطنية؛ بحسب منظورهم الخاص.

الإشكالية الثانية: تتعلق بالسياسة الفرنسية التي كانت تسهم في اختلاط الأحداث في لبنان.

لأن هناك اتجاه يرى أن فرنسا أدّت الدور الأكبر في زرع بذور الفتنة الطائفية في لبنان وتغذيتها؛ بهدف المساهمة في إضعافه والسيطرة عليه. والاتجاه الثاني يرى بأن فرنسا حاولت قدر الإمكان العمل على تحقيق رغبات اللبنانيين من جهة وموازنتها مع مصالحها الخاصة من جهة أخرى. واتجاه ثالث يرى بأن فرنسا أرادت جعل لبنان قاعدة استعمارية متقدمة لها في المنطقة؛ لتحقيق مصالحها الخاصة من خلاله. وليس كما يدّعي البعض بأنها الأم الحنون الراعية لمصالح لبنان.

لقد تمثلت صعوبة البحث في جمع المادة العلمية و صعوبة الحصول عليها؛ فضلاً عن فرز الاتجاهات السياسية اللبنانية في تلك الفترة لتداخلها وتشابكها على المستوى اللبناني أو السوري.

كما أن التعامل مع بعض الكتب اللبنانية لهذا الموضوع لها اعتباراتها الطائفية؛ الأمر الذي زاد من الجهد والتمهل قبل إصدار الأحكام. إضافة إلى غياب البرامج الأساسية لبعض الجمعيات والأحزاب؛ الأمر الذي أدّى إلى الاعتماد عما كُتب عنها في بطون الكتب المختلفة.

أما الهدف من الدراسة؛ فهي الإجابة على هاتين الإشكاليتين وغيرها من الإشكاليات الأخرى. فضلاً عن الإجابة عن تساؤلات مهمة من أبرزها:

1. ما مدى تطور التيارات السياسية في لبنان (1918-1939) وما هي نقاط التلاقي والخلاف بينها؟
2. ما هي الأسباب التي أدّت إلى التحوّل السياسي في موقف المسلمين (1926–1939). وما هو موقف الأحزاب والاتجاهات الناشئة من الأحداث المستجدة؟
3. هل كان للسياسة الفرنسية دور في التأثير على لبنان, وما مدى تأثيرها على هذه التيارات؟

إن البحث بشموليته سيوضح الإجابة على كل هذه التساؤلات من خلال الوثائق والمصادر والمراجع المعتمدة بالبحث:

<u>أولاً: الوثائق:</u>

- الوثائق المعنية من مديرية الوثائق التاريخية في دمشق.
- الوثائق الهامة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.
- الوثائق المعنية من أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.
- محفوظات دار المطرانية الكاثوليكية (زحلة).
- الأرشيف السري للفاتيكان.
- أرشيف مديرية الأثار (بيروت).

<u>ثانياً: المنشورات ذات صبغة وثائقية:</u>

- عصام كمال خليفة, أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر.
- وجيه كوثراني, بلاد الشام السكان, الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين.

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية ذات الصلة بالبحث :

- جورج انطونيوس: يقظة العرب, وهو من المصادر الهامة التي عاصرت جزءاً هاماً من فترة الدراسة وأعطت فكرة لا بأس بها عن بدايات اليقظة العربية وبدايات تكوّن الاتجاهات السياسية في لبنان والبلدان العربية.
- محمد جميل بيهم: النزاعات السياسية في لبنان, عهد الانتداب والاحتلال (1918-1945). وهو من أهم المصادر اللبنانية وذلك لأن محمد بيهم من المعاصرين والفاعلين في الأحداث اللبنانية في الفترة ما بين (1918-1945) كما يتضمن كتابه وثائق أساسية استقيت من مصادر الدولة وإداراتها. وتمثل مواطن التمايز السياسي والطائفي بين اللبنانيين. ومطالبة المسلمين برفع الغبن عنهم. وله مصادر أخرى مثل: لبنان بين مشرق ومغرب (1920-1969) وكتاب العهد المخضرم في سورية ولبنان (1918-1922) وقد أغنت هذه الكتب الدراسة في كثير المعلومات القيمة.
- بشارة الخوري: حقائق لبنانية (ثلاث أجزاء) وتأتي كتاباته على شكل مذكرات. وهو من أهم المصادر في تاريخ لبنان المعاصر لأن الخوري كان من المعاصرين للأحداث كما أنه استلم العديد من المناصب الحكومية النيابية والوزارية وأخيراً رئاسة الجمهورية؛ الأمر الذي مكّنه من الاطلاع على مجريات الأمور اللبنانية وفهمها عن قرب.
- محمد عزة دروزة: نشأة الحركة العربية الحديثة. وهو من المصادر الهامة التي استندت إليها في الرجوع إلى برامج وأهداف بعض الجمعيات وتاريخ نشوئها, وقد تضمن الكتاب كونه معاصراً للحدث معلومات مهمة عن تاريخ لبنان .

رابعاً: المذكرات:

اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على بعض المذكرات الشخصية الهامة. اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مذكرات سيلم علي سلام. وهي مذكرات تلقي الضوء على أحداث هامة جرت في العهد العثماني في لبنان منذ عام 1908 وحتى نهاية

فترة الدراسة. وترجع أهميتها في كون كاتبها معاصراً ومشاركاً في صنع الأحداث اللبنانية,وقد أفادت الدراسة من المعلومات الواردة فيها.

خامساً: الدوريات:

اعتمدت الدراسة على بعض المجلات المتوفرة كمجلة العرفان والمنار والمقاصد الإسلامية ومجلة الإنماء العربي وغيرها والتي أمدّت الدراسة بالمعلومات القيمة.

إضافة لبعض المراجع الأجنبية والمترجمة, والتي تناولت سرد الأحداث بدقة وتسلسل تسهل على القارئ فهم ما حصل حسب وجهة نظر الكاتب وتحليله للوقائع.

وقد تمّ البحث بالاعتماد على المنهجية العلمية الصحيحة؛ القائمة على الدراسة التحليلية والقراءة النقدية لما تحويه المصادر والمراجع من معلومات تحمل في طيّاتها وجهات نظرٍ مختلفة تحتاج إلى قراءة واعية ومتأنية للحكم عليها بعيداً عن العاطفة. مع الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي الصحيحة؛ سواء ما تعلّق منها بالمعرفة التاريخية المنظمة, القائمة على الشمول والجمع والعرض وتقاطع المعلومات عن ما كُتِبَ في تلك المرحلة.

إضافة إلى المعالجة الموضوعية المتعلقة بالصياغة والتركيب الصحيح؛ وبالتالي تقديم دراسة علمية تعتمد على القراءة الصحيحة للأحداث التاريخية, ووضعها في إطار يخدم القرّاء والباحثين.

وقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

تناول الفصل الأول التمهيدي المؤثرات الأوروبية على لبنان بين عامي (1908 - 1918)؛ ولاسيما جذور العلاقات الفرنسية اللبنانية الثقافية والاقتصادية والسياسية. كما ركّز على التيارات الفكرية في لبنان في تلك الفترة مبيناً أثر اليقظة الفكرية في لبنان ودورها في ظهور الجمعيات الأدبية والعلمية المسيّسة, بالإضافة إلى إعلان

الدستور العثماني عام (1908) وأثره في تنشيط الحياة السياسية وظهور الجمعيات والأحزاب السرية والعلنية.

مع ذكر الاتجاهات السياسية المختلفة لهذه الجمعيات كالاتجاه العربي – العثماني الداعي لمنح العرب موقعاً يليق بهم ضمن الرابطة العثمانية ومساواتهم بالأتراك. والاتجاه القومي العربي النازع للاستقلال عن الدولة العثمانية وإقامة حكم عربي في الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني. والاتجاه اللبناني الداعي لكيان لبناني مستقل تحت الحماية الأوروبية. كما تطرق كذلك لنهاية الحكم العثماني في المشرق العربي بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام (1914).

أما الفصل الثاني عالج المؤثرات الأوروبية على لبنان بين عامي(1919 – 1926) وتطور الأوضاع السياسية فيه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج الحكم العثماني منه. وقيام الحكومة العربية في دمشق وموقف اللبنانيين منها.

كما تطرق إلى التيارات السياسية المتضاربة في مؤتمر الصلح (1919) وأهم الجمعيات والأحزاب اللبنانية (1918 – 1926) المتأثرة بأهم الأحداث الداخلية والخارجية. كما ركز الفصل الثاني على دور فرنسا في ضرب الحركة العربية في سورية ولبنان بإتباع سياسة التجزئة والإلحاق وتعزيز الانتماءات الطائفية, والعمل على إنشاء وطن قومي مسيحي لبناني عام (1920). وموقف المسلمين والمسيحيين من الكيان الجديد. وعرض ردود الفعل التي رافقت إعلان الدستور اللبناني عام (1926) ودوره في تأكيد الطائفية اللبنانية وتعزيزها.

أما الفصل الثالث تناول المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية في أوروبا وتأثيرها على الوضع في لبنان. إضافة إلى التطورات السياسية على الساحة اللبنانية بين عامي (1926 – 1939) والتي تمثلت بإصرار الوحدويين على فكرة الانضمام إلى سورية من خلال عقدهم لمؤتمرات الساحل (1928- 1933- 1936).

وظهور تيارات سياسية لبنانية مسيحية وإسلامية؛ رأت في التقارب بوجهات النظر بين الطرفين, الحلّ الأمثل لخير لبنان ولمصلحته الوطنية.

كما وتطرق الفصل الثالث إلى ردود الفعل الفرنسية من التقارب الاسلامي المسيحيي ورفضها ترشيح شخصية إسلامية لرئاسة الدولة عام (1932). وتوقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية عام (1936) وأثرها في التحولات السياسية في لبنان حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام (1939).

أخيراً لقد حرصت على تقديم كل ما هو مفيد وجديد من المعلومات والآراء عن هذه الفترة من تاريخ لبنان. راجية من الله أن يكون البحث على المستوى العلمي المطلوب.

الفصل الأول التمهيدي:

أولاً: أضواء على المؤثرات الأوروبية في الفكر السياسي العربي عموماً, واللبناني خصوصاً (1876- 1918):

عُدّت بلاد الشام وسورية خصوصاً, محط أطماع المستعمرين والغزاة بسبب الموقع الجغرافي المتميز والأهمية الإستراتيجية, حيث مثّل هذا الموقع جسراً إلى الشرق الأدنى. وبالتالي تفوق بأهميته على الجسور الأخرى بسبب الطرق التجارية التي عُدّت شرايين تلك المنطقة آنذاك. وعليه أصبحت سورية ساحة الحروب عبر العصور, مثلما كانت ميدانا للصراع الفكري, وفيها العديد من الشواهد التي مازالت باقية كدليل على ذلك. [1]

وعندما وقعت المنطقة تحت نير الاحتلال العثماني. ازداد التنافس الاستعماري على المنطقة العربية من خلال الامتيازات والتسهيلات التي منحتها للدول الأوروبية سنة (1535) بهدف إعادة الطريق التجاري إلى البحر المتوسط؛ حيث منحت فرنسا حق حماية الكاثوليك وبريطانيا حق حماية البروتستنت, وروسيا حق حماية الأرثوذكس فضلا عن بناء الكنائس, وتوسعت التسهيلات لتشمل الإعفاء من الضرائب والاستثناء من المحاكم العثمانية, وكان لهذه الامتيازات أثرها الخطير على الدولة, من حيث التدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية الرعايا الأوروبيين, [2] كما جعلت هذه الامتيازات للأجنبي مركزاً متميزاً عن رعايا الدولة العثمانية, [3] وفيما بعد أصبحت الامتيازات وسيلة من وسائل الاستعباد الاستعماري للولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية.[4]

---

[1] . عودة ؛ محمد عبد الله : تاريخ العرب الحديث , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , 1989, ص116.

[2]. عمر ؛ عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي, دار النهضة العربية, بيروت, 1985, ص85.

[3] . الراقد ؛ محمد عبد المنعم : الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي , مؤسسة شباب الجامعة, القاهرة, 1968, ص310.

[4] . لوتسكي ؛ فلاديمير : تاريخ الأقطار العربية الحديث, 2 جزء, ت. عفيفة البستاني, دار الفارابي, بيروت, 1980 , ج1, ص21.

ولكن قبل الحديث عن المؤثرات الأوروبية على لبنان خلال فترة الدراسة, سيتطرق البحث ولو بلمحة سريعة إلى علاقات تلك الدول مع لبنان قديماً بدءاً بالعلاقات الفرنسية كونها تميزت عن باقي الدول الأوروبية بلبنان آنذاك.

1 -المؤثرات الفرنسية:

بدأت هذه العلاقة – حسب بعض الروايات الأوروبية- سنة (765) م أثناء حكم بيبيان القصير (Pepin le Brief) لفرنسا وتسلمه مفاتيح الأماكن المقدسة في القدس.ويرجعها آخرون إلى عهد شارلمان وعلاقاته الجيدة مع الخليفة العباسي هارون الرشيد حيث تم إقامة بعض المنشآت الدينية ومأوى للعجزة في القدس.[1] والبعض الآخر يرى أن جذور التدخل تعود إلى الحروب الصليبية عندما أسس الفرنسي غودفري دي بويون (Godfrey de Bouillon) مملكة القدس, كما يدّعون أن قديسهم لويس بعد خروجه من سجنه في مصر, وصل إلى عكا وأرسل برسالة إلى الموارنة في لبنان بتاريخ 21 أيار 1250 يقول فيها: " أما نحن وأولئك الذين سيخلفوننا على العرش في فرنسة, فإننا نجيز لأنفسنا أن نوفر لسموكم ولشعبكم الحماية ذاتها التي نوفرها للفرنسيين أنفسهم, كما أننا سنعمل دوما ما ينبغي عمله لتوفير السعادة لكم ".[2] وقد عني لويس التاسع بالمقامات المقدسة في القدس, نفس العناية التي فعلها شارلمان, ومنها المخصصات المرتبة لها.

وكانت فرنسا أول دولة أوروبية نالت امتيازات (Capitulation) في الدولة العثمانية عام 1535, والتي يمكن اعتبارها المنطلق الأول للنفوذ الفرنسي في بلاد الشام عموما ولبنان خصوصا, واستنادا إلى هذه الامتيازات عمدت الحكومة الفرنسية التدخل في ولايات بلاد الشام لصالح قوافل الحج الكاثوليكية إلى بيت المقدس, وفي عام 1646 تبنى لويس الرابع عشر قضية الجالية المارونية في لبنان بعد زيارة الأساقفة المارونيين لفرنسا, ونتيجة امتداد نشاط الجزويت الفرنسيسكان

[1] . Hourani, Albert, Syria and Lebanon, (London: Oxford University Press 1946), p. 33

[2] . بيشون؛ جان : بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى, ت. عزة دروزة, بيروت , 1964, ص112.

وغيرها من المؤسسات الكاثوليكية إلى الشرق , ازداد عدد الكاثوليك في بلاد الشام.[1]

وكنتيجة لذلك, أصبح المسيحيون وبصفة خاصة الموارنة يميلون إلى فرنسا, ويرحبون بالبعثات التبشيرية الفرنسية, بل ويأخذون من رجال هذه البعثات مستشارين لمشايخهم, واستغلت فرنسا هذا الوضع للتقرب إلى أصحاب العصبيات في لبنان وخاصة المشايخ الموارنة, وبلغ من الصلة الوثيقة بين الطرفين تعيين أحد شيوخ الموارنة, نائبا لقنصل فرنسا في بيروت عام 1655,ثم قنصلا لها عام 1662.[2]

وفي 18 تشرين الأول عام 1569 عقدت معاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية, أباحت بموجبها حرية التنقل للرعايا الفرنسيين بين الموانئ العثمانية, وممارسة التجارة فيها, وبيّنت أنواع البضائع التي يحق لهم المتاجرة بها, وفيما بعد حذت الدول الأوروبية حذو فرنسا, وتم تجديد هذه الامتيازات ثماني مرات حتى عام 1740.[3]

وقد جذب هذا الموقع الاستراتيجي الهام الذي تمتع به إقليم بلاد الشام أطماع المستعمرين على الدوام, ونجد في حملة نابليون بونابرت على مصر ثم سورية (1798-1801) شاهداً بارزاً على ذلك, حيث استقر ثلاث سنوات في مصر, ولكنه تراجع أمام أسوار عكا بسب مساعدة الانكليز لأحمد الجزار والي عكا بصد الحملة الفرنسية التي يقودها نابليون, لأن الأخير أراد أن يجعل من تلك المنطقة مركزاً لتهديد طريق مواصلات الإمبراطورية البريطانية نحو مستعمراتها في الهند.[4]

وبعد ستين عاما من حملة نابليون بونابرت, شهدت سورية أو جبل لبنان على الأخص, تدخل قوات فرنسية جديدة عام (1860) لإيقاف الحرب الطائفية بين

[1] . محمد؛ أنيس , حراز؛ رجب : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر, القاهرة, 1967, ص 95.
[2] . الشيخ؛ رأفت غنيمي : التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية, دار الثقافة, القاهرة, ط1, 1992, ص 108.
[3] . Hurewits, Jacop Coleman, Diplomacy in Near And Middle East, A documentary Record, Vols. (Princeton: Van Nostrand 1956), Vol l, p. 1-5.
[4] . Helen Cameron Gordon(Lady Russell),Syria as it is, london, 1939, p.2.

المسيحيين والموحدين وبقيت في البلاد لفترة مؤقتة, قبل أن تنسحب منها, تاركة وراءها حلمها الاستعماري بالعودة مجددا ولو بعد حين.

ومما لاشك فيه أن أحداث عام 1860, فضلا عن ذلك التعصب الديني المحلي بين السكان, إحدى قضايا المسألة الشرقية التي انتهت إلى وضع نظام دولي لجبل لبنان, تضمنه فرنسا, انكلترا, روسيا, النمسا وبروسيا.[1]

وبالتالي فإن تأثير فرنسا الديني والسياسي كان له تأثير اقتصادي وثقافي. فبالنسبة للتأثير الاقتصادي, فقد ازدهرت التجارة الفرنسية قي المشرق في القرنين السابع والثامن عشر وخاصة تجارة الحرير بين فرنسا وسورية, وكان لفرنسا توظيفات رأسمالية كبيرة بلغت أكثر من 120 مليون فرنك في السكك الحديدية,وفي عام 1877 بلغ قيمة الدين العثماني (251209758) ليرة ذهبية عثمانية, حيث امتلكت فرنسا إجمالي هذه الديون, وبالمحصلة بلغت قيمة الاستثمارات المالية الفرنسية في بلاد الشام عام 1911 حوالي (150)مليون فرنك.[2]

أما التأثير الثقافي المدعوم من الحكومة الفرنسية, كان ظاهرة واضحة أمام الناس, وخصوصا في لبنان. فالبعثات التبشيرية كانت تقوم على تقديم الخدمات الطبية والتبشير بالإنجيل, وكان لفرنسا في سورية جهاز دعائي يعمل على نشر نفوذها السياسي والثقافي والديني, متمثلا في الصحافة, وأهم تلك الصحف, السكان والاتحاد اللبناني والأحوال والنفير وغيرها, والحقيقة أن النفوذ الفرنسي لم يكن مجرد فرضيات أو زعم في لبنان, بسبب وجود فئات محبة حقا للفرنسيين, وترى أنها مرتبطة مع فرنسا بروابط تاريخية عريقة. [3] وكتب ندره مطران في كتابه عن سورية (وهو عضو في المؤتمر العربي في باريس), " لبنان مسيحي وفرنسي, ولبنان هو المفتاح الاستراتيجي والاقتصادي لسورية". [4]

5. حتي؛ فيليب: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين, 2ج, ت. كمال اليازجي, بيروت, 1959, ج2, ص 344.

[2] . قرقوط ؛ ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية1920-1939, دار طلاس, دمشق, 1989 , ص 17.

[3] . علي سلطان, تاريخ سورية 1908- 1918نهاية الحكم التركي, دار طلاس , دمشق, ط2, 1996, ص 214- 217.

[4] Nadra Moutran, La Syrie de Demain, Paris< 1916< p. 30.

وفي عام 1914, كانت فرنسا مسيطرة على خمسين بالمائة من المدارس والطلاب في سورية ولبنان, حيث بلغ عدد المدارس التي تعلم باللغة الفرنسية حوالي (501) مدرسة ضمت أكثر من خمسين ألف تلميذ من الجنسين.[1]

ومع تأزم الوضع الدولي قبيل الحرب العالمية الأولى أعلنت فرنسا صراحة عن مصالحها في بلاد الشام بشكل عام, وسورية خاصة, ولقي هذا الإعلان معارضة أوروبية شاملة, خصوصا أنه جاء في وقت معقد وحساس, ونتيجة لذلك واستثمارا للوقت, عملت فرنسا على استقطاب بعض الشخصيات السياسية المسلمة إلى جانبها, أمثال: شكري العسلي, عزة العابد, يحيى الأطرش, محمد كرد علي و عمر الجزائري وغيرهم.[2]

كما تنبه الفرنسيون إلى النتائج الخطرة التي قد تسفر عن مطالبتها ببلاد الشام, والتي قد تؤدي إلى تأزم العلاقة بين المشروع الفرنسي في السيطرة على سورية الطبيعية من جهة, وبين العلاقة مع المسلمين في بلاد الشام من جهة أخرى, لاسيما أن السياسة الفرنسية كانت تتميز بتوجهها الطائفي وعلاقتها الخاصة مع المسيحيين, مما دفع الفرنسيين قبيل الحرب العالمية الأولى إلى محاولة إتباع سياسة جديدة أكثر تقربا من المسلمين, لكسب ودهم وتجنب ميلهم نحو بريطانيا, وذلك من خلال التقرب من العائلات المسلمة الكبيرة, وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في فرنسا, والعمل على استمالة الصحافة الإسلامية.[3]

وقبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها, أخذت فرنسا تعبر عن مصالحها في سورية, من خلال الكتب والمنشورات, فضلا عن المؤسسات التي تسيطر عليها كالمستشفيات والمدارس والطرق الحديدية وغيرها, فضلا عن رعايتها للسوريين المقيمين على أراضيها بشكل مميز. وخاصة بعد بداية الحرب, ويذكر عوني عبد

---

[1] . تقي الدين؛ سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920-1970,مقدمات الحرب الأهلية, دار ابن خلدون, بيروت, ط1, 1977, ص26.

[2] . سلطان: مرجع سابق, ص 243.

[3] . كوثراني؛ وجيه: بلاد الشام" السكان,الاقتصاد,والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين,قراءة في الوثائق, معهد الإنماء العربي في طرابلس, بيروت ,1980, ص 184-185.

الهادي أحد السوريين المقيمين بباريس في تلك الفترة: "أن معاملة السوريين بالحسنى إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على مطامع فرنسا الاستعمارية في سورية".[1]

وربما كان أهم مظاهر الاهتمام الفرنسي الفعلي والمؤثر على السكان في سورية, هو إرسال عدد من سفن الأسطول الفرنسي إلى الساحل السوري في تشرين الثاني عام 1913 والذي كان يتألف من عدّة طرادات, ومدمرات. وقد لقي جندها كل الاحترام والتقدير في بيروت, وقد بالغت الحكومة المحلية هناك بإكرامهم. وقد ذكر يوسف الحكيم بمذكراته, هذه الزيارة بقوله : " وكانت الغاية من هذه الزيارة إظهار اهتمام فرنسا بلبنان, وبأنها هي التي عضدت طلب اللبنانيين بتخصيص مرفأ جونييه لترسو به البواخر الأجنبية " .[2]

وفي الواقع كان هذا الحرص الفرنسي الشديد على دورها ونفوذها في سورية, هو انعكاس لرغبتها في الحفاظ على مستعمراتها في المغرب العربي, وليس بسبب مصالحها الاقتصادية والثقافية في سورية فقط.[3]

2 -المؤثرات البريطانية:

عاشت بريطانيا صراعا طويلا مع الدول الأوروبية للسيطرة على البلاد العربية بما فيها سورية, لأهميتها الإستراتيجية أولا, وللدفاع عن ممتلكاتها في الشرق وتأمين الطرق البرية والبحرية لمستعمراتها في الهند ثانيا.[4]

في البداية حصل صراع مرير بين بريطانيا وروسيا استمر نحو قرنين من الزمن, وذلك لمنع تغلغل وتدخل روسيا في شؤون المنطقة. ومع نهاية القرن التاسع عشر وقفت موقفاً مشابهاً من التدخل الألماني. كما عارضت بريطانيا إنشاء قناة السويس, حتى لا يشكل هذا المشروع تنافساً دولياً على المنطقة, ولكنها سارعت لاحقاً لشراء

---

[1] . عبد الهادي؛ عوني : أوراق عوني عبد الهادي (أوراق خاصة), تحقيق خيرية قاسمية, مركز الأبحاث, بيروت, يونيو 1974, ص 10-16.

[2] . الحكيم؛ يوسف: بيروت ولبنان في عهد العثمانيين, المطبعة الكاثوليكية, بيروت, 1966, ص 101.

[3] . ذوقان : تطور الحركة الوطنية , ص 21.

[4] . الحاج؛ علي : سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2005, ص 119.

أسهم الخديوي إسماعيل عندما طرحت للبيع عام 1875, وذلك لمنع فرنسا من السيطرة الكاملة على القناة, وبالتالي السيطرة على بلاد الشام والإضرار بمصالح بريطانيا على طريق الهند, ومنذ ذلك الوقت أصبحت بلاد الشام بما فيها سورية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح البريطانية.[1]

واقتربت بريطانيا من سورية أكثر, عندما تنازلت الدولة العثمانية عن جزيرة قبرص عام 1878 لبريطانيا مقابل تعهد الأخيرة بحماية ممتلكات السلطان الآسيوية ضد روسيا, وبدأ اهتمامها يتضح بالمنطقة العربية بعد اقتناعها بأن انحلال الإمبراطورية العثمانية أمر لابد منه, فسارعت لاحتلال مصر عام 1882, وفي الوقت ذاته احتلت فرنسا تونس. ورغم الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام 1904, فإن صراعهما من أجل سورية بقي محركا لهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918).[2]

واستمرارا لتأثير نفوذها في سورية, طلب القنصل البريطاني في القدس, أن يفتح لبريطانيا مكتب بريد خاص "للتأثير السياسي" [3], وكانت فرنسا تنظر بعين الحذر والريبة لعلاقة البريطانيين الطيبة مع الموحدين.

في سنة 1909 ترددت إشاعات كثيرة حول رغبة بريطانيا الاستيلاء على سورية وربطها بمصر, وقد حذر (De France) قنصل فرنسا في مصر حكومته من محاولات بريطانيا الرامية إلى تنفيذ تلك الخطة. وخصوصا عندما طلب الطلاب السوريون في الجامعة الأمريكية في بيروت من القنصلية البريطانية أن تكون سورية تحت الحماية الانكليزية, بينما طالب الموارنة السوريون فرنسا والقوى الأخرى بتخطيط حدود لبنان. ولم يكن هذا التنافس الانكليزي- الفرنسي خافيا, بل كان محل نقاش حاد بين الصحف, حسب ولاء كل صحيفة, فمنها من يطالب

---

[1] . زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط, وولادة دولتي سورية ولبنان, دار النهار, بيروت, 1971, ص 31- 35.

[2] . سلطان: مرجع سابق, ص 211.

[3] . كان للدول الأوروبية – حسب قانون الامتيازات الأجنبية- الحق في فتح مكاتب بريد خاصة, ليس للدولة العثمانية عليها أي رقابة, أو أي حق مالي .
سلطان: مرجع سابق, ص 222.

بالحماية الفرنسية, وأخرى تدعو للتدخل البريطاني, والبعض الآخر (جريدة المفيد) تستهجن هذه المطالبات. في الوقت الذي تعمل فيه فرنسا وبريطانيا على تقسيم تركة الرجل المريض "الدولة العثمانية" .[1]

وعندما أصبحت قضية سورية حساسة بالنسبة للسياسة الانكليزية تجاه فرنسا, أجرى الرئيس الفرنسي بوانكاريه(Poincare) اتصالات دبلوماسية مكثفة مع وزير الخارجية البريطاني غراي (Grey) اتفقا خلالها على تصريح رسمي فرنسي يعلن اهتمام فرنسا الخاص والمطلق بمستقبل سورية المصيري, وذلك لدفع كل مطمع بريطاني صريح أو ضمني, وردا مسبقا لكل مطلب بالسيادة والاستقلال من قبل الحركة القومية العربية,[2] ثم أكد بوانكاريه لاحقا أمام مجلس الشيوخ بأنه ليس هناك أي خلاف مع البريطانيين حول مصالح فرنسا في سورية, فبريطانيا صرحت بكل صدق ومودة أنه ليس لها أي مطمع سياسي أو غيره في سورية, كما أكد بوانكاريه بأن فرنسا لن تدع مصالحها عرضة لأي خطر.[3]

كما كان للمؤثرات البريطانية جانبا ثقافيا هاما من خلال المدارس المنتشرة في بلاد الشام والتي تدرس باللغة الإنكليزية, وقد بلغ عددها عام 1914 حوالي مئة مدرسة ضمت سبعة آلاف تلميذ, إضافة إلى الكلية الإنجيلية السورية التي تأسست عام 1866 في رأس بيروت وضمت وحدها (1935) تلميذا.[4]

ولكن إذا كانت فرنسا هي المطالبة الأولى بسورية, وبريطانيا تنافسها, قبيل الحرب العالمية الأولى, فإن ألمانيا وروسيا حاولتا أيضا إظهار اهتمامهما وإبراز نفوذهما بالمنطقة قبيل نشوب الحرب .

---

[1] . سلطان: المرجع نفسه, ص 227.

[2] . حجار؛ جوزيف: سورية بلاد الشام تجزئة وطن (حول اتفاقات سايكس- بيكو), دار طلاس, دمشق, ط1, 1999, ص 21.

[3] . سعيد؛ أمين: أسرار الثورة العربية, دار الكتاب العربي, بيروت, 1965 , ص 132- 134 ؛ و بيشون: مرجع سابق, ص 138.

[4] . تقي الدين: مرجع سابق, ص 26.

3 -المؤثرات الألمانية:

كانت السياسة الألمانية منذ قيام الاتحاد الألماني عام 1870 قائمة على عدم التدخل في شؤون المنطقة والمسألة الشرقية, حيث دعا (بسمارك) الدول الكبرى إلى التفاهم فيما بينها وتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية وديًا. فمنذ وصول القيصر (غليوم الثاني) إلى الحكم عام 1888, بدأت ألمانيا سياسة الزحف شرقا, وأخذت تتدخل بشؤون الإمبراطورية العثمانية سياسيا وثقافيا واقتصاديا وحتى عسكريا, حيث تم إعادة تأهيل الجيش العثماني على أيدي ضباط ألمان.[1]

وفي عام 1898 قام الإمبراطور الألماني بزيارة دمشق, كما زار قبر صلاح الدين الأيوبي, وألقى كلمة في دار البلدية أكَد فيها أن السلطان العثماني والمسلمين سيجدون في إمبراطور ألمانيا الصديق الدائم لهم, وكان قبل ذلك بستة أيام قد دشن الكنيسة اللوثرية في القدس, وقد تركت زيارته هذه أثرا طيبا في قلوب السكان.[2] وفي العام نفسه تقدمت ألمانيا بطلب امتياز لإنشاء خط قونية- حلب- الموصل- بغداد. وفي عام 1902 صدرت الإرادة السلطانية بمنحها هذا الامتياز, والذي أظهرت بريطانيا رفضها الشديد له, وذلك لأن الخطوط الحديدية لم تكن مجرد امتيازات ومشاريع, بل كان لها أهدافها الاستعمارية والسياسية أيضا.

إضافة إلى ذلك, فقد أبدت كل من روسيا وفرنسا مخاوفها من الزحف الألماني السياسي والمالي والثقافي تجاه الدولة العثمانية, رغم أن ألمانيا نافست فرنسا في دعم وحماية الأقلية الكاثوليكية في بلاد الشام خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر, فأرسلت مائتي خبير ألماني في المجال الزراعي إلى حلب.[3]

وقد انتهجت ألمانيا سياسة التقرب من المسلمين, وتبني نظرية هامة مفادها أن الإسلام يتعرض لخطر أوروبي حقيقي يهدد وجوده, وأن السلطان هو حامي الأمة

---

[1] . بيشون: مصدر سابق, ص 93.

[2] . زين: مرجع سابق, ص 51 .

[3] . Poidevin, Raymond**, Les relation economiques et financieres enter La France et Lallemagne de 1898 a 1914**, Paris:Armand Colin 1969< p 150 – 152.

وأملها بالبقاء, وأن الألمان هم الأصدقاء الحقيقيون, لا بل والوحيدون للمسلمين. ولذا سعت ألمانيا للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وسلامتها, وقد أكد السفير الألماني في روما عام 1913 أنه في حال تقسيم الدول الأوروبية لآسيا الصغرى وبلاد الشام, وإبعاد ألمانيا عن هذا التقسيم, فإن ألمانيا لن تستطيع تحمل مراكش أخرى, خصوصا أنها تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في بلاد الشام, وتحديدا في حيفا ويافا واسكندرون.[1]

وقد أبرمت كل من ألمانيا وفرنسا عام 1914 اتفاقا بشأن الخطوط الحديدية في سورية, تضمن مطالبة ألمانيا بامتياز لمد سكة حديد بين اسكندرونة وحلب, مع ربطه بسكة حديد بغداد, وأن لا تلقى هذه المطالبة أي معارضة فرنسية, لأن فرنسا طالبت بامتيازٍ لمدِّ سكة حديد تربط حماة بطرابلس الشام من جهة, و بدير الزور من جهة أخرى, مع ربط هده السكة أيضا بخط حديد بغداد.

وقبيل الحرب العالمية الأولى حاولت ألمانيا إبراز نفوذها في المنطقة, ففي الوقت الذي كانت فيه ألمانيا تبحث عن شخصيات عربية كارهة لفرنسا ومؤيدة لتدخل قوى أخرى مثل ألمانيا. كما اهتمت ألمانيا بإصدار كتب تبحث في علاقات ألمانيا بسورية ومستقبل هذه العلاقات, وتبرز المواقف السورية المعارضة لفرنسا, وخاصة من الفئات غير الكاثوليكية, والفئات القومية التي كانت تتطلع إلى التعاون مع القوى الأخرى. ومع هذا الاهتمام السياسي والثقافي الألماني في سورية, كانت قطع الأسطول الألماني متواجدة بكثافة في ميناء اسكندرونة.[2]

4 -المؤثرات الروسية:

أعلنت روسيا الحرب مراراً على الدولة العثمانية في أثناء توسيع ممتلكاتها على شواطئ البحر الأسود وبحر أزوف. فمنذ عام 1689 كان الحلم الروسي الكبير هو الاستيلاء على اسطنبول وبالتالي السيطرة على منفذ على البحر الأبيض المتوسط,

---

[1] . Gooch,G.P, And Temperley, Harold, British documents on the Origins of war 1914-1918, London:H.M.Staty,1938, p.660

[2] . سلطان: مرجع سابق, ص 265.

وقد سعى كل قيصر روسي جاء بعد بطرس الكبير لتحقيق هذا الحلم, فقد وصل الأسطول الروسي إلى البحر المتوسط مرات عديدة, كما احتل مدينة بيروت, ورفرف العلم الروسي فوق بوابة المدينة الرئيسية في شهر تشرين الثاني عام 1773 وحتى شباط 1774.

وقد ظهر تخوف الدول الأوروبية وحسدها لروسيا, بعد توقيع الأخيرة في عام 1774 لمعاهدة (كوجك كينارجي) مع الدولة العثمانية والتي نصت على السماح لروسيا ببناء كنيسة في اسطنبول تتبع الطقس اليوناني, كما وتسمح بتأدية فريضة الحج إلى الأماكن المقدسة للرعايا الروس, وتمنح لسفراء روسيا حق التقدم على غيرهم, فجاءت المعاهدة كنقطة تحول هامة في العلاقات الروسية العثمانية.[1]

كما أن روسيا لم تترك فرصة إلا واستغلتها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية, ففي عام 1833 تدخلت بحجة إنقاذ السلطان محمود الثاني (1830- 1840) من خطر محمد علي باشا, وحصلت روسيا نتيجة هذا التدخل على معاهدة أونيكار- اسكلسي (Unkiar Skelessi) مع الدولة العثمانية والتي تجبرها على إغلاق المضائق في وجه الأساطيل الأوروبية. لكن بريطانيا سرعان ما تدخلت وأجهضت هذه المعاهدة, لأنها رأت في الطموحات الروسية التهديد الأخطر لمصالحها على الإطلاق. ولهذا أخذت تعمل وبدون ملل على رفض أي اتفاقية روسية - عثمانية, لأنها كانت تدرك أن أي امتيازات تحصل عليها روسيا من الدولة العثمانية ستساعدها لاحقا على تحقيق حلمها بالسيطرة على اسطنبول, وبالتالي تكون روسية قادرة في أي لحظة على إرسال جيوشها عبر بلاد الشام إلى مصب نهر النيل, وبذلك تقطع مواصلات الإمبراطورية البريطانية نحو مستعمراتها في الهند.[2]

وفي عام 1853 اشتعلت حرب القرم بين الدولة العثمانية, فرنسا وبريطانية من جهة وبين روسيا من جهة أخرى. وكانت هذه الحرب حربا دينية بالظاهر, وسياسية-

---

[1] . صايغ؛ أنيس : لبنان الطائفي, دار الصراع الفكري, بيروت, 1955 , ص 58.

[2]. تقي الدين : مرجع سابق, ص 23.

اقتصادية بالحقيقة, وكان نتيجتها خسارة روسيا الحرب. ولكن روسيا لم تكتف بذلك بل أعلنت الحرب مجددا على الدولة العثمانية عام 1877 ونجحت بإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على توقيع معاهدة سان ستفانو عام 1878, ولكن مكاسب هذه الاتفاقية جردت منها لاحقا عندما أجبرت على حضور مؤتمر برلين 1879.[1]

وقبيل الحرب العالمية الأولى أخذت روسيا تسعى لتحقيق مصالحها في شمال سورية, ولاسيما في الاسكندرونة, حتى تتوازى بالقوة مع الانكليز في جزيرة قبرص. فكانت رؤية روسيا قائمة على أنه في حال لم تتمكن من شق طريق خاضع لسيطرتها من القوقاز حتى خليج الاسكندرون, فإنها في نفس الوقت لا تريد أن تقع هذه المدينة تحت سيطرة دولة أخرى لا تربطها معها روابط الصداقة. وكان سفير بريطانيا في اسطنبول يعتقد " أن فرنسا ستصادق روسيا من أجل ضمان موافقتها عندما تضع يدها على سورية وفلسطين عند نهاية الحكم التركي".[2]

ولم تكتف روسيا بدورها العسكري المباشر, بل عملت على التأثير الثقافي من خلال إنشاء المدارس في بلاد الشام, والتي كانت تعلم فيها اللغة الروسية للطلبة والباحثين, والتي بلغ عددها حوالي مئة وخمس مدارس حتى أوائل شباط 1914, وقد ضمت ما يقارب (11500) تلميذا.[3]

5 -المؤثرات الإيطالية:

كانت إيطاليا منذ القرن السادس عشر على علاقة تجارية هامة مع بلاد الشام, وكانت البندقية تعنى بتعليم اللغات الشرقية لتجارها, وكان تعامل أهل الشام بعملة البندقية (الدوكات), وهذا دليل واضح على الاستئثار الإيطالي بأسواق بلاد الشام.

---

[1] . زين: الصراع الدولي, مرجع سابق, ص 29.
[2] . سلطان: مرجع سابق, ص 266.
[3] . تقي الدين: مرجع سابق, ص 26.

ويشير تقرير للقنصل الفرنسي في بيروت, أنه وحتى عام 1848 بقي غزل الحرير وتجارته حكرا على الإيطاليين.[1]

ومن الجدير ذكره أن الإيطاليين في السلطنة العثمانية سيطروا على مختلف المراكز الكهنوتية. وعندما برزت الأزمة اللبنانية عام 1860, أبدت إيطاليا رغبتها الملحة في التدخل لحلها, ودعت إلى إنقاذ المسيحيين, هذا ما دفع برئيس حكومتها (كافور) إلى إرسال ثلاث رسائل لوزير خارجية بريطانيا تتضمن حقوق إيطاليا في الاطلاع على الأحداث والمشاركة الفاعلة لوضع حد للأزمة من خلال إيجاد الحلول المناسبة. وقد حصلت إيطاليا لاحقا على حق المراقبة في القضية اللبنانية من خلال توقيعها على بروتوكول عام 1864, كما عينت (فرنكو باشا) في منصب حاكم جبل لبنان.[2]

لقد عُدّ التنافس الأوروبي كبيراً على دعم الإرساليات التبشيرية, وإقامة المدارس للتأثير على أفكار الجيل الناشئ سياسيا. فقد أسند إلى الأب (ريكادونا) الإيطالي في عام 1862 مهمة الإشراف على ثمان وثمانين راهبة في زحلة, وقد شهدت المؤسسات التربوية الإيطالية توسعا كبيرا حيث تم تأسيس المدرسة الملكية الإيطالية عام 1888 في بيروت وضمت مئة طالب, وكانت التقارير الفرنسية عن بلاد الشام تؤكد دوما منافسة المؤسسات الإيطالية لمؤسساتها.[3]

وفي عام 1905 وقع الطرفين الإيطالي والفرنسي على معاهدة تتضمن حرية تنقل البعثات الإيطالية حسب رغبتها, لكن المعاهدة لم تقلل من التنافس بين الدولتين, وقد ظهرت الرغبة الاستعمارية الإيطالية بالسيطرة على أجزاء من الدولة العثمانية بدخولها الحرب ضدها عام 1911 في طرابلس الغرب, كما واستغلت فرصة التنافس الإنكليزي- الفرنسي على سورية, للمطالبة ببعض الجزر والأراضي في

---

[1]. الخادم؛ سمير: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي المتوسط (1450- 1517), دار الريحاني, بيروت,1989, ص527.

[2]. Archivio Segerto Vaticano, Delegazion Apostolica del Monte Libanon, Vol.229, Fasc.3 ,p. 186

[3]. شعيب؛علي عبد المنعم: الصراع الإيطالي- الفرنسي على بلاد الشام (1860- 1941), دار الفارابي, بيروت, ط1, 2002, ص 19- 28.

شرقي البحر المتوسط وآسيا الصغرى, فرأى السفير البريطاني في باريس(غراي) "أن إعلانا بضمان أملاك تركيا ربما يخفف من خوف إيطاليا".[1]

فقد كانت إيطاليا تتخوف من فرض فرنسا سيطرتها على سورية, وربط الجزر الإيجية باليونان, فلا يبقى لها ما تحتله في البحر المتوسط . وقد رأت الحكومة الإيطالية وجوب احتفاظها بجزيرة رودوس, إلى أن يتضح مصير سورية, وفي حال سيطرة فرنسا على ميناء بيروت, تحصل إيطاليا مقابل ذلك على ميناء من تركيا. وقد جاء في الوثائق الفرنسية, أن سفير إيطاليا في لندن صرح ل(غراي) بأن " الحكومة الإيطالية ليس لها مطامع أرضية في سورية, لكن يجب ألا يكون لفرنسا بالمقابل مطامع أرضية في جزر بحر إيجة ".[2]

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن الرأي العام في سورية قد تغير من الإيطاليين بعد قصف الأسطول الإيطالي لمرفأ بيروت عام 1911.[3]

ثانياً:الحركة القومية العربية في ظل الدولة العثمانية (1876- 1908):

1 -القومية العربية والدولة العثمانية:

يكاد يجمع المؤرخون على أن بداية نشوء الفكر القومي العربي كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد ارتبط التطور الفكري بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ففي العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر, ظهر بداية العلاقات الرأسمالية في المشرق العربي تحت تأثير السوق العالمية, كما أن بروز الطبقة البرجوازية كان من أهم التطورات الاجتماعية في تلك المرحلة, فقد أثر تغلغل السلع الأوروبية الكثيف في الأسواق العربية على نظام الحرف وقوض نظام الإقطاع, "إلا أنه خلافا لما جرى في أوروبا الغربية, حيث تشكلت البرجوازية من بين صفوف سكان المدن الأحرار في مجرى الصراع مع الإقطاعيين, بينما الفئة

[1]. سلطان: مرجع سابق, ص 248.

[2]. سلطان: المرجع نفسه, ص 249.

[3]. الحكيم؛ يوسف: سورية والعهد العثماني, دار النهار, بيروت, ط2, 1980, ص252.

البرجوازية في البلدان العربية في القرن التاسع عشر تكونت صفوفها بشكل رئيسي من ممثلي التجار, الذين كانت مصالحهم متداخلة مع مصالح الإقطاعيين". [1]

كما شهدت هذه المرحلة نهضة أدبية مهدت لها البعثات التبشيرية الأوروبية والتي حملت معها الأفكار النهضوية الأوروبية, إضافة إلى البعثات العربية التي عاد أفرادها من أوروبا إلى بلادهم ليعملوا في التأليف والتعليم والترجمة, وكان لهم دورهم الكبير في تنوير الأذهان والعقول.

أ- البدايات الأولى للفكرة القومية العربية:

عُدّت الثورات الشعبية والحركات الاستقلالية بالرغم من صورتها الدينية والعوامل الاجتماعية والشخصية التي حركتها, تعبيرا واضحا عن صراع قومي بدأت معالمه تتضح وتتبلور بعدما أصاب الإمبراطورية العثمانية الضعف والعجز عن صد الهجمات الأوروبية وحماية البلاد. فقد ظهر الوعي السياسي لدى الشعب خلال انتفاضة حلب (تشرين الأول 1850) بسبب التجنيد وتحولت إلى انتفاضة معادية للأتراك, حيث "جهر بعض الناس الذين لا يحسنون تقدير الأمور بأن السلطان عبد المجيد سلطان تركي لا عربي وأنهم بحاجة إلى سلطان عربي أصيل ". [2]

كما وحدثت انتفاضات أخرى في سورية ولبنان في القرنين الثامن والتاسع عشر منها انتفاضة جبل عامل (1780) وانتفاضات الفلاحين العلويين في الأعوام (1806, 1811, 1815, 1844) وانتفاضة الفلاحين في جبل العرب بين عامي (1851, 1885) وانتفاضة فلاحي كسروان (1858). [3]

بالإضافة إلى هذه الانتفاضات؛ فقد أدّت الحركات الدينية دوراً كبيراً في التأثير على صورة السلطان في أذهان الناس. فظهور الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية عدّ المؤشر الأول لبداية تراجع الولاء للسلطان, الذي اختلت أموره واهتزت عقيدته بدخول البدع إليها مما أطمع الكفار فيه. فوجب على المسلمين تنقية العقيدة, وضم

---

[1] . ز. ل. ليفين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسورية ومصر), ت. بشير السباعي, دار ابن خلدون, بيروت, 1978, ص 12.

[2] . ليفين: المرجع نفسه, ص 111.

[3] . راجع بشأن هذه الانتفاضات: عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (1820- 1920), الفارابي, بيروت, 1975, ص 161.

الأقاليم العربية الإسلامية تحت راية التوحيد, وضرورة العودة إلى بساطة الإسلام الأولى.[1]

أما بالنسبة للقومية, فتكمن أهميتها بأنها شكلت نقيضا للخلافة العثمانية من خلال دعوتها لإقامة خلافة عربية. مما دفع السلطان العثماني للقضاء عليها, وعلى كل الحركات الدينية المشابهة لها كالحركة السنوسية في تونس, والمهدية في السودان.

كما كان للحملة الفرنسية على مصر(1798- 1801) بقيادة نابليون, أثرها في فتح أبواب الوطن العربي على الحضارة الغربية, كما وسبقت مصر غيرها من الأقطار العربية في النهضة الحديثة على يد محمد علي (1805- 1848), وقد تمكن هذا الوالي العظيم وابنه إبراهيم أن يفتحا السودان ومعظم شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام , وأن يؤلفا منها دولة موحدة في فترة وجيزة امتدت بين عامي (1811- 1832).[2] وقد ساهمت حملة إبراهيم باشا إلى بلاد الشام في نشأة الفكرة القومية العربية, من خلال النزعة العربية التي تمتع بها, فهو القائل أن حملته ستقف "حيث يوجد أناس يتكلمون العربية".[3]

وبالتالي إن حلم محمد علي باشا بتكوين دولة عربية مستقلة في القرن التاسع عشر, نبّه الدول الأوروبية إلى مخاطره وكان سببا في القضاء عليه.

إضافة لما سبق, كانت النهضة الأدبية البداية الأولى للنهضة القومية. حيث قام العديد من الكتّاب والمفكرين اللبنانيين بتأليف المعاجم ووضع الكتب في قواعد اللغة, كما قاموا بترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية, نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر؛ ناصيف اليازجي الذي دعا إلى إحياء التراث العربي, وبطرس البستاني الذي أصدر أول صحيفة سياسية عام (1860) أسماها (نفير سورية), وفي عام (1870) أصدر مجلة الجنان, وكان شعارها: (حب الوطن من الإيمان), ومن

---

[1] . طربين؛ أحمد: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (1800- 1958), دمشق, 1970, ص 115.

[2] . لمزيد من التفاصيل حول فتوحات محمد علي: عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي, دار المعارف, القاهرة, ط4, 1984. و اميل توما: تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث, دار الفارابي, بيروت, 1979, ج1, ص 35- 47.

[3] . صايغ؛ أنيس: الفكرة العربية في مصر, بيروت, 1968, ص 23.

مؤلفاته: محيط المحيط, دائرة المعارف وغيرهما. وكان لابد أن يتأثر الفكر العربي بالثقافة الغربية, وقد حاول بعض المفكرين بصدق أن "يكتشف المعادلة المتوازنة التي تقوده إلى الراحة الوجدانية بين عقلانية الغرب وروحانية الشرق".[1]

وكان من أوائل من حاولوا التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر, رفاعة الطهطاوي, الذي دعا للأخذ بنظام التعليم الأوروبي وتطوير العلوم التطبيقية, كما دعا خير الدين التونسي كذلك إلى الأخذ بتجربة الغرب وأن "نتخيّر منها ما يكون بحالنا لائق... عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا".[2]

وقد شارك الطهطاوي وخير الدين التونسي في هذا الاتجاه؛ كلاً من جمال الدين الأفغاني, محمد عبده, رشيد رضا, طاهر الجزائري والأمير شكيب أرسلان, ومن ثم أخذت هذه الدعوة بعدا جديدا على يد فرنسيس مراش, وشبلي الشميل, الذي كان يؤمن بالعلم والعلوم الطبيعية تحديدا, ولن نتحدث بالتفصيل عن هذه الشخصيات لأنها تحتاج لبحث خاص منفصل لدراستها.[3]

ب- تيار الجامعة الإسلامية:

نشأت فكرة الجامعة الإسلامية نتيجة ازدياد أطماع الدول الأوروبية في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر, فكانت ردّ فعل على التحديات الخارجية المتمثلة بالهجمة الاستعمارية, والتحديات الداخلية المتمثلة بالتخلف الفكري.

وقد كان جمال الدين الأفغاني أول من دعا إلى إنشاء هذه الجامعة لصد النفوذ الأوروبي, وإصلاح المساوئ الاجتماعية والدينية وبالتالي تخليص الإسلام من الشوائب التي علقت به, وكان في بداية حركته يرفض إعطاء أي وزن للفكر القومي والخصائص القومية, مكتفيا بوحدة العقيدة.

---

[1] . قزيها؛ وليد: " فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين" , مجلة المستقبل العربي, العدد الرابع, 11 / 1978, ص 12.

[2] . التونسي؛ خير الدين: مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك, تحقيق. معن زيادة, بيروت, 1978, ص 46- 46.

[3] . لقد كان استيعاب بعض المصلحين للتجربة الغربية لا يتنافى مع مقاومة الغرب انطلاقا من الإيمان بوحدة العالم الإسلامي, كالتونسي والأفغاني, بينما كان الانبهار بتفوق الغرب ومنجزاته الحضارية سببا في دعم سياسة أوروبا في تنفيذ مشاريعها في المنطقة العربية عند غالبية مفكري عصر النهضة كشبلي الشميل وفارس نمر ونجيب عازوري وغيرهم.
السعيد؛ رفعت: ثلاث لبنانيين في القاهرة (شبلي شميل, فرح انطون, رفيق جبّور), دار الطليعة, بيروت, ط1, 1973, ص 24.

وقد انتشرت الدعوة للوحدة الإسلامية, وقام العلماء بعقد المؤتمرات لدعمها, وصدرت بعض المجلات التي تدعوا لها, منها (العالم الإسلامي) في القاهرة, و(سبيل الرشاد) في اسطنبول.[1]

وظهر العديد من المفكرين الذين أيّدوا فكرة الجامعة الإسلامية, نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد كرد علي, محمد عبده, عبد القادر الجزائري وغيرهم. وقد تبنى السلطان عبد الحميد هذه الدعوة لما تضمنه من التفاف إسلامي حول الخلافة, وإبعاد لشبح الحكم الدستوري, حيث ظن أن فكرة الجامعة تعني الحكم الاستبدادي للخليفة. [2]

وخوفا من السيطرة الأوروبية على البلاد العربية, لم يناصر هذا التيار حركات الاستقلال العربية, مما أربك الفكر القومي ومنع تقدمه, فحتى عبد الرحمن الكواكبي الذي قاوم الاستبداد الحميدي لم يتنكر للجامعة الإسلامية, وحتى نجيب عازوري, وهو من المفكرين المسيحيين الذي دعا صراحة إلى الانفصال عن الأتراك, نادى بالخلافة الإسلامية, جاعلا مقرها في الحجاز, لأنه لم يكن بمقدوره التحرر من الإيديولوجية الدينية المسيطرة على المجتمع.

ت- الاستبداد الحميدي وتأثيره على الحركة القومية العربية:

تبوأ السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة العثمانية في (31/آب/1876) بعد الانقلاب الذي قام به الإصلاحيّون, وفي مقدمتهم مدحت باشا. وهم الذين أجبروا السلطان على إعلان دستور للبلاد (سمّي بدستور مدحت باشا), وإجراء الانتخابات لتشكيل مجلس المبعوثان, في تلك الفترة مرّت البلاد بأزمة اقتصادية خانقة, وبتكالب استعماري بلغ أوجه. وبعد أقل من سنتين تمكن السلطان عبد الحميد من استعادة

---

[1] . هناك حقيقة هامة يجب إيضاحها: أن فكرة الجامعة الإسلامية ظهرت نتيجة سبب مباشر هام, هو الاحتلال الإنكليزي لمصر عام 1981, وأول ما ظهرت على منبر جريدة "العروة الوثقى" التي أسسها جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام 1884.
للمزيد عن حياة الأفغاني وأعماله وأفكاره: أمين؛ أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث, القاهرة, 1948, ص 59- 120.
حوراني؛ ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة 1798- 1939, الترجمة العربية, بيروت,ط3, 1977, ص 137- 161.

[2] . أنيس؛ محمد: الدولة العثمانية والمشرق العربي, مكتبة الأنجلو, القاهرة, 1964, ص 240.

السيطرة على زمام الأمور, حيث علّق الدستور وتخلّص من مدحت باشا, واتّبع سياسة استبدادية خاصة للسيطرة على البلاد والعباد؛ حيث عدّت تلك المرحلة أكثر المراحل تعسفا في الحكم, من خلال سيطرة السلطان عبد الحميد الثاني على البلاد بواسطة أجهزته السرية و جواسيسه الذين كانوا عيون السلطان وآذانه. كما منع تعليم السياسة و التاريخ الصحيح في المدارس و"رفعت من المعاجم كثير من الألفاظ كالعدل والمساواة والقانون الأساسي والجمهورية و مجلس النواب" [1], كما وضع غير الموالين له تحت المراقبة, وكان أحيانا يوعز بإثارة الخلافات العائلية والقبلية للسيطرة على الموقف, وبالرغم مما كتب عن ظلم هذا السلطان وجبروته, إلا أن هناك بعض الآراء التي تقول بأن التاريخ ظلم عبد الحميد وأنه ليس بهذا السوء, فها هو سامي بك الصلح يقول في مذكراته: " لا شك, بأنه كان لعبد الحميد مساوئ, ولكن ليس بالقدر الذي ينسبونه إليه. إنه أحد أكثر المتهمين زورا, بين رجال الدولة في التاريخ". [2]

وقد شهدت فترة حكمه انفصال العديد من الولايات عن جسد الدولة, فضلا عن النشاط الكبير الذي قامت به الحركات الإصلاحية والليبرالية, مما دفع عبد الحميد إلى التنبّه لضرورة التّقرب من العرب, بعدّهم العنصر الثاني الأكبر من سكان الإمبراطورية بعد الترك. وبما أنه جعل الإسلام محور الولاء للدولة, فمن الطبيعي أن يوجه عنايته لاكتساب قلوبهم, وقد أسبغ على زعماء العرب وكبرائهم مظاهر التكريم والجاه, حيث أغدق الهبات على معاهد التعليم العربية, وأنفق الأموال على إصلاح مساجد مكة والمدينة وبيت المقدس, واهتم بشكل خاص بالحجاز وسورية, بدليل اعتماده عل مستشارين من سورية مثل "عزت باشا العابد الدمشقي, السكرتير الثاني للسلطان ورئيس لجنة مشروع سكة حديد الحجاز, و الشيخ أبو الهدى الصيادي, شيخ مشايخ الطرق الصوفية وصاحب الحظوة لدى عبد الحميد, والأخوين سليم ونجيب ملحمة اللبنانيين, الأول وزير المناجم, والثاني مدير الشرطة

[1]. كرد علي؛ محمد: خطط الشام, 6ج , منشورات بيروت, بيروت, 1970, ج3, ص 121.
[2]. الصلح؛ سامي: مذكرات سامي بك الصلح (1942, 1955) , 4 أجزاء, مكتبة الفكر العربي, بيروت, 1960, ج2, ص 15.

السرية, وقد تزايد عدد العرب الذين شغلوا مناصب حكومية هامة في العهد الحميدي".[1]

ولكن بالرّغم من كل ذلك لم يكن من السهل دمج العرب في النظام العثماني, فقد حال دون اندماجهم إرهاصات القومية العربية والتي تحولت إلى حركة سياسية ناشطة كانت الأولى في نوعها و بحثها عن هويتها المميزة.

- ***جمعية بيروت السرية (1875- 1881):***

سلك دعاة الإصلاح والمعارضون للحكم العثماني المستبد طرقا أخرى للوصول إلى أهدافهم القومية, ولجئوا إلى أسلوب العمل السرّي المنظم, واتخذوا من سورية ولبنان منطلقا لعملهم السياسي. وعلى هذا الأساس قامت جمعية سياسية سرّية في بيروت وافتتحت فروعا لها في دمشق وطرابلس, كان أغلبية أعضائها من مسيحي لبنان الذين درسوا في الكلية السورية الإنجيلية في بيروت, وكان سليم عمون وفارس نمر أول من فكرا بإنشاء هذه الجمعية, وبينما يحدد جورج أنطونيوس عدد أعضاء الجمعية "باثنين وعشرين عضوا" [2], يرفع الباحث زين نور الدين هذا العدد إلى "السبعين".[3]

وكان أسلوب لصق المنشورات في الشوارع ليلا هو الأسلوب الذي لجأ إليه هؤلاء الأعضاء لتحقيق غايتهم, وكان أبرزها منشور ألصق في بيروت ليلة 31/ كانون الأول /1880 وتضمن ما يلي: [4]

- منح الاستقلال لسورية ولبنان متحدتين.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد.
- إلغاء القيود والرقابة على التعليم, وإعطاء حرية الرأي.

[1]. طربين: مرجع سابق , ص 289.
[2]. أنطونيوس؛ جورج: يقظة العرب – تاريخ حركة العرب القومية-, ت. ناصر الدين الأسد, دار العلم للملايين, بيروت, ط2, 1966, ص 152.
[3]. زين؛ زين نور الدين: نشوء القومية العربية, دار النهار, بيروت, ط2 , 1977, ص 196.
[4]. فرزات؛ محمد حرب: الحياة الحزبية في سورية, دار الرواد, دمشق, ط1, 1955, ص 28.

- تجنيد الشباب ضمن حدود بلادهم وقت السلم.

ويتضح مما سبق رغبة الأعضاء في وحدة سورية ولبنان, وتعميم تجربة جبل لبنان الاستقلالية منذ 1861 على كل سورية. وقد كانت أهداف الجمعية عربيّة بقدر ما كانت سوريّة, كما ودعت لتحقيق أهدافها بقوة السلاح, وهذا مؤشّر قوي على التحول الذي طرأ على العلاقات العربية العثمانية. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار جمعية بيروت السياسية السرية خطوة جريئة إلى الأمام على طريق الحركة العربية التحررية, ولكنها لم تلاقي النجاح الملموس بسبب ضعف الوعي لدى العامة, وسعي السلطان عبد الحميد لمحاربتها والقضاء على أعضائها "حيث فرّ من أسعده الحظ منهم إلى مصر وفرنسا والأمريكيتين, لشنّ حملة من المهجر ضد طغيان السلطان".[1]

- ***يوسف كرم ومشروع الدولة العربية:***

بالإضافة إلى نشاط جمعية بيروت السرية وتحرك الأعيان السوريين, لابد من الإشارة إلى مشروع يوسف كرم وتحركاته الهادفة لتحقيق طموحه في حكم جبل لبنان. فبعد أن تمّ طرده من الجبل عام 1867 بموافقة قناصل الدول الكبرى, أخذ يتنقّل بين عواصم الدول الأوروبية طالبا مساعدتها في تحقيق مشروعه. ولم يكن يوسف كرم يسعى للانفصال عن الدولة العثمانية, فقد جاء في رسالة وجهها للمطران يوسف الدبس في 7 / تموز/ 1876: "وإني سواء كنت في الأستانة أو في غيرها لا أنفك عما هو واجب عليّ من الخضوع للباب العالي والتعلّق الشديد بفرنسا والاحترام السامي للعالم الرسمي".[2]

وقد نظر الأوروبيون إلى يوسف كرم كشخص متهور يطغى طموحه الشخصي على كل شيء. فها هو الجنرال الفرنسي (دي بوفور) يرى بأن يوسف كرم " ليس أكثر من رعاع طموح يضحي ببلاده في سبيل طموحاته الشخصية" فهو "واقع

---

[1]. المعلم؛ وليد: سورية (1916- 1946) الطريق إلى الحرية, دار طلاس, دمشق, ط1, 1988, ص 14.
[2]. رستم؛ أسد: لبنان في عهد المتصرفية, دار النهار, بيروت, ط2, 1973, ص 295.

تحت تأثير الأتراك والإنكليز الذين يغرونه بالمنصب الذي يطمح إليه" كما ويرى أنه يطمح "لحكم قائمقامية الشمال, وليس كل لبنان, مساعدا بذلك, المشروع الإنكليزي التركي الذي يريد الإبقاء على الفصل بين الأهالي, ومضحّيا, في سبيل طموحه, بمسيحي الجنوب الذين سوف يتركون بهذه الطريقة, في وسط الدروز, وليس لهم من ضمانة سوى أولئك الجنود والموظفون الأتراك أنفسهم, وهم لم ينسوا بعد سلوكهم خلال مجازر عام 1860".[1]

وبعد مضي عشر سنوات قضاها يوسف كرم في الخارج, فقد الأمل من الدول الأوروبية, ووجد في شخصية الأمير عبد القادر الجزائري ما يدعوه لطرح مشروعه السياسي, فها هو يقترح على الأمير أن يحكم البلاد أمراء محلين تحت رايته "يدفعون إليكم أموالا مقررة ويوحّدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدي, قبل أن تتداخل بأمورنا الدول الأجنبية".[2]

كما كان يدعو أبناء جلدته أن يظهروا للقاصي والداني, وللخاصة والعامة, أنهم في صف واحد, وأن اختلافاتهم الدينية لا تلغي محبتهم لبعضهم, وأن ما يجري على واحدهم يجري على الجميع, فهم شعب واحد. وهكذا نرى أن مشروع يوسف كرم والذي انطلق من طموح شخصي بحت, التقى مع الجهود المبذولة من قبل وجهاء المسلمين في سورية, بالرغم من عدم التنسيق بين الطرفين, فكان الأمير عبد القادر الجزائري هو القطب الأساسي الذي جذب الطرفين, وهذا ما بدا جليا من خلال (لجنة الإصلاح).

- ***لجنة الإصلاح (1876- 1882):***

اتّسمت بكونها لجنة ضمت نخبة من السياسيين والمثقفين المسلمين والمسيحيين من البلاد السورية بما فيها جبل لبنان. وقد نادت بضرورة الإصلاح في الدولة

---

[1]. سويد؛ ياسين: فرنسا والموارنة ولبنان - تقارير ومراسلات الحملة الفرنسية على سورية (1860- 1861), شركة المطبوعات, بيروت, ط1, 1992, ص24.

[2]. الصلح؛ عادل: سطور من رسالة - تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي - سنة (1877) , بيروت, 1966, ص 114.

العثمانية, وجاء في منشور اللجنة الأول: "وأنت أيتها الدولة نشهد لك الله إذ لسنا نبغي في الأمر سوى الإصلاح, فأسرعي فيه وهو خير لك ولنا وأبقى".[1]

وبتاريخ 5/ تموز/ 1880 يكتب الأمير محيي الدين الجزائري (ابن عم الأمير عبد القادر) رسالة إلى الشيخ اسكندر العازار يحرضه فيها على إعلان الثورة: "ألم نر الأمم المتفرقة التي هي أضعف من عصبيتنا قد جاهرت بالعصيان .... " , وبتاريخ 25/ تموز/ 1880 أرسل الأمير عبد القادر رسالة إلى الشيخ العازار أيضا تبيّن منها أن هناك خطة قد تم إعدادها: " فإن عواطفي توحي إلي بلزوم الإسراع في العمل ....", ولم تعتمد اللجنة على القوى الداخلية فقط, بل كانت على علاقة وثيقة بمدحت باشا الذي كان يطمح ,بعد تنحيته عن منصبه كصدر أعظم في اسطنبول, إلى لعب دور أساسي في ولاية سورية, وبالرغم من ذلك كان قادة اللجنة قلقون من فشل حركتهم في حال لم يعتمدوا على الدول الأوروبية في مساعدتهم, بالرغم من عدم ثقتهم بنوايا أوروبا, وخصوصا عندما بدأت بعض الجرائد الأوروبية تهاجم مدحت باشا وسياساته, مما أشعر أعضاء اللجنة بعدم الاطمئنان والرغبة في التريث, فهاهو الأمير عبد القادر يقتنع بوجهة نظر العازار الداعية للتمهل: " فالحق كل الحق معكم بأنه لا يجب أن نتعجل الحبلى بالولادة قبل الشهر التاسع, وإلا فالمولود الذي يولد لا يكون من أبناء الحياة الطويلة...." [2].

ولم يقتصر التحرك على شخصية الأمير عبد القادر بالرغم من أنه موضع جذب لباقي الشخصيات, فهو الذي وقف في وجه الفرنسيين لعدة سنوات في الجزائر قبل قدومه إلى دمشق, وكما كان تحت أمرته حوالي سبعة آلاف مغربي, إضافة لموقفه المناهض للطائفية في أحداث عام 1860 مما أكسبه احترام المسيحيين وتقديرهم في المشرق العربي, فمثلا عبد الرحيم بدران كان أحد أعضاء الجمعية العلمية السورية (1857), و من أعضاء لجنة الإصلاح البارزين, والشيخ إبراهيم اليازجي الذي

[1]. داية؛ جان: " لجنة الإصلاح ", مجلة الفكر, العدد 35, بيروت, كانون الثاني, 1980, ص 26.
[2]. داية: المرجع نفسه , ص 27.

دوى صوته في أولى اجتماعات الجمعية العلمية السورية, عدّ عضواً هاما في جمعية بيروت السرية وفي لجنة الإصلاح معا.[1]

وتأتي نهاية ولاية مدحت باشا في سورية كنهاية لهذه اللجنة التي ربما كانت أنضج محاولات الإصلاح في العهد العثماني خلال القرن التاسع عشر.

ث- **<u>الفكرة القومية خارج حدود السلطنة العثمانية:</u>**

لاقت حركات الإصلاح داخل الدولة العثمانية مواجهة عنيفة من قبل السلطان عبد الحميد مما دفع برجالات الفكر إلى الهروب من بطشه خارج البلاد, وفي عام 1881 أنشأ عدد من اللبنانيين والسوريين جمعية (حفظ حقوق الملة العربية) في أوروبا, والتي كانت تدعو العرب مسلمين ومسيحيين إلى الوحدة والاستفاقة من الثبات الذي يعيشونه, والوقوف بوجه الأجنبي لحماية البلاد من الاستعمار.

وأول دعوة صريحة للمطالبة باستقلال سورية التام عن الأتراك, كان في نيويورك, حيث رفع شعار حزب سورية الفتاة الذي تأسس عام 1898 (إما الحرية أو الموت) وقد طالب " باستقلال سورية بحدودها الطبيعية أي من رأس العقبة إلى عريش مصر"[2].

وفي باريس عام 1899 أقام أحمد رضا وعدد من الشبان العرب والأتراك احتفالاً كبيراً بالذكرى المئوية للثورة الفرنسية أكّدوا خلاله سعيهم لإعادة الحياة الدستورية في البلاد وفي طليعتهم خليل غانم, وكان هناك اتجاه آخر في باريس؛ يدعو للانفصال التام عن العثمانيين, وعدّ نجيب عازوري من أبرز دعاته حيث أسس جمعية الوطن العربي ومجلة الاستقلال العربي كما أصدر كتابا باللغة الفرنسية بعنوان (يقظة الأمة العربية) عام 1905, وقد تميّز ببغضه الشديد للأتراك, وبيّن

---

[1]. مراد؛ سعيد: الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين (1914- 1946), معهد الإنماء العربي, بيروت, ط1, 1986, ص 49.

[2]. يزبك؛ يوسف إبراهيم: أول حزب عربي قال" إما الحرية أو الموت " , بيروت, شباط 1942, ج4, ص 3.

سبب تراجع الأمة العربية, "فهم لم يكتفوا بعدم العطاء, بل منعوا الآخرين من العطاء"[1].

وكان ينادي بوحدة الأمة العربية, والتي برأيه لا تضم مصر؛ لأن أهلها لم يكونوا يتكلمون اللغة العربية قبل الإسلام, كما أن هناك حدودا طبيعية تفصل بينها وبين الإمبراطورية العربية. ودعا لفصل الدين عن الدولة, مع ضرورة وجود خليفة للمسلمين في "دولة مستقلة تماما تشمل ولاية الحجاز الحالية, ويتمتع الخليفة باحترام الملك, ويملك سلطة روحية فعلية على كافة مسلمي الأرض..."[2].

ولعل من أهم الأمور التي نبّه إليها في كتابه هي المطامع الصهيونية في فلسطين, وبالرّغم مما قيل عن ظنون كثيرة تحوم حول نشاط نجيب عازوري السياسي, وعن ضآلة تأثير دعوته في الحركة العربية, نتيجة ظهورها في عاصمة أجنبية وبلغة أجنبية - بالرغم من دورها الكبير في أوروبا إذ أوضحت للفرنسيين حقيقة القضية العربية وأهدافها- إلا أنه لا يمكن لنا أن ننسى الدور الذي قام به والجهود التي بذلها لتحقيق الوحدة العربية والتخلص من الظلم العثماني, مع مراعاتنا للمرحلة التي عاشها, والتي كانت مناسبة للأفكار التي طرحها. [3]

أما عبد الرحمن الكواكبي الذي هاجر من حلب إلى مصر نتيجة الاستبداد الحميدي, كان جامعا بين الفكر الديني والقومي العربي. حيث كان يرى ضرورة إقامة حكم إسلامي تحت الزعامة العربية يستند إلى الشورى, وكانت هذه الدعوة خروجا عن السلطان, الأمر الذي أزعج الكثيرين من السياسيين العرب الذين كانوا لا يريدون أكثر من اللامركزية في الحكم, وبادر أحدهم, رفيق العظم رئيس حزب اللامركزية, إلى "تنبيه العرب والأتراك القوميين, بأن الخلافة من حق الأتراك وليست من حق العرب ونهاهم عن الدعوة لنقلها إلى أشراف مكة..." [4].

---

[1]. عازوري؛ نجيب: يقظة الأمة العربية, تعريب أحمد أبو ملحم, بيروت, 1977, ص 210.

[2]. عازوري: المصدر السابق , ص 220.

[3]. اسماعيل؛ عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي, 5 أجزاء, دار النشر للسياسة والتاريخ, بيروت, 1964, ج4, ص 132.

[4]. صايغ؛ أنيس: الهاشميون والثورة العربية الكبرى, دار الطليعة, بيروت, 1966, ص 49.

بينما العائلة الخديوية في مصر والتي كانت تسعى لتوسيع نفوذها, كانت تتمنى "منذ وقت يصعب تحديده, بتنصيب شريف مكة خليفة فيكون من الناحية الشرعية تحت حماية سلطان مصري"[1] .

وبالرغم من وجود نزاعات سياسية مختلفة, ظهرت داخل السلطنة وخارجها, حول الخلافة وشكلها والطرف الأحق بها, فإن معارضة السلطان هي السّمة المشتركة بين الجميع, لذا كان إعلان الدستور عام 1908 هو نقطة التوافق بين مختلف الأطراف التي حاربت الظلم والاستبداد.

2- الحركة القومية العربية بعد إعلان الدستور العثماني (1908):

أ- الظروف السياسية التي رافقت إعلان الدستور:

أنهت جمعية الاتحاد والتّرقي بواسطة قوتها السياسية وتشكيلاتها العسكرية سوء إدارة عبد الحميد أمام الأطماع الأجنبية, وحكمه الجاسوسي المستبد, وأعادت العمل بالدستور الصادر في عام 1876, بعد أن دام حكم عبد الحميد حوالي ثلث قرن (1876- 1908).

ويذكر يوسف الحكيم في مذكراته "أن حرّية الصحافة كانت مقيّدة في عهد عبد الحميد بقيود المراقبة والاضطهاد والسجن الإداري والنفي والتعذيب, ولهذا انتشرت الصحف في أمريكا وفرنسا خارج الدولة العثمانية, وفي مصر أيضا. وبعد إعلان الدستور أصبحت حرية إبداء الرأي مصونة ضمن النظام, كما ظهرت الأحزاب ضمن هذه الحرية, وأوّلها حزب الاتحاد والترقي ثم حزب الائتلاف" [2].

كما يذكر الأب فرديناند توتل اليسوعي في كتابه (وثائق تاريخية عن حلب) فرح المسيحيين بإعلان الدستور فيقول: "وكان المسيحيون يهنئون بعضهم بعضا, كأنهم

---

[1]. حوراني؛ ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798- 1939), دار النهار, بيروت, ط3, 1977, ص 321.

[2]. الحكيم؛ يوسف: المذكرات, بيروت ولبنان في عهد آل عثمان, دار النهار, بيروت, 1980, ص 35.

نجوا من الموت وأخذوا يعيشون عمرا جديدا" [1] , وأرجع البعض خمول السوريين خلال فترة حكم عبد الحميد إلى ظلمه واستبداده, ولكن بعد أن عمّ الدستور أصبح الناس اتجاه القانون سواء, ولم تكن فرحة المفكرين العرب بأقل من فرحة المصلحين الأتراك بإعلان الدستور.

وعلى الصعيد الشعبي انتعشت الآمال بالإصلاح وقامت في بيروت "تظاهرات رائعة تعالت فيها الهتافات للحرية والإخاء والمساواة..." [2], وفي الشام أخذ الناس يبجلون جمعية الاتحاد والترقي "التي كانت سبب هذا الانقلاب الذي أنعش الأمة بعض الشيء, وكثرت الآمال والأماني في إصلاح الحال, وطردت الشام ولاتها وعمالها الذين عرفوا بالجاسوسية لعبد الحميد والنيل من رعيته...."[3].

وقد شملت الحرية أمورا اجتماعية غير سياسية, حينما أضرب عمال السكك الحديدية في سورية في 30/ أيلول/ 1908 بسبب عدم دفع رواتبهم, مما أجبر الشركة على تلبية مطالبهم بدفع 170 ألف فرنك, إضافة إلى إعطائهم زيادة بالراتب بلغت من 40- 50 %, مما يدل على مقدار الوعي الذي تمتع به هؤلاء العمال لحقوقهم, بالنسبة لثقافة ذلك العصر.[4]

ومهما يكن من أمر؛ فعندما حددت صلاحيات السلطان عبد الحميد بموجب الدستور, استمر حكمه حتى عام 1878, لكن بعد الإطاحة بالدستور حكم البلاد حكما مطلقا استمر حتى عام 1908. وبسبب تعسفه وازدياد ملاحقته للأحرار تمّ خلعه عن العرش عام 1909 ونشر الدستور مجددا, ولكن تطرف جمعية الاتحاد والترقي وأتباعها سياسة التتريك اتجاه رعايا السلطنة, ومنهم العرب. أدّت في نهاية المطاف

---

[1]. توتل؛ فرديناند: وثائق تاريخية عن حلب, أخبار اللاتين والروم وما إليهم (1855- 1963), المطبعة الكاثوليكية, بيروت, 1908, ص 98.
[2]. الحكيم : المذكرات, مصدر سابق, ص 36.
[3]. كرد علي: خطط الشام, مصدر سابق, ج3, ص 117.
أقبل العديد من رجال الحركة العربية على الانخراط في جمعية الاتحاد والترقي منهم: عزيز المصري, سليم الجزائري, رشيد رضا, رفيق العظم, شكيب أرسلان, محمد عزة دروزة, عبد الرحمن الشهبندر.... وآخرون.
مراد؛ سعيد: مرجع سابق , ص 61.
[4]. سلطان: مرجع سابق, ص 75.

إلى ولادة مرحلة جديدة من العلاقات العربية العثمانية, انتهت بإعلان الثورة على الأتراك بقيادة الشريف الحسين بن علي عام 1916.

ب- أثر الدستور على الحياة السياسية:

مرت علاقة العرب مع الاتحاديين الأتراك بمرحلتين متباينتين؛ الأولى بين عامي (1908- 1911) تميزت بالوفاق معهم, والثانية من عام (1911) إلى بداية الحرب العالمية الأولى, تمتاز بالعداء لهم. في المرحلة الأولى دفع الدستور الجديد السياسيين و المصلحين العرب للتعاون والعمل مع الاتحاديين لإصلاح أحوال البلاد, مما أدى لإنشاء مراكز وفروع لجمعية الاتحاد والترقي في أكثر المدن العربية تتلقى أوامرها من الأستانة. ففي بيروت تأسس نادي للإتحاد والترقي, وانقسم الناس بين منضم ورافض للجمعية, أو كما سموا (تقدميين و رجعيين), وقد أدى الانقلاب العثماني في لبنان إلى الانتقام من بعض الموظفين وطردهم من وظائفهم, وتعيين خصومهم, مما أسفر عن انتشار القلق.[1]

وفي تلك المرحلة ساد الشعور بالعثمانية على غيرها, وبوحدة الإخاء العربي- التركي, ورفض أي دعوة للانسلاخ عن الدولة. كما حصل عندما نشرت الجمعية السورية في باريس برئاسة رشيد ونخلة مطران منشورا يدعو إلى استقلال سورية عقب إعلان الدستور "فانبرى كثير منهم إلى الرد على المنشور ومصدريه واستنكاره وتفنيده, منهم سليمان البستاني ورفيق العظم وحقي العظم, وقامت في مدن سورية حركة تنظيم مضابط بالاستنكار والتفنيد " [2].

كما أنشئت أحزاب سياسية عديدة (سنأتي على ذكرها لاحقا), وأخذ النواب العرب يلتقون ويتعاونون في أعمالهم جنبا إلى جنب مع النواب الأتراك منذ الدورة الأولى للبرلمان العثماني المنتخب بموجب الدستور.

---

[1]. الخوري؛ بشارة: حقائق لبنانية, 3ج, درعون, حريصا- لبنان , 1960, ج1, ص 55.

[2]. دروزة؛ محمد: نشأة الحركة العربية الحديثة, المكتبة العصرية, صيدا, 1971, ص 291.

ولكن تحالف المصالح له وقت ينتهي بانتهاء المصلحة المشتركة, والتي تتمحور حول التخلص من استبداد السلطان عبد الحميد الثاني. ذلك أن القضية الحقيقية كانت كامنة في الداخل, أي في التناقض الملازم لحركة (تركيا الفتاة) الذي أخذ بالظهور في المرحلة التالية, مما أدى للخلاف والعداء.

وهكذا لم يدم شهر العسل التركي – العربي طويلا, إذ سرعان ما تبين أن أقطاب جمعية الإتحاد والترقي يتبنّون سياسة عنصرية محضة, يقول أسعد داغر في مذكراته : "أن الحالة بدأت تتحرج بين الترك والعرب منذ وصل إلى اسطنبول بعض زعماء تركستان, كأحمد أغايف ويوسف أقشورا لبث الدعوة التركية, وإقناع جمعية الاتحاد والترقي بأن الدول لا تقوم في هذا العصر إلا على أساس القومية, وأن تركيا يجب عليها تتريك العناصر غير التركية...." [1].

وبدأت الخلافات تظهر بين الجانبين العربي والتركي نتيجة قضايا متعددة أهمها: قضية الانتخابات البرلمانية وتخصيص عدد المقاعد الأكبر للأتراك بالقوة؛ بالرغم من أن العرب كانوا يؤلفون العنصر الأكبر في الدولة – الخلاف حول تطبيق المركزية واللامركزية – قضية الخدمة العسكرية – عزل العرب من المناصب الكبيرة وتخصيصها للأتراك – حرب اليمن – فشل الدفاع عن طرابلس الغرب – حل الاتحاديين لجمعية الإخاء العربي- العثماني والمنتدى الأدبي – عدم إدخال أي عضو عربي في اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي – إضافة لإهمال الحكومة لسياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين.[2]

لكن كان من بين الأتراك من يرفض هذه السياسة المتعصبة ضد العرب, ومنهم على سبيل المثال, حسن فهمي (نائب سينوب), ورسول جمعية الاتحاد والترقي إلى البلاد العربية, "حيث صرّح في بيروت مثنيا على العرب, ودعاهم إلى وجوب الاتحاد وعدم مؤاخذة جميع الأتراك بسبب سياسة بعضهم", كما انتقد آخرون سياسة

---

[1]. داغر؛ أسعد: مذكراتي على هامش القضية العربية, دار القاهرة للطباعة, القاهرة, ط1, 1959, ص 35.

[2]. يراجع بشأن مظاهر الخلاف وأسباب النقمة : ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1959, ص 203- 210 ؛ محمد عزة دروزة, نشأة الحركة العربية الحديثة, ص 300- 301.

الاتحاديين التعصبية وبرأيهم أن الدستور يكون لا معنى له "إذا لم يحترم الحرية السياسية والحقوق الأساسية وحرية القول, وإذا لم نعامل العناصر كلها معاملة واحدة, بمقتضى أحكام الدستور" [1].

فالحرية والمساواة عند العناصر الغير مسلمة, تعني المساواة بين الطوائف والجماعات, حيث رأوا أن مصلحتهم ليس في "تقوية سلطة الحكومة المركزية وازدياد تدخلها, بل في الإبقاء على حقوق الطوائف أو الجماعات وتقوية الحكم الإداري الذاتي في الولايات" [2].

ومما زاد من اشتعال نار التوتر واحتدام الصراع العربي – العثماني, ما كان ينشر في الجرائد التركية أو ما كان يصدر من مؤلفات عن مفكريهم واقتراحات بضرورة تنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية, والتفاخر بالجنس التركي ووصفه (بالملة المالكة), وهكذا بدأت الحركة الدستورية بالانشطار تدريجيا, وتحوّلت القومية العثمانية إلى قومية تركية, وأصبح استمرار التفاهم مع الاتحاديين أمرا مستحيلا. ومن هنا نفهم ظهور الجمعيات السرية للحفاظ على حقوق العرب, وترسيخ الفكرة القومية العربية.

---

[1]. سلطان: مرجع سابق, ص 132 – 133.
[2]. حوراني: مرجع سابق, ص 335.

ثالثاً: **اتجاهات الفكر السياسي في جبل لبنان (1908- 1918):**

1- **المقدمات التاريخية للاتجاهات السياسية في جبل لبنان:**

أ- **نظام المتصرفية والهيمنة المارونية:**

تمخّضت أحداث عام (1860) الطائفية [1]؛ عن تشكيل لجنة دولية برئاسة وزير الخارجية التركي محمد فؤاد باشا, وتمثل الدول الخمس الكبرى (فرنسا, انكلترا, النمسا, روسيا وبروسيا), ونتج عنها وضع نظام دولي خاص لحكم جبل لبنان (9 / حزيران / 1861) تجسّد بضرورة تولي حاكم مسيحي إدارة الجبل. يتم تعينه من الباب العالي مباشرة ويخضع له, وإنّ "تأكيد السيادة العثمانية كان يخفي أولا إعلان لبنان موحدا وغير مقسم غير خاضع للباشاوات المسلمين ولكن تحت سلطة حاكم مسيحي على صلة مباشرة بالباب العالي..." [2]. وبذلك دخل لبنان في مرحلة جديدة استمرت حوالي نصف قرن أي حتى الحرب العالمية الأولى, تمتّع خلال تلك الفترة بمؤسسة ديمقراطية تمثّلت في مجلس الإدارة, يرعاها ضمان أوروبي باستمرار تطبيق هذا النظام. وقد وضعت في تلك الفترة أسس طائفية في الحكم طبعت هذا النوع من الديمقراطية بطابعها الخاص.

فقد تقرر عام 1864 في مؤتمر عقد في الأستانة وضمّ سفراء الدول الكبرى, وجوب دعم الطائفة المارونية. فتمّ إعادة تشكيل مجلس إدارة الجبل بحيث تكون الأكثرية المسيطرة مارونية, فأصبح المجلس يتكون من أربعة من الموارنة وثلاثة

---

[1] . عندما بدأت الأحداث الدامية بين الموارنة والدروز اعتبارا من عام 1845, بذلت الدولة العثمانية كل ما في وسعها لإضعاف الموارنة الذين كانوا يحظون بحماية فرنسا, فشجع الأتراك الدروز على مهاجمة الموارنة, وبدأت سلسلة الاضطرابات التي انتهت بمذابح سنة 1860, وامتدت لتشمل المسلمين والمسيحيين في كل من سورية ولبنان, وزادت وطأة الفتنة بما قام به العملاء الفرنسيين والبريطانيين من الدس وتشجيع العنف, وبالرغم من محاولة الدولة العثمانية لحل الأمر, إلا أن فرنسا لم تضيع عليها الفرصة, وقامت بإرسال حملة عسكرية مكونة من 12 ألف جندي إلى بيروت لحل الأزمة على أن يتجاوز فترة بقائهم الستة أشهر.
للإطلاع على هذه الأحداث بالتفصيل: غنيمي ؛ رأفت: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية, دار الثقافة, القاهرة, ط 1. 1992, ص 105.
وأيضا: منسي؛ محمود صالح : الشرق العربي المعاصر(الهلال الخصيب), المعادي, القاهرة, تشرين الأول 1990, ص 223.

[2] , Dominique Chevallier: <La Soclete du Mont a l'epoque de la Revolution industrielle en Europe>. Geuthner, Paris, 1971, p. 287

من الموحدين واثنين من الروم الأرثوذكس وواحد من كل من: الروم الكاثوليك والسنة والشيعة.[1]

مما أدّى لهيمنة الطائفة المارونية إداريا على الجبل. فعندما طرح مشروع إنشاء جهاز أمني من الدرك لحماية أمن الجبل, بلغ عدد الموارنة حوالي 1197 مارونيا مقابل 1840 عنصرا من مجموع باقي الطوائف الأخرى وهذا دليل واضح على هذه الهيمنة, وهذه "الأكثرية المسيحية والرجحان الماروني أوحيا لبعض اللبنانيين, مع نهاية الحرب العالمية الأولى, فكرة الطابع المميز الذي يجب أن يرتديه لبنان بنظرهم" [2].

وهكذا اكتسب جبل لبنان خصوصيّة إدارية ومذهبية ميّزته عن سائر المناطق العربية التابعة للدولة العثمانية. بالتالي فإن هدف الدول الأوروبية عموما وفرنسا خصوصا من إنشاء المتصرفية ومنحها نظاما أساسيا خاصا بها, هو "إعطاء لبنان وجها مسيحيا وغربيا من الناحيتين الدينية والثقافية ليكون حليفا استراتيجيا لها في المنطقة, يرتبط بها ويدور في فلكها".[3]

وقد أعطت هذه السياسة الفرنسية أهل جبل لبنان شعورا بالانفصال عن الدولة العثمانية, ملوحين بالعصا الفرنسية في حال عدم تنفيذ مطالبهم ورغباتهم. الأمر الذي سبّب الإحراج للدولة العثمانية لعدم قدرتها على تطبيق سياستها في الجبل إلا بالقدر الذي تسمح به الدول الأوروبية, فقد أعفي سكان الجبل من الخدمة الإلزامية, ولم يعد يسمح للجنود الأتراك بدخول الجبل, كذلك فإن البطريرك الماروني كان الرئيس الروحي الوحيد الذي لا يلتزم بإصدار قراراته من براءة رسمية من السلطان, عكس جميع رؤساء الطوائف الأخرى, وقد استمر سريان هذا النظام في جبل لبنان حتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914, حيث قام القائد التركي جمال

[1]. Jaques Gauland, <Le mouvement Syndical au Liban (1919- 1946) >, Editions sociales, Paris, 1979, p. 51

[2]. Antoine Khair: <Le Moutacarrifat du Mont Liban>, Beyrouth, 1973, p. 18

[3]. الطاهري؛ حمدي: سياسة الحكم في لبنان, المطبعة العالمية, القاهرة, ط2, د.ت, ص 49.

باشا بإلغاء استقلال الجبل والامتيازات الأجنبية فيه, ليدخل بعد ذلك مرحلة جديدة من الصراعات السياسية والتناحرات الطائفية.[1]

ب- **أثر العوامل الاقتصادية في لبنان وانعكاسها على الوضع الداخلي فيه:**

لقد لعبت الأقليّات الدينية في لبنان, نتيجة الإرساليّات التبشيرية, دوراً هاماً "في توجه أعداد كبيرة من الموارنة نحو التجارة وإلى الاستيطان في مدن الساحل كبيروت وطرابلس..."[2] , ليعملوا كوكلاء لدى التجّار الأجانب, وتزداد خبرتهم مع الزمن ليقوموا بالأعمال التجارية لحسابهم الخاص.

فقد أتاح موقع جبل لبنان الاستراتيجي, وتعدد طوائفه, وضعف الدولة العثمانية؛ المجال للدول الأوروبية بممارسة تأثيرها السياسي عبر الاقتصاد. فقد عملت فرنسا على زيادة رؤوس أموالها في لبنان حتى تفوقت على منافسيها, "فأغلبية المؤسسات أوجدتها فرنسا وموّلتها: مصلحة الخطوط الحديدية والأشغال العامة, شركات مرفأ بيروت والمياه والغاز والكهرباء..."[3], وقد نتج عن هذا التغلغل الأجنبي في اقتصاد الدولة العثمانية إلى لجوء الأخيرة, نتيجة لنفقاتها الكبيرة, إلى طلب القروض من الدول الأوروبية. ونتيجة لعجزها عن الوفاء بالتزاماتها وإعلانها إفلاسها, تأسست عام 1888 (إدارة الدين العثماني) تلك الإدارة التي أصبحت وصية على السلطنة, وزادت من سيطرة واحتكارات الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا التي كانت نسبة مساهمتها حوالي 31،60% من الدين العمومي العثماني.[4]

وهكذا ساعد العامل الاقتصادي في زيادة ضعف الدولة العثمانية وتفتتها, واستمرار التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية حسب مصالحه الخاصة, وما لعبه في تعميق هوة الخلافات بين الطوائف المختلفة, أسفر في نهاية المطاف إلى ازدياد التباعد في الاتجاهات السياسية بينهم.

---

1 . الطاهري: المرجع نفسه, ص 50 – 52.

2. شرارة؛ وضاح: في أصول لبنان الطائفي – خط اليمين الجماهيري, بيروت, 1975, ص 58.

3. Joseph Achkar: <L'Evolution Politique de la Syrie et du Liban,de la Palestine et de L'Irak>, Lyon, 1934, p. 20 -21

4. Charles Burkhard: <Le mandat Francais en Syrie et au Liban>, courry – Nimes, 1925, p. 16

2- ظهور الاتجاهات السياسية في لبنان (1908- 1918):

أ- *الاتجاه العربي العثماني:*

شكلت المرحلة التاريخية بين عامي (1908 – 1918) مرحلة مهمة من عمر الدولة العثمانية بظهور عوامل حاسمة ومؤثرة على التطورات السياسية في الدولة العثمانية, وما رافقها من أجواء لاح فيها الأفق الديمقراطي مما دفع العرب إلى التحرك من أجل تغيير الوضع القائم لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية وما تبعها من ولايات عربية خشية الوقوع تحت سيطرة الدول الاستعمارية الكبرى.[1]

لقد حرص العرب ولاسيما المسلمون منهم الذين سيطرت عليهم العاطفة الدينية على الرابطة العثمانية وعلى حقوقهم كأغلبية نحو التآخي العربي – العثماني, كأول اتجاه انبثق في هذه الفترة كما عمل العرب على إنشاء عدد من الجمعيات السياسية والأدبية والتي عبّرت عن الشعور القومي العربي في ظل الرّابطة العثمانية, ومن أهم هذه الجمعيات:

- **جمعية الإخاء العربي العثماني (1908).**

أسّست هذه الجمعية في الأستانة في الثاني من أيلول عام 1908 وافتتحت رسميا بحضور عدد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي, وكان أغلب أعضائها من الجالية السورية واللبنانية أمثال: شفيق وصادق العظم, وشكري الأيوبي من سورية, ندرة مطران ورياض الصلح من لبنان, شكري الحسيني من القدس. واتجهت هذه الجمعية لتعزيز قضية العرب ضمن الدولة العثمانية, وكان الانتساب لها ممكنا لكل العرب على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم, وتبلورت أهدافها بما يلي:

1. المحافظة على الدستور وتوحيد العناصر المكونة للدولة العثمانية.

---

[1]. خدوري؛ نجيب: الاتجاهات السياسية بالعالم العربي؛ دور الأفكار والمثل العليا في السياسة, الدار المتحدة, بيروت, ط 1, 1972 , ص 30.

2. صيانة حقوق العرب في الدولة وإعطائهم حقوقهم الدستورية في الحصول على الوظائف والمناصب المهمة في الدولة.
3. العمل على المحافظة على العادات والتقاليد العربية.
4. نشر المعرفة بين أبناء العرب وتأسيس المدارس وطبع الكتب.

كما تمّ تأسيس فروع للجمعية في دمشق وبيروت وبغداد, وإصدار صحيفة باسمها وهي (جريدة الإخاء العثماني).[1]

لكن عمل الجمعية لم يستمر طويلا بعد ظهور نوايا الاتحاديين المعادية للعرب والساعية إلى إذابتهم ضمن البوتقة التركية. حيث تنبّه الاتحاديون إلى خطورتها فأعلنوا حل الجمعيات السياسية ومن ضمنها هذه الجمعية في 13/ نيسان/ 1909. وبالرّغم من أن الجمعية كانت تهدف إلى الاستمرار ضمن الرابطة العثمانية, إلا أن أهدافها أظهرت بوضوح التمايز القومي والكيان العربي الخاص والمميز, حيث وضعت أول تعريف للعربي بأنه "الشخص المولود في بلاد العرب والمتكلم باللغة العربية والذي اتخذ بلاد العرب وطنا له".[2]

وبالرغم من قصر عمر هذه الجمعية إلا أنها كانت تعبر عن استشعار المثقفين العرب للخطر الأوروبي وضرورة الانطواء تحت الراية العثمانية الدينية لمواجهته.

- **جمعية الجامعة العثمانية (1909).**

في خريف عام 1909 تم تأسيس جمعية سياسية في بيروت عرفت بالجامعة العثمانية, وفتحت لها فروع أخرى في مختلف المدن السورية واللبنانية, إلا أن فرعها في باريس كان أنشط هذه الفروع, وذلك لأن أعضاء هذا الفرع كانوا من ممن تثقّف وتشرّب الأفكار الإصلاحية الأوروبية أمثال: جورج سمنة, شكري غانم, نجيب طراد وغيرهم. وقد وجّهوا نداء عاما للانضواء تحت الراية العثمانية, لأن

---

[1] . برّو؛ توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري (1908 – 1914), جامعة الدول العربية < معهد الدراسات العربية>, القاهرة, 1960, ص 434

[2]. الدوري؛ عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط 1, 1984, ص 199.

الجميع متساويين في الحقوق والواجبات ضمن الجامعة العثمانية.وكان من أهم أهداف هذه الجامعة تطبيق اللامركزية في الحكم, تحقيق المساواة بين جميع العناصر العثمانية, ونشر العلم بين المواطنين كافة. كما دعت الجامعة إلى ضرورة القيام بالإصلاحات المالية والإدارية في الولايات المرتبطة بالسلطنة, حفظ الأمن والأمان, وتطبيق الدستور العثماني. [1]

- **المنتدى الأدبي (1909).**

تأسس المنتدى الأدبي أو النادي العربي على يد النخبة المثقفة من أبناء لبنان والبلدان العربية عام 1909 ومن أبرزهم: عبد الكريم الخليل (رئيس النادي), سامي رضا الصلح, يوسف حيدر, عبد الحميد الزهراوي, رفيق العظم وعزيز علي المصري, وكان مركزه الأستانة, وأنشئ له فروع كثيرة في بلاد الشام والعراق.

لقد اتّخذ المنتدى طابعا ثقافيا أدبيا, مما جعل الاتحاديين يضعوه تحت رعايتهم زمنا, لأنه لم يعلن أي أهداف سياسية خاصة به. وقد أصدر المنتدى مجلة ناطقة باسمه عرفت (بلسان العرب) ثم استبدل اسمها إلى (المنتدى الأدبي) دفعا للظنون. وكانت المجلة تركّز على ضرورة إعطاء العرب حقوقهم كاملة كمواطنين عثمانيين, وبث الروح القومية لدى أبناء العرب, وإظهار نوايا الاتحاديين أمامهم. وقد دعا رئيس النادي عبد الكريم الخليل عام 1911 إلى " التعاون والاتحاد وجمع الكلمة في سبيل النّهوض بالأمّة العربية ليتسنى لها أن تكون عضوا عاملا في الجسم العثماني". كما كان يدعو "لتجاوز الحدود الجغرافية وتوحيد الأمة التي من أبرز أركان قوميتها ووحدتها وأهم روابطها وحدة اللسان, ووحدة التاريخ, ووحدة الوطن, ووحدة المنفعة" . [2]

---

[1]. اسماعيل: مرجع سابق, ص 136.

[2]. الدوري: مرجع سابق, ص 200.

استمر النادي في خدمة الفكر العربي حتى عام 1915, حيث اكتشف الاتحاديون النوايا والأهداف الحقيقية لمؤسسي هذا المنتدى, والتي تتعارض مع سياسة التتريك الاتحادية, وتم إعدام رئيس النادي عبد الكريم الخليل في العام نفسه. [1]

- **<u>حزب اللامركزية الإدارية العثماني (1912).</u>**

تأسس هذا الحزب في كانون الأول عام 1912, ومن مؤسسيه: رفيق العظم (رئيس الحزب), محب الدين الخطيب, محمد رشيد رضا (صاحب مجلة المنار), اسكندر عمون وغيرهم. ويمثّل هذا الاتجاه الغالبية العظمى من المثقفين العرب المسلمين الذين كانوا يعارضون الفساد والاستبداد, ويؤكدون على بقاء الإسلام إطارا أساسيا للتعاون مع الأتراك ضد الأطماع الأوروبية. [2]

لقد ركّزت مبادئ الحزب المكونة من ست عشرة مادة على قيام حكومة عثمانية لامركزية تمنح الولايات استقلالها الذاتي. كما أكّدت على محاسن الحكم الدستوري والإدارة اللامركزية, فضلا عن محافظتها على سلامة الدولة العثمانية من الأخطار الأجنبية والنزاعات الداخلية. وهذا بدوره أنتج سياسة مركزية مشددة قام بها الاتحاديون؛ الذين رأوا في اللامركزية عاملا مفتتا للدولة والبداية الأولى لانهيارها. وقد شجع الحزب انتساب اي عثماني من العرب وغير العرب إليه, حيث جاء في مادته الرابعة: "إن الدخول في الحزب مباح لكل عثماني بلغ العشرين من العمر...وغير مشتهر بسوء السمعة". [3]

وقد تأسّست فروع لهذا الحزب في المدن السورية واللبنانية وفي بغداد والبصرة في العراق. وكان ثمّة اتصال وثيق بين هذه الفروع والجمعيات السياسية العربية الأخرى, وبعد مرور فترة من الزمن أصبح حزب اللامركزية يمثّل أهداف العرب وتطلعاتهم. وقد التقت أهدافه مع أهداف حزب (الحرية والائتلاف) التركي

---

[1]. مركز دراسات الوحدة العربية: تطور الفكر القومي العربي, ندوة فكرية, بيروت, ط1, 1986, ص 126.

[2]. كوثراني؛ وجيه: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860 – 1920), معهد الانماء العربي, بيروت, ط 2, 1978, ص153.

[3]. برّو: مرجع سابق, ص 436. (مما يظهر جلياً لنا بأن هذا النداء الذي أطلقه الحزب هدف إلى عثمنة العرب). الباحث.

المعارض لسياسة الاتحاديين, الذي ضم الترك والعرب والأرمن والأكراد والشركس وغيرهم, وهكذا استطاع حزب اللامركزية العثماني استقطاب تأييد الأحزاب الأخرى له, مما سمح له بالقيام بدور هام في المؤتمر العربي الأول عام 1913 في باريس.

- **جمعية بيروت الإصلاحية (1913).**

تشكّلت هذه الجمعية في بيروت في 14/ كانون الثاني/ 1913 باسم (جمعية الإصلاح لولاية بيروت) ووضعت لائحة إصلاحية لولاية بيروت وبقية الولايات العثمانية, وتتلخص تلك الإصلاحات:

1. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في دوائر الولايات واستعمالها في البرلمان مع اللغة التركية.
2. إبقاء الأمور المتعلقة بكيان السلطة وشؤونها بيد الحكومة المركزية مثل الشؤون الخارجية والدفاع, أما المسائل ذات الطابع الإقليمي كإدارة الولاية وإيراداتها تبقى ضمن اختصاص الوالي.
3. أن يكون رؤساء الدوائر الحكومية في الولاية ملمّين باللغة العربية,أما الموظفون فمن أبناء الولاية.
4. تشكيل مجلس للولاية يتألف من ثلاثين عضوا, نصفهم مسلمين والنصف الآخر مسيحيين.
5. تعيين مستشارين أجانب لدوائر الولاية من رعايا الدول التي ترضاها الحكومة المركزية.
6. عدم تجنيد أبناء الولاية زمن السلم خارج ولايتهم.[1]

وقد عدّ برنامج الجمعية شاملا لجميع الولايات, فضلا عن كونه أول تكتل علني على أسس غير طائفية, وكان طرحه أقرب إلى طرح حزب اللامركزية الإدارية

---

[1]. للاطلاع على النص الكامل للمطالب : سعيد؛ أمين: الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن) , 3أجزاء , مطبعة عيسى البابي, القاهرة, 1934, ج1, ص 19 – 23.

العثماني, من حيث التركيز على خصوصية الإقليم ضمن إطار الولاء للدولة العثمانية. وفي بدايات عام 1913 استجابت الدولة العثمانية لمطالب الجمعية بالإصلاح, خوفا من اتصال بعض الجهات اللبنانية ولاسيما الموارنة بفرنسا, ولتخوّفها كذلك من سياسة بريطانيا الساعية لاحتواء السوريين و اللبنانيين المقيمين في مصر, ولكن هذا البرنامج لم يتم تنفيذه لاحقا؛ إذ سرعان ما تسلّم الاتحاديون الحكم وأصدروا قرارا بحل اللجنة وإغلاق مراكزها.

ب- ***الاتجاه القومي العربي:***

لقد عدّ المفكرون المسيحيون في سورية ولبنان أول من نادى بالاتجاه القومي العربي. لأن المسلمين العرب ارتبطوا بالأتراك بالرابط الديني وهو الإسلام, فكانوا يشعرون دائما بالارتباط والولاء للدولة العثمانية, بينما افتقد المسيحيون العرب هذا الرابط, فلم يربطهم بالأتراك لا دين ولا عرق ولا نسب, فشعروا دائما بالغربة داخل أوطانهم, أو أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. فأرادوا التخلّص من هذا الشعور فبحثوا عن الروابط الأخرى غير الدينية التي تربطهم بالعرب المسلمين, فكانت اللغة العربية والجنس الواحد والتاريخ المشترك, أي القومية العربية, فكانت هي الرابط الأقوى. ومن أهم الجمعيات التي تبنّت هذا الاتجاه بين عامي (1908 – 1918):

- **<u>الجمعية القحطانية (1909).</u>**

أسّست هذه الجمعية في الأستانة عام 1909, وقد اختلف الكتاب حول مؤسسها, ولكن ما كان يميزها عن غيرها من الجمعيات اشتراك بعض الضباط المتحمسين للقضية العربية في تأسيسها أمثال: عزيز علي المصري, علي النّشاشيبي, لطفي الحافظ وغيرهم.[1]

[1]. برّو: مرجع سابق, ص 95.

وقد عمل أعضاؤها إلى رفع مستوى العرب الاجتماعي والثقافي والسياسي, وحثّهم على الوحدة وانتزاع حقوقهم من الأتراك بكل الوسائل والإمكانات المتاحة, كما طرحوا فكرة مشروع جديد وجريء, قائم على تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين (تشبه في تكوينها الدولة النمساوية المجرية), بحيث يضع السلطان العثماني تاج المملكة التركية وتاج المملكة العربية, وبذلك تشكل الولايات العربية مملكة واحدة لها حكومتها المحلية وبرلمانها الحاكم, وتكون لغتها الرسمية اللغة العربية, وهكذا يمكن الوصول إلى الوحدة عن طريق الانقسام, ويزداد التحام العرب بالترك بعلاقة أقوى, لأنها قائمة على أسس أقرب للواقع.[1]

لقد بقيت الجمعية سرية بسبب اختيار أعضائها من الموثوقين. وكانت بينهم إشارات خاصة وكلمات سر للتعارف على بعضهم, وعندما شك الأعضاء بأحد أعضائها, واشتبهوا بإمكانية أن يفشي سرها, أهملوها دون حلها, فانتهى دورها تدريجيا, وانضم أعضاؤها لاحقا لجمعيتي العربية الفتاة والعهد.[2]

- **الجمعية العربية الفتاة (1911).**

عدّت هذه الجمعية من أهم التنظيمات العربية السرية. حيث تأسّست في باريس عام 1911 على يد سبعة من الشباب العرب كانوا يواصلون دراساتهم العليا فيها ومنهم: عوني عبد الهادي, جميل مردم بك, رستم حيدر و عبد الغني العريسي. [3]

وتمثّلت أهدافها بالنهوض بالأمة العربية وترقيتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتصل إلى مصاف الأمم الحية, والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية استقلالا تاما بجميع معانيه السياسية والحقوقية. وكان على العضو أن يقسم اليمين التالي: "أقسم بالله العظيم وبشرفي أن أعمل بالنّهوض بالأمة العربية, وأبذل لذلك كل جهدي لجعلها من مصاف الأمم الحيّة الرّاقية, وأضحي بروحي ومالي في هذا السبيل, وأكتم أسرار الجمعية, وأطيع أوامر هيئتها المركزية

---

[1] . انطونيوس: مصدر سابق, 197.

[2]. يحيى؛ جلال: العالم العربي الحديث, دار المعارف, مصر, 1936, ص 487.

[3]. أنطونيوس: مرجع سابق, ص 187.

وقراراتها ولو كانت ضد رأيي, ويكون دمي هدرا إذا خالفتها, والله على ما أقول شهيد".[1]

ويقول أحمد قدري (أحد أعضاء الجمعية): "وقد تحاشينا ذكر اسم الاستقلال في مضامين برنامج جمعيتنا وإن كنا في السر نسعى ونعمل وراءه".[2] وتظهر النزعة الثورية لهذه الجمعية في المنشور الذي وزعته في تلك الفترة على البلاد العربية المختلفة والذي جاء فيه: "انظروا إلى موقف بلادكم قبل أن يسلمكم تيوس الأستانة إلى ذئاب أوروبا".[3]

ويدل المنشور على الوعي الكبير الذي تمتّع به مؤسسو هذه الجمعية للأخطار الداخلية والخارجية المحدقة بالبلاد, إضافة لنزعتهم العربية الخالصة, حيث كان شرط القبول الأساسي للانتساب بالجمعية أن يكون العضو عربيا.

وقد تميزت هذه الجمعية بسريتها, وبقاء أمرها طي الكتمان, وقد انبثق عنها حزب (الاستقلال) وكان له دور هام في الحركة القومية العربية, وقد قادت هذه الجمعية وحزبها العمل الوطني بعد الحرب العالمية الأولى, أما قبل الحرب فكان من أهم مظاهر نشاطها الدعوة إلى المؤتمر العربي في باريس.[4]

- **<u>جمعية العهد (1913).</u>**

تم تأسيس هذه الجمعية على يد الضابط عزيز علي المصري في 28 تشرين الأول 1913 في الأستانة وجعلها جمعية عسكرية, بمعنى أن يكون أعضاؤها من العسكريين فقط, وانضم إليها اثنين من المدنيين الموثوق بصدق وطنيتهم

---

[1]. أوراق فخري البارودي, القسم الخاص, وثيقة رقم 58 , دفتر رقم 4, (جمعية العربية الفتاة وبعض حوادث الانقلاب العثماني), مركز الوثائق التاريخية بدمشق, الورقة الأولى.

[2]. قدري؛ أحمد: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى, مطابع ابن زيدون, دمشق, 1956, ص 12.

[3]. بيهم؛ محمد جميل: لبنان بين مشرق ومغرب (1920- 1969), بيروت, ط1, 1969, ص 157.

[4]. أنطونيوس: مرجع سابق, ص 189.

وهما: الأمير عادل أرسلان و خليل حمادة, وقد عرف منشئوها بالقوة والصلابة.[1]

ويذكر طه الهاشمي في مذكراته "بأن عزيز المصري أملى عليه بنود جمعية العهد, وأنّ نوري السعيد سوّدها واستخرج منها نسخا عديدة, فحملها الهاشمي وأسس لها فروعا في دمشق وبيروت والموصل وبغداد والبصرة, وأن غايتها كانت الوحدة العربية في جميع الأقطار العربية الداخلة في الامبراطورية العثمانية...وكثر أعضاؤها وكان جلهم من الضباط الأحداث, ولعبوا دورا خطيرا في الثورة العربية"[2].

ومن أهم أهداف الجمعية سعيها لاستقلال البلاد العربية داخليا مع استمرار اتحادها مع حكومة الأستانة, وضرورة بقاء الخلافة وديعة بأيدي آل عثمان, الدفاع عن الأستانة والحفاظ عليها من أي خطر خارجي يتهددها. ويذكر نوري السعيد "أن غاية جمعية العهد, كانت الحصول على إدارة عربية محلية ولغة عربية رسمية, على أن يشترك العرب والترك في الإدارة العامة للدولة, على أساس اتحادي (فدراسيون), وكان من بين الأتراك من يؤيد هذه الفكرة ويؤازرها, مثل مصطفى كمال باشا".[3]

ومن الملاحظ أن هذه الجمعية كانت تميل لاستخدام القوة العسكرية ضد سياسة الاتحاديين الظالمة للعرب. وفي أوائل عام 1915 وحدت جمعية العهد نشاطها مع جمعية العربية الفتاة وبدأتا تعملان معا للثورة ضد الأتراك, وهذا ما حدث في عام 1916.

---

[1]. القاوقجي؛ فوزي: مذكرات فوزي القاوقجي (1914- 1932), جزءان, إعداد خيرية قاسمية, دار القدس, بيروت, 1975, ج1 , ص 15.

[2]. الهاشمي؛ طه: مذكرات طه الهاشمي, دار الطليعة, بيروت, 1967, ص 255.

[3] السعيد؛ نوري: المذكرات, محاضر عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسورية (1916- 1918), الدار العربي للموسوعات, بغداد, 1947, ص 5.

- **<u>المؤتمر العربي الأول في باريس (1913).</u>**

عمل دعاة الإصلاح في سورية ولبنان على إعطاء المطالب الإصلاحية العربية هالة أوسع من السابق وذلك بنقل ساحة العمل السياسي إلى المسرح الأوروبي. ويعدّ هذا المؤتمر ترجمة علنية للاتجاهات السياسية المختلفة التي وجدت في بلاد الشام قبيل الحرب العالمية الأولى. حيث يبرز في المؤتمر الاتجاه الإصلاحي العثماني الذي مثله المسلمون, في حين مثّل المسيحيون الاتجاه الداعي لاستقلال البلاد السورية وأحيانا لبنان عن الدولة العثمانية, وإن ظهر هذا الاتجاه بخفاء, لكن متبنّييه قد عبّروا عن مواقفهم واتجاهاتهم قبل انعقاد المؤتمر وبعده.

وقد اتفق عبد الغني العريسي, محمد المحمصاني, جميل مردم بك و عوني عبد الهادي على تشكيل لجنة تحضيرية للاتصال بشخصيات وهيئات عربية لدعوتها للمشاركة في هذا المؤتمر. وقد لاقت هذه الدعوات استجابة كبيرة نتيجة سوء الأوضاع في البلاد العربية, ومن لم يستطع حضور المؤتمر أبدى تأييده لانعقاده من خلال الصحف وإرسال العرائض الداعمة له.[1]

وتظهر لنا أهداف المؤتمر من خلال الدعوة التي وجهتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر لأبناء الأمة العربية والتي جاء فيها: "نحن الجالية العربية في باريس قد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوروبية, ومغامز السّاسة في الأندية العمومية, على استقراء ما يجري من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية, وأخصها زهرة الوطن سورية, ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد أن ذلك نتيجة سوء الإدارة المركزية, فحدا بنا الأمر إلى الاجتماع".[2]

---

[1]. سلطان: مرجع سابق, ص 171.

[2]. سلام؛ صائب: "وهل فشل الاستقلال" , مجلة المقاصد, العدد الأول, بيروت, كانون الثاني 1981, ص 168.

كما ارتأت اللجنة أن تكون المباحثات في المؤتمر حول المسائل التالية: حقوق العرب ضمن الدولة العثمانية, ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية, المهاجرة من وإلى سورية, الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.[1]

انعقد المؤتمر بين (18و23/حزيران /1913) في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع (سان جرمان) في باريس, برئاسة عبد الحميد الزهراوي الذي أكد أن سبب عقد هذا المؤتمر في باريس هو حوادث بيروت الأخيرة التي "برهنت لنا على قدر الحرية التي يمكن أن يتمتع بها مؤتمر يعقد في سورية. ونحن لاحظنا من وجه آخر أن نُسمع مطالبنا ونُفهم رأينا إلى أوروبا التي تزداد أهمية مصالحها في الدولة العثمانية يوما بعد يوم, وقد فضلنا باريس على غيرها من الجاليات العربية في عواصم الغرب".[2]

وقد حضره ممثلون عن جمعية بيروت الإصلاحية, والشباب العرب في باريس ومعظمهم من المنتسبين لجمعية العربية الفتاة, إضافة لممثلين عن الجالية العربية في الأستانة وآخرين عن المهاجرين السوريين في المكسيك والولايات المتحدة, واتسمت المناقشات بصراحتها واتزانها وميلها للاعتدال, كما أنها أكّدت على مبادئ حزب اللامركزية العثماني واقتراحات لجنة الإصلاح في بيروت, وذلك بالمطالبة بحقوق العرب السياسية كاملة, ومشاركتهم بشكل فاعل في إدارة شؤون الدولة, ولم يدر أي حديث عن الانفصال عن الدولة العثمانية, والدليل على ذلك "أننا نريد حكومة عثمانية, لا تركية ولا عربية, حكومة يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات, فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق, ولا يحرم فريق من حق من الحقوق لا بداعي الجنس ولا بداعي الدين, عربياً كان أم تركياً أو أرمنياً أو كردياً مسلماً أو مسيحياً, إسرائيلياً أو درزياً".[3]

---

[1]. المؤتمر العربي الأول الصادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية الإدارية في مصر, القاهرة, 1913, ص 9- 10.

[2]. دروزة: مصدر سابق, ص 420.

[3]. المؤتمر العربي, مصدر سابق, ص 103 -104.

وأهم القرارات التي نتجت عن المؤتمر: ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية بالدولة العثمانية بسرعة تكفل للعرب التمتع بحقوقهم السياسية, أن تُنفّذ الإدارة اللامركزية في كل ولاية عربية, وجعل اللغة العربية لغة معتبرة في مجلس المبعوثان, أن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية في حالة السلم, إضافة إلى توسيع سلطة المجلس العمومية في بيروت وتعيين مستشارين أجانب, إضافة إلى أن تكفل الحكومة لمتصرفية جبل لبنان وسائل تحسين ماليتها. وألحق المؤتمر بهذه القرارات الملاحظات الثلاث التالية:

1- إذا لم تنفّذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر, فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية, إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

2- ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين.

3- يشكر المؤتمر المهاجرين العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له,ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم.[1]

ويعدّ المؤتمر العربي الأول في باريس, مؤتمراً عربياً بوجه سوري. فهو ليس مؤتمراً عربياً شاملاً ولا سورياً خالصاً, فقد وصفته اللجنة التي أشرفت على تنظيمه بأنه "مؤتمر للعرب يقوم به السوريون".[2]

ويتجلى المفهوم القومي الإنساني لدى العريسي (أحد أعضاء اللجنة التحضيرية في المؤتمر) عندما يطالبه أحد الأعضاء بجعل اللغة العربية لغة رسمية للبلاد العثمانية, فيرد عليه "ونحن إنما نطلب تحقيق حقنا بالمحافظة على لغتنا, وتحقيق الحق لا يكون بنقض حق آخر".[3]

[1]. المؤتمر العربي, المصدر نفسه, ص 119 – 121.
[2]. نصار؛ ناصيف: تطورات الأمة المعاصرة, دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر, دار الأمواج, بيروت, 1994, ص 229.
[3]. يزبك؛ يوسف إبراهيم: مؤتمر الشهداء, بيروت, 1975, ص 91.

ويرى أسعد داغر أن نقطة ضعف المؤتمر هو فريق من عملاء فرنسا الذين اندسّوا ضمن جمعية الإصلاح في بيروت وشوهوا سمعة بعض رجالها في نظر شعبهم وفي نظر الترك أيضا.[1]

إلا أن أغلبية المشاركين في المؤتمر كانوا على دراية بأهداف فرنسا الهادفة لتبني المؤتمر واحتوائه, لذلك أكّدوا بعد شكرهم لفرنسا على ما قدّمته من تسهيلات لعقد المؤتمر, على عثمانيتهم التي لا بديل عنها. ولكن وبالرغم من ذلك لم تكن مقررات المؤتمر لترضي الاتحاديين الرافضين للتفاهم مع العرب أبداً, ولكنهم ونتيجة للظروف الداخلية والدولية اضطروا لمفاوضة المؤتمرين, حيث أرسلوا مندوبهم إلى باريس, والذي تمكن من التوصل إلى صيغة اتفاق ترضي العرب. إلا أنه وبعد وقت قصير كشفت تلك المناورة التي كانت تهدف لإسكات المؤتمرين وتخديرهم, وسرعان ما عاد الاتحاديون لإتباع سياسة التتريك مجدداً.

ج- *الاتجاه السوري الإقليمي:*

هو أحد الاتجاهات السياسية التي نشأت في سورية ولبنان على يد خريجي المدارس الأمريكية من المسيحيين الأرثوذكس والإنجيلين الذين وجدوا في (فكرة سورية) الخيار الأفضل لتأسيس دولة يراعى فيها وضع الأقليات, دون الوقوع تحت سيطرة أخرى سواء كانت دولة عربية جديدة مرتقبة التشكل, أو فرنسية في لبنان تجعل من الموارنة القوة الأولى المسيطرة على البلاد.

كما كان الأب اليسوعي البلجيكي (هنري لامنس) شديد الحماسة لفكرة سورية وكان يفرق كثيرا بين السوريين والعرب, وقد تأثر به الكثيرون من المسيحيين الكاثوليك, كما ألف المطران (يوسف الدبس) كتابا عن تاريخ سورية, أكد في أهمية سورية وميزاتها الخاصة.[2]

---

[1]. داغر: مصدر سابق, ص 60.

[2] . حوراني: مرجع سابق, ص 331.

وقد انضم لاحقا لهذا الاتجاه السياسي الكثير من المسلمين والدروز, ومن أهم الجمعيات التي تبنت هذا الفكر في تلك المرحلة:

- **الجمعية السورية المركزية (1908).**

تم تأسيس الجمعية السورية المركزية في باريس على يد كل من (جورج سمنة وشكري غانم) في عام (1908). وقد أرسلت الجمعية إعلانا من باريس باسمها إلى السلطان العثماني في تاريخ 25/ كانون الأول/ 1908 تطالبه فيه بالاستقلال الذاتي لسورية, وقد جاء فيه: "إن الماضي المجيد لسورية الذي وضعته العناية الإلهية, وكذلك الموقع الذي يمثّل نقطة التقاء للعالم, يفرضان علينا الحتمية المقدسة, كي نعلن منذ الآن, أننا ننتظر من البرلمان منحنا حق الحكم الذاتي الذي يضمن لنا الوسائل للنهوض ببلادنا". [1] فقد دعت هذه الجمعية لاستقلال سورية تحت الوصاية الفرنسية بشكل صريح. و الدليل على ذلك الكلمة التي ألقاها مؤسس الجمعية شكري غانم في مؤتمر الصلح في باريس, حيث قال: "يرغب السوريون وسورية بحماسة الحماية الفرنسية, ويطلبون أن تكون فرنسا هي المديرة لسياسة سورية والمشرفة عليها, وهي التي تعدها للاستقلال الحقيقي". [2]

وعليه فإن المطالبة بالحماية الفرنسية بنيت على الادعاءات القائلة بوجود العلاقات القديمة بين سورية وفرنسا, والحق التاريخي بحماية المسيحيين الكاثوليك الذي تتمتع به فرنسا. وقد أكّد السياسيون السوريون دائما على ضرورة الفصل بين سورية وباقي البلاد العربية الأخرى, وقد مارست هذه الجمعية نشاطا سياسيا واسعا في كل الدول الأجنبية التي تسكنها الجاليات السورية.

- **عصبة التحرير السورية – اللبنانية (1917).**

أنشئت هذه العصبة في نيويورك عام 1917 على يد (أيوب ثابت) ومجموعة من المثقفين المسيحيين اللبنانيين في نيويورك و نذكر منهم: جبران خليل جبران, إيليا

---

[1]. سلطان: مرجع سابق, ص 47.
[2]. سلطان: المرجع نفسه, ص 46.

أبو ماضي, نعمة تادرس وأمين الريحاني. وبرنامج هذه العصبة قائم على فكرة إقامة (اتحاد فيدرالي) يضم جبل لبنان وباقي المناطق السورية, ويكون هذا الاتحاد تحت الانتداب الفرنسي, وقد رفضت هذه العصبة الشعارات العربية والإسلامية, وأكدت على أن السوريين من غير العرب.[1]

لذلك دعت إلى فصل المسألة السورية وإقامة الاتحاد الفيدرالي, عن حركة الحجاز العربية وشعاراتها الإسلامية العربية, فهدفها الواضح الذي تسعى له هو التخلص من الحكم التركي في سورية ولبنان, وإقامة الحكم الذاتي تحت الحماية الفرنسية.[2]

د- ***الاتجاه اللبناني الانعزالي:***

كان قسم من مسيحيي لبنان يتطلعون إلى استقلال لبنان, وخاصة منذ أن أصبح سكان الجبل يقومون بتصريف أمورهم منذ عهد المتصرفية ويتمتعون بالحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية بضمانة الدول الأوروبية الكبرى بناء على بروتوكول عام 1861 الذي أقر فيه النظام الأساسي للجبل.[3]

وبفضل الدعم الفرنسي, احتل الموارنة المكانة المرموقة اقتصاديا واجتماعيا في الجبل, مما جعل فرنسا في نظرهم الأم الحنون, لذلك تطلعوا للاستقلال بمساعدة فرنسا وحمايتها. وقد عبّر هذا الاتجاه عن نفسه من خلال المواقف التي تبناها بالنزوع للاستقلال الكامل عن الدولة العثمانية والمنطقة العربية, والدعوة الجادة لقومية لبنانية خالصة, وخلق كيان مسيحي مستقل, يرتبط مع الدول الأوروبية وخصوصا الأم الحنون فرنسا حتى يستطيع الوقوف في وجه التيارات ذات التوجه الرافض للكيان اللبناني المستقل, والداعي للبقاء ضمن الرابطة العثمانية, أو القومية العربية الشاملة. ولم يتوقف أصحاب هذا الاتجاه عن محاربة فكرة تعريب لبنان, وعلى مستوى التنظيمات السياسية, تجلّى هذا الاتجاه من خلال جمعيات سياسية ظهرت في تلك الفترة داخل لبنان وخارجه, ومن أهم هذه الجمعيات:

---

[1]. خليفة؛ عصام كمال: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر, دار الجليل, بيروت, ط1, 1985, ص 86.
[2]. السودا؛ يوسف: في سبيل الاستقلال (1906 – 1922), دار الريحاني, بيروت, 1967, ص 97.
[3]. رستم: مرجع سابق, ص 36.

- **جمعية الاتحاد اللبناني في القاهرة (1909).**

تأسست جمعية الاتحاد اللبناني في القاهرة عام 1909, وتمحور هدفها بالمحافظة على امتيازات جبل لبنان, وتوسيع حدوده السياسية واستقلاله, ومن أهم الشخصيات التي انتسبت للجمعية: اسكندر عمون, انطون الجميل, خليل أبي اللمع, جرجس حنا و داود بركات.[1]

ولتحقيق أهدافها عملت الجمعية على الاتصال باللبنانيين المغتربين في أوروبا وأمريكا لنشر أفكارها بينهم وبالتالي تحقيق قاعدة شعبية لمطالبها. كما وجّهت سلسلة من الرسائل إلى الباب العالي وممثلي الدول الأوروبية تتمنى فيها تحقيق مطالب اللبنانيين الإصلاحية, وكانت الرسالة الأولى في 5/ نيسان/ 1912 وقد تضمنت المطالب الآتية:

1- تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة, إما بتوسيع حق الانتخاب أو بزيادة عدد المقترعين.

2- رفع دخل الحكومة اللبنانية وذلك بضم أراضي جديدة للجبل, والسماح للمرافئ اللبنانية باستقبال السفن البخارية.

3- أن يسمح للمحاكم المدنية بالنظر بالقضايا التجارية.[2]

كما وتقدمت الجمعية في 20 / تشرين الأول/ 1912 برسالة إلى الدول الأوروبية السّت الضامنة لنظام لبنان الأساسي, تظهر فيها النزعة الاستقلالية اللبنانية والرغبة القوية بتوسيع حدود الجبل, لما سيحققه هذا التوسع من فوائد اقتصادية وتجارية, وأهم هذه المطالب:

---

[1] . الخوري: مصدر سابق, ص 81.

[2] . الخوري: المصدر نفسه, ص 83.

تطبيق الاستقلال الذاتي في لبنان بشكل كامل وواقعي, استرجاع الأراضي التي سلخت عن الجبل وخصوصا بيروت والبقاع, اعتماد التمثيل النسبي في تشكيل المجالس التشريعية, إضافة إلى منح جبل لبنان حقوقه الجمركية.[1]

كما وحذت الجالية اللبنانية في الإسكندرية حذو الجالية اللبنانية في القاهرة وشكّلت (الاتحاد اللبناني بالإسكندرية) في 28/ آذار/ 1910, وكانت غاية هذه الجمعية الاهتمام بمصلحة لبنان والتنسيق مع الجمعيات اللبنانية الأخرى للعمل سوية على الحفاظ على امتيازات لبنان. ويظهر هذا الهدف بشكل واضح على لسان رئيس الجمعية (يوسف السودا) حيث قال: "أنشأ إخواننا في لبنان جمعياتهم للدفاع عن امتيازات لبنان, وأنشأ إخواننا في القاهرة جمعية الاتحاد اللبناني للغرض ذاته, ولا شك أنكم لا تقصرون عنهم همة ولا تقلّون وطنية". [2] ثم تطور هذا الطموح إلى تحقيق هدف أكبر وهو الاستقلال التام للبنان.

- **<u>جمعية النهضة اللبنانية (1911).</u>**

أنشأ هذه الجمعية مجموعة من السياسيين اللبنانيين في نيويورك عام 1911, أمثال: شكري غانم, أميل أده, بشارة الخوري, خليل زينية, خير الله خير الله وغيرهم. وقد افتتح للجمعية فروع في أماكن مختلفة في بيروت, باريس, أمريكا, وبما أن الفرنسيين كانوا المساعدين للحركات المناهضة للأتراك – لتحقيق مصالحهم الاستعمارية طبعا – كان فرع الجمعية في باريس أكثر الفروع فعالية ونشاطا. كما وأدّت الجمعية دورا بارزا في طرح القضية اللبنانية على المحافل الدولية, وكان لها حضور هام في المؤتمر العربي الأول في باريس.[3]

ومن أهم الأمور التي طالبت بها الجمعية؛ استقلال لبنان واستعادة الأراضي التي سلخت عنه (بيروت والبقاع), وقد تحققت هذه المطالب فعلا بعد نهاية الحكم التركي

---

[1] . خاطر؛ لحد: عهد المتصرفية في لبنان, دار النهار, بيروت, 1973, ص 190.
[2] . السودا: مصدر سابق, ص 17.
[3] . خليفة: مرجع سابق, ص 109.

للبلاد العربية ودخول الفرنسيين وبداية فترة الانتداب, حيث تم توسيع الجبل وإعلان دولة لبنان الكبير (1920).

وقد ظهرت جمعيات لبنانية تحمل نفس الفكر السياسي اللبناني الاستقلالي مثل جمعية (الأرزة) التي تأسست في بيروت عام 1912, من مؤسسيها حبيب باشا السعد, وسليم بك المعوشي, وأهم ما عملت لأجله تدعيم استقلال جبل لبنان اقتصاديا وماليا وزراعيا, كما عملت على إلغاء الضرائب الجديدة, والتقليل من سلطات المتصرف, وبالتالي القيام بما فيه الخير العام للبنان.[1]

وقد ظهرت كذلك في المهجر جمعيات لبنانية أخرى تحمل نفس أهداف الجمعيات السابقة من حيث المطالبة بالاستقلال التام عن الحكم التركي وطلب الحماية الفرنسية. أهم هذه الجمعيات: جمعية الاتحاد اللبناني في كندا, الحزب الوطني, جمعية الترقي اللبنانية وجمعية الدفاع عن حقوق لبنان الكبير.[2]

رابعاً- الحرب العالمية الأولى ونهاية الحكم التركي (1914 – 1918):

1 -جمال باشا والاستعداد للحرب:

بالرّغم من الخلافات العميقة الحاصلة بين العرب والأتراك قبيل الحرب, إلا أن المصلحين العرب وجدوا ضرورة تأجيل خلافاتهم مع الأتراك للاستعداد للحرب, لأن موقف الدولة العثمانية كان محرجا, والخطر المحدق بها محدق بالبلاد العربية كذلك. حتى أن الجمعية العربية الفتاة – على سبيل المثال لا الحصر- أصدرت تعليمات لأعضائها بضرورة الوقوف إلى جانب الدولة, ونص القرار: "ينتج عن دخول تركيا الحرب, أن مصير الأجزاء العربية في الدولة باتت مهددة بخطر شديد, فيجب بذل أقصى جهد لضمان تحريرها واستقلالها, وقد تقرر ذلك أنه في حال

[1] . خاطر: مرجع سابق, ص 186.
[2] . السودا: مصدر سابق, ص 7 – 8.

ظهور مطامع أوروبية في هذه الأجزاء, ينبغي على الجمعية أن تعمل إلى جانب تركيا في سبيل مقاومة النفوذ الأجنبي مهما كان شكله".[1]

وحتى قبل اشتراك الدولة العثمانية بالحرب عاشت سورية حالة الحرب, حيث كثرت فيها التحركات العسكرية القادمة من تركيا وشمال العراق, كما بدأ ظهور القوات والمعدات العسكرية الألمانية, والتي رافقها طبعا حملات دعائية بين السكان عن أن الألمان هم أصدقاء العرب والمسلمين. وقد عقدت تركيا معاهدة تحالف مع ألمانيا في 2/ آب / 1914 أي بعد بداية الحرب بثلاثة أيام, كما أعلنت لاحقا إلغاء الامتيازات الأجنبية والتي تفيد في تحرير الدولة العثمانية من قيودها والتزاماتها, ومن ضمنها الامتيازات الخاصة بجبل لبنان, وصدرت هذه الأوامر لوالي بيروت لتنفيذها, مما أثار احتجاج السفير البريطاني فيها.

لقد اتّخذ زكي باشا قائد الجيش الرابع في سورية الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن, وكان يشكّ بنوايا المسيحيين في لبنان وبإمكانية قيامهم بثورة ضد الدولة بناء على طلب من الحلفاء؛ لذلك أمر حاكم جبل لبنان بضرورة إخلاد اللبنانيين للهدوء والسكينة, وبقائهم مخلصين للدولة العلية وذلك من خلال قطع علاقاتهم مع الدول الأوروبية.[2]

وفي الحقيقة كان الخوف متبادلا بين المسيحيين والمسلمين, فالمسيحيون يخشون من مذابح كبيرة تقوم بها الدولة العثمانية ضدهم, والمسلمون يتخوفون من قصف أوروبي عنيف على الساحل مما دفع الآلاف منهم للانسحاب من الساحل للداخل طلبا للأمن والأمان.

ولكن الحدث البارز الذي ترك أثرا كبيرا لدى السوريين, وكان سببا أساسيا من أسباب الانفصال التام بين العرب والأتراك, هو تعيين جمال باشا حاكما عسكريا على سورية, نتيجة الأهمية الإستراتيجية التي امتلكتها سورية وخصوصا قبل

---

[1] . النجار؛ حسين فوزي: الشرق العربي بين الحربين, مطابع الدار القومية, القاهرة, 1963, ص 20.
[2] . الحكيم: بيروت ولبنان في عهد العثمانيين, مصدر سابق, ص 133.

الحرب, كونها الممر الوحيد بين الأناضول والمنطقة العربية بعد محاصرة السواحل من قبل الحلفاء. حيث كان جمال باشا أحد الحكام الأساسين في تركيا (مع أنور وطلعت باشا), وتم تعينه قائدا للجيش الرابع في سورية, وكانت مهمته الأولى القيام بشنّ حملة عسكرية على قناة السويس, وقبل مغادرته استانبول أعلن لمودعيه أنه لن يعود قبل فتح مصر.

وقد وصفه صديقه محمد كرد علي بقوله: "كانت عنده غيرة دينية وشعور إسلامي (في أحاديثه فقط), لكنه كان في المسائل السياسية, لا يغفر لأحد زلة إذا حاد قيد أنملة عن قانون الوطنية العثمانية, وكان يقول لو أن ابنه أتى أمرا لأغرقته في البحر حبا بسلامة الدولة, ثم أبكي عليه لأنه ابني".[1]

لقي جمال باشا خلال مروره بالمدن السورية كل الترحاب والتكريم, وعند وصوله إلى دمشق بدأ بالتقرب من الإصلاحيين والتودد لزعمائهم, كما أكد على حبه العميق للعرب في خطابه الأول في دمشق, فكانت سياسته سياسة تسامح وصفح, كما اتبع كل الأساليب الممكنة لتوحيد المشاعر الوطنية.

وبهذه البداية الايجابية بدأ جمال باشا حكمه في سورية, وسارع لجمع قواته العسكرية لتنفيذ حملته على قناة السويس, والتي كان الانكليز والفرنسيين على علم بكل التجهيزات والتحركات العثمانية, وعندما عبرت القوات العثمانية النقب وصحراء سيناء, وقامت طلائع الحملة المكونة من أربعمائة مقاتل بعبور قناة السويس, ولكن الانكليز سارعوا بإطلاق النيران عليهم من سفنهم الحربية المنتظرة تقدمهم وأسروهم, واستمروا بإطلاق النار على بقية المقاتلين, وهكذا أصدر جمال باشا أوامره بالانسحاب إلى بئر السبع, بعدما استمر القتال طول النهار دون أي تقدم أو إمكانية للعبور.[2]

---

[1] . كرد علي؛ محمد: المذكرات, 3 أجزاء, مطبعة الترقي, دمشق, 1948, ج1, ص 110.
[2] . قدري: مصدر سابق, ص 40.

وسرعان ما برر جمال باشا هزيمته, بأن الحملة كانت بقصد الاستطلاع, وأنه في الواقع يقوم بتجهيز جيش قوي لتنفيذ المهمة, واتخذ من القدس مقرا عسكريا له.

وبالرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمها العرب في هذه الحملة وروحهم القتالية العالية والتي فاجأت جمال باشا شخصيا, حيث ذكر في مذكراته: "وقد ساد بين رجال الحملة – لا فرق بين الأتراك والعرب- شعور العطف الأخوي, ولم يكن بينهم من يضن بحياته دفاعا عن إخوانه"[1] , وقد فوجئ من مسألة هامة وهي "أنه لم تحدث حادثة خيانة واحدة أو فرار بين عرب سورية و فلسطين, الذين تكونت منهم وحدهم فرقة المؤنة".[2]

إلا أنه بدأ في الشهر التالي للمعركة يقوم بتصرفات عدائية ضد الناس, وخصوصا في لبنان, حيث أراد تنفيذ مشروعيه الأساسيين اللذين حملهما معه إلى سورية, وهما إلغاء الامتيازات الخاصة بجبل لبنان وفرض السيطرة العثمانية المباشرة عليه, إضافة لتتريك العرب عموما والقضاء على الفكر القومي نهائيا.

في البداية عمل على حلّ مجلس الإدارة في لبنان وأصبح المسؤول الأول والمباشر في كل المنطقة (بما فيها لبنان) بعد أن أوقف المراسلات بين متصرف جبل لبنان والصدر الأعظم, وعيّن أحد رجاله الأوفياء (رضا بك) ليكون الحاكم الفعلي للجبل. كما أنذر سكان الجبل بأن أي اتصال بالحلفاء سيعرضهم للمحاكم العرفية, والتي استغلها لاحقا لنفي كبار الشخصيات اللبنانية, وبالتالي منع أي عمل يضر بالدولة.[3]

و أما بالنسبة لهدفه الثاني, وهو القضاء على القوميين العرب وتتريك البلاد؛ فقد قام جمال باشا باعتقال ومحاكمة الوطنيين أمام المحاكم العرفية وإعدامهم دون تصديق من السلطان العثماني.

---

[1] . جمال؛ أحمد: مذكرات جمال باشا, ت. علي أحمد شكري, الدار العربي للموسوعات, مصر, 1923, ص 280.
[2] . جمال: المصدر نفسه, ص 281.
[3] . الحكيم: بيروت ولبنان في عهد العثمانيين, مصدر سابق, ص 181.

فبعد فشل الحملة العسكرية على قناة السويس لم يعد بحاجة للتقرّب منهم , كما أنه أراد بذلك منع قيام أي ثورة في سورية خصوصاً بعد إرساله عدة فرق عسكرية من سورية إلى منطقة العمليات العسكرية في (غاليبولي) نتيجة تعرض استانبول لهجوم بحري من الأساطيل الفرنسية والانكليزية, مما أدى لقلة القوات العسكرية في سورية, وبالتالي عدم قدرتها على التصدي لثورة شعبية عارمة. [1]

وقد كان جمال باشا هو من يحدد لأعضاء المحكمة العرفية الأحكام التي يجب اتخاذها على المتهمين, كما كان يشارك بنفسه بعمليات التحقيق والتعذيب لإجبارهم بالاعتراف بأمور لم يقوموا بها وحقائق يتصورها عن الإعداد للثورة في سورية. [2]

وقد برر فؤاد باشا, رئيس أركان حرب جمال باشا, أفعال الأخير بأنها صحيحة, بسبب الموقف المحرج الذي تمر به البلاد, فلولا هذه الإعدامات لقامت الثورة بسرعة أكبر في سورية, حسب رأيه.

فكانت الدفعة الأولى من الضحايا الوطنيين في آب/ 1915, حيث تم إعدامهم شنقا في ميدان بيروت الرئيسي, وكانوا ثلاثة عشر شاب وعلى رأسهم عبد الكريم الخليل (رئيس المنتدى الأدبي), أما الدفعة الثانية من الوطنيين تم إعدامهم في 6 / أيار / 1916 في ساحتي البرج في بيروت, والمرجة في دمشق, وذلك بتهمة اتصالهم بالقنصل الفرنسي والتآمر معه ضد الدولة العثمانية, لاقتطاع سورية منها, ومن أهم الشخصيات التي تمّ إعدامهم؛ شخصيات رسمية معروفة مثل: عبد الحميد الزهراوي - والذي أعدم دون محاكمة بالرغم أنه من مجلس الأعيان والذي لا يمكن محاكمته إلا بأمر السلطان, وهذا لم يحصل طبعا – وشكري العسلي, شفيق المؤيد (عضوي مجلس المبعوثان سابقا), والأمير عمر الجزائري, وقد لقي هؤلاء (واحد وعشرون وطنيا) الموت بشجاعة بالغة وأخذوا يرددون كلمات قومية تدل على إخلاصهم

---

[1] . ونستنتج من ذلك : أن ما أظهره جمال باشا من عطف ومحبة على العرب, وعدم تفريق بين العرب والأتراك عند وصوله إلى دمشق, ما هو إلا قناع كانت غايته فقط جمع العرب حوله لتجهيز حملة قوية للسيطرة على قناة السويس والتي كانت مشروعه الأول, وليكون بطل تركيا بتحقيقه لهذا الانتصار, لكن سرعان ما سقط هذا القناع بعد هزيمة حملته, وظهر وجهه الحقيقي الكاره للعرب وللقومية العربية, فكان انتقامه من القوميين العرب أشد انتقام, بالرغم من التضحيات التي قدمها الجنود العرب في حملة السويس والتي اعترف بها شخصيا. (الباحث).

[2] . أوراق نزيه المؤيد العظم, وثيقة رقم 13/13, مركز الوثائق التاريخية, دمشق, آذار/1916.

ومحبتهم للوطن. وقد أصرّ جمال باشا على إعدامهم بالرغم من الوساطات الكثيرة التي تدخلت وطلبت منه الرجوع عما ينوي القيام به, ومنهم وساطة فيصل بن الحسين الذي كان وقتها في دمشق, ووالده الحسين بن علي الذي أرسل أكثر من برقية راجيا فيها جمال باشا بعدم تنفيذ هذا الحكم الجائر, دون أي فائدة ترجى, وهكذا اعتبر يوم 6 / أيار يوم الشهداء.[1]

وقد عدِّ جمال باشا المسؤول الأول عن هذه الإعدامات الجائرة التي لم يصدق عليها السلطان. لكن المعاصرين للحدث يرون أن أنور وطلعت باشا هما أيضا مسؤولين عن ذلك, فهما من أطلق يد جمال باشا في سورية, دون رقابة. فقد كتب شكيب أرسلان في مذكراته: " من واجبي أمام ذمتي أن أقول ما أعتقده, وهو أنهما قد أرخيا العنان لجمال باشا في سورية عمدا, ليكون مسؤولاً في المستقبل عن تلك الأعمال, التي لا تجوز في عقل ولا عرف ولا قانون ولا سياسة".[2]

لكن ما يلفت الانتباه؛ الازدواجية التي سلكها جمال باشا عندما نصب المشانق للوطنيين بحجة اتصالهم بالحلفاء لفصل سورية عن الدولة العثمانية من جهة, ومن جهة أخرى اتصاله بالحلفاء لتسليمهم سورية سلما مقابل أن يتم تعينه أميرا عليها, وكانت شروطه للقيام بهذا الأمر حسب مفاوضاته مع (سازانوف) وزير الخارجية الروسية؛ بأن يعترف به الحلفاء سلطانا على سورية وفلسطين والعراق والجزيرة وكيليكيا وكردستان ويكون حكمه فيها وراثيا لأبنائه من بعده, وسيعلن بالمقابل سقوط الحكومة العثمانية في الأستانة, وتخليه عن المضائق واستامبول, وبالتالي إعلان الحرب على الألمان الذين سجنوا السلطان, فيمده الحلفاء بالأسلحة اللازمة للقتال ومن ثم يقدمون له المساعدات المالية بعد نهاية الحرب.

---

[1] . سلطان: مرجع سابق, ص 310.
وقد كانت هذه الحادثة القشة التي قسمت ظهر البعير, في العلاقات العربية التركية, والتي كانت من العوامل المسرعة للقيام بالثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي وابنه فيصل, وهذا ما سنتناوله لاحقا, حيث اتضح بشكل نهائي للعرب أن محاولة التفاهم مع الاتحاديين ماهي إلا مضيعة للوقت, وسيذهب ضحيتها خيرة الشباب العربي الوطني, دون فائدة ترجى, فكان لابد من موقف حازم وتصرف سريع, لإيقاف الظلم. (الباحث).

[2] . أرسلان؛ شكيب: سيرة ذاتية, دار الطليعة, بيروت, 1969, ص 160.
وقد حاولت (كمران) ابنة جمال باشا تبرير أعمال والدها, بأنه غير مسؤول عن تنفيذ الإعدامات لأنه نفذ الأوامر التي وصلته من الأستانة, وهي ترى بأن الوطنيين الذين تم إعدامهم من قبل والدها, يعتبرون شهداء بالنسبة للعرب, وخونة بالنسبة للدولة العثمانية. سلطان: مرجع سابق, ص 314.

لكن هذه الاقتراحات سرعان ما رفضت من قبل الانكليز والفرنسيين, فقد نصحت حكومة الهند البريطانية بعدم التفاوض مع جمال باشا لأن ما يقصده بالواقع, هو توتير العلاقة بين البريطانيين والعرب ولاسيما وأن الاتصالات بين الانكليز والشريف حسين بن علي كانت قائمة في تلك الفترة, كما أن الفرنسيين لا يمكن أن يتنازلوا عن سورية لجمال باشا.

لكن الغريب بالأمر هو ما ذكر عن علم القيادة التركية باتصالات جمال باشا مع الحلفاء وعدم قيامها بأي ردة فعل على هذا الأمر. وهو ما ذكره محمد جمال باشا الصغير (خلف جمال باشا) في مذكراته حيث قال: "اتخذ أنور باشا خطته مع طلعت بك وخليل بك بإلغاء الجيش الرابع واستبداله بجيش عام لكل البلاد...هو جيش الصاعقة... وقد أبقى أنور باشا ذلك سرا عن جمال باشا, لأنه كان خائفا من مطامعه في فصل البلاد العربية عن الدولة العثمانية. ولقد كانت لجمال فعلا هذه الرغبات, لكن سياسته في سورية هي التي منعته من تنفيذ خطته, وكان أنور يريد مباغتة جمال باشا حتى لا يقوم بأي تحرك".[1]

كما كان الألمان على معرفة ودراية بتحركات جمال باشا واتصالاته, ومع ذلك كانوا يتغاضون عن أفعاله, ويحاولون اكتساب وده لمنع وقوع أمر أكثر خطورة وهو الاتفاق مع الحلفاء, بالرغم من عدم محبتهم له "فإذا لاحت لهم الفرصة لا يتأخرون عن نصح تركيا بصرفه عن القيادة العامة في سورية".[2]

ومن المشاريع الهامة التي تفاوض بها جمال باشا, مشروع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين, مقابل تقديم الجمعية الصهيونية قرضا ماليا كبيرا للدولة العثمانية ودعمها في مشاريعها السياسية, لكن سرعان ما تم رفض هذا المشروع .

وهنا يمكننا أن نتساءل: هل حقا كانت السلطة باستانبول ضعيفة وغير قادرة على محاسبة جمال باشا لاتصاله بالأعداء وفي وقت الحرب, وهي خيانة عظمى؟! أم أن

[1] . جمال باشا؛ محمد الصغير: كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب, ت. فؤاد الميداني, بيروت, 1932, ص 12.
[2] . أرسلان: مصدر سابق, ص 218.

هناك سرا آخر لن يُعرف إلا بعد الإفراج عن الوثائق الحكومية في تلك المرحلة, كأن يكون مثلا ما قام به جمال باشا عبارة عن خطة معدة من قبله ومن قبل الحكومة التركية تهدف لإضعاف الحلفاء وإبعاد العرب عنهم, وبالتالي تحقيق النصر في المعركة . وهكذا بقيت سورية جزءاً من الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب (1918) حيث خرجت من السيطرة العثمانية لتقع تحت سيطرة الحلفاء ومشاريعهم الاستعمارية التقسيمية (سايكس – بيكو) بالرغم من وعودهم للعرب بالاستقلال أثناء المفاوضات معهم. هذه الوعود التي جعلت العرب يقفون في الحرب إلى جانب الحلفاء ويعلنون ثورتهم بقيادة الشريف الحسين بن علي, ولكن المنتصر هو الذي يحدد شروطه, والكلمة الفصل دائما للأقوى.

2- *الوضع الاقتصادي في سورية و لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى (1914- 1918).*

بدأت الحكومة التركية بحملة من المصادرات من أجل تأمين نفقات الجيش, حيث قامت بجباية الضرائب من الناس باسم (الإعانة) فالتجّار يتكفلون بتقديم ما لديهم من بضائع للحكومة, أما بقية الناس فكل واحد منهم يقدم ربع ما يملك من حيوانات وحبوب, فضلا على ذلك لقد حارب الشبان العرب على أكثر من جبهة في: (فلسطين, رومانيا, ققفاسيا, العراق, دبروجه, السويس وسيناء), وتعطّلت الصناعات وقلّت المواسم الزراعية وزادت أسعار بعض البضائع بنسبة مئة بالمئة. ولم تمنع الدولة هذه الاحتكارات لأنها لم تكن قادرة على ذلك في تلك الظروف العالمية الصعبة, إضافة إلى أن الكثيرين من المسؤولين الأتراك كانوا يضاعفون ثرواتهم بالتشارك مع التجار بعمليات الاحتكار. كما تمّ مصادرة الكثير من الخانات والمنازل والفنادق لإنزال الجنود فيها دون أجر, الأمر الذي أدى إلى قطع أرزاق

أصحاب هذه الفنادق, كما تحوّل قسم من المساجد ودور العبادة لثكنات عسكرية للجيش.[1]

عانى السوريّون من ويلات الحرب العالمية الأولى؛ حيث دمّرت بلادهم وشرّدت عائلاتهم, وأرسل شبابهم إلى المجهول. لكن المصيبة الأكبر هي غضب الطبيعة عليهم؛ ففي نيسان 1915 توافدت أسراب ضخمة من الجراد إلى سورية قضت على الزرع وأنهت المواسم, وما بقي من الزرع قضت عليه موجة الحر الشديد التي اجتاحت البلاد وأحرقت المزروعات, يضاف إلى ذلك قلة المطر وندرته في تلك الآونة, بينما كانت غزارة الأمطار والثلوج على جبل لبنان سببا في منع وصول الحبوب إليه من سورية الداخلية عام 1915 مما جعله يعاني من نقص الحبوب وبالتالي من الجوع قبل سورية, لندرة إنتاج القمح في جبل لبنان .

والمصيبة الأخرى التي أصابت سورية بشكل واسع هي انتشار الأوبئة المعدية والمميتة كالملاريا و الديزانترية والحمى, ولكن الأوبئة التي أثرت وانتشرت بشكل أكبر وبلغ عدد ضحاياها الآلاف كانت الكوليرا والتيفوس واللذان فتكا بالسكان والجنود, وقد وصف أحد الضباط الألمان وباء الكوليرا بأنه قادر على إبادة ثلاث جيوش نتيجة انتشاره الواسع.

وزيادة في المعاناة, وصلت أعداد كبيرة من الأرمن الهاربين من الأناضول من فظائع الأتراك ومذابحهم وتنكيلهم إلى سورية, وقد تجاوز عددهم ثلاثمائة ألف أرمني وكانت حالتهم بائسة, وقد عاملهم السوريون بالحسنى, وقد بلغ عددهم في حلب وحدها حوالي ستين ألف أرمني, ولكن وصولهم سبب زيادة جديدة في أسعار المواد المختلفة.[2]

ومما زاد الوضع سوءا ما أصدره والي حلب من منع لتصدير الحبوب إلى فلسطين ولبنان عام 1915, مما أدى لانتشار المجاعة بين الفقراء والطبقة الوسطى, والتي

---

[1] . الغصين؛ فايز: مذكراتي عن الثورة العربية, مطبعة الترقي, دمشق, 1939, ص 45.
[2] . الغزي؛ كامل: نهر الذهب في تاريخ حلب, 3ج, دار الفتح, حلب, 1926, ج3, ص 580.

لم تكن قادرة على شراء القمح الذي بلغ سعر الطن منه حوالي 120 ليرة ذهبية بين عامي 1915 – 1916, بينما كان راتب الموظف الحكومي وقتها ليرتين ذهبيتين فقط, فلم يكن أمام الجياع إلا أكل ما يجدونه أمامهم من أعشاب وحشائش وقشور خضراوات, وتكون نهايتهم الموت خلال وقت قصير, فلقد "أضعف الجوع الفقراء, لدرجة لم يستطيعوا معها النهب والسرقة, ورضخوا للقدر والموت, بينما المستودعات مليئة حولهم بالمواد الغذائية, وبيوت الأغنياء عامرة بموائد الترف والبذخ, دون أن يجسر أولئك الجياع على مهاجمتها".[1]

ومما زاد الأمر سوءا وجود جثث الأطفال والنساء الذين ماتوا من الجوع في الشوارع, حيث تحوّلت دمشق إلى نصفين: نصف مقبرة ونصف مستشفى لمن ينتظر الموت. وقد اختلفت التقديرات حول عدد الموتى والتي لم يتم تحديدها بشكل دقيق لصعوبة الأمر. والحقيقة أن لبنان عانى من الجوع أكثر من المناطق الداخلية حيث كثرت نسبة الموت بين الأهالي, ومع ذلك فإن الدولة لم تكن راغبة في الاعتراف بأن المجاعة هي السبب في وفاة كل هؤلاء الناس, فكانت تطلب من الأطباء إرجاع سبب الوفاة للأمراض المنتشرة كالتيفوس والتيفوئيد وغيرهما.[2]

ونتيجة للجهود التي بذلها أهل الخير والإصلاح وأصحاب الدين لمواجهة المجاعة, من تقديم الطعام للجياع والدواء للمرضى, لكان عدد الموتى أكبر بكثير مما كان. ومن هؤلاء البطريرك غريغوريوس حداد الذي باع صليبه الذهبي لإعانة الناس بثمنه, كما استقبل الفقراء في بطريركيته "دون تمييز بين أديانهم ومذاهبهم, ولهذا أمده جمال باشا بكميات من القمح لتوزيعها على الفقراء".[3]

وقد قامت لجنة النجمة البيضاء الأمريكية بإيواء الأيتام وإطعام الفقراء, وشاركتها جمعية الصليب الأحمر الأمريكية بهذه الأعمال الخيرية, وبلغ ما تمّ إنفاقه بين عامي

[1] . الحكيم: سوريا والعهد العثماني, مصدر سابق, ص 254.
[2] . يمين؛ محسن: لبنان الصورة - ذاكرة قرن في خمسين الاستقلال- , بيروت, د.ت, ص 3.
[3] . الحكيم: سوريا والعهد العثماني, مصدر سابق, ص 254.

(1915- 1918) حوالي (2,5) مليون دولار خففت من معاناة حوالي نصف مليون نسمة من جميع الطوائف.[1]

وقد عدّت الدولة العثمانية مسؤولة بصورة مباشرة عن هذه المجاعة التي عمّت البلاد, وذلك بسبب سوء إدارتها للأزمة وعدم قدرتها على مواكبة الأحداث الطارئة وإيجاد الحلول المناسبة أو المخارج المؤقتة للحيلولة دون تفاقمها. فإن ما قامت به من مصادرات للمواد الغذائية باسم إعانة الجيش لم يترك للسكان ما يكفيهم ويمنع عنهم شبح الجوع. كما أن جمال باشا لم يكن لينفق الكثير من الحبوب على جنوده مما أدى لإجاعتهم وبالتالي مقاسمتهم الطعام للسكان, كما أنه منع إرسال الحبوب من سورية إلى لبنان, مع أنه أكد لاحقا بأنه اعترض على هذا الأمر ولكن المسؤولين في استانبول أصرّوا على ذلك. والشيء الغريب أن الدولة العثمانية لم تمانع في بيع الحبوب إلى الألمان حين كان السوريون يموتون من الجوع. إضافة إلى ذلك؛ عدّت الاحتكارات التي قام بها التجار عاملا أساسيا للمجاعة , وهذا ناتج عن سوء الإدارة في الدولة والتي لم تضع حدا لهم, ولا للمسؤولين الذين اشتركوا معهم في هذه الاحتكارات لزيادة أموالهم.[2]

وقد دافع جمال باشا عن سلوكه أثناء المجاعة حيث أكّد أنه قام بتهديد التجار والمحتكرين وأمرهم بوضع الأسعار على البضائع مما اضطرهم لإخراج بضائعهم من المستودعات وتخفيض أسعارها خوفا من مصادرتها من قبله, وهذا الأمر أدى لارتياح الناس, حتى أن بعض منتقديه من مسلمين ومسيحيين وحتى أجانب ذكروا دوره في تخفيف المجاعة "ولولا أن الدولة أخذت توزع الخبز والدقيق بالبطاقات, لهلك معظم سكان الأقطار العربية التابعة للدولة العثمانية".[3]

---

[1] . الأسود؛ إبراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان, 4 أجزاء, بيروت, 1930, ج3, ص 63- 70.
[2] . الحكيم: سوريا والعهد العثماني, مصدر سابق, ص 358.
[3] . الريس؛ منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي, دار الطليعة, بيروت, 1969, ص 52.

كما أكّد جمال باشا أنه لم يسبب المجاعة, لأنه لم يأت بالجراد عام 1915, ولم يحبس المطر عام 1916, ولم يحاصر البلاد؛ بل الحلفاء هم من قام بذلك.[1]

ولكن الحقيقة الأكيدة أن المجاعة قد حصلت, وأصابت أجزاء واسعة من الدولة العثمانية في سورية والعراق والحجاز والأناضول وحتى في استانبول نفسها, وقد أدت إلى كثير من الويلات والموت ولم تفرق أبدا بين الأديان والمذاهب.

3- ***الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى (1916):***

أ- <u>مراسلات حسين – مكماهون:</u>

منذ أن بدأت الحرب العالمية الأولى اتّجهت أنظار الدول الأوروبية إلى بلاد المشرق العربي ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في الحرب. ورأت بريطانيا ضرورة التّعرف على المواقف الحقيقية للعرب وعلى نوايا شريف مكة الأمير الحسين بن علي شخصيا, لما كان يتمتع به من مكانة بين المثقفين العرب. وقد كلفت بريطانيا مندوبها السامي في مصر اللورد كيتشنر بهذه المهمة, والذي أخذ على عاتقه تحقيق هدفين أساسيين أولهما أن يتم إعلان ثورة يقوم بها العرب ضد الأتراك في البلاد العربية مما سيضعف الجيش التركي فيها, أما الهدف الثاني هو إبطال دعوة الخليفة العثماني للجهاد المقدس باسم الدين ضد الحلفاء, لأن الاتفاق مع الحسين صاحب النسب الشريف سيؤدي لدعوة دينية مضادة لمحاربة الأتراك.

ففي تشرين الأول عام 1914 قدّم كيتشنر وعدا للشريف حسين باسم الحكومة البريطانية بضمان بقائه في منصبه واحتفاظه بكل امتيازاته في حال وافق على الوقوف إلى جانب الحلفاء في الحرب وإعلان الثورة ضد العثمانيين. ولكن الشريف طلب إعطاءه بعض الوقت للتفكير والتشاور, وسرعان ما قام بإرسال ولده فيصل إلى الأستانة بحجة التشاور مع جمال باشا لإعداد الجيش العربي الذي سيساهم في حملة السويس. ولكن السبب الحقيقي للرحلة هي التشاور والتباحث مع الوطنيين في

---
[1] . سلطان: مرجع سابق, ص 363.

دمشق بالعرض البريطاني, وفعلا اجتمع فيصل بأعضاء جمعيتي العهد والعربية الفتاة, وتشاور معهما, وانتسب إليهما.[1]

وقد لمس فيصل عمل هاتين الجمعيتين الجّاد لاستنهاض الجماهير لإعلان الثورة على الأتراك.[2] وقد علّق القوميون آمالهم على تحرك الشريف حسين وإعلانه للثورة, كما قدّموا للأمير فيصل مشروع التحالف العربي- البريطاني والذي هو الشرط الأساسي لقبول التحالف لأنه يحفظ للعرب حقوقهم واستقلالهم, والذي سيفاوض الشريف حسين البريطانيين على أساسه في حال قبل به, وقد نص ميثاق دمشق على:

1- أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية:

شمالا: خط مرسين – أضنة إلى ما يوازي خط العرض 37 شمالا ثم على امتداد خط بيرجيك- أورفه- ماردين- مديات- جزيرة ابن عمرو- العمادية إلى حدود إيران.

شرقا: على امتداد حدود إيران إلى الخليج العربي جنوبا.

جنوبا: المحيط الهندي ما عدا عدن التي تبقى على وضعها الحالي (تحت الحماية البريطانية).

غربا: على امتداد البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط إلى مرسين شمالا.

2- إلغاء الامتيازات الأجنبية المفروضة على البلاد.

3- توقيع معاهدة دفاع مشتركة بين الطرفين العربي والبريطاني.

4- بالمقبل تحصل بريطانيا على الأفضلية في تنفيذ المشاريع الاقتصادية.[3]

وقد أقرّ الشريف الحسين بن علي هذا المشروع وعدّه الأساس بمفاوضاته القادمة مع البريطانيين. وفي تلك الفترة أصبح كتشنر وزيرا للحربية, وعينت بريطانيا

---

[1] . المعلم: مرجع سابق, ص 38 – 40.

[2] . بالرغم من أن العرب ممثلين بالجمعيات السياسية (الفتاة والعهد) وغيرها, كانوا في بداية الحرب على استعداد للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ودعمها في حربها ضد الحلفاء لحماية بلادهم ودينهم وخوفا من الوقوع في برائن الدول الأجنبية, إلا أن سياسة الاتحاديين المتعصبة للأتراك وما قام به جمال باشا في سورية من أحكام جائرة بحق الوطنين وخصوصا تنفيذ أحكام الإعدام الجائرة فيهم, وضعت حدا لسياسة التردد والإشفاق على انهيار السلطنة, وبالتالي كان لابد من الثورة على الظلم. (الباحث).

[3] . طلاس؛ مصطفى: الثورة العربية الكبرى, دار طلاس, دمشق, 1978, ص 181.

مكانه السير (هنري مكماهون) مندوبا ساميا في مصر كخلف له؛ وهكذا بدأت المراسلات بين الطرفين في 14/ تموز/ 1915 حيث أكد الشريف فيها على ضرورة اعتراف بريطانيا باستقلال الحدود العربية التي حددها ميثاق دمشق. لكن ردّ مكماهون جاء غامضا ومترددا, الأمر الذي أدى إلى استغراب الشريف برسالته الثانية في 9/ أيلول/ 1915. فأوضح مكماهون في رده بأن الغموض لم يكن مقصودا أبدا, ولكن الحكومة البريطانية ترى أن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة غرب دمشق وحلب وحمص وحماة لا يمكن اعتبارها عربية محضة لذلك يجب استثناؤها من الحدود المطلوبة, وبذلك تكون بريطانية مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ضمن ما تبقى من الحدود, بشرط عدم المساس بمصالح حليفتها فرنسا في الساحل السوري وحلب وبيروت, مع الاحتفاظ بالمركز الخاص لبريطانيا في ولايتي بغداد والبصرة.[1]

أما الرسالة الثالثة في 5 /تشرين الثاني/ 1915 وافق فيها الشريف حسين على التخلي عن مرسين وأضنه تقريبا لوجهات النظر بين الطرفين, كما أن الولايات العراقية عربية محضة لكن من الممكن جعلها مؤقتا ضمن السيطرة البريطانية مقابل مبلغ من المال. أمّا بالنسبة لمصالح فرنسا في الساحل السوري وبيروت وحلب, فقد رفض الشريف الاعتراف بها وأكّد على عروبة تلك المناطق وأهلها مسلمين ومسيحيين.

فكان جواب مكماهون في 13/ كانون الأول/ 1915 التأكيد على المصالح الفرنسية. وركّز على مصالح بريطانيا وضرورة احترام معاهدات بريطانيا مع بعض الأمراء العرب, كما شكر الشريف حسين على قبوله التخلي عن ولايتي مرسين وأضنه.[2]

وفي رسالته الرابعة تطرق الحسين إلى التعويض الذي يتوجب على بريطانيا دفعه مقابل إشغالها لولايتي بغداد والبصرة. كما أكّد في 1/ كانون الثاني/ 1916 احترامه

---

[1] . سعيد:مرجع سابق, ص 136.

[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 43.

للتحالف البريطاني الفرنسي, ولكنه أكّد أيضا على استحالة تقديم أي تساهل لفرنسا. فكان ردّ مكماهون في 25/ كانون الثاني من نفس العام مبنيّا على سعادته بالاتفاق بشكل نهائي على موضوع ولايتي بغداد والبصرة, واحترام الحسين لتحالف بلده مع فرنسا والذي يخدم مصلحة أعداء تركيا جميعا. وأعطى مكماهون الشريف حسين حرية تحديد موعد إعلان الثورة العربية الكبرى, أما باقي المراسلات بين الطرفين على موضوع الثورة و توزيع السلاح والخطط العسكرية.[1]

ب- **الاتفاقات السرية بين الحلفاء:**

برزت الازدواجية البريطانية بشكل واضح في تلك المرحلة؛ ففي الوقت التي كانت بريطانيا تتفاوض فيه مع الشريف حسين على القيام بالثورة ضد الأتراك مقابل وقوفها إلى جانب القضايا العربية وضمان الحرية والاستقلال لهم. كانت وفي نفس الوقت تتفاوض مع شريكتها فرنسا لاقتسام هذه البلاد فيما بينهما, بل ولم تكتفي بهذه الوقاحة الفاضحة, بل راحت أيضا تفاوض زعماء الصهاينة لجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وكأن الأرض أرضها ومصير الشعب ألعوبة في يدها.

منذ بداية الحرب بادرت روسيا بطرح وجهة نظرها في توزيع ممتلكات الدولة العثمانية والتأكيد على مصالحها في البحر الأسود ومضائق الدردنيل والبوسفور, وضرورة تأمين وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط, وفي 14/ تشرين الثاني أرسلت بريطانيا مذكرة إلى حكومة بطرسبورغ تؤكد فيها موافقتها مع حليفتها فرنسا على المطالب الروسية, شريطة اعتراف روسيا بالمصالح الفرنسية في سورية ولبنان وفلسطين, فوافق القيصر نقولا الثاني على هذه المطالب.

لكن سرعان ما أرسلت بريطانيا وفرنسا حملة مشتركة إلى الدردنيل (1915) بعد إدراكهما الخطر الروسي على مصالحهما في حال وصول السيطرة الروسية للمتوسط, الأمر الذي أغضب روسيا, واستغلته ألمانيا التي شعرت بالخلافات بين الحلفاء فحاولت استمالة روسيا وتقديم الوعود لها في حال قبولها التحالف مع ألمانيا.

[1] . المعلم: المرجع نفسه, ص 44.

ولكن ونتيجة لعدم ثقة روسيا بالوعود الألمانية قامت بتسريب نص هذا العرض الألماني لحلفائها (بريطانيا وفرنسا), مما أدى إلى مسارعتهما بالاستجابة للمقترحات الروسية خوفا من أن توقع روسيا صلحا منفردا مع ألمانيا, وعملتا على تطمين القيصر الروسي لمستقبل روسيا في البلقان, وقد أدت تلك المفاوضات إلى عقد معاهدة سرية في **سان بطرسبورغ** (لينينغراد) في 4/ آذار/ 1916, نصت صراحة على توزيع مناطق النفوذ بين الحلفاء.[1]

وفي خريف عام 1915 قررت الحكومتان الفرنسية والبريطانية إجراء مفاوضات سرية بينهما استكمالا للمفاوضات السابقة لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في البلاد العربية, وجرت هذه المفاوضات في القاهرة بين المندوب الفرنسي (جورج بيكو) قنصلها السابق في بيروت والمندوب البريطاني (مارك سايكس) الخبير بالشؤون الشرقية, وقد بدأت هذه المفاوضات في نفس التوقيت التي أوشكت فيه المفاوضات بين مكماهون والشريف حسين على نهايتها بعدما وعدته بالاستقلال وقدمت له الضمانات على ذلك.

وفي 9/ أيار/ 1916 تم التوصل بين الحليفتين إلى الصيغة النهائية للاتفاق الذي عرف باتفاقية **(سايكس – بيكو)** والتي عدّت الأساس الذي اعتمدته الدولتين لسياستهما في المنطقة بعد الحرب. وقد تم بموجب هذا الاتفاق تقسيم المنطقة العربية إلى خمس مناطق هي:[2]

1- المنطقة الزرقاء: تمتد من رأس الناقورة جنوبا حتى كيليكيه شمالا, وتكون تحت السيادة الفرنسية.

2- المنطقة الحمراء: وتمتد من البصرة إلى شمال بغداد, وتكون تحت السيادة البريطانية.

3- المنطقة السمراء: وتشمل فلسطين, وتكون منطقة دولية محايدة.

---

[1] . للإطلاع على بنود الاتفاقية: قلعجي, قدري, الثورة العربية الكبرى (1916 – 1925) جيل الفداء يوما بيوم, شركة المطبوعات, بيروت, ط2, 1994, ص 296.

[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 48.

4- المنطقة أ: تقام فيها دولة عربية, يكون لفرنسا فيها مركز ممتاز.

5- منطقة ب: تقام فيها دولة عربية, يكون لبريطانيا فيها مركز ممتاز.

ولما تسربت أنباء المعاهدة لإيطاليا, احتجت بشدة مطالبة بميراثها من الدولة العثمانية, الأمر الذي أدّى لتوقيع ملحق (سونينو) في شباط 1917, والتي حصلت فيه إيطاليا على جنوب غرب الأناضول إضافة لإشراكها في الإدارة الدولية في فلسطين.

وقد ظلّت معاهدتي (بطرسبورغ وسايكس بيكو) طيّ الكتمان إلا أن أذاعتهما حكومة الثورة البلشفية في روسيا, والتي نشرت العديد من الوثائق القيصرية لمصلحة ألمانيا. وقد استغل جمال باشا الصغير قائد الجيش الرابع في سورية هذا الحدث الهام وقام بإرسال صورة عن هذه المعاهدات للشريف حسين ليكشف له نوايا الحلفاء الحقيقية ضد العرب ويعرض عليه الصلح مع الأتراك, مما أثار غضب الحسين وأرسل إلى حلفائه مستفسرا. وجاءه الرّد البريطاني مؤكدا على أن هذه الاتفاقات موجودة فقط في عقول الأعداء وليس لها أي أساس من الصحة, وهدفها الحقيقي يكمن في الإيقاع بين الشريف حسين والحلفاء ليس أكثر. وبالفعل صدّق الشريف حسين حليفته بريطانيا, وطلب من ابنه فيصل إرسال ردّ مختصر على دعوة الأتراك له للصلح جاء فيه: "نرفض الاتصال بالعدو".[1]

كتب لورانس (ضابط مخابرات بريطاني) واصفا الخداع البريطاني قائلا: "لقد أثيرت الثورة العربية بخدعة غير شريفة, إن كتب النصر لبريطانيا في هذه الحرب فكل ما قطعناه للعرب من وعود يضحى حبرا على ورق, ولو توخيت الصدق والاستقامة في علاقاتي مع العرب لنصحتهم بأن يغادروا الجبهة ويعودوا إلى منازلهم فلا يتعرضون للموت حبا في هذه الترهات وتعلقا بها, ولكنني لم أفعل شيئا

[1] . المعلم: المرجع نفسه, ص 68.

من ذلك... وعود خلابة أغدقها البريطانيون عليهم أيام المحنة, فصدقوها وحسبوها طيوراً زرقاء جميلة تبني الآن أوكارها, فيا للعار لبلادي..."[1].

وهكذا تناقضت العهود التي قطعتها بريطانيا للعرب مع اتفاقاتها السرية التي تتعلق بمصير البلاد العربية, فكان هذا المسلك البريطاني لا مثيل له في الحنث بالوعود التي كانت بمثابة قفاز أبيض, بداخله يد ملطخة بالدماء.

ولم تكن اتفاقية سايكس بيكو الطعنة الوحيدة التي وجهتها بريطانيا للعرب, بل كان **وعد بلفور** هو الطعنة الأكثر أثرا والتي لا تزال الدماء تنزف من جرحها حتى اليوم. وذلك في 2/ تشرين الثاني/ 1917 عندما أطلقت بريطانيا وعدها للصهيونية العالمية بأنها ستعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين, وقد جاء في نص هذا الوعد ما يلي:

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية, على أن يفهم جليّا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين, ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".[2]

وعدّ هذا الوعد من أوقح الوعود التي عرفها التاريخ؛ فبريطانيا تقوم بتقديم فلسطين كهدية لليهود وكأنها صاحبة البلاد ومالكتها, أو كأن هذه الأرض ليس لها شعب يسكنها ويقرر مصيرها ومصيره. كما أن هذا الوعد مخالف تماما لما تعهدت به بريطانيا للشريف حسين, ففي رسالة مكماهون المؤرخة في 24/ تشرين الأول/1915 لم تكن فلسطين مستثناة من حدود الدولة العربية الموعودة, وإلا لذكرت بشكل صريح كما ذكرت المناطق الأخرى. كما أن هذا الوعد أيضا مخالف

[1] . المعلم: المرجع نفسه, ص 70.
[2] . قلعجي: مرجع سابق, ص 272.

لما جاء في اتفاقية سايكس بيكو والتي نصت على جعل فلسطين تحت الإشراف الدولي.

لكن الأمر الغريب حقا هو كيف خدع الشريف حسين والوطنيين العرب مرة أخرى بتصديقهم بأن هذا الوعد المشؤوم لا يتعارض مع وعود بريطانيا لهم؟؟

عندما علم العرب بهذا الوعد هاجوا وغضبوا و راسل الشريف حسين بريطانيا مستفسرا عن هذا الوعد, إذ انتابته مخاوف وشكوك كبيرة حول صدق الحلفاء مع العرب, كذلك أرسل سبعة من أقطاب الحركة الوطنية برسالة مماثلة لبريطانيا يعربون فيها عن قلقهم البالغ على مستقبل بلادهم بعد توقيع بريطانيا لاتفاقية سايكس بيكو, وإعطائها وعد بلفور. فأجابت بريطانيا الشريف حسين بأن "تأييدها للأماني الصهيونية لا يتجاوز الحدود الكفيلة بحرية السكان الحاليين سواء من الوجهة الاقتصادية أم السياسية, وقد رضي الشريف بهذا الوعد".[1]

وفي 16/ حزيران/1918 أصدرت بريطانيا تصريحا للرد على عريضة الوطنيين السبعة * تتضمن تأكيد الحكومة البريطانية تخليص البلاد العربية من الظلم العثماني, وأن تحكم هذه البلاد بعد تحريرها حكومات يرغب بها أهالي البلاد, وأن البلاد العربية المستقلة حاليا تعترف بريطانيا باستقلالها وسيبقى حالها كذلك بعد الحرب, أما البلاد التي يسيطر عليها الأتراك أو الحلفاء, فبريطانيا أيضا تدعم حرية هذه الشعوب واستقلالها وسينظر بأمرها بعد نهاية الحرب, وبريطانيا تعد بكل مساعدة ممكنة تقدمها لهذه البلدان بما يتماشى مع الواقع العسكري الحالي, ولا يتعارض مع مبادئ بريطانيا وحلفائها.[2]

وهكذا انطلت هذه الخدعة مجددا على الوطنيين والشريف حسين,[3] الذي ما لبث في الأشهر اللاحقة أن قدم براهين الإخلاص للحلفاء؛ حيث أرسل إلى أتباعه في مصر

---

[1] . قلعجي: المرجع نفسه, ص 275.

[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 74.

[3] . تعددت الأسباب التي أدّت إلى قبول الشريف حسين لهذا الوعد أهمها واقع الثورة العربية واعتماد الثوار على بريطانيا ماليا وعسكريا, كما كان يسعى لكسب رضا بريطانيا حتى لا يقوم خصومه من أمراء الجزيرة العربية – لاسيما أمراء نجد – بالإطاحة به والتحالف مع بريطانيا, إضافة إلى عدم إلمامه بمخاطر الصهيونية على العالم العربي والإسلامي. (الباحث).

ومختلف مناطق الثورة تطمينات بأنه تلقى من بريطانيا وبشكل رسمي كل مما شأنه التأكيد والتطمين بأن توطين اليهود لا يتعارض مطلقا مع استقلال العرب في فلسطين.

وهكذا نرى إتّباع بريطانيا لسياسة متناقضة متعددة الأوجه أثناء الحرب. بداية تتّفق مع العرب, ثم تتّفق مع حليفتها فرنسا اتفاقا يناقض الاتفاق مع العرب, حيث تعدهم بالاستقلال ثم تتقاسم مع فرنسا البلاد العربية, ثمّ تمنح اليهود وعدا يتعارض مع الاتفاقين السابقين. فأي سياسة ماكرة وأي خبث سياسي ذلك الذي تمتعت به بريطانيا. فبالرّغم من أن البعض يرى أن تلوّن الموقف البريطاني كان نتيجة ضرورة إرضائها لقوى سياسية متعددة, إلا أن بريطانيا, وبرأي الشخصي, كانت على استعداد للتحالف مع الشيطان والتآمر حتى على نفسها لتحقيق مصالحها و إرضاء ذاتها فقط, من دون أي احترام للكلمة أو تقديس للوعد, وهذه الأفعال وصمة عار على السياسة البريطانية إلى وقتنا الحاضر.

ج- **إعلان الثورة العربية الكبرى ودخول دمشق:**

وفى الشريف حسين بوعده لبريطانيا وأشعل الثورة في الحجاز في حزيران 1916, وأذاع بيانا شرح فيه الأسباب التي دعته إلى إعلان الثورة, وهي وبشكل موجز اغتصاب الاتحاديين لسلطة الخليفة وتجاوزهم حدود الدين الاسلامي, واستهانتهم بالعناصر العثمانية غير التركية وظلمها, محاربة العروبة واضطهاد الوطنيين وسوقهم للمشانق بدون وجه حق, إضافة للظلم والفساد وإدخال البلاد في حرب قاسية ستؤدي بها إلى الخراب وعدم قدرتهم على الدفاع عن البلاد العثمانية وتضييعها.[1]

وبرغم نجاح الثورة في أيامها الأخيرة وسيطرتها على مكة وجدة والطائف إلا أن الحامية العثمانية الموجودة في المدينة بقيادة فخري باشا كانت تمتلك الكثير من العتاد الحربي والقوات العسكرية التي أرسلها جمال باشا الصغير لدعمها, مما شكل

[1] . حوراني, مرجع سابق, ص 341.

خطرا كبيرا على الثورة, وخصوصا لعدم وفاء بريطانيا بوعدها بقطع السكة الحديدية شمال الحجاز. ولكن نتيجة نقص التموين لدى حامية فخري باشا قرر الأخير البقاء في المدينة والدفاع عنها.

وبعد السيطرة على الحجاز انطلقت القوات العربية شمالا بقيادة الأمير فيصل بن الحسين؛ حيث شكّلت قوة نظامية استعين في تشكيلها وتدريبها بضباط ومحاربين عرب تم أسرهم من الجيش العثماني. وتقدّمت هذه القوات باتجاه العقبة في تموز 1917, وتمّ لهم السيطرة عليها وأصبحت قاعدة عسكرية لإمداد القوات بالمؤن ولاتصال الانكليز عسكريا بفيصل. و أبلغ اللنبي (القائد العام البريطاني) فيصل بأن جيشه سيشكل ميمنة الجيش البريطاني وسيأتمر بأمره, لذا أصبح لفيصل مهمتان أساسيتان وهي قيادة جيوش الثورة العربية وتنفيذ أوامر والده, إضافة لتنفيذ تعليمات اللنبي قائد القوات الحليفة في الشرق.[1]

شعر الشريف حسين بمحاولات الحلفاء الدائمة لتحجيم سلطته داخل الحجاز, و التصرف بطريقة غامضة تناقض الاتفاقات والعهود التي تم قطعها سابقا؛ مما أدّى إلى قلقه وعدم ارتياحه لما يحصل, خصوصا بعد احتلال بريطانيا لبغداد والتي تعد جزءا من الدولة العربية حسب الاتفاق, إلا أن لورانس سرعان ما بادر بطمأنة الشريف والتأكيد له على أن احتلال بغداد ليس أكثر من تدبير عسكري مؤقت.

كما سارعت بريطانيا على لسان مندوبها السامي الجديد في مصر (ريجبينالد وينغيت) إلى تجديد وعودها للشريف حسين وذلك لحاجتها للقوات العربية في معركتها في فلسطين لطرد الأتراك, بقوله: "آمل أن لا يغرب عن بال جلالتكم أن الحكومة البريطانية هي التي تحترم المعاهدات, وهي حامية ذمار الحق والعدل, والحليفة الوفية التي لا تحنث بالعهود". [2] فوافق الشريف حسين على ذلك شريطة مشاركة الجيوش العربية بالسيطرة على سورية, فوافق البريطانيون على ذلك مكرهين.

---

[1] . سلطان: مرجع سابق, ص 448.
[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 65.

لقد أحييت هذه الثورة الأمل في نفوس المتنورين الوطنيين في سورية بالحصول على الاستقلال من الأتراك وإنشاء دولة عربية موحدة مستقلة, بينما عدّها البعض في جبل لبنان "عودة للسيادة الإسلامية".[1]

في 30/ أيلول/ 1918 انسحبت الحامية التركية من دمشق. ورفع العلم العربي فوق دار البلدية, وأعلن الأمير سعيد الجزائري تأسيس الحكومة الهاشمية, كما أبرق إلى البطريرك (إلياس الحويك) يطالبه بتشكيل حكومة عربية في جبل لبنان, إلا أن الأخير تريث بالإجابة على البرقية منتظرا ما ستؤول إليه الأحداث. وفي اليوم التالي وصلت القوات العربية وقوات الحلفاء من عدة محاور إلى دمشق, فطلائع الجيش البريطاني وصلت من محور القنيطرة – دمشق, بينما وصلت طلائع الجيش العربي بقيادة الشريف ناصر ونوري الشعلان من محور الكسوة – دمشق, ووصل الجنرال اللنبي والأمير فيصل إلى دمشق في 4/ تشرين الأول/ 1918 ودخلاها وسط استقبال كبير من الأهالي. وقد حاول فيصل جاهدا قطع الطريق على المخططات البريطانية الفرنسية, فسارع بتعيين اللواء علي رضا الركابي حاكما عسكريا عاما في دمشق, كما أرسل اللواء شكري الأيوبي إلى بيروت ليرفع العلم العربي فوق بلديتها, إلا أن فرنسا سارعت بالاتصال ببريطانيا لوضع اتفاقية سايكس – بيكو موضع التنفيذ, لذلك طلب اللنبي من الأيوبي مغادرة بيروت والعودة إلى دمشق. ولم يدم الحكم العربي أكثر من أسبوع, اصطدمت بعده آمال العرب وتطلعاتهم بالاستقلال وتأسيس دولتهم المنشودة, بحائط المطامع الاستعمارية واتفاقاتهم السرية لتقسيم البلاد.[2]

وفي 11/ تشرين الثاني/ 1918, تم عقد الهدنة مع ألمانيا بعد استسلامها, وتم الاتفاق على عقد مؤتمر الصلح بين مختلف الأطراف في 19/ كانون الثاني/ 1919. وبالرّغم من المعارضة الفرنسية؛ قامت بريطانيا بتوجيه دعوة لحليفها

---

[1] . حوراني: مرجع سابق, ص 344.
[2] . طلاس: مرجع سابق, ص 451.

الشريف حسين كناطق باسم العرب, والذي أرسل نيابة عنه ولده الأمير فيصل كممثل عن العرب ومدافع عن حقوقهم.

الفصل الثاني:

أولاً: أضواء على المؤثرات الأوروبية بالفكر السياسي اللبناني (1919-1926):

1. المؤثرات الفرنسية :

عُدّت السياسة التي اتبعها الانتداب الفرنسي في سورية متناقضة مع المبادئ الفرنسية بالحرية والعدالة والمساواة. وقد عبّر رئيس وزراء فرنسا (ميليران) عن ذلك قائلاً لمنتقدي فرنسا: "نفتري على فرنسة إذا نحن عزونا لها في سورية غرض القيام بسياسة الفتح والإكراه, ذلك لأن فرنسا حيثما ذهبت وحيثما كانت تجلب معها الحرية والعدالة".[1]

وقد شعر الكثير من مؤيدي فرنسا بالحسرة على تلك المبادئ السامية والتي أصبحت فرنسا بعيدة عن تطبيقها في سياستها كلّ البعد. أمثال: خير الله خير الله, جورج سمنة, شكري غانم وآخرين؛ حيث نفّذت سياسة استعمارية معارضة لأماني البلاد الوطنية وروابطها القومية. فمعنى الانتداب هو وصاية عصبة الأمم على الشعوب التي تم تحريرها من سيطرة الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى والغير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها؛ مما يدفع بالدول المتقدمة والتي تمتلك الموارد الاقتصادية والخبرة السياسية, إلى القيام بهذا الدور على أن تكون رغبة الأهالي أساساً في اختيار الدولة المنتدبة, وهذا بالطبع كان عكس ما حصل لاحقاً.[2]

وضِعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي بدون رضا أهلها. ووجهت الحكومة الفرنسية برئاسة (ميلران) تعليماتها السياسية وتوجيهاتها العسكرية إلى الجنرال (غورو) بإطلاعها على تحركاته العسكرية بشكل فوري وتفصيلي, والقضاء على أي عمل وطني يشوّه الدعاية والوجه الفرنسي. كما ركّز (ميلران) على عدم تعامل

[1] . ذوقان : تطور الحركة الوطنية, ص 36.
[2] . ذوقان : المرجع نفسه, ص 37.

(غورو) مع فيصل كسلطة لسلطة حيث أن السلطة الوحيدة بعد الانتداب هي السلطة الفرنسية فقط.[1]

كما ركّزت الحكومة الفرنسية على عدّ اتفاق (فيصل- كلمينصو) بحكم الملغي. وكانت أعمال الجنرال غورو؛ في السيطرة على الأراضي والقسوة في التعامل مع الوطنيين, موضع رضا وإعجاب من الأوساط الفرنسية اليمينية المسيطرة على الساحة السياسية, بينما كانت بعض الأحزاب اليسارية تدعو لإنهاء الانتداب. أما الحزب الفرنسي الشيوعي فقط طالب بالجلاء الفوري عن سورية.[2]

عُدّ المفوض السامي في سورية ولبنان الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية والتي تكون صلة الوصل بينه وبين عصبة الأمم. وكانت مهمته تنفيذ السياسة الفرنسية على الأرض؛ بالعمل على تفتيت الحكومة الفيصلية من الداخل من خلال استغلال نقاط ضعفها واستبعاد حكم أسرة عربية لسورية الموحدة وبالتالي منع أي تنظيم عسكري يخل بالأمن الداخلي. كما ركّزت فرنسا على الخصوصيات الإقليمية والطائفية لضرب التوجه القومي الوحدوي وذلك من خلال تحرك فرنسا بشكل حر وغير مسؤول خلف واجهة سياسية محلية متماسكة تتحمل كل المسؤولية وتكون تابعة لفرنسا. كما عملت فرنسا على خلق صعوبات في جميع المجالات أمام الأهالي لإشعارهم بالعجز عن إدارة أمورهم بدون فرنسا, وبالتالي احتفاظها بالسيطرة على القطاعات التي تحقق المصالح الفرنسية (سكك الحديد, الجمارك, العملة) مباشرة.[3]

وقد عملت فرنسا على مواجهة المشروع البريطاني القائم على إقامة دولة عربية موحدة؛ بالبحث عن عناصر سوريّة غير مسيحية للتقرب منها, فوجدت مبتغاها بالأقليات الطائفية في سورية. وسعت لتقسيم سورية لإظهار التباين بين مكونات المجتمع وفصل الحالة السورية عن الوضع في العراق وبالتالي تخفيف الشعور

---

[1]. **Puaux, G.: Deux annees au Levant, Souvenir de La Syrie et du Liban , 1939-1941, Hachette, Paris,1952,**p. 112.

[2]. الأرمنازي؛ نجيب: سورية من الاحتلال حتى الجلاء, دار الكتاب, بيروت, ط2, 1973, ص 54.

[3]. كوثراني: بلاد الشام السكان والاقتصاد, ص 215.

القومي الذي تستغله بريطانيا. وقد أكدت فرنسا مراراً أن سياستها التقسيمية تهدف إلى تدريب الأمة على الحكم الذاتي, وتنفيذ تطلعات الأهالي باختيار حكامهم الوطنيين, كما أن التجزئة هدفت لعزل المناطق المختلفة عن بعضها لتخفيف حدة التعصب.[1]

فمنذ بداية الانتداب حتى قيام الثورة السورية الكبرى (1925) نظرت فرنسا لسورية على أنها تضم شعوب من قوميات متعددة وليس طوائف من قومية واحدة.

ومن المؤكد أن المتغيرات السياسية قد أثرت على الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فقد عُدّ سقوط الإمبراطورية العثمانية وتفككها سبباً أساسياً لتفكك الوحدة الاقتصادية العربية, إضافة إلى منافسة الصناعات الأوروبية التي قضت على الصناعات المحلية التقليدية.[2]

وقد أكّد الجنرال غورو على المصالح المشتركة بين فرنسا وسورية. أما المفوض السامي (دي جوفنيل) فقد عَدّ الصوف والحرير السوري واللبناني مورداً هاماً للصناعات الفرنسية, كما قامت غرف التجارة الفرنسية بافتتاح غرفة تجارية باسم (شعبة سورية) على شاكلة غرفتي مرسيليا وليون التجاريتين.

ومن جانب آخر فقد وقفت سياسة الانتداب الفرنسي ؛ بحسب منظورها الرأسمالي, إلى جانب الفلاحين. واعتمدت على روح المنافسة التجارية بين المدن الكبرى في سورية (دمشق وحلب) والخلافات الموجودة بين الزعماء المحليين ومثقفي مختلف الطوائف حول الأمور السياسية المتغيرة كالموقف من الدولة العثمانية واختلاف وجهات النظر حول مشروع فيصل الوحدوي.[3]

لقد كانت فرنسا شديدة العداء لنمو الصناعات المحلية وأكثر ما يهمها هو احتكار الصناعات المفيدة لها والتركيز على القطاع التجاري بهدف مضاعفة أرباحها.

---

[1] . ذوقان: تطور الحركة الوطنية, ص 42.

[2] . ضاهر؛ مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي (1914 – 1926), دار الفارابي, بيروت, ط2, 1974, ص 155.

[3] . كوثراني: بلاد الشام السكان والاقتصاد, ص 70.

وهكذا بدأت السيطرة التامة على الاقتصاد في سورية ولبنان؛ حيث أوجدت العملة الورقية المرتبطة بالفرنك الفرنسي في نيسان 1920 حتى كانون الثاني 1924 حيث تمّ إيجاد نظام نقدي جديد. كما سيطرت البنوك على شركات القطن والتبغ والمرافئ والسكك الحديدية. كما تمّ احتكار الذهب من قبل السلطة الفرنسية من خلال فرضها للضرائب والغرامات بالذهب, حتى أنها اتُهمت بإخراج العملة الذهبية المتداولة في سورية إلى الخارج.[1]

ومما تقدم نستنتج بأن السياسات الاستعمارية التي سيطرت على المنطقة؛ عُدّت العامل الأساسي للأزمة الاقتصادية الخانقة التي أصابت سورية ولبنان. وما نتج عنها من زوال الأسواق المحلية وظهور أسواق أوروبية بديلة؛ أدّت بدورها إلى غلاء الأسعار بسبب تقلب سعر الليرة, وبالتالي انتشار الفقر الذي دفع الكثير من الناس للهجرة إلى الخارج. لأن الاستعمار الفرنسي لم يترك جانباً من جوانب الاستفادة إلا وسخّره لمصلحته مستنزفاً بذلك ثروات البلاد دون الاهتمام بأي شكل من الأشكال بمصالح أبناء البلد المحليين.[2]

2. المؤثرات البريطانية :

بعد كل الوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين وللثوار العرب بالحرية والاستقلال. وبمجرد الانتصار بالحرب وطرد الأتراك من الأراضي العربية؛ تنصلت بريطانيا من كلّ التزاماتها وسارعت لتقسيم البلاد العربية مع حليفتها فرنسا (سايكس – بيكو) دون أي رادع أخلاقي. وحتى عند دخول الفرنسيين لسورية ومطالبتهم برحيل الملك فيصل (الصديق الحميم للجنرال اللنبي) لم تتدخل بريطانيا في مساعدته, بل أنها لم تجب حتى على رسائله واستفساراته إلا بالصمت. باستثناء الرد الذي وصله عندما أراد معرفة الطريق الذي سيسلكه للخروج من درعا, فجاء رد اللنبي بضرورة التوجه إلى الحجاز عن طريق قناة السويس. لكن فيصل فضّل التوجّه إلى إيطاليا؛ فأوعز اللنبي إلى (هربرت صموئيل) ليستقبله في فلسطين

[1] . مرسي؛ فؤاد: محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية (سورية ولبنان),معهد الدراسات العربية القاهرة, 1958, ص 17.
[2] . ذوقان: تطور الحركة الوطنية, ص 45.

ويعجّل عملية سفره خوفاً من أن يثير الأهالي ضد فرنسا. وفعلاً تمت مغادرة فيصل لفلسطين في (18 /آب / 1920) متوجهاً إلى إيطاليا.[1]

وبالرغم من عدم تدخل بريطانيا بمناطق الانتداب الفرنسي؛ بعد حصولها بالمقابل على الموصل والكرك, إلا أنها لم تتوانى عن تقديم الانتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية في سورية وتجربتها التقسيمية للبلاد. حيث أن سياسة بريطانيا قائمة على استيعاب المطالب القومية والعرقية والمحلية للقادة المحليين. فلا يجب برأيها أن تقوم فرنسا بمعاداة الإرادة الشعبية الوحدوية في سورية وتقسيم البلاد لدويلات هزيلة غير قادرة على تأمين الحياة إلا بوجود دولة منتدبة قوية تقدّم لها المساعدة؛ الأمر الذي يرفضه الأهالي بشكل صريح. فلو أن الفرنسيين سمحوا بدولة سورية واحدة ذات منافذ بحرية ملائمة تحت الانتداب لواجهوا معارضة شعبية أقل.[2]

كما بادرت بريطانيا, بعد تنصيبها فيصل ملكاً على العراق, إلى الاقتراح على فرنسا بتنصيب عبد الله أمير الأردن على عرش سورية. الأمر الذي أغضب فرنسا ودفعها إلى توجيه خطاب عنيف لوزير الخارجية البريطاني (لورد كرزون) متهمة بريطانيا بالتدخل الوقح في شؤون مناطق الانتداب الفرنسي.

كما سارعت فرنسا إلى اتهام بريطانيا بمساعدة الثوار في سورية ضد الفرنسيين. متناسية المساعدات البريطانية لها لإخماد الثورة السورية الكبرى عام 1925 من خلال الإجراءات التي اتخذتها على حدود الأردن؛ وقيامها بأسر الكثير من الوطنيين الذين التجئوا إلى الأردن بعدما أنهكهم الجوع والمرض, وإرسالهم إلى وادي السرحان في السعودية. كما منعت بريطانيا القبائل العراقية على الحدود مع سورية من مساعدة الثوار السوريين.[3]

ومن جهة أخرى وجهت بريطانيا اتهامها لفرنسا بإضعاف موقف بريطانيا في العراق؛ من خلال توقيعها لصلح منفرد مع تركيا (اتفاقية أنقرة في 20/ تشرين

---

[1] . الحكيم؛ يوسف: سورية والانتداب الفرنسي, دار النهار, بيروت, 1983, ص 33.
[2] . لونغريغ؛ ستفين هامسلي: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي, ت. بيار عقل, دار الحقيقة, بيروت, ط1, 1978, ص 138.
[3] . الأرمنازي: مصدر سابق, ص 42.

الأول/ 1921). وقد عدّت بريطانيا هذه الاتفاقية خرقاً فاضحاً للاتفاقيات البريطانية الفرنسية. الأمر الذي رفضته فرنسا مؤكدة أن الاتفاقية وقعت لأسباب عسكرية توجب ذلك.

وكعادة المستعمر دائماً يحتل البلاد ليسيطر على الثروات وينهب الخيرات؛ فقد عدّ النفط سبباً جديدا للصراع بين فرنسا وبريطانيا, فبعد حصول فرنسا على الحصّة الألمانية في الشركة التركية (Turkish Petroleum Company) في كانون الأول لعام 1919 بموجب اتفاقيتي (لونغ بيرنجيه) و (غرينود بيرنجيه) اختلفت مع بريطانيا على مشروع بناء أنبوب لنقل النفط العراقي إلى البحر المتوسط؛ حيث أرادت بريطانيا نقل النفط إلى ميناء حيفا في فلسطين, بينما أرادت فرنسا نقله إلى ميناء طرابلس في لبنان أو ميناء اسكندرونة في سورية. فكان الحل الأمثل أن يمتد أنبوب النفط من مدينة كركوك في العراق إلى حيفا, ويتفرع عنه خط إلى طرابلس وذلك عام (1930).[1]

3. المؤثرات الألمانية :

عاشت ألمانيا حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من سقوط النظام الملكي وتحوّل ألمانيا لجمهورية ديمقراطية بوصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض للسلطة, وصدور دستور جديد في (11/ آب / 1919). [2]

وقد عُدّت معاهدة فرساي التي فُرضت على ألمانيا في (28/ حزيران/ 1919) القضية الشاغلة للسياسيين الألمان من حيث رفضها أو قبولها. ولم تنته هذه الفوضى إلا بعد سقوط الحكومة التي وقعتها بانقلابٍ عسكري في (20/ آذار/ 1920). وقد أثرت الأوضاع الداخلية في ألمانيا على سياستها الخارجية؛ حيث ضعف تأثيرها على الوطن العربي عموماً و سورية ولبنان بشكل خاص. حيث قلّ حجم التبادل

---

[1] . Puaux, G.: same book. P. 115.

[2] . هيرزويز, لوكارز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي, ت.أحمد عبد الرحيم مصطفى, دار المعارف, القاهرة, 1971, ص 25.

التجاري بين ألمانيا وسورية عما كان عليه سابقاً بسبب خضوعه للإشراف البريطاني – الفرنسي.[1]

كما عدّ الألمان دفع الديون المترتبة عليهم نتيجة معاهدة فرساي معضلتهم الأهم والتي بلغت في نيسان من عام 1921 حوالي مئة وثمانية وثلاثون مليون مارك ذهبي. وقد حاولت فرنسا وبلجيكا الضغط على ألمانيا لتسريع عملية سداد الأموال ؛ من خلال احتلال منطقة (الرور) الصناعية الألمانية. مما أدى بالطبع لتدني قيمة المارك, حيث وصلت قيمة الدولار الأمريكي إلى مئة ألف مارك. مما أدى لتدخل أمريكي – بريطاني سريع لانتشال ألمانيا من مستنقعها الاقتصادي من خلال مشروع (دوز) الذي نتج عنه تحديد مبلغ مليار مارك كقيمة سنوية تدفعها ألمانيا خلال عدّة سنوات إلى حين انتهاء الديون, كما وُضِع بنك (الرايخ) وهو البنك الألماني المركزي تحت وصايةٍ وإشرافٍ أجنبي.

وفي عام (1926) تمّ قبول انتساب ألمانيا لعصبة الأمم. والتي سعت من خلال عضويتها إلى إعادة اعتبارها ووضعها في أوروبا, مما شغلها نسبياً عن توطيد علاقتها مع الشعوب العربية المحتلة.[2]

ولكن لابد من الحديث عن الاهتمام الذي أبداه الباحثون الألمان بالحركة القومية العربية وتطورها؛ وما نتج عن ذلك من مؤلفات وأبحاث عن النضال العربي لنيل الحرية من الاستعمار. وقد يكون لهذه الدراسات والأبحاث دور في تقديم ألمانيا للسلاح للسوريين أثناء الثورة السورية الكبرى؛ وهو أمر أكّده سلطان باشا الأطرش, وذلك عن طريق البارون (فون هافن) الذي باع لصديقه (إحسان الجابري) أسلحة تقدر بمائة ألف ليرة عثمانية؛ بخمسة آلاف ليرة فقط.

[1]. Himadeh, Sa'id : Economic Organization of Syria, Social Sciences, American University of Beirut , Beirut, 1936, P. 251.

[2]. لوكارز: مرجع سابق , ص 28-30

وتضمنت هذه الصفقة مدافع مضادة للطيران والدروع. ولكن الخلافات بين قادة الثورة حالت دون وصول الأسلحة للثوار؛ ولكن لو وصلت ليد الثوار, لقلبت موازين القوى وغيرت من مصير الثورة .[1]

4. المؤثرات الإيطالية :

لم يقدم مؤتمر الصلح الحلول للمشاكل الاقتصادية والمالية في إيطاليا. فقبل وصول (موسوليني) إلى الحكم في روما؛ اتبعت الحكومات الإيطالية بين عامي (1919-1922) سياسة التعاون السلمي مع الدول الكبرى والانكفاء للداخل. وقد لقي هذا التوجه صدىً إيجابياً عند القيادات العربية الإسلامية التي أوصلت للرأي العام الإيطالي من خلال مؤتمر (شعوب الشرق) في جنوى رغبتها في جلاء الجيوش الأوروبية والحصول على الاستقلال.[2]

ولكن سرعان ما تغيرت سياسة الانكفاء على الذات بوصول (موسوليني) للسلطة في تشرين الأول عام 1922 والذي أعلن عن سياسته الاستعمارية الخارجية قائلاً: "إن الاستعمار هو القانون الخالد والثابت للحياة, وأن الوفاق الدولي كتلة متجانسة ومتوازنة. وإذا لم يصبح فيه الأعضاء متساويين في الحقوق والواجبات فإن إيطاليا ستستعيد حريتها على العمل, ولأن ضمانة الوضع القائم الإقليمي ليست سوى مجرد وسيلة فرنسية – انكليزية, فمعاهدات الصلح ليست أبدية, ومن الواجب إعادة النظر فيها في اليوم الذي يظهر أنها لا تتماشى مع الحقائق. والشعوب التي تنكفئ على نفسها تقود نفسها للموت".[3]

وقد رأى موسوليني أن على إيطاليا استعادة دورها المسيحي ومكانتها الدولية بصفتها وريثة لروما, وبالتالي العمل على استرجاع المكانة الوطنية العالية لإيطاليا رداً على الإهانة التي وجهتها الدول الأوروبية للأطماع الإيطالية. فلابد من إيجاد

---

[1] . ذوقان: تطور الحركة الوطنية, ص 75.
[2] . شعيب: الصراع الإيطالي الفرنسي, ص 60.
[3] . Mussolini, Benito: Oeuvres et discours,Traduction franchise, Milan, S.P 1934 – 1939, P. 155

حلٍّ لمشكلتي الفقر والجوع في إيطاليا من خلال البحث عن مستعمرات تلبي حاجة إيطاليا من المواد الأولية للصناعة.[1]

وقد عبّر موسوليني عن توجهاته نحو الشرق قائلاً: "إذا ألقينا الإيطاليين نحو مهام عالمية. وجعلنا المتوسط بحيرتنا ارتبطنا مع من يعيشون على البحر المتوسط, وطردنا من هم طفيليات فيه. نكون حقاً قد بدأنا عهداً عظيماً في التاريخ الإيطالي".[2]

وقد ظهر الاهتمام الإيطالي بالأحداث في سورية بشكل واضح من قبل مراقبين إيطاليين انتقدوا السياسة الفرنسية بشدة من خلال كتاباتهم وتحليلاتهم. فحاولت فرنسا احتواء الموقف بتوقيعها معاهدة تقارب مع إيطاليا في (23/ أيلول / 1920).

ونتيجة لتنامي الدور الإيطالي في المنطقة؛ رأت المعارضة السورية أن تعبر عن استيائها من الظلم الفرنسي للمسلمين وحصره للامتيازات بالمسيحيين فقط, وذلك من خلال مذكرة رفعتها لجنة المؤتمر السوري – الفلسطيني عام 1923. الأمر الذي شجع موسوليني لطلب الانتداب على سورية, كما شنّ حملة عنيفة على فرنسا عام 1926؛ أثناء الثورة السورية الكبرى, مطالباً بسوريا كمصدر حيوي للشعب الإيطالي. وقد عبّر عن ذلك خلال زيارته لطرابلس في (17/ نيسان/ 1926) قائلاً: "إن إيطاليا كانت عظيمة في البحر المتوسط, وأني أريد أن تعود كما كانت".[3]

وقد ترافق تنظيم الفاشيين للحملات الدعائية ببناء المستشفيات (المستشفى الإيطالي في دمشق) وتقديم الخدمات المجانية للفقراء. وتطوير مدرسة (الأراضي المقدسة) في حلب وافتتاح نادي إيطالي للانتساب للحركة الفاشية. وقد مثلت كل هذه الأعمال دعاية ممتازة لإيطاليا في سورية ولبنان.

[1] . يحيى, جلال : أوروبا في العصور الحديثة, الهيئة المصرية للكتاب, الإسكندرية, 1982, ص 46.
[2] . عبد العزيز, نوار : أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية, دار النهضة, بيروت, 1973, ص 49.
[3] . شعيب: الصراع الإيطالي الفرنسي, ص 72.

كما اقترحت إيطاليا على فرنسا مشاركتها في مناطق انتدابها؛ فهي مقسمة لدولتين سورية ولبنان؛ حيث تحصل إيطاليا على سورية وتبقى فرنسا منتدبة للبنان. كما رأت إيطاليا كذلك ضرورة تخلي بريطانيا عن فلسطين لمصلحتها.[1]

[1] . محافظة , علي: موقف فرنسة وألمانية وإيطالية من الوحدة العربية (1919 – 1945), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 1985, ص 454.

ثانياً: تطور التيارات السياسية اللبنانية منذ عهد دولة فيصل حتى الاحتلال الفرنسي لسورية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى؛ ونتيجة للسّياسة البريطانية المتناقضة تجاه الشرق العربي ووعودها المتضاربة. وجدت بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في يناير/كانون الثاني عام 1919 بحضور فيصل بن الحسين نائبا عن والده؛ وذلك بعد تشكّيله للحكومة العربية في دمشق, الفرصة المناسبة للتّملّص إلى حدّ ما من وعودها لفرنسا تحقيقا لمصالحها.

1) مؤتمر الصلح (1919):

وصل الأمير فيصل إلى مرسيليا في 26/ تشرين الثاني/ 1918, واستقبلته فرنسا بصفته نجل الشريف حسين ملك الحجاز وليس كممثل للعرب. وفي الوقت ذاته كانت فرنسا وبريطانيا تعملان لتنسيق مواقفهما أمام مؤتمر الصلح وذلك بإجراء بعض التعديلات على بنود اتفاقية سايكس – بيكو؛ بحيث تحصل بريطانيا على الموصل مقابل حصول فرنسا على حصة من نفطها, كما تحصل بريطانيا على فلسطين مقابل حصول فرنسا على كيليكية وسورية الداخلية. واعتبرت هذه التسويات أساسا لاتفاق (سان ريمو) فيما بعد.

قبل انعقاد المؤتمر بيومين سُمح لفيصل بالحضور كممثل عن والده؛ حيث وزّع مذكّرة على الوفود المشاركة في المؤتمر جاء فيها: "جئت ممثلا لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا, ولأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط اسكندرونة – ديار بكر شمالا حتى المحيط الهندي جنوبا معترفا باستقلالها وسيادتها بضمان عصبة الأمم المتحدة... وقال: إني أستند في مطلبي هذا على المبادئ التي صرّح بها الرئيس ولسون, وأنا

واثق من أنّ الدول الكبرى ستهتمّ بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية".[1]

ومع بداية أعمال المؤتمر؛ أشار الرئيس الأمريكي ولسون - والذي كان أوّل المتكلّمين - إلى مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. في الوقت الذي بدا فيه التّكالب الاستعماري على المنطقة جليّا. وقد عرض فيصل بدوره مذكّرتين أمام المؤتمرين شرح فيها القضيّة العربيّة ؛ الأولى في (1/ كانون الثاني/ 1919) وضّح فيها أهداف العرب في الوحدة والاستقلال, مركّزا على دور سورية ووصولها إلى درجة من التطور تمكّنها من إدارة شؤونها "ولا بأس من الاستعانة بأخصّائيين أجانب... على أن لا يُسمح لأي دولة أجنبيّة بالنفوذ السياسي".[2]

أما مذكّرته الثانية في (29/ كانون الثاني/ 1919) فقد ذكّر فيها بخدمات العرب في الحرب وبالوعود التي أعطيت لوالده من البريطانيين. ولكن أهم ما طالب به فيصل في المؤتمر؛ إرسال لجنة دولية لاستفتاء السكان في بلدان المشرق العربي ومعرفة رغباتهم.

أ - <u>الوفود المؤيدة لفرنسا ودورها في المؤتمر</u>:

لم يكن ما أظهرته بعض الفئات اللبنانيّة – ولاسيما الموارنة - بتقبّل الحكم العربي صادقا؛ إذ سرعان ما تكشّفت نواياهم عند دخول القوات الفرنسية إلى لبنان والقضاء على الحكم العربي فيه بعد عشرة أيام فقط من ولادته. حيث عدّوا الفرنسيين "مخلّصين لهم من السيطرة التركية والإسلامية".[3]

فقد رأى دعاة الكيان اللبناني المستقل أن الانتداب الفرنسي فرصة ذهبية لا يمكن تضيعها, يستطيعون من خلالها "تحقيق شخصيّتهم المذهبية وتثبيت امتيازاتهم".[4]

---

[1] . المعلم: مرجع سابق, ص 80.
[2] . قاسميّة؛ خيريّة: الحكومة العربية في دمشق بين (1918 – 1920), دار المعارف, مصر, 1971, ص 96.
[3] . سلام؛ صائب: "وهل فشل الاستقلال", مجلة المقاصد, العدد الأول, كانون الثاني 1981, ص 168.
[4] . رضا؛ رشيد: "ماللمسلمين نائمين كأهل الكهف", مجلة المقاصد, العدد التاسع, كانون الثاني 1988, ص 38.

حتى أنّ حبيب باشا السعد (الزعيم الماروني في الجبل) الذي شكّل أول حكومة عربية فيه تدين بالولاء للحكم العربي بدمشق, هو نفسه الذي شكّل الحكومة الجديدة في عهد الانتداب الفرنسي, فقد بدا قبول الموارنة للحكم العربي طارئا. ففي مؤتمر الصلح؛ وفي الوقت الذي سعى فيه الأمير فيصل للحصول على موافقة الحلفاء على منح البلاد العربية استقلالها تنفيذا لوعودهم السابقة قبل الحرب العالمية الأولى؛ ظهرت معارضة رديفة لتحركات فيصل الوحدوية, حيث رُفع إلى المؤتمر وبإيعاز من فرنسا, قرار كان قد أصدره (مجلس إدارة جبل لبنان) في أواخر عام 1918 يتضمّن "استقلال لبنان بحدوده الأصلية بإعادة ما سلخ عنه في بروتوكول عام 1864".[1] حيث برز ضمن هذا الإطار ثلاث وفود لبنانية:

الوفد الأول؛ مُثّلت فيه طوائف الجبل الرئيسيّة بوجود ممثل عن كل منها؛ الموارنة (داوود عمون) وهو رئيس الوفد و(أميل أدّه) عن الموارنة, (عبد الله الخوري سعادة) عن الأرثوذكس, و(نجيب عبد الملك) عن الموحدين, و (عبد الحليم الحجّار) عن السّنة. وقد عرض رئيس الوفد أمام المؤتمر مطالبه في (15/ شباط/ 1919) والتي تمثّلت:

1. استقلال لبنان.
2. تثبيت حدود لبنان الطبيعية والتاريخية وفقاً للخارطة المقررة عام 1862 من قبل القيادة الفرنسية.
3. المساعدة الفرنسية.[2]

أما الوفد الثاني؛ برئاسة البطريرك حويك والذي تميّز بصبغته الطائفية الواضحة؛ فقد طالب بالاعتراف باستقلال لبنان وإعادته لحدوده التاريخية والطبيعية مع التأكيد على (البقاع) الذي سلختها تركيا عنه, وضرورة ترافق الاستقلال بالانتداب

---

[1] . زين: الصراع الدولي, ص 98.

[2] . Longrigg,, Stephen Hemslcy: "Syria and Lebanon under Frenchman Date", University Prees, London. New York, 1958, p. 368.

الفرنسي. حيث أنّ "استقلال لبنان على ما نودي به وعلى ما يفهمه عموم اللبنانيين تقريبا لم يكن قط استقلالا بسيطا نجم فعلا عن اضمحلال السلطنة العثمانية, بل هو استقلال تام الشروط تجاه كل ولاية عربية قد تُقام في سورية..." .[1]

وهذا يعني محاولة هذا الوفد قطع أي علاقة وحدوية مع دمشق. أما الوفد الثالث برئاسة المطران (عبد الله خوري) والذي عرض نفس المطالب تقريبا أمام المؤتمر.

وبالرغم من استعداد فيصل بقبول استقلال لبنان "على أمل ترك الباب مفتوحا لانضمامه إلى الحكم العربي بمحض اختياره". [2] إلاّ أنّ فرنسا ومؤيّديها لم يستغلوا هذا الأمر, في حين كانت بريطانيا "تدعم هذا التّوجه عند فيصل". [3] حيث عدّت فرنسا وجود فيصل بالمؤتمر مناورة انكليزية لتقليص نفوذها في المنطقة. فردّت على ذلك بالتدخل لدى المؤتمر للسماح لأحد أنصارها المعروف بميوله الفرنسية وهو (شكري غانم) رئيس اللجنة المركزية السورية في باريس؛ والذي تحدّى فيصل في أن يكون ممثلا عن كلّ العرب قائلا: " أنه يمثّل الحجاز فقط... ولا علاقة للحجاز بسورية التي تريد مساعدة فرنسا في بناء دولة سورية مستقلة". [4] ثمّ أردف قائلا: "فأيّة صلات روحية وتقارب ذهني تربط بين طبيعة السوري والحجازي, بين البدو والحضر؟ إذا كانت دمشق تبعد عن مكة بما لا يقلّ عن ألف وخمسمائة كيلومتر". [5]

ب - الموقف الأمريكي ولجنة كينغ – كراين:

قررَ المؤتمر فصل البلدان العربية (لبنان وسورية وفلسطين والعراق) عن تركيا, على أن تُمنح وصاية دولية بإشراف عصبة الأمم. كما تمّت الموافقة – نتيجة تباين

[1] . آصاف بك, يوسف: استقلال لبنان, مصر, 1920, ص 70.
[2] . موسى؛ سليمان: الحركة العربية (1908- 1914), دار النهار, بيروت, 1977, ص 467.
[3] . حلّاق؛ حسّان: التيارات السياسية في لبنان (1943- 1952) مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية. واللبنانية الدولية, الدار الجامعية, بيروت, 1988, ص 54.
[4] . مزهّر؛ يوسف: تاريخ لبنان العام, 2ج ,دار المعرفة, بيروت, د.ت, ج2, ص 877.
[5] . زين: الصراع الدولي, ص 104.

الآراء – على اقتراح فيصل بإرسال لجنة دولية لاستفتاء السّكان في بلاد الشام عن حقيقة رغباتهم.[1]

عارضت فرنسا بشدة زيارة اللجنة للشام دون العراق, كما رفضت بريطانيا زيارتها للعراق, الأمر الذي دعا الدولتين إلى عدم إرسال مندوبين عنهم ضمن اللجنة مما أفشل المشروع الأمريكي بإرسال لجنة دوليّة للتحقيق. إلا أن الرئيس الأمريكي ولسن أصرّ على موقفه وشكّل لجنة أمريكية عرفت باسم لجنة (كنغ – كراين), والتي استمرت زيارتها للمنطقة من (10/ حزيران) إلى (21/ تموز) 1919.[2]

وهكذا انتهى المؤتمر بتكريس مبادئ الرئيس ولسن. مما ألزم فرنسا انتهاج سياسة مرنة في سورية لكسب ودّ السوريين قبل الاستفتاء.

في (5/ أيار/ 1919) وصل الأمير فيصل إلى دمشق واستقبل استقبالا حارا من الجماهير الشعبية, ونقل للأعيان نتائج مؤتمر الصلح وما تمخّض عنه من قرار بإرسال لجنة تحقيق إلى سورية للوقوف على رغبة السكان, والأهمية الكبيرة لنتائج هذه اللجنة. لذلك سارع فيصل بالمطالبة بإجراء انتخابات لتأسيس مؤتمر سوري يمثّل الأمة ويدافع عن حقوقها. وبالفعل عقد المؤتمر السوري جلسته الأولى في (7/ حزيران/ 1919) في مقر النادي العربي بدمشق بحضور 67 عضوا. وانتخب مندوب حمص السيد (هاشم الأتاسي) رئيسا له. وانحصرت مهمة المؤتمر بسنّ دستور للبلاد يكون منظما لعمل البلاد في الحاضر والمستقبل ويتم عرضه على اللجنة الدولية. كما اتخذ المؤتمر قرارات أهمها استقلال سورية (بلاد الشام) ووحدتها برئاسة فيصل, إلغاء اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور, رفض الوصاية السياسية على البلاد حيث ينصّب فيصل ملكا دستوريا على سورية, وأن تكون

---

[1] . ياغي؛ اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر, مكتبة العبيكان, الرياض, ط1, 2000, ص 106.
[2] . منسي: مرجع سابق, ص 12.

الحكومة في سورية والعراق لا مركزية. تلقّت الجماهير العربية هذه المقررات بالحماس والفرح.[1]

وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا في (10/ حزيران/ 1919) وأكّدت فور وصولها أن الشعب الأمريكي ليس له أي مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى, ويرغب بإخلاص أن يسود السلام الدائم. وقد "قضت اللجنة في سورية 42 يوم زارت خلالها 1520 قرية ومدينة, وضمّت إلى ملفاتها 1860 عريضة من المسلمين والمسيحيين, طالبت جميعها باستقلال البلاد".[2]

وقدم المؤتمر السوري عريضة بيّن فيها للجنة ما توصّل إليه من مقررات في اجتماعه السابق لوصولها. أما في لبنان فقد اختارت الطوائف المسيحية الانتداب الفرنسي فيما كان المسلمون يتبنّون مقررات المؤتمر السوري. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن "الروم الأرثوذكس لم يكونوا في الخط الموالي لفرنسا بل كانوا أقرب إلى الخط العربي".[3]

وإن ما ذكره (فيليب حتّي) في أن نتائج استفتاء اللجنة أظهرت ميل الأكثرية اللبنانية بتوسيع لبنان من خلال ضمّ المناطق الساحلية له, والاستقلال الكامل عن سورية تحت الانتداب الفرنسي.[4] لا أساس له من الصحة؛ إلا إذا كان (حتّي) يقصد بلبنان (جبل لبنان فقط) ويقصد بالأكثرية اللبنانية (الموارنة) في الجبل نفسه. فالواقع يشير أن الأقلية المارونية هي التي دعت إلى الاستقلال عن سورية تحت الانتداب الفرنسي وليس الأكثرية, لأن الموارنة أصبحوا أقلية بمجرد اندماجهم في لبنان الكبير. لأن سكان الساحل ذوي الأكثرية الإسلامية عرفوا بتوجهاتهم الوحدوية, ويشاركهم قسم من الطوائف المسيحية الأخرى الأرثوذكسية والبروتستانتية ذات التوجهات الوحدوية.

---

[1] . ياغي: مرجع سابق, ص 107.

[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 83.

[3] . بيهم؛ محمد جميل: قوافل العروبة ومواكبها, 2ج, دار الشرق, بيروت, 1957, ج2, ص 34.

[4] . حتّي؛ فيليب: لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر, ت. أنيس فريحة, نيويورك, 1959, ص 594.

وفي تلك الأثناء سعت كل من بريطانيا وفرنسا لسحب سورية إلى دائرة نفوذها باستخدام أساليب شتّى لتوجيه الرأي العام نحوها, من خلال الدعاية العلنية المباشرة والمقالات الصحفيّة الموجّهة أو من خلال الموظفين التابعين لها. ولكن هذه التدابير باءت بالفشل أمام دعاة الوحدة؛ حتى أن "وفداً نسائياً برئاسة ابتهاج قدورة قد خرق لأول مرة العادات الشرقية التي تحرم النساء من المشاركة في الشؤون العامة قد قابل اللجنة وطالب ببرنامج دمشق".[1]

رفعت اللجنة بعد نهاية عملها تقريرا عن الأوضاع السياسية في البلاد والاعتبارات الخاصة بتسوية المسألة السورية لمؤتمر الصلح. وكان أبرز توصياتها:

1. مهما كانت الإدارة الأجنبية التي سيؤتى بها إلى سورية, يجب أن لا تأتي كدولة مستعمرة بل دولة وصيّة, ويجب أن تكون الوصاية محددة تعينها عصبة الأمم.

2. المحافظة على وحدة سورية مع إعطاء لبنان استقلالاً إدارياً كبيراً.

3. يرفض سكان فلسطين من غير اليهود والذين يمثلون تسعة أعشار السكان, البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً.

4. لقد عبّر أكثر من 60% من عرائض الشعب السوري على رغبتهم بالوصاية الأمريكية وإن رفضت أمريكا فتكون الوصاية بالمرتبة الثانية لبريطانيا. وأن تكون البلاد تحت حكم دستوري برئاسة فيصل.

5. رفض الشعب السوري لأي وصاية فرنسية, وإذا كان ولابد فتكون لفرنسا الوصاية على لبنان الصغير (جبل لبنان) دون بقية الأراضي السورية.[2]

من الواضح أن توصيات اللجنة قد خيّبت آمال الفرنسيين والبريطانيين والمشروع الصهيوني. فقد رُفع التقرير إلى مؤتمر الصلح في نهاية شهر آب / 1919 لكنه لم

---

[1] . قاسميّة: مرجع سابق, ص 117.
[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 84.

يترك أي أثر على نتائج هذا المؤتمر؛ لأن أمره ظلّ سريّاً - لأهميته في إحباط مشاريع الدول الاستعمارية- حيث حاولت الدوائر الغربية عدم نشره إلا في وقت متأخر, حيث لم يعط الفائدة المرجوة منه.

2) التيارات الفكرية السياسية في لبنان (1918 – 1920) ودورها في مؤتمر الصلح:

أ - الجمعيات والأحزاب اللبنانية ذات التوجه اللبناني:

لم يكتف أنصار الكيان اللبناني بالوفود الثلاثة التي زارت باريس وشاركت في مؤتمر الصلح عارضة مطالبها كممثلة للتيارات السياسية الشعبية المسيحية في لبنان. بل شهدت هذه المرحلة ظهور العديد من الجمعيات والتيارات السياسية اللبنانية - في الداخل والخارج (بلاد المهجر)- المطالبة باستقلال لبنان المتميّز دينياً وحضارياً وثقافياً لا بل وعرقياً أحيانا عن محيطه العربي. لتقف في وجه دعاة الوحدة مع سورية؛ محاولة استغلال المتغيّرات الدوليّة والصراع الفرنسي البريطاني على المنطقة. ويبدو بأنها تمكنت لاحقاً من تحقيق غايتها نتيجة تأثيرها على القرار الفرنسي وتلاقي رغبتها مع الرغبة الاستعمارية الفرنسية. من أهم هذه الجمعيات التي ظهرت في تلك الفترة:

- حزب الاتحاد اللبناني (1919):

يعدّ حزب الاتحاد اللبناني من الأحزاب السياسية الهامة التي طرحت القضية اللبنانية بأفق استقلالي وقد تأسس هذا الحزب في القاهرة عام 1919.[1] أبرز ما طالب به هذا الحزب استقلال لبنان وضم المناطق الساحلية له بمساعدة فرنسا. وكان للحزب فروع أخرى في الاسكندرية وفنزويلا والأرجنتين وحتى في لبنان؛ حيث توالت

---

[1] . الخوري: مصدر سابق, ج1, ص 80.

البرقيات من مقر مركز الحزب في القاهرة وفروعه إلى مؤتمر الصلح في باريس مطالبين باستقلال لبنان استقلالا تاما تحت ضمانة الدول الأوروبية.[1]

في شباط 1919 رفع رئيس الحزب (أوغست أديب باشا) مذكرة لفرع الحزب في باريس ليقوم بعرضها على مؤتمر الصلح. وما جاء فيها هو تلخيص لأهم أهداف الحزب ومبادئه, جاء فيها: " فلما سمحت الأحوال أعلنا برنامجنا السياسي قبل كل جمعية وجاهرنا بطلب استقلال لبنان التام ضمن حدوده الطبيعية بضمانة الدول أو عصبة الأمم التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الشعوب الصغيرة بعد إنالتها حقوقها, وإذا كان كل شعب قد نهض يطلب لنفسه الاستقلال والانعتاق من السيادة, أليس ذلك أحرى باللبنانيين الذين ما برحوا متمتّعين على كرّ الدهور باستقلالهم الإداري أو التام فيطلبوا ذلك الاستقلال الآن – بعد تقلّص السيادة التركية – كاملاً خالصاً من كلّ نقص حفظاَ لتقاليدهم وصيانة لقوميتهم...".[2]

ويجدر الإشارة إلى نقطة هامة ركّز عليها هذا الحزب؛ وهي استقلال لبنان بضمانة الدول الكبرى لا بانتدابه عليه. فنراه بذلك يرفض وبشدة أي مساومة على استقلاله الكامل وأي نوع من الوصاية الأوروبية حتى أنه أظهر موقفا معاديا تماما من فكرة الانتداب الفرنسي على لبنان بالرغم من محبّته لفرنسا. كما انتقد الحزب الوفود اللبنانية في مؤتمر الصلح والتي ادّعت تمثيلها لكل اللبنانيين في حين أن عدد اللبنانيين في المهجر حوالي ثلاثة ملايين لبناني, أي أكثر من عدد اللبنانيين المقيمين في الوطن, ولذلك حرص الحزب على تأكيد ضرورة تسهيل اتصالات اللبنانيين في المهجر ببلدهم, والعودة إليه للتحاور مع إخوتهم حول مستقبل البلاد ومشاركتهم في الاقتراع الشعبي بعيدا عن كل أشكال الضغط والإكراه. ومن جهة ثانية أكدّ حزب الاتحاد اللبناني أن مجلس إدارة جبل لبنان لا يملك الحق في اتخاذ قرار يتعلق بمستقبل لبنان السياسي؛ أولا لأن النظام الأساسي الذي نص على إنشاء هذا المجلس

---

[1] . خليفة: مرجع سابق, ص 104.

[2] . كوثراني؛ وجيه: بلاد الشام السكان, الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين(قراءة في الوثائق), معهد الإنماء العربي, بيروت,ط1 ,1980, ص 144.

(1861 – 1864) حدّد مهمته في المادة الثانية منه كما يلي: "توزيع التكاليف والتدقيق في واردات الجبل ومصارفاته, وتبيان آرائه الشورية في المسآئل التي يعرضها عليه المتصرف". [1] وعليه فهو لا يملك أي حق بتقرير مصير لبنان سياسيا.

وثانيا إن صلاحيات مجلس إدارة الجبل هي بحكم الملغاة؛ لأن ولاية ثلثي أعضائه بحكم المنتهية, والعملية الانتخابية اللازمة لتجديد بقائهم لم تتم. فإذاً كلّ ما صدر أو يصدر عن هذا المجلس هو تعبير عن آراء أعضائه الشخصية ولا يوجد فيه أي إلزام للبنانيين.[2]

ومهما يكن من الطروحات التي تناولت مساعدة الحزب للانكليز في مصر؛ إلا أنه يعدّ من أفضل الأحزاب اللبنانية التي طرحت مسألة استقلال لبنان بشكل منطقي . ورأت بأن الاستقلال يكون منقوصا بالانتداب بكل أشكاله لذلك رأى ضمانة الدول الكبرى للاستقلال الحل الأفضل للتخلص من شبح الانتداب. ومن المهم أيضا أن هذا الحزب لم يذكر في برنامجه أي إساءة إلى سورية أو رفض للاتصال بها, وبالرجوع إلى بداياته نرى أنه قد "تعامل مع حزب اللامركزية الإدارية العثمانية الذي أسسه العرب في القاهرة عام 1909"[3] مما يدل على إمكانية الاتصال بسورية لاحقا.

- جمعية النهضة اللبنانية (1919):

أنشئت هذه الجمعية في نيويورك عام 1911 على يد (نعوم مكرزل) أحد الصحفيين اللبنانيين في المهجر. وقد دعت الجمعية إلى قيام دولة لبنانية مستقلة تحت الوصاية الفرنسية. الأمر الذي استغلته فرنسا لكسب مؤيدين لها بين صفوف اللبنانيين المغتربين في أمريكا وغيرها لمواجهة المدّ الانكليزي - الفيصلي الذي يهدد مصالحها في المنطقة. فقد رأت فرنسا في مكرزل شخصية إعلامية هامة ذات تأثير

[1] . خليفة: مرجع سابق, ص 107.
[2] . خليفة: المرجع نفسه, ص 107.
[3] . خوري: مصدر سابق, ج1, 82.

فاعل في الأوساط السياسية والدينية؛ فهو صاحب صحيفة (الهدى) الصادرة في نيويورك عام 1898 والتي تولّت هذه الدّعوة, وصحيفة (العصر) والتي أصدرها في وقت سابق عام 1894 وتمثلان نفس الاتجاه.[1]

كما رأت فرنسا في صلابته بالدفاع عن استقلال لبنان وتوسيع حدوده تحت الحماية الفرنسية أمراً هاماً يجب رعايته. وفي (10/ آذار/ 1919) أرسلت الجمعية مذكّرتها إلى مؤتمر الصلح في باريس والتي أكّدت فيها على كونها جمعية سياسية وطنية إصلاحية, تدافع عن مصالح لبنان, وتسعى للعمل على تنميته اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. كما تطالب بإعادته لحدوده التّاريخية حسب الخريطة الموضوعة من قيادة الحملة الفرنسية على سورية عام (1860 – 1861), كما وطالبت الجمعية بتشكيل حكومة لبنانية تمثيليّة ومستقلة تحت الوصاية الفرنسية حصرا إلى أن يتمكن اللبنانيون من حكم أنفسهم لاحقاً. وأن يتشكّل الجيش اللبناني من ذوي الأصل اللبناني فقط, ولا يقاتل هذا الجيش خارج حدوده. و أن يكون العلم اللبناني هو نفسه العلم الفرنسي مع إضافة الأرزة في البياض الموجود في المنتصف. وتكون اللغتان العربية والفرنسية لغتا البلاد الرسمية. كما وذكّرت الجمعية عصبة الأمم في مذكرة لاحقة في (14/ أيار/ 1919) بالتضحيات التي بذلها سكان الجبل على امتداد العصور للحفاظ على استقلاله, وأن الجبل كان دائما ملاذاً للمضطهدين من الأقليات الطائفية.

وقد اتّبع (مكرزل) كل أسلوب ممكن لخدمة القضية اللبنانية؛ حيث اهتمّ بالتواصل مع رجالات الدين الفرنسيين وغير الفرنسيين لممارسة نفوذهم الديني على مختلف الطوائف المسيحية اللبنانية لدعم المسألة اللبنانية والضغط على المسيحيين المطالبين بالاستقلال عن فرنسا. كما وقام بحملات إعلامية متتالية في جريدته, واتّبع أسلوب إرسال البرقيات المستمرة للمسؤولين الفرنسيين وإيصال أصوات المغتربين اللبنانيين المؤيدين لأفكاره. حتى أنه لم يتوانى عن تقديم الهدايا الشخصية للمسؤولين

[1] . شعيب؛ علي عبد المنعم: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء (1918 – 1946), دار الفارابي, بيروت, ط1 , 1990, ص 18.

الفرنسيين لكسب ودّهم, وتأكيد علاقات الصداقة والمحبة بين الشعبين اللبناني والفرنسي.[1]

إنّ نشاط جمعية النّهضة اللبنانية كان مكثّفا بين عامي (1918 – 1920) كأنها نشأت فعلا عام 1919 أثناء انعقاد مؤتمر الصلح, وقد لعبت دوراً هاماً في زيادة عدد المؤيّدين لفرنسا في صفوف اللبنانيين.

وفي إطار التيار المسيحي المتشدّد الرافض لأي وحدة مع سورية؛ قامت حركة شعبية مسيحية واسعة عام (1919) دعت إلى استقلال لبنان وانفصاله عن سورية. فقد كان هذا التيار متخوفاً من إمكانية التّوصل إلى اتفاق بين فيصل والفرنسيين على حساب برنامجه الخاص. مما دعا سكان الجبل إلى رفع عددٍ مبالغ فيه من المذكّرات والبرقيّات المتتالية لوزارة الخارجية الفرنسية ومؤتمر الصلح, للمطالبة بالاستقلال واستعادة لبنان لحدوده الطبيعية تحت الحماية الفرنسية.[2]

ومن الجمعيات الأخرى التي طالبت باستقلال لبنان (الرابطة اللبنانية في باريس) والتي تأسّست عام (1912) إلا أنها لعبت دورا أكثر أهمية بين عامي (1918 – 1920) نتيجة توالي الأحداث السياسية في المنطقة. وقد طالبت هذه الجمعية في برنامجها باستقلال لبنان دون أي هيمنة أجنبية مع المحافظة على امتيازاته وإعادته لحدوده التاريخية. وبالرغم من عدم تعرض هذه الجمعية إلى شكل العلاقة المستقبلية بين لبنان و البلدان العربية في برنامجها؛ إلا أن رغبتها الصادقة بالاستقلال الحقيقي والرافض للهيمنة الفرنسية أو غيرها, يجعل إمكانية تعايشها مع محيطها العربي مع الحفاظ على خصوصيّة لبنان واستقلاله أمرا أقرب إلى الواقع.[3]

---

[1] . خليفة: مرجع سابق, ص 111 - 114.
[2] . الخوري: مصدر سابق, ج1, ص 95.
[3] . خليفة: مرجع سابق, ص 116.

وهناك فئات أخرى نادت باستقلال لبنان تحت ضمانة الدول الكبرى ورفض كل أشكال الانتداب الأجنبي, كرابطة (لبنان الفتى) والتي حذت حذوّ جمعية الاتحاد اللبناني بمطالبها.[1]

ب - الاتجاه الوحدوي السوري:

بقدر ما كان أصحاب التيّار اللبناني متمسكين بمطلب الاستقلال والحماية الفرنسية, كان المسلمون والمسيحيون الوحدويّون في لبنان يتمسكون بمطلب الوحدة مع سورية. فعند وصول فيصل إلى بيروت في نيسان 1919 اجتمع به وجهاء المنطقة وأظهروا تأييدهم له ودعمهم لمواقفه, فهو الأقدر على إدارة شؤون البلاد وتحقيق مصلحتها المرجوة. حيث خاطبته بعض الوفود قائلة: "من الأفضل أن نترك لك تقدير ما تراه مناسباً لأنك أعلم الجميع بما يجري في الجهر والخفاء, فافعل بما يوحيه إليك ضميرك لمصلحة البلاد".[2]

وتظهر هذه المواقف المؤيّدة لفيصل من الوفود التي زارته من مختلف مناطق سورية إلى بهو دار الحكومة في دمشق حيث أكّدت له أنه الممثّل الشرعي للوحدويين في مؤتمر الصلح ودوائر السياسة الأوروبية. وخاطبه أبناء لبنان الوحدويين بهذه العبارات؛ فقد قال موفد صيدا رياض الصلح: "إن آمال الأمّة معلّقة على سموكم, وهي تفديك بأرواحها و دمائها"...وموفد إقليم الخروب إبراهيم أفندي الخطيب: "فوضناك أن تكون سلطاناً, وأن جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفصل عنها"... وقال رضا الصلح من بيروت: "إن الأمّة العربيّة تعتمد على سموك"...وخاطبه موفد بعلبك سعيد باشا سليمان: "إن عموم أهالي قضاء بعلبك تحت أمرك"... أما موفد الموحدين مصطفى بك العماد فقد قال: "نوكّلك وكالة مطلقة فكل ما تراه حسن فهو حسن".[3]

---

[1] . كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية , ص 345.

[2] . حلاق: التيارات السياسية, ص 58.

[3] . الحصري؛ ساطع: يوم ميسلون, مكتبة الكافي, بيروت, 1948, ص 209 – 210.

وفي الأوساط المسيحية الوحدوية خاطب بطريرك الروم الكاثوليك فيصل قائلا: "كما تأمرون سموكم, فأمروا ما تشاؤون"...وقال بطريرك الروم الأرثوذكس: "بيننا وبين سموكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط معدودة, لا تبرح من ذاكرتكم الشفافة, فنحن عليه راسخون".[1]

أما مطران السريان الكاثوليك وبطريرك الروم الكاثوليك فقد أيّدوا ما جاء على لسان بطريرك الروم الأرثوذكس. وكان مطران السريان القديم أشدهم تأييدا للأمير فيصل حيث قال: "أقول بلسان السريان في سورية أنها طوع أمرك, نبايعك بقلوبنا ونعتمد عليك".[2]

وقد عبّرت هذه المواقف على التوجه الوحدوي الذي لاشك فيه لدى أبناء لبنان من المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس على وجه الخصوص, ودعمهم المطلق لمواقف فيصل الهادفة للاستقلال, وإدراكهم العميق لحقيقة السياسة الفرنسية الاستعمارية وما تحيكه للبلاد بمساعدة أنصارها الموارنة في جبل لبنان؛ الذين مثلوا التيار الداعي للانفصال مع قلة من المسلمين الذين تربطهم مصالح اقتصادية مع فرنسا. إلا أن التوجهات السياسية في تلك الفترة لم تأخذ طابعاً طائفياً بحتاً؛ حيث أن الأكثرية الإسلامية بطوائفها المختلفة وقسم من الطوائف المسيحية الأرثوذكسية والبروتستانتية قد مثلوا الاتجاه الوحدوي والعروبي.[3]

في الواقع لم يكن الأمير فيصل بمفرده صاحب المشروع الوحدوي في سورية بين عامي (1918 – 1920) حيث برزت بعض التيّارات الوحدوية التي تمثلت بعدد من الجمعيات. نذكر منها:

[1] . بيهم؛ محمد جميل: العهد المخضرم في سوريا ولبنان (1918 – 1922), دار الطليعة, بيروت, 1968, ص 89.
[2] . بيهم: المرجع نفسه, ص 90 ؛ الحصري: مصدر سابق, ص 210.
[3] . السودا: مصدر سابق, ج1, ص 174.

- اللجنة المركزية السورية (1918):

لقد سعت فرنسا منذ سنوات لكسب مؤيدين وأنصار لها في بلاد المشرق وبلدان الاغتراب, واستغلال ولائهم لها وقت الحاجة لمؤازرة سياساتها ودعم تدخلها في المنطقة وإعطائه صبغة شرعية. حيث أبدت اهتماماً كبيراً بالمغتربين السوريين واللبنانيين في المهجر, وربطت مصالحهم الاقتصادية بها. فقد تخوّفت فرنسا من وجود مؤيدين للسياستين البريطانية والأمريكية في المنطقة العربية مما يضر بمصالحها وأهدافها الاستعمارية, فعملت - كردٍ على ذلك - على كسب أكبر عدد ممكن من المطالبين بالحماية الفرنسية على المنطقة.[1]

قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى ساهمت فرنسا بدعم أنصارها في إنشاء (اللجنة المركزية السورية) في باريس لتعمل وفق الرؤية الفرنسية في الوقت المناسب. وانتشرت فروع هذه اللجنة في مناطق مختلفة من العالم؛ في مصر (القاهرة, الاسكندرية, طنطا, المنصورة) وفي العديد من الولايات الأمريكية والبرازيل والأوروغواي وفي لبنان نفسها.[2]

وقد وقفت هذه الجمعية ضد المشروع الوحدوي العروبي الذي نادى به فيصل والذي يدعو لاتصال سورية بالحجاز. وقد تمثّلت أهداف هذه الجمعية بما يلي:

- العمل على التواصل بين السوريين الموجودين في أمريكا وأوروبا ومصر ووحدتهم, بغض النظر عن دينهم وعرقهم.
- تأمين الوحدة السورية.
- نشر الدعاية المؤيّدة لفرنسا في الأوساط السورية بأمريكا.
- مساعدة الصديقة فرنسا من خلال وصاتيها على كامل سورية.[3]

---

[1] . ضعوق؛ توفيق فضل الله: في وحي السبعين (1883 – 1953), مطابع صادر وريحاني, بيروت, 1953, ص 212.
[2] . كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية, ص 324.
[3] . خليفة: مرجع سابق, ص 75.

تولّى رئاسة هذه اللجنة في باريس (شكري غانم) والذي مثّلها في مؤتمر الصلح عام 1919, وعبّر عن مطالبها بالوحدة السورية والاستقلال تحت الانتداب الفرنسي وضمانته. وعدّ سورية وحدة جغرافية واحدة لا يمكن تقسيمها أو دمجها مع غيرها لأنها مختلفة عن محيطها؛ فهي بذلك ترفض محاولات الأمير فيصل الوحدوية (وحدة سورية مع الحجاز) كما ترفض المطالب اللبنانية الخاصة باستقلال لبنان وانفصاله عن سورية.[1]

ويلاحظ من قوائم المؤسسين والأعضاء للجنة المركزية في باريس وفروعها غلبة الطابع الطائفي المسيحي بشكل كبير.

- الحزب الوطني الديمقراطي (1919):

أسس الدكتور خليل سعادة بالاشتراك مع جبرائيل مجدلاني, يوسف المعلم و خليل صائغ (الحزب الوطني الديمقراطي) في الأرجنتين عام 1919. وقد دعا هذا الحزب برئاسة خليل سعادة إلى إقامة فيدرالية سياسية تضم سورية ولبنان وفلسطين على أساس اللامركزية الإدارية, كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نظّم الحزب العديد من اللقاءات الثقافية والسياسية وأظهر نشاطاً بارزاً في الأوساط السورية واللبنانية في الأرجنتين. كما أصدر مجلة ناطقة باسمه عُرفت باسم (المجلة) دعت لسورية موحدة ورفضت أي تجزئة لها. وقد شكّلت المجلة منبراً لآراء (انطون سعادة) مؤسس الحزب القومي السوري والذي تأثر بأفكار والده.[2]

- حزب الاتحاد السوري (1918 – 1919):

أنشئ هذا الحزب على يد مجموعة من المثقفين السوريين واللبنانيين؛ أمثال (ميشيل بك لطف الله) رئيس النادي السوري في القاهرة, (ادوارد كرم) رجل أعمال كبير في القاهرة, (فؤاد الخطيب) المندوب الدبلوماسي لمملكة الحجاز في القاهرة, (محبُ الدين الخطيب) مدير صحيفة (القبلة) التي تصدر في مكة, الشيخ (رشيد رضا)

---

[1] . خليفة: المرجع نفسه, ص 81.
[2] . شعيب: تاريخ لبنان, ص 18.

صاحب مجلة (المنار), (يعقوب صرّوف وفارس نمر) أصحاب (المقطّم) ومجلة (المقتطف). وقد كان لكلِّ هؤلاء خبرة كبيرة في السياسة والصحافة. كما مثّلوا مختلف الطوائف في سورية ولبنان, وتبنّوا التوجّهات الوحدوية و العروبية. والتي تمثّلت بالسعي لتحقيق وحدة سورية على أساس اللامركزية والوصول إلى الاستقلال التام, مع إمكانية الانضمام إلى وحدة عربية أكبر في اتحاد كونفدرالي. والذي لن يؤثّر طبعاً على شكل الحكومة السورية ووحدة سورية الوطنية الخاصة. [1]

نلاحظ من أهداف هذا الحزب تماساً واضحاً مع دعوة الأمير فيصل الوحدوية؛ من خلال طرح فكرة الاتحاد الكونفدرالي لوحدة عربية أكبر (سوريّة – حجازيّة). ومن الممكن أنّ وجود شخصيات مثقفة و متنوعة طائفياً ويمتلك بعضها علاقات قوية مع الحجاز (فؤاد الخطيب – محب الدين الخطيب) ساهم في هذا التماس.

- الحزب السوري المعتدل (1919):

بعد قدوم لجنة كينغ - كراين إلى المنطقة, وعملها على الترويج للسياسة الأمريكية و انتشار الأنباء بأنها دولة محبة للسلام والحرية وإعلانها مبادئ الرئيس ولسن الداعية لمنح الشعوب حريتها واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها. ظهرت بعض الأحزاب المتأثرة بهذه الدعاية (كالحزب السوري المعتدل) والذي تأسس على يد مجموعة من اللبنانيين في القاهرة عام 1919. وقد كان هذا الحزب موالياً لأمريكا فحظي بعطف الوكالة الأمريكية.[2]

ويبدو أن أنظار العرب اتّجهت إلى الولايات المتحدة لمساعدتهم في حلِّ مشكلتهم المستعصية؛ نتيجة المماطلة الحاصلة في حلِّ القضية السورية بسبب الصراع البريطاني - الفرنسي الشرس على المنطقة العربية في مؤتمر الصلح. وقد دعا الحزب إلى الوحدة السورية تحت الوصاية الأمريكية مما يوفر على السوريين الكثير من العناء في تحقيق وحدتهم واستقلالهم لأنهم تحت وصاية دولة غير طامعة

---

[1] . خليفة: مرجع سابق, ص 95 – 96 .
[2] . حلاق؛ حسان: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (1913 – 1943), دار النهضة العربية, بيروت, 1985, ص 76.

في احتلالهم. لقد تمكن الرئيس الأمريكي ولسن من اللّعب على التناقضات الموجودة بين بريطانيا وفرنسا في المنطقة. الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الحكم العادل في القضايا العالقة. فهي برأي الجميع ؛الدولة المحبة للسلام والحرية والتي تعمل على مساعدة الشعوب لنيل استقلالها وتقرير مصيرها (حسب مبادئ ولسن) بلا مقابل.

- جمعية سورية الجديدة الوطنية (1919):

نشأت هذه الجمعية في شباط 1919 على يد (جورج خير الله) رئيس الجمعية, و (فيليب حتّي) أمين سرها في نيويورك, وقد دعت لوحدة سورية تحت الوصاية الأمريكية.

وجاء في النص الأساسي لمبادئها: "بناء على كون دول الأحلاف أعلنت مراراً وبكلام لا يقبل الالتباس اتخاذها أساساً للصلح ولتقرير نظام الأمم المبادئ التي صرّح بها الرئيس ولسن باسم حكومة الولايات المتحدة والتي تقضي بتحرير الشعوب الصغيرة المستعبدة وتدريجها في الارتقاء الذاتي إلى أن تتمكن من أن تحكم نفسها دون تدخل أجنبي أو معارضة خارجية... وبناء على كون الولايات المتحدة الأمريكية في كل تاريخ علائقها مع الدول والأمم الأجنبية, وبفضل دستورها ومبادئ أهلها وبشهادة معاملتها لكوبا وغيرها, لا تُقبل أبداً على عمل دولي لتَنتَفِع بل لتَنفَع... وبناءً على كونها محبوبة من الشعب السوري... قررنا وضع البلاد تحت وصاية وتدبير الولايات المتحدة إلى أن يتمكّن السوريون من الحكم الذاتي التام".[1]

ونتيجة الدعاية الأمريكية في المنطقة نرى أن بعض المثقفين والذين كانوا مع الوصاية الفرنسية على البلاد أصبحوا من دعاة الوصاية الأمريكية, ونذكر منهم (فارس نمر) وهو أحد مؤسسي حزب الاتحاد السوري (الذي سبق الحديث عنه)

[1] . السودا: مصدر سابق, ج1, ص 174.

والذي استدرك رغبة فرنسا بتقسيم سورية إلى أجزاء. فأرسل برقية لمؤتمر الصلح يدعو فيها للوحدة السورية تحت الوصاية الأمريكية.[1]

وبالرّغم من توصّلنا من خلال دراسة الأحزاب السياسية بين عامي (1918 – 1920) لوجود اتجاهين رئيسين اتجاه وحدوي عروبي وآخر انفصالي استقلالي خاص بلبنان. إلا أننا نلاحظ انقسام هذه الاتجاهات على نفسها؛ حيث اختلف الوحدويون على شكل الوحدة. هل تكون وحدة سورية منفصلة عن الحجاز, أم مرتبطة معه؟ كما اختلفوا على تسمية الدولة المنتدبة عليهم, فالبعض طرح فرنسا والآخر رأى أن الولايات المتحدة هي الدولة الأنسب للانتداب, في حين رفض آخرون أي شكل من أشكال الانتداب أو التدخل الأجنبي بأي شكل كان.

3) إعلان فيصل ملكا على سورية:

بعد انتهاء أعمال لجنة كينغ – كراين في سورية بدأت الصحافة الفرنسية تشنّ حملة شديدة ضد بريطانيا متهمة إياها بتدبير الدعاية المعادية للفرنسيين في سورية. مما أدّى لانزعاج الحكومة البريطانية ودفعها لسحب قواتها من سورية ولبنان إلى جنوب فلسطين والأردن وذلك في (13/ أيلول/ 1919) تاركة الأمير فيصل في مواجهة فردية مع فرنسا؛ التي أكّدت أن علاقتها مع العرب علاقة مباشرة ولا يحق لأي دولة منتدبة أخرى أن تتدخل فيها. كما عينت وزارة الخارجية الفرنسية الجنرال غورو قائداً للقوات الفرنسية في الشرق خلفاً لجورج بيكو. مما أدى إلى فوران الشارع العربي وإعلان الوطنيين في سورية معاداتهم لفرنسا وبريطانيا معاً.[2]

<u>أ- اتفاق فيصل – كليمنصو (1919):</u>

اعترض فيصل على الاتفاق البريطاني – الفرنسي وأرسل مذكرة احتجاج رسمية إلى بريطانيا في (21/ أيلول/ 1919) بيّن فيها أن انسحاب الجيش العربي بعد

[1] . خليفة: مرجع سابق, ص 101.
[2] . منسي: مرجع سابق, ص 13.

الهدنة من داخل سورية نتج عن "تأكيدٍ صريح من الجنرال اللنبي بأنها خطة حربية وبأن الحاميات الانكليزية ستظل في البلاد حتى تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح".[1] وطالب فيصل بعقد مؤتمر دولي لبحث مستقبل البلاد العربية على أساس احترام العهود التي قطعها الحلفاء على أنفسهم. ولكن المذكرة كانت عديمة التأثير بالرغم من اقتناع بريطانيا بصحة كلام فيصل. وللتملّص من تعهداتها المتناقضة طلبت بريطانيا من فيصل أن يتفاوض مع الفرنسيين مباشرة. ونتج عن هذا التفاوض اتفاق سوري – فرنسي عرف باسم اتفاق فيصل – كليمنصو (رئيس وزراء فرنسا) في 7/ تشرين الثاني/ 1919. وقد نص الاتفاق على:

- تتعهد الحكومة الفرنسية بتقديم الإعانات لسورية والعمل على ضمان استقلالها ضد أي تجاوز للحدود التي سيُقرها مؤتمر الصلح.
- يتعهد الأمير فيصل بطلب المدربين والمستشارين من حكومة الجمهورية الفرنسية وحدها.
- يعترف الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية بحدوده التي سيعلنها مؤتمر الصلح.
- دمشق العاصمة الإدارية والتشريعية ودار إقامة رئيس الدولة, في حين تكون حلب مقر إقامة المندوب السامي الفرنسي لقربها من كيليكيا التي يجتمع فيها الجنود والحامية الفرنسية.[2]

ويبدو أن فيصل عقد هذا الاتفاق لقناعته بأن فرنسا المنتصرة لن تقدم أي تنازلات, خصوصا بعد تخلي انكلترا عن وعودها للعرب. ولكن بمجرد وصول خبر الاتفاق إلى سورية عمَّ الغضب الشعبي كافة المدن السورية ولاسيما بعد إنزال الفرنسيين للعلم العربي في (لبنان) والسيطرة عليه, وخرجت تظاهرات شعبية في دمشق لأول

---

[1] . ياغي: مرجع سابق, ص 109.

[2] . بوذينة؛ محمد: أحداث العالم في القرن العشرين (1920 – 1929), 10 أجزاء, شركة لابراس للطباعة والنشر, تونس, د. ت , ج 3, ص 9.

مرة منذ تحريرها من الأتراك تهتف بسقوط فيصل وتنادي بسحب الثقة منه وبتقديمه إلى المحاكمة, وتتهمه ببيع البلاد لفرنسا وبريطانيا. [1] وأدرك الشعب السوري نيّة فرنسا الاستعمارية واقتنعوا بأن إخراجها لن يتم بالسياسة, بل بقوة السلاح فنشطت (عصابات) بدأت بمناوشة الفرنسيين في بعلبك ومزرعة الشوف ودير الزور ونشطت بصورة خاصة في جبل عامل حيث اشتهرت عصابة صادق حمزة في قضاء صور, وأدهم خنجر في منطقة الشقيف, وعصابة أحمد ومحمد بزي في بنت جبيل.[2]

كانت مهمة فيصل بعد عودته من أوروبا ونتيجة للأوضاع المتأزمة في البلاد؛ أن يعمل على فرض سلطته وتواصله مع القوى الوطنية حيث عرض عليهم مشروع اتفاقه مع فرنسا ودافع عنه ولكنه لم ينجح في أخذ موافقتهم. [3] مما دفعه إلى تأسيس (الحزب الوطني) والذي عرف "بحزب الذوات الأرستقراطيين الذين يعملون على المحافظة على سلطتهم ومصالحهم الخاصة ومراكزهم المهددة, واندمج في هذه الحركة بعض أعضاء الفتاة المؤسسين ممن ينتسب إلى تلك الطبقة".[4]

إلا أن هذا الحزب لم يؤثر في عامة الشعب مما اضطر فيصل للإذعان لمطالب الحركة القومية خشية على زعامته.

ب- المؤتمر السوري العام (1920):

تم عقد المؤتمر السوري العام في (7/ آذار/ 1920) بصفته ممثلا للأمة السورية العربية وأصدر قراره التاريخي بإعلان استقلال سورية بأجزائها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) وإعلان فيصل ملكاً عليها. وخلاصة القرار الصادر بهذا الشأن: "إن المؤتمر السوري الممثل لسورية بأقطارها الثلاثة يعلن استقلال البلاد بحدودها الطبيعية استقلالاً لا شائبة فيه على أن تُراعى أماني اللبنانيين

---

[1] . صايغ: الهاشميون والثورة العربة الكبرى, ص 123.
[2] . أيوب؛ عدنان: "ثورة جبل عامل سنة 1920" , مجلة الحرية, العدد 845, (2/ كانون الثاني/ 1978), ص 59.
[3] . دروزة؛ محمد عزة : حول الحركة العربية الحديثة, 6 أجزاء, المكتبة العصرية, صيدا, د.ت, ج1, ص 111.
[4] . قاسمية: مرجع سابق, ص 161.

الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم (لبنان) ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزلٍ عن أيّ تدخل أجنبي. ورفض الهجرة الصهيونية. وقد اختير الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على سورية بلقب (صاحب الجلالة الملك فيصل الأول). وأعلن انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية في المناطق الثلاث, على أن تقوم مكانها حكومة ملكية نيابية مسؤولة إزاء هذا المجلس في كل ما يتعلق باستقلال البلاد الشامية إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي, على أن تدار هذه البلاد على طريقة اللامركزية". [1] وفي نفس اليوم (7/ آذار/ 1920) اجتمع العراقيون في سورية في دار نوري السعيد في دمشق وانتخبوا خمسة وعشرين عضواً تكوّن منهم المؤتمر العراقي الذي أصدر قراراً مماثلاً لقرار المؤتمر السوري؛ حيث أعلن استقلال العراق وإنهاء الاحتلال البريطاني تحت حكم الأمير عبد الله, على أن يُقام اتحاد سياسي واقتصادي بين العراق وسورية. [2] وفي (25/ آذار/ 1920) أصدر الملك فيصل مرسوما ملكياً بتأليف أول وزارة سورية في عهد الاستقلال برئاسة رضا الركابي, وشُكّلت لجنة برئاسة هاشم الأتاسي وضعت أول دستور للبلاد على أساس النظام الملكي الديمقراطي.[3]

من المؤكد أن قرار المؤتمر السوري كان تلبية للرغبة الشعبية العامة التي تجلّت بوضوح أثناء زيارة لجنة كنغ – كراين. أما (لبنان) فاختلفت النظرة العامة بحسب المنطقة؛ ففي جبل لبنان استُقبلت المقررات بحذر وخوف شديدين من مجلس إدارة الجبل الذي اعترض على تحديد المؤتمر لحدود لبنان وهو أمر لا يحق له تداوله وتقريره. كما طالب المجلس "أن تكون سورية الكبرى تحت حماية فرنسا". [4]

كما تم عقد اجتماع كبير في (22/ آذار/ 1920) في بعبدا, حضره الكومندان (لابرو) الذي "أعلن للحضور نبأً برقياً وارداً من المسيو مليران, رئيس الوزارة

---

[1] . بوذينة: مرجع سابق, ص 13.

[2] . منسي: مرجع سابق, ص 14.

[3] . رضا الركابي (للرئاسة), علاء الدين الدروبي (مجلس الشورى), رياض الصلح (للداخلية), اللواء عبد الحميد القلطقجي (وزير الحربية بالوكالة) على أن يديرها رئيس الأركان يوسف العظمة, فارس الخوري (للمالية), جلال الدين (للحقانية), ساطع الحصري (للمعارف), عبد الرحمن الشهبندر (للتجارة والزراعة).

المعلم: مرجع سابق, ص 88 -89.

[4] . سعيد: الثورة العربية الكبرى, ج2, ص 141.

الفرنسية, يُسكّن به خواطر اللبنانيين ويؤكّد أن الحركة الداخلية لا تؤثر في شيء على مساعي الوفد اللبناني في باريس".[1]

أمّا المدن الساحلية اللبنانية (بيروت, صور, طرابلس, صيدا) فقد شهدت احتفالات كبيرة بمناسبة الاستقلال و تحقيق أمانيها الوحدوية. حيث راح خطباء الجوامع يدعون للملك فيصل مما أثار حفيظة الفرنسيين الذين حاولوا إجبارهم على إلغاء هذه الأدعية, ولكن رفض الخطباء؛ أسفر عن قيام الفرنسيين بنفي بعضهم. وطلبوا من المعتمد العربي في بيروت إنزال العلم السوري .[2]

ولم يكن الموحدون في إقليم الخروب أقلَّ تضامناً مع الوحدة من المسلمين في الساحل, فقد "أعلن الحزب الجنبلاطي بزعامة نسيب جنبلاط والحزب اليزبكي بزعامة مصطفى العماد تأييدهما للأمير فيصل. كما انضم الأمير عادل أرسلان إلى بطانة الأمير فيصل وأصبح من مستشاريه المقربين".[3]

أمّا في جبل عامل فقد حاولت فرنسا اللعب على الوتر الطائفي للتفريق بين المسلمين (السنة والشيعة) لكن دون فائدة؛ إلا أنّ بعض القيادات السياسية والإقطاعية عملت على إقامة علاقات متوازنة بين الحكم العربي في دمشق والفرنسيين, وقد ساهمت فرنسا في دعم هذا التوجه من خلال استمالتها لبعض الشخصيات الإسلامية القيادية. الأمر الذي دفع الحكومة العربية لتطالبهم بتحديد موقفهم بشكل واضح إما مع الحكم العربي الوحدوي وبالتالي استعدادهم للثورة على الفرنسيين أو ضده. وهذا ما تمَّ تداوله في مؤتمر الحجير (1920) الذي أعلن انضمام جبل عامل للدولة السورية مع ضمان استقلاله الداخلي ضمنها. ولعل السبب في تمسك أكثرية الشيعة بالحكم الوحدوي في دمشق هو كون الدولة العربية الجديدة برئاسة أحد الهاشميين, إضافة إلى رفضهم الضمني للانفصال عن سورية. وقد بلغ الحماس أوجه عند زيارة

---

[1] . قربان؛ ملحم: تاريخ لبنان السياسي, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1978, ص 142.

[2] . قام الفرنسيون بنفي الشيخ (محيي الدين المكاوي) لإصراره على الخطبة باسم الملك فيصل.
قاسمية: مرجع سابق, ص 190.

[3] . مكارم؛ سامي: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي, منشورات المجلس الدرزي للبحوث, بيروت, ط2, 1981, ص 210.

يوسف العظمة (وزير الحربية) للجبل في ربيع 1920 "الذي لمّا دخل (شحيم) استُقبِل استقبال الفاتحين, وبلغ الحماس عند الشباب درجة أن رفعوا السيارة بمن فيها".[1]

الأمر الذي دفع الفرنسيين للرد بشكل قاسي وعنيف على هذا التيار الوحدوي القوي. فعملت على نشر الفتن الطائفية؛ من خلال عصابات مكوّنة من مجموعات مسيحية موالية لها في عكار والجنوب, لكن من دون فائدة. فقد كان الحكم العربي في دمشق هو نقطة الالتقاء الأساسية لكل الفئات المعارضة للفرنسيين حتى في (جبل لبنان) والذي أعلن تشكيكه بالمواقف الفرنسية بعد انتهاء مؤتمر سان ريمو.

4) إنذار غورو وإعلان دولة لبنان الكبير (1920):

أ- مؤتمر سان ريمو (1920):

نتيجة لجملة التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة في تلك الفترة ونتيجة لقرارات المؤتمر السوري التي لم يعترف البريطانيون والفرنسيون بشرعيتها. تم عقد مؤتمر للحلفاء؛ بعد شهرين فقط من إعلان الملكية, في (سان ريمو) في إيطاليا ما بين (18 – 25/ نيسان/ 1920) لتدارس الأوضاع ووضع الاتفاقات السرية موضع التنفيذ؛ لاسيما بعد اتفاق بريطانيا وفرنسا على توزيع مناطق النفوذ بشكل نهائي. حيث تنازلت فرنسا عن الموصل وفلسطين لبريطانيا, وتخلت بريطانيا عن سورية الداخلية لفرنسا. وعلى هذا الأساس تمت الموافقة على انتداب فرنسا على سورية ولبنان, وانتداب بريطانيا على العراق وشرقي الأردن وفلسطين مع مراعاة تنفيذها لوعد بلفور.

أثارت هذه المقررات غضبا شعبيا عربيا عظيما لأنها لم تأخذ بالإعتبار ما نص عليه ميثاق عصبة الأمم في مادته 22 في الفقرة الرابعة, والتي تمت الموافقة عليها

---

[1] . الحجار؛ محمد: تاريخ إقليم الخروب, مؤسسة البيادر للطباعة, بيروت, 1978, ص 177.

في (28/ حزيران/ 1919) بأن "الرغبات الأهلين الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة".[1]

ووجهت الاتهامات لحكومة الركابي بأنها تتبع سياسة تميل للانتداب مما دفع بفيصل في (3/ أيار/ 1920) بتشكيل حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي, وأحدث في الحكومة ولأول مرة وزارة للخارجية. وقد بينت الحكومة الجديدة خطة عملها من خلال كلمة ألقاها وزير الخارجية عبد الرحمن الشهبندر في (19/ أيار/ 1920) تضمنت:

- تأييد استقلال البلاد التام والمتضمن حق التمثيل الخارجي.
- المطالبة بوحدة سورية الطبيعية ورفض وعد بلفور في فلسطين.
- رفض قرارات مؤتمر سان ريمو المتعلقة بفرض الانتداب على الدول العربية مقابل التمسك بعلاقات الصداقة مع الحلفاء.
- رفض كل تدخل أجنبي يمس بالاستقلال.[2]

وقد كان هذا البيان نقطة تحول هامة في العلاقة بين الأحزاب السياسية الوطنية وفيصل. حيث كان فيصل وحزبه الوطني السوري (المتمثل بالإقطاعيين والأعيان) يميلون للاتفاق مع فرنسا على أساس اتفاق (فيصل – كليمنصو) بينما رأت الأغلبية الوطنية برئاسة الأتاسي ضرورة اتخاذ مواقف مشرفة ضد الحلفاء والتي لن تكون أكثر خطرا على مستقبل البلاد من الاستسلام والضعف التساهل. فقد شكل مؤتمر سان ريمو صدمة قوية ليس فقط للتيار الوحدوي بل للتيار الانفصالي أيضا؛ فقد

---

[1] . منسي: مرجع سابق, ص 15.

[2] . تشكلت الحكومة الجديدة من: هاشم الأتاسي (رئيسا للوزارة), علاء الدروبي (للداخلية), رياض الصلح (رئيسا لمجلس الشورى), عبد الرحمن الشهبندر (للخارجية), يوسف العظمة (للدفاع), فارس الخوري (للمالية), جلال الدين (للحقانية), ساطع الحصري (للمعارف), جورج رزق الله (للتجارة والزراعة).
المعلم: مرجع سابق, ص 89 – 90.

خاب أملهم في لبنان المستقل غير المرتبط بسوريا أو غيرها, ولذلك أعلن مجلس إدارة الجبل في (10/ تموز/ 1920) "استقلال لبنان التام المطلق".[1]

فقد بدا لهم "أن مصير استقلالهم أصبح في مهب الريح, ولاسيما أن مقررات سان ريمو لم تشر إليها بشيء". [2] فقد ضاقوا ذرعا بتصرفات الفرنسيين التي اتسمت بالتسلط وإضعاف شأن الحكومة المحلية. حيث "استفرد الفرنسيون بالسيطرة على كل المرافق الإنتاجية في لبنان واستثمارهم بها حتى على حساب أنصارهم من السكان المحليين". [3] مما دفع أعضاء حكومة الجبل للمسارعة بالتفاوض سرا مع الحكومة العربية بدمشق. وانتهت المفاوضات بتوقيع مضبطة احتوت على البنود التالية:

- "استقلال لبنان المطلق.
- حياد لبنان السياسي.
- إعادة المسلوخ منه سابقا بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سورية.
- المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس لبنان وسورية".[4]

ولكن مهمة أعضاء مجلس الإدارة باءت بالفشل؛ نتيجة مراقبة الفرنسيين لأعمالهم وتحركاتهم وإلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم بالإبعاد والغرامة. الأمر الذي دعا الموارنة إلى توجيه انتقاداتهم للفرنسيين بشكل علني؛ بعدما تحاشوا ذلك سابقا حفاظا على سمعة فرنسا, فقد أعلنوا بأنه ما كان لهم أن يطالبوا بالانتداب مطلقا لو علموا بأنه سيوصلهم لهذه الدرجة من العبودية.[5]

---

[1] . نوّار؛ عبد العزيز: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1571 – 1920), بيروت, 1974, ص 541 – 542.

[2] . اسماعيل؛ عادل: السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة (1789 – 1958),7ج , دار النشر للسياسة والتاريخ, بيروت, 1970 , ج5, ص 57.

[3] . شعيب: تاريخ لبنان, ص 25.

[4] . سعيد: الثورة العربية الكبرى, ج2, ص 157.

[5] . Youssef Ibrahim Yazbeck: Le Mandat Francais au Liban, In La revue: Echos du Liban, Paris, Novembre 1980,p. 22 – 23.

جاء الرد الفرنسي حازماً؛ حيث لجأ الجنرال غورو إلى حل مجلس الإدارة متهماً أعضاءه بالخيانة العظمى حيث ادعى بأنه "ليس لهم أعذار وليس مسموحا لأي شخص في أي وطن كان أن يقبل المال من الأجنبي حتى يطبق بالسر سياسة مخالفة لإرادة الأمة".[1] وقد عجلت هذه الحادثة بإنذار غورو لحكومة دمشق.

ب- إنذار غورو (14/ تموز/ 1920) :

نتيجة للتحديات التي واجهت الحكومة العربية في دمشق قرر الملك فيصل السفر إلى أوروبا للتفاهم مع الحلفاء. إلا أن الجنرال غورو؛ الذي أراد القضاء على الحكم العربي قبل اشتداد عوده باستقدام قوات فرنسية جديدة بلغت حوالي مئة ألف جندي, طلب منه التريث بالسفر قائلا: "لدينا مطالب سنقدمها بعد أيام عدة, ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر إلى أوروبا ما لم يلب هذه المطالب. وإذا سافر عن طريق آخر, فإن فرنسا ستمتنع بصورة قطعية عن الاعتراف به, ومفاوضته بأي شكل كان".[2]

رأى الملك فيصل بالرغم من قلة ثقته بالحلفاء الذين خيّبوا ظنه بقراراتهم في سان ريمو؛ أن يعقد مؤتمرا دوليا مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة للتوصل لحلول لمشاكل المنطقة وتحقيق رغبات الأهالي. إلا أن الجنرال غورو سارع بتوجيه مذكرة لفيصل عرفت بإنذار غورو في (14/ تموز/ 1920) ومدته أربعة أيام من منتصف ليل 15 تموز وينتهي في منتصف ليل 19 تموز, ويتضمن الإنذار خمسة شروط:

1. وضع سكة حديد (رياق – حلب) تحت الإدارة العسكرية الفرنسية, مما يستدعي سيطرة الفرنسيين على مدينة حلب ومحطات (رياق – بعلبك – حمص – حماة).

2. قبول الانتداب الفرنسي قبولا غير مشروط.

---

[1] . A.E. Serie E: Levant 1918- 1929 , Syrie – Liban, carton 313. Dossier 1, no, 21, p. 212

[2] . حراز؛ رجب: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر, دار المعارف, القاهرة, 1976, ص 225 – 226.

3. إلغاء الجندية الإجبارية وتسريح الجيش.

4. الأخذ بالنظام المالي وقبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.

5. معاقبة الثائرين على فرنسا وكل من قام بأعمال عدائية ضدها.

عدّت الجماهير العربية الثائرة هذا الإنذار ذروة الاستخفاف بكرامة البلاد ورغبة الأهالي بالاستقلال, وسارع المؤتمر السوري لعقد جلسة طارئة مع الحكومة وأصدر بيانا رفض فيه الإنذار وقرر الدفاع عن البلاد عسكريا وتم تكليف يوسف العظمة وزير الحربية بهذه المهمة.[1]

وسرعان ما قرر الملك فيصل قبول الإنذار و الإذعان للشروط الفرنسية؛ بعد دراسته للإمكانات العسكرية التي يملكها الجيش العربي ولاسيما بعد استشارته للجنرال (اللنبي) الذي نصحه بالاستسلام, كما وصلته رسالة أخرى من اللورد (كرزون) وزير الخارجية الانكليزي تحمل في طياتها النصيحة ذاتها. مما أدى لاجتماع الوزارة السورية التي أعلنت قبولها للإنذار وأبلغت به المعتمد الفرنسي بدمشق, والذي سارع بدوره بإبلاغ غورو الذي طلب من جهته قرارا خطيا من الوزارة.[2]

وبالرغم من بدء الحكومة بتنفيذ الشروط؛ حيث سرحت الجيش وألغت الخدمة الإجبارية وأجابت خطيا بقبول الإنذار؛ متغاضية عن المعارضة الشعبية والاحتجاجات العارمة الرافضة له والمنددة بالحكومة, وعن الموقف الذي اتخذه المؤتمر السوري في 19 تموز الرافض لموقف الحكومة والذي جاء فيه: "... فالحكومة الحاضرة إذا خالفت بيانها الرسمي ولم تقم بواجبها تجاه البلاد وأرادت أن توقع على صك يخالف قرار المؤتمر, فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية".[3] إلا أن الجنرال غورو احتج بتأخر وصول الرد إليه في الوقت المحدد وأمر قواته بالتقدم

---

[1] . ياغي: مرجع سابق, ص 115.
[2] . ياغي: المرجع نفسه, ص 116.
[3] . طربين: مرجع سابق, ص 413.

نحو دمشق, مما أثار الأهالي ودفع بفيصل إلى مجاراة الحركة الشعبية في البلاد. وقد أبرق إلى غورو في 21 تموز قائلا: "على الرغم من المشكلات التي توقعتها مقدماً, فقد قبلت ورسميا كل ما طلبتموه في إنذاركم...ولقد دهشت عندما علمت أن جيوشكم أخذت تزحف على دمشق رغم قبولي جميع الشروط الواردة في الإنذار بلا قيد ولا شرط, مما يعد انتهاكا للعهود المقطوعة وخرقا للحقوق الخاصة ولروح الأدب العام. فكل تبعة تنجم عن هذا العمل الغريب تقع على عاتق مسببها, وأطلب منكم في الختام اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف جيوشكم عن الزحف بسرعة, وسحب آلياتها من الأماكن التي وصلت إليها". كما أبرق كذلك عن طريق القنصل البريطاني بدمشق إلى حكومات الحلفاء بالبرقية التالية: "برغم قبولي جميع الشروط الواردة في إنذار الجنرال غورو... والذي أعرب لي عن ارتياحه إليه في كتابه المؤرخ في 20 منه (تموز) والمقدم إليه بواسطة ضباط انضباط دمشق, ورغم هذا فإنه أصدر الأمر إلى جيشه بالزحف إلى دمشق وسيؤدي حتما هذا العمل الشاذ الذي لا يكاد تاريخ الإنسانية والحضارة ينطوي على مثيل له إلى إراقة الكثير من الدماء البريئة... فألفت نظر حكومتكم والعالم المتمدن إلى هذه الجناية السيئة التي لم تقع تبعتها إلا على عاتق مرتكبها ذاك الذي انتهك حرمة العقود الدولية المقدسة التي منها الاتفاقية المعقودة بيني وبين المسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا".[1]

وفي مساء يوم 21 تموز نشر الملك فيصل البلاغ التالي: "إلى أبناء الوطن: عملنا على المحافظة على السلم حتى لا نفتح على الأمة باب التعلل والاحتجاج, وحافظنا على شرفنا في كل المواقف مع الإفرنسيين وآخر ما فعلناه في هذا الباب أننا قبلنا شروطا لندفع فيها عادية القوم, ولنحافظ فيها على سورية عربية متمتعة بالحرية والاستقلال. لكن الجنرال غورو الذي لا يهنأ له بال حتى يرى شرف هذه الأمة معرضاً للإهانة والاحتقار حنث بوعده وخالف الأصول المعترف بها وتعامى عن سماع الواجب وأمر جيشه بمهاجمة الجيوش العربية الرابضة على الحدود, فإلى

---

[1] . العياشي؛ غالب: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية, مطبعة أشقر, بيروت, 1954, ص 109 – 110.

معاضدة هؤلاء الأبطال الذين يخاطرون بأرواحهم للدفاع عن الوطن المقدس ندعو كل فرد من أفراد الأمة للسير إلى الأمام حيث الشرف والمجد والدين والوطن".[1]

حاولت الحكومة جمع ما يمكن جمعه من الجيش النظامي الذي تشتت أجزاؤه وسافر الكثير من جنوده إلى مساقط رؤوسهم وقراهم, وأخذ الخطباء يحثون الناس في الأحياء للذود عن الوطن والدفاع عن شرفه. وتراكض الناس وقسم منهم بدون سلاح ولا حتى تدريب للمشاركة في ميسلون ومواجهة المعتدين.

ج- معركة ميسلون واحتلال دمشق (24/ تموز/ 1920):

وجه الجنرال غورو قواته عبر ثلاثة محاور إلى سورية. جاء الأول عن طريق بيروت – دمشق وصولا إلى هضاب ميسلون, والثاني من كيليكية وجسر الشغور شمالا باتجاه حلب وقد استطاعت هذه القوات دخول المدينة في (23/ تموز/ 1920) بقيادة الجنرال (ديلاموت). أما المحور الثالث عن طريق سكة حديد (رياق – حمص – حماة), لكن أبناء سورية من المقاتلين خربوا سكة الحديد بالقرب من مدينة القصير مما أدى لانفجار القطار بمن فيه من قوات فرنسية وذخيرة, وتم دحر من تبقى من الفرنسيين إلى محطة الرياق.[2]

التقى المحور الأول الذي وصل إلى هضاب ميسلون في صباح السبت (24/ تموز/ 1920) مع القوات العربية بقيادة يوسف العظمة والتي لا يزيد تعدادها عن ثلاثة آلاف مقاتل أغلبيتهم من المتطوعين الغير مدربين, بينما تألفت القوات الفرنسية من تسعة آلاف مقاتل مدربين ومنظمين في كتائب وأفواج ومجهزين بالمدافع الثقيلة والطائرات التي حصدت أرواح الكثيرين من أبناء سورية الشجعان, وقد دافع المقاتلون السوريون عن أرضهم حتى آخر رمق لهم تلبية لنداء قائدهم يوسف العظمة بالموت بشرف, والذي استشهد في المعركة مما أضعف الروح المعنوية للمقاتلين وسهل بالتالي اقتحام الفرنسيين للمواقع السورية وتطويق القوات العربية.

[1] . العياشي: المرجع نفسه, ص 116.
[2] . المعلم: مرجع سابق, ص 102.

واصل غورو تقدمه إلى دمشق حيث دخلها في 24 تموز. ووجه طلبا للملك فيصل بمغادرة البلاد؛ بالرغم مما حاول الأخير إظهاره من نوايا طيبة للفرنسيين بإصداره مرسوما ملكيا بتشكيل وزارة جديدة معظم أعضائها من الموالين لفرنسا برئاسة (علاء الدين الدروبي).[1]

فغادر فيصل (الكسوة) إلى مدينة (درعا) واستقبل استقبالا رائعا من السكان الذين أحاطوه ثلاثة أيام وأظهروا له استعدادهم للدفاع عن البلاد وتقديم الغالي والنفيس تحت قيادته. الأمر الذي أزعج الفرنسيين فطلبوا من رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي إرسال برقية لفيصل لاستعجاله على الرحيل جاء فيها: "أفادت السلطة الفرنسية أنها وضعت تحت أمر جلالتكم قطارا للسفر إلى حيفا أو عمان حسب اختياركم, بدون توقف في درعا, فاسترحم جلالتكم, حفظا لبلاد حوران من المصائب والخراب, تعجيل حركتكم مولاي".[2]

وهكذا قرر فيصل مغادرة درعا خوفا على أهلها من مدافع الفرنسيين وطائراتهم إلى أوروبا بداعي المرض؛ بالرغم من محاولة بريطانيا إقناعه بالتوجه إلى الحجاز, فوصل إلى إيطاليا على متن سفينة بريطانية واستقر فيها. وقد وجه للبريطانيين مذكرة يلخص فيها كل ما مر من اتفاقيات وأحداث مذكرا بالوعود والتعهدات البريطانية, وأرسل مذكرة ثانية تتحدث عن الانتداب الفرنسي وممارساته الجائرة. ظنا منه أن بريطانيا قد تقدم له يد العون, ولكن سرعان ما تأكد من خداع بريطانيا وتآمرها مع فرنسا ضد العرب.[3]

وهكذا أقام الجنرال غورو دولته على أنقاض الدولة العربية برئاسة الملك فيصل والتي لم تدم أكثر من سنتين. فقد كانت معركة ميسلون ضربة موجعة للحركة الوحدوية العربية لكن تجربة الحكم العربي في دمشق بقيت هاجسا جميلا في داخل

---

[1] . علاء الدين الدروبي (رئيسا للوزارة), عبد الرحمن اليوسف (رئيسا لمجلس الشورى), عطا الأيوبي (للداخلية), بديع المؤيد (للمعارف), جميل الألشي (للدفاع), فارس الخوري (للمالية), يوسف الحكيم (للزراعة), جلال الدين زهدي (للعدل).
انظر: المعلم: مرجع سابق, ص 104.

[2] . الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي, ص 13.

[3] . المعلم: مرجع سابق, ص 107 - 108.

كل وحدوي يتمنى تكراره. كما ومكّنت موقعة ميسلون الفرنسيين من رسم خريطة البلاد السورية بما يتناسب مع مصالحها فكان إعلان دولة لبنان الكبير وفصله عن سورية. لقد عُدّت معركة ميسلون ملحمة من ملاحم البطولة العربية ورمزا من رموز الوفاء التي قدمها أبناء سورية لوطنهم الغالي دفاعا عن شرفه وعزته, بالرغم من عدم التكافؤ بين القوتين المتحاربتين من حيث العدد والتدريب ونوعية السلاح وكمية الذخيرة إلا أنهم لم يسمحوا للمعتدين بدخول بلادهم إلا على أجسادهم الطاهرة ودمائهم الزكية التي امتزجت بتراب الوطن الغالي. لقد كان يوم ميسلون دليلا جديدا على بربرية المستعمر وتعطشه الدائم للسيطرة على الشعوب الأخرى ونهب ثرواتها بأي طريقة ومهما سال من دماء الأبرياء.

ثالثا: السياسة الفرنسية في لبنان منذ إعلان دولة لبنان الكبير إلى إعلان الدستور (1920 – 1926):

1. إعلان دولة لبنان الكبير (1920):

❖ الإجراءات الفرنسية بعد دخول دمشق:

تمّ القضاء على سيادة الدولة المستقلة في سورية وعلى مظاهر الحكم الوطني فيها بمجرد دخول القوات الفرنسية إليها إثر معركة ميسلون. حيث تم رفع العلم الفرنسي بدلاً من العلم العربي الذي تم إنزاله, وفُرض الحكم العسكري على البلاد؛ من خلال إعدام الوطنيين والمعاديين لفرنسا والطلب من الأهالي تسليم الثوار والأسلحة للجيش الفرنسي. كما وفرضت سلطة الانتداب غرامة حربية بلغت 10 ملايين فرنك أي (200 ألف ليرة) على دمشق, وكل من يمتنع عن الدفع من الأهالي تُحجز موجوداته. كما تم إلغاء جميع القوانين التي صدرت في العهد الوطني.[1]

كما قامت فرنسا بإجراءات أخرى لفرض نفوذها في سورية؛ حيث قامت بالرقابة على الرسائل والبرقيات لتمنع أي مراسلات بين الوطنين في الداخل والخارج, حيث

[1] . ياغي: مرجع سابق, ص 119.

طالبت الأهالي بإبقاء مغلفات الرسائل مفتوحة وألا يزيد حجم الرسالة عن صفحة واحدة فقط. كما وفرضت التعامل بالعملة النقدية الورقية التي أصدرها البنك السوري, مما أدى لحفظ الدنانير الذهبية التي صدرت في عهد الملك فيصل في المتحف السوري. لم تكتفي فرنسا بهذه الإجراءات بل عملت على منع الموظفين من القيام بأي عمل سياسي لما لمثل هذه الأعمال من تداعيات خطيرة على سلطة الانتداب الذي أصبح أمراً واقعاً.[1]

بالرغم من هذه الإجراءات الفرنسية الجائرة بحق الأهالي؛ لم تُظهر الوزارة برئاسة علاء الدين الدروبي أي معارضة تُذكر, حيث أعلنت بلاغاً في (5/ آب/ 1920) تُنذر فيه الأهالي والموظفين وتعدهم بأن تنفيذهم لأوامر السلطة الفرنسية سيجعل الانتداب أقل وطأة, كما تؤكد فيه على احترام الفرنسيين لرغبة الأهالي بالاستقلال. ولم تكتف الوزارة بذلك؛ بل قامت بتبرير أعمال الجنرال غورو وإرجاعها إلى العقبات الكثيرة التي واجهته أثناء الحرب. كما أكّد الدروبي أن مؤتمر الصلح قد عهد لفرنسا بمهمة الانتداب على سورية لرعاية مصلحة البلاد وليس استعمارها. ولكن الفرنسيين ظلوا يميلون إلى "انتهاج سُبلٍ استعماريةٍ قديمة, واتّباع سياسةٍ رجعيةٍ متحيّزة, ويهزؤن بأهليّة سكان البلاد وبقصورهم عن مؤهلات الحكم والإدارة".[2]

الأمر الذي أدّى إلى غضب الأهالي من أفعال الانتداب الفرنسي ومن الوزارة المدافعة عن تلك الأعمال برئاسة الدروبي فكانت حادثة اغتياله دليلاً واضحاً على هذا الغضب. حيث تم اغتياله أثناء توجهه إلى درعا على رأس وفد وزاري، وعند وصول القطار إلى محطة (خربة غزال) تمت مهاجمته من قبل المواطنين الذين اشتبكوا مع رجال الأمن وتمكنوا من قتل الدروبي مع عبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى، كما عطّلوا سكة الحديد وقطعوا المواصلات البرية. مما دفع الفرنسيين إلى إخضاعهم بإرسال حملة عسكرية معززة بالطيران دمّرت العديد من

---

[1] . المعلم: مرجع سابق, ص 138.
[2] . طربين: مرجع سابق, ص 414.

قرى حوران. ورغم مواجهة الأهالي وتصديهم للحملة إلا أنّ الفرنسيين فرضوا على الأهالي:

- دفع ديّة عن كل وزير مقتول مقدارها (10000) ليرة ذهبية, و(7000) ليرة ذهبية عن كل ضابط فرنسي, و (500) ليرة عن كل جندي مقتول.
- إعادة كل ما تم سرقته ونهبه من القطار.
- دفع غرامة حربية مقدارها مئة ألف ليرة ذهبية.
- تنفيذ أحكام المجلس الحربي الأعلى القاضية بإعدام المتهمين باغتيال رئيس الوزراء, وتمّ تنفيذ الحكم في (20/ أيلول/ 1920).[1]

وتابعت فرنسا أعمالها المثيرة للاستفزاز باسم الانتداب دون أن تحسب أيّ حساب للوطنين الرافضين ليس فقط لأعمالها بل لوجودها ككل. فسيطرت على الأمن العام والجمارك والشركات وخط حديد الحجاز. كما أهملت اللغة العربية وفرضت اللغة والثقافة الفرنسية في مختلف الإدارات, واستخدمت لفرض سيطرتها كل وسائل القمع من قتل وتعذيب ونفي وتدميرٍ للقرى لمنع ولادة أيّ مقاومة في البلاد. كما اتّبعت سياسة عنصرية طائفيّة بغيضة لإثارة الخلافات المذهبية بين المواطنين واستغلالها, ولم تكتف بذلك بل عملت بكل وقاحة على تقسيم البلاد إلى أجزاء من خلال هذه السياسة الطائفية البغيضة.

❖ <u>تجزئة البلاد إلى كيانات سياسية – إدارية متعددة :</u>

سارت فرنسا في حكمها لسورية على مبدأ أساسي هو مبدأ (فَرّق تسُد)؛ حيث قامت بتفتيت البلاد وتجزئتها لأقاليم عدة مدّعية أن هذه الإجراءات تتماشى مع الواقع

---

[1] . جاء في كتاب سورية والانتداب الفرنسي للسيد يوسف الحكيم (صفحة 33) أنه في (18/ آب / 1920) علم مجلس الوزراء من محافظ حوران (أبو الخير الجندي) أن مشايخ حوران عقدوا اجتماعاً في إربد قرروا فيه فصل حوران عن سورية وإلحاقها بشرق الأردن, واقترح المحافظ حضور رئيس الوزراء مع وفد من الوجهاء لإقناعهم بالعدول عن رأيهم. أما السيد غالب العياشي فقد ذكر بالإيضاحات السياسية (صفحة 195) وما بعدها؛ أن حكومة الدروبي دعت مشايخ حوران لزيارة دمشق للتداول معهم بموضوع الغرامة الحربية, لكنهم رفضوا الحضور وامتنعوا عن دفع الغرامة. فقرر الفرنسيون إيفاد رئيس الوزراء في قطار خاص للتفاهم مع مشايخ حوران وإقناعهم بدفع الغرامة وجمع ما يمكن جمعه منها.
المعلم: مرجع سابق, ص 139 – 140.

السكاني لأن سورية مكونة من شعوب مختلفة وليس شعباً واحداً. ويتفق هذا الادعاء بكل تأكيد مع رغبتهم في إضعاف الاتجاهات الوحدوية والقومية وتقوية الحكم الفرنسي.[1]

فكان أوّل ما فعله الفرنسيّون توسيع حدود لبنان على حساب سورية. فقد أصدر الجنرال الفرنسي غورو في احتفال كبير في باحة قصر الصنوبر في بيروت في (31/ آب/ 1920) قراراً أعلن فيه قيام دولة لبنان الكبير رسمياً وحدد حدوده الجديدة بعد ضم الأقضية الأربعة إلى جبل لبنان وهي حاصبيّا – راشيّا – بعلبك و البقاع الغربي. ومما جاء في خطابه: "أعلن مع التعظيم لبنان الكبير, وأحييه باسم الجمهورية الفرنسية في رفعته وقوّته ممتداً من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين حتى ذروة لبنان الشرقي".[2]

وقد دعي (لبنان الكبير) تميزاً له عن حدود متصرفيّة جبل لبنان التي تبعت للحكم العثماني منذ 1861. ولكن غورو لم يتطرق في خطابه إلى وصف هويّة الإدارة الجديدة في لبنان أو شكل هذا الكيان اللبناني, حتى أنه لم ترد على لسانه كلمة استقلال.[3]

ولم يشر إلى المناطق العربية المحيطة بلبنان ولم يذكر جيرانه إلا من باب التذكير بوجود عدو قريب على الحدود, كان لفرنسا الفضل في القضاء عليه: "منذ خمسة

أسابيع, أحيا الجنود الفرنسيون آمالكم عندما قضوا خلال معركة دامت صبيحة يوم, على القوة المؤذية التي كانت تنوي إخضاعكم...".[4]

لكن غورو لم يكن بوسعه بالمقابل أن يتجاهل مشاعر نصف سكان لبنان الكبير من المسلمين ذوي الميول السورية الأكيدة والذين يشكلون خطراً على وجود لبنان.

---

[1] . منسي: مرجع سابق, ص 115.

[2] . بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب, ص 22.

[3] . بوذينة: مرجع سابق, ص 28.

[4] . Edmond Rabbath: <<La formation historique du Liban politique et constitutional>>, Bayreuth, 1973, p. 352 .

وفي تموز عام 1920 اتبع غورو خطابه بقرار ينص على تقسيم لبنان إلى ست مناطق إدارية مؤقتة هي:

1) لواء لبنان الشمالي وعاصمته زغرتا, ويضم أقضية عكار – زغرتا – البترون والكورة.

2) لواء لبنان الجنوبي ويضم جزّين – حاصبيّا وصور, عاصمته صيدا.

3) لواء جبل لبنان وعاصمته بعبدا ويضم كسروان – المتن – الشوف ومديرية دير القمر.

4) لواء البقاع وعاصمته زحلة ويضم راشيّا – بعلبك ومديرية الهرمل.

5) مدينة بيروت وضواحيها.

6) مدينة طرابلس وضواحيها.[1]

والواقع إن إعلان دولة لبنان الكبير لم يلغي الاختلافات الكبيرة الدينية والاقتصادية والسياسية بين أهالي المتصرفية والمناطق الملحقة بها. حتى أن أنصار لبنان الكبير لم يتمكّنوا من إخفاء قلقهم لهذا التباين. لأن ضم المناطق الجديدة من شأنه الموازاة بين عدد المسيحيين في الدولة الناشئة وعدد المسلمين. مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى تسليم المسيحيين وخاصة الموارنة للمناصب السياسية والاقتصادية والإدارية الهامة في الدولة.

كما قامت السلطة الفرنسية المنتدبة على لبنان بإصدار قرار في آذار/ 1922 يقضي بحلّ اللجنة الإدارية وتعيين حاكم للبنان الكبير, إضافة إلى إنشاء مجلس تمثيلي للبنان الكبير مكوّن من هيئة منتخبة تمارس صلاحيّاتها لمدة أربع سنوات. لكن

[1] . رزق؛ هدى: صناعة النخب السياسية في لبنان (1992 – 2009), بيسان, بيروت, د.ت , ص 45.

المفوض السامي الفرنسي يمتلك صلاحية الموافقة النهائية على قرارات المجلس أو رفضها, وله الحق كذلك بتأجيل اجتماع المجلس أو حلّه.[1]

وهكذا تمكنت فرنسا من استغلال مشاعر التخوّف الطائفي عند الموارنة من المحيط الإسلامي لتثبيت التجزئة التي أوجدتها لمواجهة الفكرة العربية الوحدوية. كما "أشاعت بين صفوف طائفتي الشيعة والموحدين الدروز أن الفكرة العربية من خلق المسلمين السنة, وأن نجاحها سيقضي على مصالحهم وامتيازاتهم, ويمحو شخصيتهم وتقاليدهم التي لا يصونها إلا الكيان الطائفي". وترسيخاً لتلك التفرقة عمدت إلى تشجيع الأفكار القائلة "بثقافة البحر الأبيض المتوسط ... والدعوة إلى انفصال لبنان الفينيقي عن البلاد العربية".[2]

وقد كان هذا الكيان اللبناني الناشئ يمثّل خط الدفاع عن مصالح فرنسا ويخدم إستراتيجيتها في المنطقة ويشكل نوعا من التوازن مع المحيط الإسلامي. وفي هذا الصدد يقول الجنرال غورو: "هذا الحل لا يلغي بالنسبة لنا إمكانية استعمال الدولة اللبنانية ذات الأكثرية المسيحيّة كعامل توازن مع دول الداخل المسلمة".[3]

ولهذه الأسباب لابدّ أن يبقى لبنان منعزلاً عن أي مشروع وحدوي في المنطقة حتى مع الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي. وأن يميل لبنان في سياساته وتوجهاته إلى الدول الغربية لا إلى سورية. إلا أن سكان المناطق الملحقة بمتصرفية جبل لبنان كانوا يرون بميولهم الوحدوية هذا الإلحاق سلخاً لهم عن واقعهم السوري, لذلك رفضوه طوال فترة الانتداب.

لم يكتف الفرنسيّون بتوسيع قاعدة نفوذهم في المنطقة (لبنان) بل عملوا جاهدين لتدمير وحدة باقي البلاد التي كانت تحت إدارة حكومة الملك فيصل؛ حيث وضعوا

---

[1] . رزق: المرجع نفسه , ص 45.

[2] . طربين؛ أحمد: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (1800 – 1958), مركز دراسات الوحدة العربية, دمشق, 1970, ص 235 – 236.

[3] . Telegramme de gene Gouraud adresse du minister des Affairs Etrangeres, Beyrouth, 20 aout 1920, A.E. Serie, No 32, p. 185

الخطط المختلفة لتقسيمها إلى مناطق ودول صغيرة وأدّت تلك الخطط بصورتها النهائية لتشكيل ثلاث دول منفصلة لها أربع حكومات مختلفة وهي:

1) "حكومة اللاذقية وعاصمتها اللاذقية, وتشمل المنطقة الساحلية بين حد لبنان الكبير وسنجق الاسكندرونة.

2) دولة جبل الدروز وعاصمته السويداء, ويشمل المنطقة الجبلية بين دمشق وحدود شرق الأردن.

3) دولة سورية وعاصمتها دمشق, وتشمل بقيّة المنطقة الواقعة تحت الانتداب.

4) دولة حلب وتضم مدينة حلب والمناطق المحيطة بها.

5) سنجق الاسكندرونة, وهو يدخل اسمياً في دولة سورية إلا أنه مُنح إدارة ذاتيّة منفصلة".[1]

وقد سوّغ الفرنسيّون هذا الإجراء بأنه تمّ استجابة لرغبة الشعوب والتي يعنيها هذا الأمر مباشرة كالموحدين والعلويين و العنصر التركي في سنجق اسكندرون. ومن الملاحظ أن هذه الدول التي أوجدها الانتداب الفرنسي كانت مبنيّة على أسس طائفية بحتة. نتيجة خبرة طويلة ودراسة معمقة قامت بها البعثات الفرنسية في المشرق والتي وجدت أنّ "سكان سورية يصنفون حسب الدين. كل طائفة تتجمع حول زعيم ديني وتؤلف ما يشبه الأمة الصغيرة التي تغار على شخصيّتها".[2]

وكانت هذه الإجراءات التقسيمية التي قامت بها فرنسا تهدف لتغذية النزعات الانفصالية وتنميتها, كما أرادت خلق حكومات إقليمية مستقلة عن بعضها البعض تحت سلطة حكّام فرنسيين يديرونها وتكون تلك الأقاليم أدوات لتنفيذ الإرادة والمصلحة الفرنسية في المنطقة. مما يعمّق التفرقة والانفصال ويؤدي لنمو النعرة

---

[1] . انطونيوس: مرجع سابق, ص 495.

[2] . Berger – Levrault ; (Editeurs) ; La Syrie et Liban souse l'occupation et le Mandate François (1919 – 1927) , auteur inconnu , Nancy - Paris, Strasbourg 1929, p. 29.

الإقليمية المتعارضة مع النظرة القومية التي تتبنّاها الحركة العربية في سبيل الوحدة.[1]

وقد أدى خلق هذه الدويلات الصغيرة الغير قادرة على الحياة في المنطقة إلى تذمر شعبي قوي ضد فرنسا ونمو الشعور بالعداء الشديد للانتداب بدلاً من قبوله. أما في لبنان الكبير فقد اختلفت المواقف الشعبية بين مؤيد ومعارض لإلحاق المناطق الجديدة بجبل لبنان والانفصال عن سورية, كلٌّ حسب رؤيته للواقع وتطلعاته وأمنياته الخاصة. فقد اختلفت تطلعات أبناء الجبل من المسيحيين - وأخص الموارنة بالذكر – الراغبين بإنشاء هذه الدولة التي تحقق لهم السيادة وحماية الحقوق تحت إشراف الأم الحنون فرنسا, عن تطلعات المسلمين في الأماكن المُلحقة بالجبل والذين رفضوا هذا الإلحاق كل الرفض. وأكدوا دائماً ميولهم الوحدوية مع سورية.

2. موقف الأهالي من الانفصال عن سورية:

منذ إعلان دولة لبنان الكبير؛ الذي حطّم آمال القوميين بالوحدة, بدأت التناقضات الطائفية تطفو على السطح السياسي بحكم التركيب الاجتماعي في المنطقة بالرغم من إدراك القوى الوحدوية لخطورة هذا المنزلق. فالمسلمون عموما رفضوا هذا الكيان وقاوموا الانتداب الفرنسي؛ بينما استقبل قسم كبير من المسيحيين (ولاسيما الموارنة) الدولة الناشئة بالفرح والامتنان للفرنسيين.[2]

فقد شعروا أن الكيان الذي لطالما طالبت به وفودهم في المؤتمرات والمحافل الدولية قد تحقق. فمن وجهة نظر مسيحيّ الجبل أن لبنان ليس عربياً بل هو جزء من الحضارة الغربية وإن تكلّم أبناؤه اللغة العربية. بينما سكان الساحل من المسلمين فقد طالبوا (بعد إعلان غورو) في مظاهرة احتجاجية في (31/ آذار/ 1920) بإجراء استفتاء شعبي لمعرفة رغبة الأهالي الحقيقية والتي تفضل الوحدة مع سورية. كما

---

[1] . انطونيوس : مرجع سابق, ص 495.

[2] . كان المسيحيون سعيدين بإعلان الكيان اللبناني الذي حقق رغبتهم بالاستقلال عن سورية, وكانوا يرددون الهتافات التالية في احتفالاتهم:

عيشـــي بذلـــي مـــا منحبـــا — منتظـــاهـــر مـــا منتخبّـــا

يـــا منّـــــال الاستقــــلال — يـــا منرحــــل ع أوروبـــــا

الخوري : مصدر سابق , ج1, ص 91.

عمل المسلمون على مقاطعة الإحصاء السكاني الذي أعلنه الجنرال غورو والذي لا يمكن أن يتمّ إلا بمشاركتهم مما اضطره لتقديم التنازلات لهم "إذ رضي أن يقصّ من تذكرة الهوية, التي ستُعطى لهم, شطرها الأدنى حيث يوجد نص على أن حاملها لبناني".[1]

كما رفضوا الاشتراك بانتخابات المجلس النيابي الأول عام 1922 لأن تمثيلهم في الحكم لم يكن متناسباً مع عددهم كأكثرية, فقد خُصصّت لهم خمسة مقاعد من أصل خمسة عشر مقعداً في اللجنة الإدارية. حتى المشاركين منهم في المجلس أكّدوا رفضهم للكيان اللبناني ورغبتهم في الوحدة مع سورية. فقد شعر المسلمون بمختلف طوائفهم بالغربة في هذا الكيان الجديد. فالمسلمون السنة أصبحوا طائفة ملحقة بالموارنة بعدما كانوا لعصور عديدة عماد الإمبراطورية العثمانية. أما الشيعة المتمركزين في جبل عامل فيظهر موقفهم من لبنان الكبير واضحاً من خلال عبارة الشيخ عبد الحسين صادق: "جبل (جبل لبنان) يبتلع جبل (جبل عامل)".[2]

أما الموحدون فقد شعروا بأن أوضاعهم تزداد سوءاً وحقوقهم تسرق منهم, لدرجة أنهم سيكونون أصغر الطوائف في لبنان الكبير. وقد اختصر داوود عمّون هذه الحالة الانقسامية في لبنان في رسالة وجّهها إلى يوسف السودا عضو الاتحاد السوري في القاهرة في آذار 1921 بيّن فيها اختلاف المواقف من الوحدة جاء فيها: "المسلمون جميعهم يطلبونها في كلّ المناطق السورية, والمسيحيّون يطلبونها في سوريا أيضاً, إنما نصارى لبنان يعارضون فيها كلّ المعارضة...".[3]

---

[1] . بيهم : قوافل العروبة ... , ص 97.

[2] . جابر؛ منذر : الكيان السياسي لجبل عامل قبل 1920, بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل, منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي, تشرين2 1979, ص 95.

[3] . شعيب: تاريخ لبنان, ص 29.

حتى أن بعضهم رفض بشكل قاطع استقلال لبنان عن فرنسا. ففي مقابلة صحفية مع الدكتور أيوب ثابت عام 1922 في باريس قال: "إن سوريا ولبنان يُخشى عليهما من التسلط الحجازي, إذا هما نالا الاستقلال المطلق".[1]

وهذا دليل إيمان المنادين بالانتداب الفرنسي بأن المنطقة لو تترك دون تدخل أجنبي سينتصر فيها التوجّه الوحدوي بكل تأكيد مما يضرّ بمصالحهم. الأمر الذي يدفعهم دائماً للوقوف بجانب التدخل الأجنبي لفرض سياساتهم على لبنان وتحديد مساره بما يتفق مع توجهاتهم الدينية والاقتصادية.

كما ظهر اتجاه مسيحي آخر يدعو للسيطرة البريطانية على لبنان.ويظهر هذا التوجه فيما قاله سليمان كنعان (عضو سابق في مجلس إدارة الجبل): "إن استمرار خضوع لبنان لفرنسا سيؤدي إلى فقدان لبنان لاستقلاله السياسي و الاقتصادي وغلى الإضرار بمصلحة اللبنانيين والمسيحيين خاصة...كما أن وجود فرنسا في لبنان سيؤدي إلى استمالتها للمسلمين فتجعل منهم روحاً جديدة تكون سبباً لتغير وجه الشرق" وطالب باستقلال لبنان تحت لواء بريطانيا ليصبح كما يقول: "وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق, ويكون هؤلاء قوة لإنجلترا...ويستميتوا تحت لوائها".[2]

إلا أن هناك بعض الطوائف المسيحية التي ناهضت الانتداب ورفضت الكيان اللبناني إلى جانب الطوائف الإسلامية من "الروم الأرثوذكس وغيرهم من المسيحيين الذين ما زالت تستثيرهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني".[3]

لم يكتف المسلمون بالمعارضة السلبية للحكم الفرنسي؛ بل انتقلوا لأعمال المقاومة الشعبية ضده. ففي بيروت تم اغتيال (أسعد بك خورشيد) مدير الداخلية في دولة لبنان الكبير جزاء موالاته للسلطة. كما انتشرت العصابات المسلحة في مختلف أرجاء لبنان؛ ففي وادي الحرير ووادي القرن وهما عقدة مواصلات بين دمشق وبيروت اشتهرت مجموعتي (أدهم خنجر و صادق حمزة). كما اشتهرت العديد

---

[1] . السودا: مصدر سابق, ص 402.
[2] . حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر, ص 110.
[3] . صليبي: مرجع سابق, ص 212.

من المجموعات المسلحة التي تحمل اسم قادتها, كمجموعة (ملحم قاسم و فؤاد علامة).[1]

وفي الشوف الذي شكّل جزءاً أساسياً من متصرفية جبل لبنان؛ ظهرت المجموعات المسلحة منذ وصول الجنرال غورو في صيف عام (1923) بشكل أقلق فرنسا.

لقد عبّر المسلمون آنذاك عن إصرارهم وتمسكهم بالوحدة إزاء الممارسات الفرنسية المنحازة للمسيحيين دوماً. والساعية للحفاظ على هذا الكيان اللبناني ليكون مركزاً استراتيجياً دائما لها في الشرق. مما حمل القوميين العرب بلبنان على الاحتجاج بشتى الطرق على تدبيرٍ لم يؤخذ رأيهم فيه. حيث رفضوا في عام 1926 المشاركة في سنّ الدستور اللبناني, كما عقدوا العديد من المؤتمرات التي عرفت (بمؤتمرات الساحل) لتأكيد رفضهم للكيان اللبناني المصطنع وتجديد مطالبهم بالوحدة مع سورية ورفض الإلحاق بجبل لبنان.[2]

3. الردود العربية على التجزئة:

❖ <u>المؤتمر السوري الفلسطيني (1922):</u>

بعد مرور عامين على سقوط الحكم العربي بدمشق؛ تمكن الوحدويون من لم شتاتهم والعمل على تنسيق جهودهم من أجل توحيد سورية. حيث دعا حزب الاتحاد السوري برئاسة (ميشيل لطف الله) مختلف الأحزاب الوحدوية لعقد مؤتمر في جنيف, سمّي بالمؤتمر السوري الفلسطيني. وتقرر فيه بعد عدّة جلسات تشكيل (لجنة تنفيذية سورية فلسطينية) مؤلفة من مندوب واحد عن كل حزب من الأحزاب المشاركة في المؤتمر "جعلت مركزها مصر وانتخبت وفداً دائماً في أوروبا اتخذ

---

[1] . ذوقان : تطور الحركة الوطنية , ص 52.
[2] . بيهم ؛ محمد جميل: لنزاعات السياسية في لبنان, عهد الانتداب والاحتلال (1918 – 1945),دار الأحد, بيروت,1977,ص 12.

مقره جنيف, وبقيت هذه اللجنة بوفدها الدائم تمارس عملها باسم سوريا كلها بحدودها الطبيعية حتى عام 1936".[1]

ويقول محي الدين السفرجلاني عن دور هذه اللجنة ومهامها: "إنها كانت توالي الاحتجاجات وتذيع البيانات وتعلن للعالم أجمع ما يأتيه الفرنسي في هذه الربوع... ولولا أن كانت تسمع الصوت السوري العربي يدوي في العالم الأوروبي والشرقي لما كان لسورية من نصير ولا معين ولا سميع".[2]

كما كانت اللجنة على اتصال مع لجنة (الدراسات الاستعمارية) في باريس وهي لجنة ذات تنظيم شيوعي فرنسي؛ إضافة للاتصال مع وكالة الصحافة (ربيبليكا) لنشر البلاغات والاحتجاجات في الصحف السويسرية ضد أعمال الاحتلال الفرنسي في سورية,ومنها احتجاج مقدم إلى عصبة الأمم في (15 /أيلول / 1923) جاء فيه: "تؤلف سوريا ولبنان وفلسطين بلداً واحداً له لغة واحدة وأصل واحد وحضارة واحدة ... لكن احتلال البلد العسكري من قبل قوتين كبيرتين اقتسماه فيما بينهما, خلافاً لرغبة الأكثرية الساحقة من الشعب, وحولتاه إلى عدة دويلات تخضع لقوانين مختلفة ومنفصلة عن بعضها البعض بحواجز جمركية, كلّ هذا أدّى إلى اضمحلال وجوده القومي وحياته السياسية".[3]

وقد لعبت هذه النشاطات دوراً مؤثراً على الرأي العام في الغرب كما ساهمت في تتالي الاحتجاجات الوحدوية في الداخل والتي اتخذت طابعاً أكثر تنظيماً من السابق.

❖ المذكرة الوحدوية (1923):

تعدّ المذكرة الوحدوية المقدّمة إلى الجنرال الفرنسي (ويغان)؛ بمناسبة تعيينه مندوباً سامياً في سوريا ولبنان بعد الجنرال غورو, عام 1923 أول عمل منظم يطالب بوحدة المناطق الملحقة بجبل لبنان مع سورية بشكل جدّي. حيث جاءت المذكرة

---

[1] . ذوقان ؛ قرقوط : المشرق العربي في مواجهة الاستعمار (قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة) , الهيئة المصرية للكتاب , القاهرة , 1977, ص 101.

[2] . السفرجلاني؛ محي الدين : تاريخ الثورة السورية, دار اليقظة العربية, دمشق, 1961, ص 101.

[3] . A.E. Levant , 1918 – 1928 , Syria – Liban , Serie E, carton 412, Dossier 1 , No 208, p. 168

نتيجة صياغة دقيقة استندت إلى الحجج التاريخية والصياغة الأدبية الرفيعة التي أعدّها ووقع عليها وجهاء و أعيان المدن الملحقة بجبل لبنان من طرابلس وبيروت وصيدا وصور بالإضافة إلى بعلبك. وقد شملت المذكرة النقاط الرئيسية التالية: [1]

- الشكوى من ارتفاع الضرائب المفروضة على الأهالي وعدم التساوي في توزيعها بين المتصرفية والمناطق الملحقة.
- الظلم اللاحق بالمسلمين من ناحية قبولهم بالوظائف.
- احترام إرادة أهالي المناطق الملحقة بالجبل بالوحدة مع سورية؛ كما احترم المؤتمر السوري بمقرراته عام (1919) الوضع الخاص لجبل لبنان أيام المتصرفية ورغبة سكانه. وقد استندت لجنة صياغة المذكرة في تأييد توجههم الوحدوي إلى الحقائق التالية:

1- المخالفة الصريحة التي قامت بها كل من فرنسا وبريطانيا لقرارات عصبة الأمم ومبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن) بحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وبالتالي إلحاق الأقضية الأربعة والمدن الساحلية بجبل لبنان وفصلها عن سورية دون رضا الأهالي وبدون أي استفتاء.

2- رداً على دعاة الانفصال من اللبنانيين والقائلين (بالحدود التاريخية للبنان) وضرورة وجود ميناء بحري لجبل لبنان. فهناك الكثير من الموانئ اللبنانية للجبل كالبترون, شكا, جونيه, جبيل, السعديات والنبي يونس وغيرها؛ مما يثير غبطة الدول الأخرى ورغبتها في الحصول على نفس هذا العدد الكبير من الموانئ.

أما حدود لبنان لم تكن في أي مرحلة من التاريخ؛ قبل الدولة العثمانية أو بعدها, تتضمّن المناطق الساحلية. بل انحصرت بحدود المتصرفية التي جرى تعيينها عام (1860) بموافقة الدول الأوروبية وفرنسا في مقدمتها.

---

[1] . مراد: مرجع سابق, ص 164 -165.

3- الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه مدينة طرابلس نتيجة فصلها عن السوق السورية الداخلية مما أضر بمصالح التجار وأدى إلى نقص البضائع وتدهور الأوضاع؛ والذي شمل كذلك مدينة بيروت وباقي المناطق الملحقة بالجبل.

4- التمييز الضريبي المجحف بحق المناطق الملحقة بالجبل. حيث أن نسبة واردات الخزينة من المتصرفية حوالي 17% فقط, ومع ذلك تصرف الأموال على موظفي المتصرفية على أساس أنها تصرف على الدولة. والنتيجة بأن هناك فريق (المناطق الملحقة) يدفع الضرائب, وفريق آخر (سكان المتصرفية) يتولى المناصب العليا.[1]

وبالرغم من أن الفترة الزمنية التي قُدّمت فيها المذكرة للجنرال ويغان كانت مترافقة مع انتشار الأمن؛ إلا أن المناطق الملحقة بالجبل كانت على شعور دائم بعد المساواة وبالتالي عدم الرضا. و اعتراف الفرنسيين أنفسهم بأنه حتى عام 1925 عُدّ لبنان لبنانان مختلفان لهو خير دليل على هذا التفاوت. حيث أنه "توجد فوارق عديدة تثير انتقادات كثيرة, فمجرد إبقاء الأراضي من الفئتين في حدود إدارية منفصلة عن بعضها البعض كان سبباً دائماً في الاستياء".[2]

لقد كانت هذه المذكرة دليلاً جديداً واضحاً على التوجّه الوحدوي لدى سكان البلاد الملحقة بجبل لبنان , ورفضهم الأكيد لأي اندماج في الكيان اللبناني المصطنع ولاسيما بعد التمييز الكبير في معاملة الانتداب لأهالي لبنان الكبير. وقد ظهر هذا التوجه بشكل أوضح من خلال التعاطف الكبير الذي أبداه هؤلاء الأهالي مع الثورة السورية الكبرى عام 1925.

❖ الثورة السورية الكبرى (1925) وموقف المناطق الملحقة بلبنان :

نتيجة تغير المناخ السياسي في فرنسا بعد انتخابات عام(1924) ووصول اليساريين إلى الحكم؛ اضطر الجنرال ويغان إلى ترك مهامه في سورية بعد استجابته لمطالب

---

[1] . مراد : المرجع نفسه , ص 166.

[2] . Anniversaries de la proclamation du grand Liban << Discourse Pronouncer's je leer, September 1925, par le Government de d'état et par le president du consul representative, Bayreuth. 1925, p.3.

السكان بإعلان اتحاد دولتي دمشق وحلب. وجاء مكانه الجنرال (ساراي) الذي بدأ بتنفيذ سياسته الخاصة في لبنان؛ حيث أعلم مجلس لبنان التمثيلي أنه سيجري استبدال حاكم لبنان الجنرال (فاندنبرغ) بحاكم لبناني.[1]

وقد تميزت فترة حكمه باندلاع الثورة السورية الكبرى؛ والتي بدأت نتيجة تصرفات الكابتن (كاربيه) الحاكم الفرنسي لجبل الموحدين الدروز والذي كان "مستبداً في رسائله, أعمى من الوجهة النفسية في تصرفاته مع الآدميين, إلى حدّ أن جهوده كان من المحتم أن تنتهي بكارثة".[2]

فبالرغم من التحسينات المادية الناتجة عن إدارته للجبل؛ والتي شملت الطرق والمدارس والموازنة والقضاء, إلا أنه كان ينفذها بأساليب تثير المقاومة و الرفض. كما أنه قام بالخطأ الأكبر وهو تكليف السيد (عزيز هاشم)؛ قاضي بيروت, بتولي السلطات العائدة لبيت الأطرش وزعماء آخرين من جبل الموحدين الدروز؛ والذين حاولوا بكل الإمكانات المتاحة استرجاع الحكم الوطني مجدداً. وزاد استياء هؤلاء الزعماء يوماً بعد يوم ؛ مما دفعهم لقبول استدعاء الجنرال (ساراي) لهم لدمشق لتوضيح مطالبهم؛ وقد امتنع اثنان من زعماء الموحدين الدروز (متعب وسلطان باشا) عن الذهاب, ولكن بمجرد وصولهم إلى دمشق تمّ إرسالهم إلى السجن في تدمر.

الأمر الذي فيه كل مخالفة لأصول الضيافة كما أنه "من أكبر الإهانات التي يمكن توجيهها للشعب الدرزي" حيث أن الجنرال ساراي لم يستقبل "الوفد الوزاري الدرزي, ولم يقدّم له فنجان القهوة التقليدي, ولم يترك أملاً للوفد ببحث مطالبه, وبذلك كان المفوض السامي قد جرح كرامة الموحدين في الصميم. وعندما حاول وفد منهم استيضاح الأمر, رفض الجنرال استقباله".[3]

---

[1] . خوري: مصدر سابق , ص 86.

[2] . كامل ؛ محمود : الدولة العربية الكبرى, دار المعارف, مصر, د.ت , ص 461.

[3] . رزق ؛ هدى: لبنان بين الوحدة والانفصال (1919 – 1927), بيسان, بيروت, ط1, 1998, ص 76.

وهكذا انفجر الصراع بين الموحدين والفرنسيين؛ ففي سنة (1925) قام الموحدون بقيادة سلطان باشا الأطرش باحتلال (صلخد) وبدء حصار على الحامية الفرنسية في السويداء, الأمر الذي دفع الفرنسيين لتجهيز قوة عسكرية بقيادة الجنرال (ميشو) لضرب الثوار وفك الحصار عن الحامية. لكن فشل هذه الحملة جعل سلطان باشا سيد جبل الموحدين الدروز. والذي أدرك منذ اللحظة الأولى لتزعمه الثورة خطر الانتداب الفرنسي وسياسته التقسيمية من جهة, ورغبة الشعب السوري بالوحدة من جهة أخرى؛ لهذه الأسباب أراد أن تتخطّى هذه الثورة حدود الطائفة الدرزية وتأخذ طابعاً قومياً شاملاً. وحدد الهدف من الثورة في بيان وجهه لشعب سورية في (17/ تموز/ 1925) جاء فيه: "الاستقلال التام لسورية العربية الواحدة غير القابلة للتجزئة, في الساحل كما في الداخل...".[1]

فأصبحت الثورة ثورةً سورية وليست درزية. وتمت مهاجمة القرى المنتشرة جنوب دمشق, والعمل المستمر لإعاقة المواصلات؛ ولاسيما سكة حديد الحجاز عند درعا على الحدود الفلسطينية, والتي تعرضت لهجمات متتالية. بين عشيّة وضحاها تحول التمرد إلى ثورة واسعة, وانتقل مركز القيادة من جبل الموحدين الدروز إلى الغوطة.[2]

وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الثورة ذات الأفق القومي تأثير كبير على المناطق الملحقة بجبل لبنان ذات الاتجاه الوحدوي؛ والذين أيدوا الثورة ضد العدو المشترك (فرنسا وأنصارها) وهذا دليل واضح على رفضهم للكيان اللبناني الذي جعل منهم قطيعاً منبوذاً لا حول له ولا قوّة.[3]

امتدت الثورة في البقاع إلى منطقة الضنيّة, على أبواب طرابلس, وباتت تهدد المراكز الحساسة للفرنسيين وطرق مواصلاتهم. ويصف تقرير فرنسي هذا الوضع بقوله: "هذا الوضع كان خطيراً, خاصة وأن جبل أكروم يطل على سهل البقاع من

[1]. Edmond Rabbath: << La Formation historique du Liban.....>>, p. 363

[2]. القاوقجي : مصدر سابق, ج1, ص 86.

[3]. العياشي : مرجع سابق, ص 307.

جهة الغرب... كانت العصابة التي امتلكت لفترة أكثر من ألف بندقية تجمع العناصر المشاغبة في المنطقة وحتى أناساً من حمص, وكان بإمكانها أن تهدد... أما البقاع حيث يمكن للمتاولة أن يمدوا لها يد العون. وأما خط سكة الحديد من حمص إلى طرابلس وأما طرابلس نفسها. وبالفعل فقد عمل الثائرون بعد مدة قليلة إلى نقل الاضطرابات إلى المدينة التي يطمح بها الوطنيون السوريون كثيراً, وقد احتلت العصابة عدة قرى شيعية شمال زغرتا وطردت منها قوى الدرك والبوليس, ثم استقرت, معلنة أنه لا يجب على الشعب المسيحي أن يخاف لأنها لا تريد إلا قتال جنود الحكم. ومن هذا كما نرى إلا توسيع لخطة اللجنة السورية الفلسطينية في مصر التي تميل إلى نزع صفة اللصوصية عن عمل العصابات وإعطائها شكل مقاومة وطنية للسيطرة على الأراضي التي تتنازعها سوريا مع لبنان". [1]

في (11/ تشرين الثاني/ 1926) سيطرت قوات الثورة بقيادة (زيد الأطرش)على حاصبيا ومرجعيون و اقتربت من النبطية وقلعة راشيّا. وتم تشكيل حكومة محلية في حاصبيا برئاسة (نسيب بك غبريل) والذي تم اختياره من المسيحيين بشكل مقصود لكسب ثقتهم بالثوار, وللتأكيد بأن المسيحيين والثوار إخوة وليس بينهم أي اختلاف يفرّقهم. وكان الشعار المطروح للوحدة الوطنية: "الدين لله والوطن للجميع". [2]

لكن خبث المستعمرين واستغلالهم الدائم لكل التناقضات الموجودة في المجتمع ولاسيما الطائفية منها؛ جعلهم يجندون أتباعهم من المسيحيين اللبنانيين ليشكلوا عصابات مسلحة ضد الثوار, لإعطاء الصراع شكلاً طائفياً بحتاً. وبالرغم من وعي قادة الثورة لهذا الخبث الفرنسي؛ إلا أن بعض الأحداث الطائفية كان لابدّ لها أن تطفو على السطح بالرغم من السعي الدائم من القادة لتجنبها, فكانت حادثة مسيحيي (كوكبا) الذين حاولوا منع الثوار من التقدم بعد مرجعيون وأطلقوا عليهم النار

---

[1] . مراد : مرجع سابق, ص 171.

[2] . سعيد : الثورة العربية الكبرى, ج2 , ص 356.

"فقتلوا أربعة منهم, وعندما تدخل الأب ديمتريوس من حاصبيا لإفهامهم بأن الانتفاضة وطنية وليست دينية قتله الموارنة".[1]

وقاوم هؤلاء الموارنة حتى وصول القوات الفرنسية التي تمكنت من طرد الثوار من حاصبيا ومرجعيون. وبعد وصول الجنرال (دي جوفنيل) إلى لبنان, بادر بإجراء مفاوضات مع اللجنة السورية الفلسطينية لمعرفته الأكيدة بدورها وتأثيرها على الثورة. لكنه رفض مطلبها بجلاء الانتداب الفرنسي عن سورية.

في (22/ كانون الأول/ 1926) أعلن المندوب السامي عفواً عاماً للثوار (ما عدا المجرمين والقادة) بعدما زاره وفد من أعيان دمشق المؤثرين في الثوار على أن يستسلموا للفرنسيين قبل (8/ كانون الثاني/ 1926). فسارع الوفد لزيارة وجهاء الموحدين في الجبل عارضين عليهم هذا العفو. إلا أن الرد الدرزي جاء رافضاً لهذا العفو,مؤكداً أن الثوار لن يرموا سلاحهم إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال سورية وعودة قواتها إلى أوروبا. وقرر الثوار في اجتماع عقد في السويداء عرض المطالب التالية على الفرنسيين:

- الاعتراف باستقلال سورية وقبولها في عصبة الأمم.
- إعلان وحدة الأراضي السورية بما فيها الأراضي التي ألحقت بلبنان.
- ضمان المصالح الفرنسية دون المساس بالسيادة الوطنية, من خلال اتفاقية يتم عقدها بين الطرفين لفترة محددة.
- انسحاب القوات الفرنسية وإعلان العفو العام.[2]

قاتل الثوار بكل تصميم وإرادة صلبة عن حقوقهم وأرضهم؛ بالرغم من معرفتهم المسبقة بصعوبة الانتصار على الفرنسيين نتيجة التفاوت الكبير في العتاد والسلاح بينهما.الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى التصميم على إنهاء الثورة وقمعها عام 1926؛

---

[1]. Edmond Rabbath: << La Formation historique du Liban.....>>, P. 370.

[2]. G. Andréa: La re'volte druze et l'Insurrection de damas, Pousot, Paris, 1937, p. 92

حيث قامت الخيّالة الفرنسيون بعملية تنظيف واسعة لمنطقة النبك وسلسلة جبال لبنان الشرقية. ثم توجهوا إلى معقل آل الأطرش في الجبل وبسطوا نفوذهم على المناطق الهامة فيه بالرغم من المقاومة التي أبداها الثوار في صدّهم. مما دفع بأنصار سلطان باشا الأطرش للجوء إلى شرقي الأردن حيث كانت المئات من العائلات الدرزية تقيم هناك منذ بداية الاشتباكات بين الطرفين.

حتى أن سلطان باشا التجأ إلى منطقة (الأزرق) شرقي نهر الأردن؛ إلا أن القوات البريطانية هناك طاردته وأجبرته على الخروج منها. فما كان منه إلا التوجّه إلى (نجد) حيث استقبل فيها استقبال الأبطال. [1] وهكذا انتهت هذه الثورة القومية التي جاءت تعبيراً واضحاً عن رفض المشروع التقسيمي في المنطقة.

4. الموقف الفرنسي من الوحدويين وسياسة الأمر الواقع:

❖ مؤتمرات الساحل (1926) :

منذ وصول الجنرال (هنري دي جوفنيل) كأول مندوب سامي مدني إلى سورية وسعيه للحوار والتهدئة مع الثوار , واستخدامه لعبارات مثيرة للجدل في خطاباته مثل "الولايات المتحدة من سوريا ولبنان" و "دول سوريا المتحدة".[2]

الأمر الذي أدى إلى تخوف أنصار الكيان اللبناني من امتداد الثورة ومهادنة فرنسا للثوار على حساب الكيان والسيادة اللبنانية؛ فأخذوا يطالبون المفوضية الفرنسية العليا بوضع قانون أساسي يكون دستوراً للبنان بالاعتماد على روح القانون الفرنسي واستقاءاً من دستور الجمهورية الثالثة سنة (1875).[3]

فطلب (دي جوفنيل) من معاونه (سوشيه) إعداد الدستور قائلاً: "إنني راحل بعد شهر وأريد دستوراً للبنان قبل ذلك التاريخ". فاجابه سوشيه: "سيكون بين يديك

---

[1] . رزق : لبنان بين الوحدة والانفصال, ص 90 – 91.
[2] . الخوري: مصدر سابق, ج1, ص 132.
[3] . سرحال؛ أحمد: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية, دار الباحث, بيروت, ط1, 1980, ص 90.

خلال أسبوع واحد, اطمئن". [1] وقد كان جواب سوشيه دليلاً على استهزائه ولا مبالاته بالدستور, ويبدو أن الثورة السورية هي التي أحرجت الفرنسيين في سورية وأجبرتهم على الاستعجال في إقرار الدستور للبنان. ويبدو بأن اللجنة اللبنانية المكلفة بإعداد مسودة الدستور كانت لجنة صورية فقط؛ قامت بطرح عشر أسئلة قصيرة على اللبنانيين أهمها:

1) ما هو شكل الحكومة التي تحبذونها: ملكية دستورية أو جمهورية؟

2) هل يجب أن يتألف البرلمان من مجلس أو مجلسين؟

3) هل توزع المقاعد في البرلمان على أساس طائفي؟

4) هل تكون الوزارة مسؤولة أمام البرلمان؟

5) هل تُراعى الطائفية في وظائف الدولة, وخاصة الوزارات, ولماذا؟[2]

وقد تم توجيه هذه الأسئلة إلى رؤساء الطوائف الدينية وكبار الموظفين بهدف الاستشارة؛ الأمر الذي دفع بكبار أعيان المدن التي ألحقت بجبل لبنان إلى عقد عدّة مؤتمرات للإجابة على الأسئلة في كانون الثاني 1926. وأكدوا مجدداً في هذه المؤتمرات على رفضهم للكيان اللبناني وتأكيد ميولهم الوحدوية الراسخة.

فقد عقد أعيان المسلمين في بيروت اجتماعاً في (5/ كانون الثاني/ 1926) في مقر جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية وأصدروا قراراً جاء فيه: "نحن المجتمعون للمذاكرة بشأن تكليف الطائفة الإسلامية للإجابة على الأسئلة التي وضعتها لجنة الدستور اللبناني, ولانتخاب مندوبين لحضور جلساتها, قررنا بالإجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجتمعين على رفضه, لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد... فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت... أن تعيد

---

[1] . شعيب: تاريخ لبنان, ص 38.
[2] . الخطيب؛ أنور : الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية, دار العلم, بيروت, 1961, ص 36.

إثبات احتجاجها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسنّ دستوره ... وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية".[1]

كما وجهت القيادات الإسلامية في طرابلس وبعلبك وجبل عامل وصيدا العرائض إلى المجلس النيابي اللبناني مؤكدة رفضها للمشاركة في صياغة الدستور. وقد جاء في عريضة أهل صيدا: "تغتنم الطائفة الإسلامية فرصة تكليف فخامة المفوض السامي... للمجلس النيابي تنظيم القانون الأساسي لتظهر رغبتها الأكيدة للانفصال عن ما يسمونه لبنان الكبير, والانضمام إلى الوحدة السورية على أساس اللامركزية ... وعدم الاشتراك في سنّ الدستور اللبناني".[2]

أما في طرابلس فقد أرسل المحامون فيها ببرقية جاء فيها: "نحن محامي طرابلس نطلب الانضمام إلى الوحدة السورية مؤيدين الآراء التي سبقتنا بهذا الطلب ونكرر احتجاجنا على إلحاقنا بلبنان لأنه كان رغم إرادتنا".[3]

أما تجار طرابلس فقد كانوا أكثر تأثراً بهذا الانضمام (للبنان الكبير) بحيث تعرضوا للكثير من الخسائر الاقتصادية لاسيما أن مدينتهم كانت المرفأ الأساسي لسورية الداخلية. وقد جاء في برقيتهم: "لا نعترف بالمجلس النيابي ونكرر طلبنا بالوحدة السورية ونطلب الانفصال عن لبنان حيث ألحقنا مرغمين".[4]

ومن الجدير بالذكر وجود بعض الشخصيات الإسلامية التي كانت لا تعارض المشاركة في سن الدستور اللبناني كمفتي طرابلس الشيخ (محمد رشيد ميقاتي) والذي اعتبر أن المسلمين الرافضين للمشاركة في سن الدستور مهووسين في طلب الوحدة السورية. حيث أرسل إلى رئيس المجلس النيابي يخبره بأن أعيان طرابلس أعادوا الأسئلة الموجهة لهم من أجل سن الدستور "بلا أجوبة مجاراة للهوس في طلب الوحدة ... ولعدم تعود المحيط على احترام الرأي الشخصي لم نتمكن حتى

---

[1] . حسان؛ حلاق : مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, بيروت, 1983, ص 141 – 142.
[2] . حلاق : المرجع نفسه, ص 146.
[3] . اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني: "القضية السورية – المفاوضات مع المسيودي جوفنيل في باريس ومصر وبيروت – وثائق عن الحالة في سورية" , دمشق, ط1 , 1936 , ص 76.
[4] . اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني: المصدر نفسه, ص 76.

اليوم من الظفر بأحد ممن وقف موقف الحياد تجاه هذه القضية, يجرأ على التعرض لمخالفة هذا الهوس".[1]

ويبدو بأن المفتي (ميقاتي) تبنّى هذا الموقف من منطلق رؤيته باستحالة تحقيق الوحدة السورية في ظل الدعم الفرنسي الكبير لمؤيدي الكيان اللبناني من جهة, ولأنه رأى بأن تفرّد فرنسا والمسيحيين بصياغة هذا الدستور سيؤدي بكل تأكيد إلى ولادة دستور مصبوغ بصبغة طائفية واحدة من جهة أخرى. بينما غلبت العاطفة القوية على بقية ممثلي المسلمين الذين رفضوا المشاركة في هذا الدستور بشكل سريع ونهائي؛ لإيمانهم العميق بأن الوحدة السورية والعربية هي فوق كل اعتبار.

❖ إعلان الدستور (1926) :

إن إصرار المسلمين على الوحدة مع سورية أزعج الفرنسيين كثيراً؛ فبدأت سلطات الانتداب بملاحقة دعاة الوحدة و بدأت الصحف تنشر المقالات التي تقلل من أهمية المطالب الوحدوية. ولكن أكثر ما أغضب الفرنسيين هو اشتراك موظفين حكوميين في هذه المطالب الوحدوية؛ لهذا أصدر الحاكم الفرنسي (كايلا) بلاغاً جاء فيه: "لا يجوز للذين يشتركون في القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضي الدولة التي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يخدمونها تحت طائلة العقاب".[2]

وقد شعر الفرنسيون بضرورة وضع دستور خاص للبنان بأسرع وقت لأسباب عديدة منها:

- امتداد الثورة السورية الكبرى منذ عام (1925) إلى المناطق اللبنانية الملحقة قسراً بلبنان.

---

[1] . حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, ص 150.
[2] . سعيد : الثورة العربية , ج2, ص 416.

- رغبة الدولة المنتدبة بالاستجابة لمطالب أنصارها ورغبتهم بوضع الدستور ليكون للكيان اللبناني شكله المستقل لمنع أي دعوة وحدوية مع سورية.

- استمالة العناصر الوحدوية الإسلامية لتقبل الكيان اللبناني. من خلال احتوائه على مواد تدل على المساواة والحرية والعدالة, إضافة إلى مواد لا تمانع من وصول مسلم إلى رئاسة الدولة.

- زيادة عدد المقتنعين ضمنيّاً أو علنياً بالعمل والاندماج ضمن الكيان اللبناني من المسلمين والأرثوذكس تماشياً مع سياسة الأمر الواقع.

وقد أقرّ الدستور في (23/ أيار/ 1926) في المجلس النيابي اللبناني مكرّساً لبنان الكبير ومقراً بوجود الانتداب الفرنسي. و أهم بنوده:

- كلّ اللبنانيين متساويين بالحقوق (المدنية والسياسية) والواجبات العامة دون أي فرق بينهم.

- ينص القانون على حماية الحرية الشخصية فلا يتم التعرض لأي مواطن بالسجن أو الملاحقة إلا بموجب أحكام الدستور.

- يكفل الدستور اللبناني حرية الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات.

- جاء في المادة (95) من الدستور ما يتناقض مع ما سبق, حيث نصت على: "التماسا للعدل والوفاق تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة"[1] .

واعتماداً للطائفية فقد وزّعت المقاعد في البرلمان اللبناني عام 1926 كما يلي:

الموارنة (5) مقاعد, السنة (3) مقاعد, الشيعة (3) مقاعد, الروم الأرثوذكس (3) مقاعد, ولكل من الروم الكاثوليك والدروز والأقليات الأخرى مقعد واحد.[2]

---

[1] . سرحال : مرجع سابق, ص 90.

[2] . الجسر؛ باسم: ميثاق 1943 م لماذا كان؟ وهل سقط؟, دار النهار, بيروت, 1978, ص 55.

كان الدستور الذي حوّل (لبنان الكبير) إلى(الجمهورية اللبنانية)؛ مؤلفاً من مئة ومادتين (102) موزعة إلى ستة عناوين مقسمة إلى فصول فرعية. ويعدّ العنوان الخامس الأبرز بينهم لأنه يؤكدّ بقوة على وجود الانتداب ووضوح امتيازاته في خمس مواد متتالية (90 – 94).

كما بني هذا الدستور على أسس طائفية واضحة أشعرت المسلمين بالغربة في الكيان اللبناني الجديد؛ بالرغم من محاولة سلطة الانتداب تطمنتهم للوضع, وتعيينها (شارل دبّاس) الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية لتهدئة المسلمين من جهة, ولكسب دعم الأرثوذكس وإقناعهم "بالرجوع عن موقفهم السلبي وقبول الحماية الفرنسية".[1]

ومنذ ذلك التاريخ نشأ تقليد بموجبه يتولى رئاسة الجمهورية اللبنانية رئيس ماروني, ورئيس الوزراء يكون مسلماً سنياً, ورئيس المجلس النيابي شيعياً, ووزير الدفاع درزياً. بالرغم من أن أوّل رئيس للجمهورية كان (شارل دبّاس) وهو مسيحي أرثوذكسي.[2]

وقد كرّس الدستور اللبناني وجود الانتداب الفرنسي حيث اتخذ العلم الفرنسي مع إضافة أرزة عليه علماً للبنان, وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة إلى جاني اللغة العربية. كما حرص الدستور على تأكيد حدود لبنان كما أعلنت عام (1920) وبذلك تكرّس انفصال لبنان عن سورية دستورياً حيث "أكّد على وجود الكيان اللبناني المتميز عن سورية , وأعطاه بنية حقوقية عامة, صادرة هذه المرة عن الإرادة الشعبية, من خلال هيئة جمعية منتخبة. وبذلك جرى مجدداً تجميد تطلعات المسلمين الوحدوية".[3]

وهكذا لم تستسلم القوى الوحدوية في لبنان للدستور؛ بل استمرت في المجاهرة بمواقفها المصرّة على الوحدة. وفي (15/ أيلول/ 1926) رفع الوحدويون من ممثلي المناطق الملحقة بلبنان قسراً مذكرة إلى عصبة الأمم المتحدة تطالبها بالتدخل

---

[1] . الرياشي؛ اسكندر : قبل وبعد (1918 – 1941), مكتبة العرفان, بيروت, ط2 , 1955, ص 45.
[2] . النصولي؛ محي الدين: "الدستور اللبناني", مجلة العرفان, العدد (32), نيسان/ 1945, ص44.
[3] . رزق : لبنان بين الوحدة والانفصال, ص 125.

الفعلي والهادف للتوصل إلى حل نهائي للقضية السورية يتوافق مع رغبات السكان وأمانيهم. وجاء فيها: "نحن الموقعين التجار وأصحاب الأملاك, المحامين, الأطباء, المهندسين... ننتهز فرصة اجتماع مجلس عصبة الأمم لنكرر احتجاجنا على ضمّ مناطقنا إلى لبنان... ونطالب بالوحدة السورية على أساس السيادة القومية".[1]

وبذلك أصبحت المشكلة الأساسية التي تواجه أنصار الكيان اللبناني المستقل بعد تحقيق أمانيهم وإنشاء دولتهم؛ هو خلق جو من الولاء الوطني الشامل في المناطق الملحقة وبالتالي ولادة نسيج اجتماعي مترابط و قادر على التعايش المشترك.

[1] . شعيب: تاريخ لبنان , ص 44.

الفصل الثالث:

أولاً: المؤثرات الأوروبية في الفكر السياسي اللبناني (1927 – 1939):

1) الأزمة الاقتصادية في أوروبا (1929 – 1933):

امتدت الأزمة الاقتصادية إلى أوروبا سريعاً بعدما بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929. وقد نتجت هذه الأزمة عن الرخاء الأمريكي المصطنع عام 1919, فقد طوّر الأمريكيون صناعاتهم وطرق إنتاجهم الزراعي ليصبحوا القوى الاقتصادية المنتجة والمصدرة للأسواق الأوروبية لاسيما بعد الضعف الشديد الذي أصاب أوروبا اقتصادياً بعد الحرب العالمية الأولى.

وبالرغم من توسيع الإنتاج الصناعي الأمريكي وتطوير الزراعة باستخدام أدوات ميكانيكية حديثة وتحسين الأسمدة المستخدمة إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت شديدة الوطأة على أمريكا نتيجة تعافي الاقتصاد الأوروبي سريعاً منذ عام 1925. فلم تجد البضائع الأمريكية أسواقاً لطرحها في أوروبا. كما عاودت أوروبا إنتاجها الزراعي منذ عام 1928 مما أدى إلى تكدّس الإنتاج الزراعي الأمريكي, مما أدى إلى انخفاض الأسعار وإفلاس حوالي عشرة آلاف بنك في الولايات المتحدة بين عامي (1929 – 1933).[1]

وفي فرنسا ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية في عام 1931؛ حيث تراجع الإنتاج الفرنسي إلى مستوى القرن التاسع عشر وبالتالي تراجع الإنتاج القومي إلى الثلث تقريباً, وقد أفلس حوالي مئة وثلاثين معملاً بين عامي (1929 – 1935) وانخفضت الأجور إلى (40 %). وبالرغم من المحاولات المتكررة لحل الأزمة فقد فشلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بإيجاد الحل. كما زاد من حدة الأزمة تهريب

[1] . كلود, هنري : من الأزمة الاقتصادية إلى الحرب العالمية الثانية, ت. بدر الدين السباعي, دار العلم للملايين, بيروت, ط 1. 1954, ص 15.

رؤوس الأموال والذهب للخارج عام 1937 , مما جعل فرنسا تدخل الحرب العالمية الثانية دون أي استعداد وتحت ضغط اقتصادي خانق.[1]

أما في بريطانيا فقد تراجع الإنتاج الزراعي بين عامي (1930 – 1935) لدرجة لم تعهدها بريطانيا من قبل؛ حيث ترك المزارعون أراضيهم بحثاً عن عمل آخر, بينما حوّلها آخرون إلى مراعٍ للماشية فانخفض عدد العاملين بالزراعة لنسبة (30%). كما تراجع الإنتاج الصناعي البريطاني إلى النصف ولم تعد لندن سوقاً عالمية للذهب؛ حيث هبطت نسبة التجارة العالمية إلى الثلث عام 1932. ولكن ما إن جاء عام 1934 حتى تمكّنت بريطانيا من التخلص من أزمتها الاقتصادية بعد جهدٍ جهيد, ووصل إنتاجها الصناعي عشية الحرب العالمية الثانية إلى مستواه عام 1913. [2]

أما ألمانيا الخاسرة في الحرب العالمية الأولى والمرتبطة بدفع تعويضات الحرب للحلفاء عُدّت الأكثر تضرراً بهذه الأزمة؛ حيث هبطت قيمة الإنتاج الزراعي إلى (50%) وأفلست حوالي أربعة آلاف وخمسمائة شركة ألمانية مما أدى لاحقاً إلى إفلاس البنوك الألمانية بالرغم من المساعدات الأمريكية والبريطانية والفرنسية. وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا الأمر الذي دفعها إلى إيقاف دفع الضرائب وتعويضات الحرب للحلفاء, وكان من نتائج هذه الأزمة تدمير الطبقة الوسطى ووصول النازيين للحكم في ألمانيا.[3]

2) المؤثرات الفرنسية :

تبهت فرنسا إلى الصراع السعودي الهاشمي المدعوم من بريطانيا في المنطقة. فأرادت إقامة نوع من التوازن في سياساتها في المنطقة فسعت للاتصال بالسعوديين لتدعيم نفوذهم ضد الهاشميين؛ حيث وقع الطرفان معاهدة في (10/ تشرين الثاني/

---

[1] . العقاد, صلاح : تاريخ الحرب العالمية الثانية دراسة في تاريخ العلاقات الدولية, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ط 1, 1963, ص 85 – 87.

[2] . فيشر, هربرت. أ. ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 – 1950), ت. أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع , دار المعارف, القاهرة, ط6, 1977, ص 218.

[3] . كلود : مرجع سابق, ص 8.

1931) اعترف السعوديون من خلالها بالوضع القائم في سورية ولبنان. فيما عمل الهاشميون على التفاوض مع الفرنسيين لترشيح الأمير علي ملكاً على سورية, لكن الفرنسيين قطعوا الطريق بإعلان النظام الجمهوري في سورية عام 1931.[1]

وقد عدّ الفرنسيون فكرة انتهاء انتدابهم بعد فترة محددة أمراً غير قائم. وأدركوا أن استمرار سيطرتهم على البلاد مرتبط بإضعافها وتقسيمها إلى كيانات طائفية تضعف بنية البلاد وتنهك قواها. ففي سورية حرص الانتداب الفرنسي على فصل جبل الموحدين الدروز وجبال العلويين ولواء اسكندرونة عن سورية من خلال مشروع المعاهدة السورية الفرنسية عام 1933, ولكن سرعان ما تغير الأمر عند توقيع المعاهدة عام 1936 والتي أثارت حفيظة وزارة الحرب الفرنسية المطالبة بعدم التخلي عن جبال العلويين والموحدين وعدم التفريط بالمصالح و الامتيازات الفرنسية عموماً الأمر الذي دفع فرنسا إلى نشر المزيد من الفتن والاضطرابات في سورية ولبنان.[2]

إلا أن ترشيح رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر للانتخابات الرئاسية اللبنانية في نيسان 1932 أوقع سلطات الانتداب الفرنسي في اضطراب شديد حيث طالبت الجسر بالانسحاب من الانتخابات كحل وسط ؛ ليخف الضغط عليها من الرأي العام الفرنسي أولاً, ولكي لا يزيد عداء المسلمين لها في حال أوقفت الانتخابات أو أجلتها ثانياً. ولكن إصرار الجسر على الترشيح دفع بالفرنسيين إلى تعليق الدستور في (9/ أيار/ 1933).[3]

وبمجرد انتهاء ولاية الرئيس اللبناني (شارل دبّاس) الأرثوذكسي عام 1933, عملت فرنسا على (مورنة) منصب رئيس الجمهورية والمناصب العليا بالدولة. حتى أنه عندما ترشح (أيوب ثابت) الفرنسي الولاء للمشاركة بالانتخابات الرئاسية

[1] . محافظة : مرجع سابق, ص 120.
[2] . الأرمنازي : مصدر سابق, ص 116.
[3] . Arch. MAE, Serie E, Liban Carton 413, Dossier 3, Haut Commissaire des affaires etrangeres , Beyrouth 8 Mai , 1932.

تم رفض ترشيحه لكونه بروتستانتي. فقد عُدّ الموارنة الأكثر تأييداً لفرنسا بالرغم من بعض الانتقادات التي وجهوها للفرنسيين نتيجة مساوئ الحكم العسكري المباشر.[1]

كما سمحت فرنسا بتأسيس أحزاب سياسية مختلفة البرامج والأفكار والزعامات داخل لبنان لزيادة حدة المشاكل الداخلية والتفرقة والفتن؛ كتلك التي حصلت في (13/ تشرين الثاني/ 1936) عند موافقة مجلس البرلمان اللبناني على توقيع معاهدة مع الفرنسيين بموافقة رئيس الوزراء (عبد الله الأحدب). والذي عدّ قبوله أساساً بمنصبه بوجود رئيس لبناني ماروني متطرف (إميل أدّه) أمراً مرفوضاً من المسلمين أصلاً. وقد نتج عن هذه الفتن تشكيل (الكتائب اللبنانية) المارونية المتطرفة وما تبعه من انتشار الصدامات الطائفية في بيروت. ومنذ ذلك الحين أصبح منصب الرئيس اللبناني من نصيب الموارنة بينما رئاسة الوزراء من نصيب المسلمين السنة.[2]

3) المؤثرات البريطانية:

انتقدت فرنسا بشدة السياسة البريطانية التي ألغت بموجبها انتدابها على العراق. كما لم تظهر أي تعاون مع بريطانيا أثناء ثورة عام 1936 في فلسطين؛ حيث سمحت للاجئين بدخول سورية ولبنان وتغاضت عن نقل السلاح عبر الحدود إلى فلسطين مما دفع بريطانيا إلى تغيير موقفها من سياسة فرنسا في سورية ولبنان.[3]

وقد تميزت سياسة بريطانيا دائماً بإظهار دعمها للوطنيين العرب وأهدافهم الوحدوية؛ فعملت على عقد المؤتمر الإسلامي عام 1931 في القدس بالرغم من معارضة الدول الأوروبية لذلك وإرسالها رسائل احتجاج لبريطانيا لما قد ينتج عن عقد هذا المؤتمر من خطر ملحوظ بسبب دعوته لمقاطعة البضائع الأجنبية وإحياء

---

[1] . ضاهر, مسعود : "عثرات منهج التحليل الجغرافي في فهم تاريخ لبنان" , مجلة الطريق, العدد الثالث , كانون الأول 1983, ص 138.

[2] . صليبي : مرجع سابق, ص 230.

[3] . ف. ووليمز, سيتوق : بريطانيا والدول العربية, عرض للعلاقات الإنكليزية العربية (1920 – 1948), ت. أحمد عبد الرحيم مصطفى, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1952, ص 108.

فكرة الجامعة الإسلامية مجدداً. الأمر الذي أقلق بريطانيا أيضاً لاسيما أن فكرة الجامعة الإسلامية قد توحد جبهة المسلمين مما يضر مصالح بريطانيا في فلسطين, ولكن الخوف البريطاني تلاشى تدريجياً نتيجة عدم التزام المؤتمرين بقرارات المؤتمر.

وقد سعت بريطانيا في تلك المرحلة إلى طرح مشاريع وأفكار وحدوية عن طريق أصدقائها وأتباعها, وذلك كرد فعل على نية فرنسا إقامة دولة سورية في دمشق وحلب والاحتفاظ بدولتي العلويين والموحدين حتى خروج بريطانيا من الأردن, والاستمرار بالسيطرة على لبنان طالما استمرت سيطرة بريطانيا على فلسطين.[1]

وقد عُدّت المبادرة التي تقدم بها (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق الأولى في هذا الإطار؛ حيث عرض قيام اتحاد كونفدرالي يشمل الأردن والعراق فلسطين ويتمتع كل منها باستقلالها الداخلي, مع إيقاف هجرة اليهود إلى فلسطين مقابل حصولهم على نسبة سكانية محددة بنسبة (سبعة عرب مقابل أربعة يهود), إضافة لتقديم التعويضات المالية للفلسطينيين المتضررين من العمليات العسكرية. لكن بريطانيا ادعت تخوفها من معارضة عبد العزيز بن سعود فرفضت المشروع. فردّ نوري السعيد بتعديل مشروعه من خلال إقامة اتحاد كونفدرالي بين الدول العربية الأسيوية برئاسة عبد العزيز بن سعود, والعمل على تعديل وعد بلفور من خلال إقامة وطن روحي وثقافي لليهود بفلسطين. لكن هذه التعديلات قوبلت بالرفض البريطاني أيضاً بحجة عدم موافقة كل من الفرنسيين واليهود وابن سعود.[2]

لم تقتصر هذه المشاريع الوحدوية على الجانب العربي فقط؛ حيث أن اليهود كذلك طرحوا بعضاً من الأفكار الساعية للتخفيف من حدّة الثورة الفلسطينية وبالتالي تخدير الوحدويين مؤقتاً. فجاءت الدعوة لتشكيل اتحاد كونفدرالي عربي يشمل العراق وبلاد الشام والسعودية مع مراعاة الموافقة الفرنسية أولاً والتعاون التام مع الحركة الصهيونية وفتح أبواب الهجرة لليهود في شرقي الأردن ثانياً. كما طالب

[1] . غنيم؛ عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية (1917 – 1936), الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1974, ص 15.
[2] . الهاشمي؛ طه : مذكرات طه الهاشمي (1919 – 1943), تقديم ساطع الحصري, دار الطليعة, بيروت, 1967, ص 313.

(هربرت صموئيل) بمشروعه هذا بتقديم بريطانيا للمساعدة اللازمة لإتمامه. ولكن سرعان ما تم رفض هذا المشروع من قِبَل رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (بن غوريون).[1]

كما اقترح (حاييم وايزمن) إنشاء اتحاد فيدرالي؛ حيث يكون اليهود جزءاً منه, إضافة إلى رفع عددهم إلى مليوني نسمة في فلسطين عام 1938.[2]

وقد عملت بريطانيا من حين إلى آخر على استفزاز السلطات الفرنسية من خلال طرح بعض الأفكار المعادية لمصالح فرنسا في سورية ولبنان؛ حيث اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على لسان الصحافة البريطانية مشروع إقامة اتحاد يضم بلاد الشام برئاسة ملك يختاره الأهالي. الأمر الذي أثار غضب فرنسا ورفضها للتدخل البريطاني في البلاد الواقعة تحت انتدابها.

وفي الواقع فإن تلك المشاريع التي طُرحت في تلك الفترة لم تكن بكل تأكيد تهدف لتحقيق مصلحة العرب وأمانيهم القومية؛ بل عُدّت كمحاولات لإلهاء العرب بمشاريع وحدوية وهمية لتخديرهم مؤقتاً نتيجة انشغال أوروبا بأزماتها الداخلية الحادة.[3]

4) المتغيرات السياسية الأوروبية وأثرها على الوضع اللبناني :

أ - <u>صعود الفاشية في إيطاليا:</u>

لقد شهدت التوجهات الإيطالية تغيرا ملحوظا اتجاه بلاد الشام ؛ حيث طالبت المجتمع الدولي بإعادة النظر في الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان, والانتداب البريطاني على فلسطين. فقد أكّد (موسوليني) على وقوفه إلى جانب المطالب العربية الوطنية المحقة وتقرّب من المسلمين, وفي الوقت ذاته عمل على التقرب من المسيحيين الكاثوليك في الشرق وتحقيق مصالحهم من خلال محاولاته وضع سورية

---

[1] Gurion, David : Letters to Paula, Translated the Hebrew by Aubrey Hodes, Vallentine Mitchell, . Ben London, 1971, p. 135.

[2] . محافظة : مرجع سابق, 158.

[3] . الأرمنازي : مصدر سابق, 122.

ولبنان تحت الانتداب الإيطالي, مع إعطاء إيطاليا الاستقلال الداخلي لسورية. الأمر الذي أثار حفيظة فرنسا وحلفائها من المسيحيين والذين أكّدوا أن ما يُذاع عن تعاطف المسيحيين مع إيطاليا أمر بعيد عن الواقع, ومهما بلغت الدعاية الفاشية من القوة إلا أنّ وجود الفرنسيين والعلاقات معهم و التي دامت قرابة الخمسمائة سنة في سورية ولبنان لن تتأثر.[1]

وقد عمد موسوليني على استيعاب الغضب العربي الكبير بعد أحداث عام 1931 في ليبيا؛ عندما قامت الثورة الليبية ضدّ المحتل الإيطالي والتي راح ضحيتها أكثر من ستة وعشرين ألف قتيل. ولاسيما بعد تنفيذ إيطاليا حكم الإعدام بأحد أعلام هذه الثورة وهو (عمر المختار)؛ حيث حكم عليه بالإعدام بعد إخضاعه لمحاكمة صورية قصيرة, مما أغضب العرب ودعاهم إلى مقاطعة المنتجات الإيطالية.

لكن موسوليني كان على قناعة تامة بأنّ للدول مصالح ثابتة وسياسات متغيرة؛ لذلك عمل على استغلال الأوضاع الدولية المتوترة؛ منادياً بإحياء الإمبراطورية الرومانية ومعلناً أنه حامي الإسلام والمسلمين.[2]

وقد شهدت العلاقات العربية – الإيطالية تقدماً مهماً منذ عام 1934؛ حيث أكّد موسوليني أنه ليس لإيطاليا أي مطامع بالأراضي العربية ولا ينوي إلا إقامة علاقات تجارية وثقافية مع العرب. بالرغم من أنه صاحب الخطاب الشهير الذي قال فيه: "الكلمات أشياء جميلة جداً, ولكن البنادق والرشاشات والبوارج والطائرات والمدافع أجمل بكثير".[3]

والذي يدلّ على ميوله الواضحة لتحقيق الأهداف الفاشيّة الاستعمارية. كما لعب الكونت (شيانو) على التقرب من العرب؛ حيث أنشأ في مدينة (باري) الإيطالية عام 1934 إذاعة باللغة العربية, تهدف لتمجيد إيطاليا وسياسة موسوليني, كما اهتمت بتأييد الأماني العربية وهاجمت بشدة السياسة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية.

[1] . شعيب: الصراع الإيطالي الفرنسي, ص 82.
[2] . اسماعيل: السياسة الدولية, ج5, ص 244.
[3] . شعيب: الصراع الإيطالي الفرنسي, ص 79.

كما افتتح موسوليني مؤتمراً للطلاب الشرقيين في روما أواخر عام 1934 تحت عنوان (الشرق يجب أن يحيا). كما ارتفع عدد الرحلات السياحية المنخفضة التكاليف إلى إيطاليا للشباب لتوطيد العلاقات والتمازج الحضاري, الأمر الذي لم تتمكن فرنسا من منعه بالرغم من محاولاتها المتكررة؛ حيث وصل عدد السياح إلى مئتي شاب وفتاة من لبنان وسورية فقط.[1]

فما كان من فرنسا إلا أن حسمت خيارها بإعلان مقاطعة إيطاليا عام 1935 تجارياً ومالياً.[2] إلا أنه في نهاية عام 1936 تمّ إلغاء هذا القرار؛ نتيجة الظروف السياسية الضاغطة التي عاشتها فرنسا في سورية ولبنان قبيل توقيع معاهدة 1936 مع القوى الوطنية من جهة, ومع الأطراف المسيحية التي هددت باللجوء إلى إيطاليا الكاثوليكية في حال تقديم الاشتراكيين الفرنسيين للتنازلات عن أجزاء من لبنان وإلحاقها بسورية.[3]

وقد اعتمد الإيطاليون في نشر الدعايات الفاشية على القناصل الإيطاليين الذين لعبوا دوراً هاماً في التجسس و استغلال المشاعر الوطنية للأهالي لتحقيق غاياتهم. وقد بلغ عدد الجالية الإيطالية حوالي ستمائة شخص في سورية ولبنان. وقد قُدّمت المنح الدراسية للشباب السوري بهدف نشر اللغة الإيطالية. كما شارك بنك (دي روما) المؤسس عام 1919 في الدعاية الفاشية من خلال تسهيل المعاملات باللغة الإيطالية. كما وظفت إيطاليا عدداً من الصحف المحلية السورية واللبنانية للترويج للحزب الفاشي مقابل مساعدات سنوية تقدّر بأربعة آلاف فرنك, إضافة إلى انتشار الأفلام التي ترفع من شأن موسوليني وحزبه والتي تُعرض مجاناً في دمشق؛ الأمر الذي حاربته فرنسا ولم تسمح به إلا لأبناء الجالية الإيطالية فقط.[4]

---

[1] . محافظة: مرجع سابق, ص 449.
[2] . حنا, جورج: الحركة المناهضة للفاشية في سوريا ولبنان (1933- 1945), دار الفارابي, بيروت, ط1, 1975, ص 31.
[3] . زامير, مائير: الكيان المسيحي اللبناني, ت. سليم فارس, دار المروج, بيروت, 1986, ص 226.
[4] . الخازن, يوسف: الدولة اليهودية في فلسطين , ت. غسان الخازن, دار مختارات, بيروت, ط1, 1987, ص10.

ب - النازية الألمانية وأثرها على الفكر السياسي اللبناني:

وصل الحزب الوطني الاشتراكي النازي إلى السلطة في (30/ كانون الثاني/ 1933). وسطع نجم هتلر الذي أصبح قائداً لألمانيا عام 1934 , وبُنيت أهدافه على نظرية التفوق العرقي الآري, ونظرية المجال الحيوي الذي يسعى للحصول على نصيب من المستعمرات في آسيا وإفريقيا إضافة إلى النمسا والسويد وبوهيميا وبلجيكا. وقد استغلت بريطانيا وفرنسا أفكار هتلر العنصرية والعرقية في تصنيف الشعوب لإثارة العرب ضده؛ بما أنه اعتبرهم من الشعوب الوضيعة, ولكن مساعيهم باءت بالفشل.[1]

وتنوعت التيارات السياسية ضمن الحزب النازي؛ فتيار الاستعماريين الرجعيين سعى للسيطرة على القارة الأوروبية واستعادة المستعمرات الألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى. أما تيار الفلاحين الراديكاليين فقد نادى بسياسة استعمارية تقتصر على أوروبا الشرقية, كما دعا للتعاون مع بريطانيا. بينما عُدّ تصور تيار الاشتراكيين الثوريين مختلفاً؛ حيث امتزجت فيه الفكرتين القومية والاشتراكية, وسعى لاستعادة مكانة ألمانيا في أوروبا.[2]

وقد تأثر هتلر في سياسته الخارجية بهذه التوجهات. كما قام بتأليف كتاب (كفاحي) الذي وضع فيه جملة أفكاره وفلسفته العرقية؛ حيث رأى بأن قيمة الإنسان تتحدد حسب عرقه.[3]

وبالرغم من نظرته الدونية للشعوب الشرقية , إلا أنه استمر في إتباع سياسة ألمانيا التقليدية بالتقرب من العرب. والذين رأوا في ألمانيا حليفاً قوياً مع تنامي قوتها الخارجية, وهي التي تنادي برفض الاستعمار وقمع الشعوب؛ بالرغم من تطلعاتها الاستعمارية .

---

[1] . قرقوط : تطور الحركة الوطنية في سوريا, ص 146.

[2] . Hildebrand, Klaus : Deutshe Aussen – politik (1933 – 1945), Vom Reich Zum Wettreich, Hitler, NSDAP und Koloniale Frage (1919 – 1945), Wilhelm Fink Verlag, Munchen, 1969, p. 22.

[3] . هتلر؛ أدولف : كفاحي, ت لويس الحاج, دار صادر, بيروت, 1958, ص 254.

ومن أسباب ميل العرب للألمان هو تأثر الكثير من ضباطهم بالتدريبات التي تلقوها في ألمانيا على يد الضباط الألمان في الجيش العثماني, إضافة إلى أن ألمانيا وقعت في شرك المؤامرات الاستعمارية والاتفاقات الدولية كما العرب, ومواجهة الطرفين لنفس المصير بعد الحرب العالمية الأولى مما أكسب ألمانيا تعاطفاً عربياً شعبياً.[1]

كما ظهرت تشكيلات عسكرية في سورية ولبنان بين عامي (1933 – 1936) اتبعت الطريقتين النازية والفاشية عُرفت بمنظمات القمصان الحديدية والفتوة في سورية, كما ظهر حزب الكتائب اللبنانية عام 1936 في لبنان.[2]

أما بالنسبة لموقف النازيين من القضية الفلسطينية؛ فبالرغم من أن هتلر صرّح مراراً أنه مع النضال القومي للشعوب ولاسيما العرب المضطهدين, إلا أن ألمانيا لم تقدم دعماً حقيقياً للقضية العربية. ففي الوقت الذي شنّت فيه الصحف الألمانية حملة دعائية على توصيات اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) عام 1937 وملاحقة بريطانيا لشخصيات عربية وطنية كالمفتي (أمين الحسيني), وبالرغم من قبول ألمانيا طلب أعضاء الحركة الوطنية السورية شراء أسلحة وذخائر ألمانية لدعم الكفاح المسلح في فلسطين عام 1937؛ حيث اشترطت عليهم شراء السلاح من شركة ألمانية تُحدد لهذا الغرض.[3]

إلا أن دعم ألمانيا لم يتعدّ حدود التعاطف المعنوي؛ حيث لم تقدم أي وعود للعرب. ومن الممكن أن السبب الحقيقي يعود إلى اهتمام ألمانيا بشرق أوروبا أكثر من البلاد الواقعة جنوب البحر المتوسط, والذي تعدّه من نصيب حليفتها إيطاليا؛ حيث صرّح هتلر في (24/ تشرين الأول/ 1936) لوزير الخارجية الإيطالي الكونت (شيانو) :

[1] . زويا؛ لبيب : الحزب القومي الاجتماعي (تحليل وتقديم), ت. جوزيف شويري, دار ابن خلدون, بيروت, 1973, ص 73.
[2] . صليبي: مرجع سابق, ص 228.
[3] . زعيتر؛ أكرم : يوميات أكرم زعيتر (الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939), مؤسسة الدراسات الفلسطينية, بيروت, ط1, 1980, ص 331.

"أن البحر الأبيض المتوسط بحر إيطالي... ولن تتعارض المصالح الألمانية والإيطالية".[1]

ت - الشيوعية:

مع استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخصوصاً بين عامي (1904 – 1906) تسربت الأفكار الماركسية الشيوعية إلى المنطقة العربية؛ حيث تأسس الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1923 والذي واجه الكثير من المعوقات عند توغله في صفوف العمال العرب. وقد شارك في الحرب على البرجوازية وعمل على تأييد الفلاحين بمطالبهم في توزيع الأراضي وإقامة حكومة للفلاحين والعمال.

وقد قُبِل الحزب في الأممية الشيوعية (الكومنترون) في شباط 1924؛ حيث أرسل عدداً من أعضائه لإعدادهم عملياً وفكرياً للعمل السياسي, وقد أيّد الحزب الشيوعي الفلسطيني حركات التحرر الوطنية العربية ومقاومتها للاستعمار والصهيونية. [2]

أما في سورية ولبنان فقد تأسس الحزب الشيوعي عام 1924 على يد عدد من المثقفين أمثال يوسف يزبك وفؤاد الشمالي وقُبِل في الأممية الشيوعية بنفس العام.[3]

وقد انضم الكثير من السوريين أمثال خالد بكداش وفوزي الزعيم إلى الحزب, وتم الإعلان عن تأسيس حزب شيوعي سوري عام 1930 وأعلن بياناً بعنوان (يا عمال العالم اتحدوا). كما انتقل مركز الحزب لاحقاً من بيروت إلى دمشق وتم إصدار جريدة خاصة بالحزب عُرِفت ب (المطرقة والمنجل).[4]

عُدّ التسلسل الهرمي أساس التنظيم الحزبي الشيوعي. فقاعدة الهرم هي الخلية ثم اللجنة الفرعية, فاللجنة المناطقية, فالقيادة المركزية المنتخبة كل ثلاث سنوات. وقد

---

[1] . محافظة : مرجع سابق, ص 334.

[2] . الشريف؛ ماهر : " محاولات أولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين" , مجلة شؤون فلسطينية, بيروت, العدد 80, تموز 1978, ص 112.

[3] . مرقص, إلياس : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي , دار الطليعة , بيروت , ط1, 1964, ص 16.

[4] . دكروب, محمد : جذور السنديانة الحمراء <حكاية نشوب الحزب الشيوعي اللبناني 1924- 1931> , دار الفجر الجديد , بيروت, ط1, 1961 , ص 351.

أكّد الحزب الشيوعي على اتجاهه المعادي للاستعمار والإمبريالية وتمسكه بالوحدة العربية؛ حيث عمل على الوقوف مع الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار. كما دعم كذلك الكتلة الوطنية وأظهر رغبته بالانضمام إليها عام 1936.

وقد أعلن الحزب موقفه المعادي للفاشية أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوفه إلى جانب فرنسا, إلا أن موقفه تغير في عام 1939 بعد توقيع التحالف الألماني – السوفيتي. فأخذ الحزب يوجّه حملات انتقاد لاذعة للإمبريالية الفرنسية لمسؤوليتها عن موت أعداد كبيرة من الفلاحين والعمال.[1]

ثانياً: تطور الأوضاع السياسية اللبنانية بين إعلان الدستور وتوقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية (1926 – 1936):

1) الأحداث السياسية على الساحة اللبنانية وتأثيرها على الفكر السياسي اللبناني بين عامي (1926 – 1936):

أ - <u>مؤتمر أبناء الساحل عام (1928):</u>

بالرغم من إقرار الدستور اللبناني واشتراك بعض المسلمين في إدارة البلاد؛ إلا أن الأصوات الرافضة للكيان اللبناني والمطالبة بالوحدة مع سورية لم تتوقف عن القيام بكل ما يمكن لتأكيد انتمائها السوري. ففي (23/ تموز / 1928) عقد في دمشق (مؤتمر أبناء الساحل) برئاسة عبد الحميد كرامي. والذي ضمّ أبناء المدن الساحلية السورية (اللاذقية, طرطوس, بانياس)واللبنانية (بيروت, صيدا, صور, طرابلس).[2]

وأهم ما صدر عن المؤتمر من قرارات تأكيده وحدة الأراضي السورية بكل أجزائها وبالتالي العمل على استعادة جبل الموحدين الدروز وبلاد العلويين والأقضية الأربعة وضمهم إلى سورية مجدداً, فهي وحدة سياسية لا تتجزّأ.[3]

---

[1] . خدوري, مجيد : عرب معاصرون (أدوار القادة في السياسة), الدار المتحدة للنشر, بيروت, 1973, ص 285.

[2] . شكّل رياض الصلح المحور الأساسي للاجتماعات التمهيدية التي سبقت عقد المؤتمر, وقد دُعي إلى المؤتمر حوالي (72) شخصية حَضر منها (68) شخصية منهم شخصيات مسيحية كملحم الفرزلي و ميخائيل فلفلي و تيودور حكيم وغيرهم.
للاطلاع على أسماء الشخصيات: أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى, ج2, ص 547.

[3] . الكيلاني, عبد الرحمن : المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني (1926- 1930), حلب, ج1, 1958, ص 66.

وقد أثار عقد هذا المؤتمر ومقرراته ردود أفعال متباينة سلبية وإيجابية. ففي الداخل اللبناني هناك من رأى بأن عقد مثل هذا المؤتمر من شأنه أن يهدد الكيان اللبناني المستقل وخصوصاً في إطار التردد الفرنسي الواضح بشأن الحدود "فكلما شاؤوا تولية رجل على سورية وعدوه بتنفيذ خطة من موادها الوحدة السورية"؛ حيث تردد بكثرة أن رياض الصلح نال وعداً فرنسياً "بتحقيق الوحدة إذا طلبها السواد الأعظم من سكان لبنان".[1]

الأمر الذي استنكرته الأوساط اللبنانية الرسمية؛ حيث تم استدعاء النائب (صبحي حيدر) أحد المشاركين في المؤتمر وأُبلِغ بالاستياء "من وجوده في مؤتمر يسعى إلى تجزئة لبنان".[2] فهؤلاء النواب برأي العامة يأكلون من خبز السلطان وهم جزء من الدولة اللبنانية؛ فكيف يسمحون لأنفسهم بتوجيه هذه الضربة للكيان اللبناني, وكيف لهم أن يناهضوا لبنان بأقوالهم ويؤيدونه بأعمالهم الوظيفية.

وقد طالبت الجهات الرسمية اللبنانية سلطات الانتداب الفرنسي إعلان بيان رسمي تؤكد فيه استقلال لبنان الكبير بحدوده كاملة عن سورية "وإن إذاعة هذا البيان يجب أن تكون مستندة إلى وعد من المفوضية السامية".[3]

ولكن نتيجة الظروف الراهنة آنذاك؛ والتي كانت تمر بها فرنسا في مسار تقرّبها من السوريين, لم يكن من الممكن إذاعة ذلك البيان. لكن المفوضيّة السامية قدّمت وعداً شفهياً للحكومة اللبنانية باحترام استقلال لبنان. ومن جهة أخرى؛ سعى المجتمعون في المؤتمر إلى جمع أكبر عدد من التواقيع المؤيدة للمقررات التي اتخذوها, للتأكيد على الدعم الشعبي الكبير لها.[4]

ب- إحصاء عام (1932) والأزمة الرئاسية :

---

[1] . المقطم (3 / تموز / 1928).

[2] . لسان الحال: (27/ حزيران/ 1928).

[3] . المقطم : (3/ تموز/ 1928).

[4] . مراد: مرجع سابق , ص 200.

نتيجة لامتناع المسلمين سابقاً عن المشاركة في التعداد السكاني لعام (1922) ورفضهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في نفس العام وعدم مشاركتهم في سنّ الدستور اللبناني عام (1926)؛ طُبعت الدولة اللبنانية بالطابع المسيحي مع غياب المشاركة الإسلامية, فأصبح المسلمون غرباء في بلادهم. وقد أكد محمد جميل بيهم وهو أحد السياسيين المعاصرين للأحداث ذلك قائلاً: "والواقع فإن المسلمين في لبنان الكبير, وأنا منهم, هم المسئولون أيضاً عن الغبن الذي أصابهم وقتئذٍ ولأنهم أضربوا عن الاشتراك في الوظائف والمناصب, كما أضربوا عن الاشتراك في إحصاء النفوس, ثم في الترشيح لانتخابات المجلس النيابي الأول عام 1922, وانصرفوا إلى الاحتجاجات للمراجع التي هي مصدر الشكوى – فيك الخصام وأنت الخصم والحكم – والتي وضعت هذا المخطط, فكوفئوا بالحرمان, ولما تنبهوا إلى خطئهم بعد بضع سنين وشرعوا يطالبون بالمساواة, كان جهاز الدولة أمسى في حوزة غيرهم وكانت المنافع قد وزِّعت على غير مناطقهم, فبدا لبنان وكأنه بلد لسواهم".[1]

وقد تعمّق شعور المسلمين بالحرمان نتيجة بعض التدابير والقرارات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية برئاسة (إميل أدّه) عام 1930؛ ولاسيما فيما يتعلق بتخفيض الاعتمادات المخصصة للتعليم العام فقد تمّ إلغاء (111) مدرسة من أصل (162), والتي عُدّت مدارس أبناء المسلمين, لأن معظم المسيحيين يعتمدون على المدارس الأجنبية في تعليم أبنائهم. إضافة إلى ما أُشيع عن لسان إميل أدّه قوله عن المسلمين: "إذا لم يعجبهم ذلك فليرحلوا إلى مكة".[2]

وقد جاءت الفرصة السانحة للمسلمين لتغير هذا الواقع وتأكيد وجودهم على الساحة السياسية؛ عندما أعلنت المفوضية الفرنسية عن إجراء إحصاء سكاني عام (1932) لانتخاب رئيس جديد للبلاد وتوزيع المقاعد البرلمانية على أساسه. وبدأت الاستعدادات لإجراء التعداد السكاني؛ حيث قام المسلمون السنة بدعوة كافة الطوائف

[1] . بيهم : لبنان بين مشرق ومغرب, ص 34.
[2] . عوض, وليد : أصحاب الفخامة رؤساء لبنان, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1977, ص 178.

الأخرى (الشيعة والموحدين) إلى ترك الخلافات المذهبية جانباً والعمل يداً واحدةً كمسلمين للمشاركة بقوة في الإحصاء السكاني.[1]

وقد ظهر بعد إتمام الإحصاء التوزيع الطائفي للسكان على النحو التالي: الموارنة (227) ألفاً, الروم الأرثوذكس (77) ألفاً, الروم الكاثوليك (46) ألفاً, السنة (178) ألفاً, الشيعة (155) ألفاً, الموحدون (53) ألفاً, الأرمن (32) ألفاً – معظمهم جاء إلى لبنان بعد عام 1919 -؛ فكان مجموع المسيحيين (383) ألفاً, ومجموع المسلمين (386) ألفاً. وعُدّت هذه النتيجة مشجعة للمسلمين للدخول في سباق الانتخابات الرئاسية القادمة؛ لاسيما أنه في عام (1932) لم تكن قد وزّعت بعد المناصب الكبرى في الدولة على الطوائف بشكل ثابت.[2]

وعلى هذا الأساس عدّت هذه الفرصة فرصة ذهبية للمسلمين للوصول إلى مقعد الرئاسة من خلال شخصية إسلامية ساهمت في حكم البلاد من قبل وهو الشيخ (محمد الجسر) الذي استلم سابقاً رئاسة مجلس النواب عام (1926) كما ساهم بوضع الدستور.[3]

وقد اعتمد (محمد الجسر) في ترشيحه على عدّة عوامل هامة داعمة لفوزه, وهي إضافة إلى نتائج الإحصاء السكاني, صداقته المتينة مع فرنسا والتي لن تمانع – حسب ظنه – وصوله للرئاسة مع غياب أي نصٍّ دستوري يمنع ذلك. إضافة إلى وقوف المسلمين بمختلف مذهبهم صفاً واحداً دعماً لترشيحه؛ بينما رشّح المسيحيون عدّة شخصيات متصارعة فيما بينها للوصول إلى الرئاسة وهم: إميل أدّة, بشارة الخوري, جورج تابت, ألفونس أيوب وحبيب باشا السعد.[4]

وقد خشيت فرنسا أن ترجح كفة محمد الجسر في الانتخابات نتيجة انقسام المسيحيين؛ بالرغم من محاولاتها المتكررة لتقريب وجهات نظرهم ودعوتهم

[1] . بعيتي : مرجع سابق, ص 248.
[2] . منسي : مرجع سابق, ص 236.
[3] . جرمانوس : مرجع سابق, ص 166.
[4] . الخوري: مصدر سابق, ص 176.

للاتفاق على مرشح رئاسي, واحد دون جدوى. الأمر الذي دفعها إلى محاولة إقناع الشيخ الجسر بضرورة سحب ترشيحه, والتي قُوبِلت بالرفض القاطع من طرفه "لأن الطائفة الإسلامية برمتها قد كلفته بتمثيلها".[1]

ونتيجة لإصرار الجسر على موقفه من الترشيح, خصوصاً أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى من الفوز, ورغبة فرنسا الملحّة بالخروج من هذه الأزمة. قامت السلطات الفرنسية بتعطيل الدستور وحلّ البرلمان (9/ أيار/ 1932) وتمديد الفترة الرئاسية للرئيس (شارل دبّاس) كرئيسٍ مُعيّنٍ بشكلٍ مخالفٍ للدستور.وهكذا تأكد المسلمون من استحالة الوصول لمنصب الرئاسة. فاكتفوا برئاسة الوزراء ومجلس النواب لاحقاً, وطالبوا بحقوقهم في التمثيل النيابي والوظائف. [2]

ت- مؤتمر الساحل عام (1933):

عقد أنصار الوحدة السورية في (16 / تشرين الثاني/ 1933) مؤتمراً ضمّ أبرز الشخصيات التجارية والصناعية الإسلامية أمثال عبد الحميد كرامي وعمر بيهم وشوقي الدندشي وغيرهم في منزل سليم علي سلام. وقد جاء في نص المذكرة التي رفعوها للسلطات الفرنسية : "لقد سبق وقدمنا لأسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات أعربنا في كل منها عن عدم رضانا عن ضم بلادنا إلى جبل لبنان القديم, ورفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة وإلى جمعية الأمم مطالبنا, وبأننا نحرص جداً على أن نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها".[3]

ولم يغب عن المؤتمرين التذكير بمؤتمر أبناء الساحل الذي عُقد عام 1928:

"... وفي حزيران سنة 1928 عُقِدَ في دمشق مؤتمر عام اشترك فيه كثيرون من ذوي الرأي في البلاد الملحقة بلبنان ومن جملتهم نواب الساحل في المجلس النيابي

[1] . مراد: مرجع سابق, ص 214.
[2] . منسي : مرجع سابق, ص 236.
[3] . حلاق: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, ص 178.

اللبناني. وقرروا بالإجماع الاحتجاج على تجزئة البلاد وعلى إلحاق قسم من البلاد السورية بلبنان القديم, ورفعوا يومئذ مقرراتهم رسمياً إلى مندوب حكومة فرنسا في دمشق بواسطة رئيس الحكومة السورية.

فالآن يا فخامة العميد جئنا نقدم لكم هذه العريضة لنطلعكم على حقيقة رغباتنا ونرفع لكم شكاوينا بمناسبة تولي فخامتكم منصب العميد السامي على بلادنا, وعزمكم على إحداث أوضاع جديدة. راجين من فخامتكم إحلال قضيتنا في نظركم المحل العادل وإجابة مطالبنا المبنية على الحق والإنصاف تحقيقاً للمبدأ الشريف الذي تعتنقه فرنسا الفخيمة والذي تريده أن يكون مبدأً عاماً لجميع الأمم في العالم...".[1]

وتمثلت شكاوى المؤتمرين بما يلي :

1) رفضهم تجزئة البلاد السورية إلى دويلات متعددة.
2) اعتراضهم على وضع المناصب العليا بيد أبناء لبنان القديم والذي يعدُّ مخالفة صريحة للمادة 95 من الدستور والتي تنص صراحة إلى التوزيع الطائفي للمناصب. لاسيما بأن أبناء الساحل والأقضية الأربعة يدفعون 82% من واردات خزينة الدولة, بينما يُصرف على الجبل حوالي 80% من الخزينة على الجبل كإعانات وإصلاحات.
3) مطالبة سلطات الانتداب بوضع حد لطمع الشركات الأجنبية وسيطرتها على الأسواق بتشجيع فرنسي, مما أدى لخسائر اقتصادية كبيرة للتجار المحليين.[2]

وقد تلخصت مطالب المجتمعين في المؤتمر بثلاث مطالب رئيسية:

- "وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً وتديرها على رغبات أهل البلاد.
- تسليم إدارة الجمارك العامة إلى هذه الحكومة الوطنية.

[1] . سعيد: مرجع سابق, ص 221.
[2] . سعيد : مرجع سابق, ص 222, 223.

- السماح للمبعدين السياسيين بالعودة إلى بلادهم للاشتراك بمقدراتها اشتراكاً فعلياً ".[1]

عُدّ مؤتمر الساحل لعام (1933) تلبية لمطالب الوحدويين في المناطق الملحقة بجبل لبنان, وتعبيراً حقيقياً عن مشاعرهم و رغباتهم المطالبة بالوحدة مع سورية منذ انعقاد المؤتمر السوري العام عام (1919)؛ حيث وقع الأهالي في المناطق الملحقة بجبل لبنان, العرائض المؤيدة لمقررات المؤتمر ورفعوها إلى المفوض السامي. وقد جاء في برقية رفعها أهالي مدينة طرابلس ما يلي: "...اطلعنا على صورة اللائحة التي تقدمت لفخامتكم والمتضمنة مقررات المؤتمر الساحلي المنعقد في بيروت بتاريخ 16 تشرين الثاني سنة 1933. وبما أن اللائحة المشار إليها تتضمن رغائبنا وتعرب عن أمانينا, لذلك جئنا نرفع لفخامتكم عريضتنا هذه مؤيدين كل ما جاء في اللائحة المذكورة ومضمونها. راجين من فخامتكم أن ترفعوا بواسطتكم نسخة عن هذا التأييد إلى عصبة الأمم".[2] وقد حملت هذه العريضة أكثر من ألفي توقيع من أهالي طرابلس.

كما أرسل (هاشم الأتاسي) رئيس الكتلة الوطنية في سورية برسالة إلى رئيس مؤتمر الساحل (سليم علي سلام) جاء فيها:

"إن الكتلة الوطنية أبرقت للمفوض السامي تأييداً لمطالبكم البرقية التالية:

بيروت – فخامة المفوض السامي:

الكتلة الوطنية تؤيد مطالب المؤتمر الساحلي السوري بالوحدة الشاملة والاستقلال وإعادة المبعدين وتسليم المصالح المشتركة إلى الحكومة السورية الموحدة. فالكتلة الوطنية التي ترى ان لا حياة للبلاد السورية غلا بتحقيق هذه الأماني ترجو المثابرة على العمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة".[3]

---

[1] . سعيد: المرجع نفسه, ص 223.

[2] . جريدة القبس: (4/ كانون الثاني/ 1933).

[3] . جريد القبس: (7/ كانون الأول/ 1933).

ولكن هذه الرسالة لم تكن في الواقع أكثر من تسجيل موقف للكتلة الوطنية. لأن زعماءها على ما يبدو قد تراجعوا عن المطالبة بالأراضي الملحقة بلبنان بعد أن "باتوا على اقتناع أن الحكومة اللبنانية لن تتخلى عن جزء منها".[1]

ومن جانب آخر؛ نلاحظ أن مؤتمر الساحل عام (1933) عُقِد وسط أجواء من الانقسام الطائفي, عكس مؤتمر عام (1928) الذي ضمّ شخصيات مسيحية وإسلامية. مما عرّض المؤتمر للنقض العنيف. أما بالنسبة للموقف الفرنسي من المؤتمر؛ فقد ظهر جليّاً أن فرنسا حسمت أمرها تماماً بشأن لبنان وحدوده النهائية, فلم تعد تعيش في حالة التردد التي عاشتها في العشرينات. فلبنان كيان هام للمصالح الفرنسية في المنطقة. لكن سلطة الانتداب لم تستطع تجاهل مطالب الوحدوين وتحركاتهم. مما دفعها للتقرب من المسلمين وإغرائهم ببعض الوظائف والمكاسب من الدولة اللبنانية مقابل تخليهم عن فكرة الوحدة مع سورية.

ث- مؤتمر الساحل عام (1936):

بدأت الساحة اللبنانية تعيش تحولات سياسية جديدة في فترة الانتخابات الرئاسية عام 1932 وما بعدها؛ فقد أصبح الصراع الداخلي اللبناني صراعاً سياسياً أكثر منه طائفياً لاسيما بعد التقارب المسيحي – الإسلامي وظهور التكتلات السياسية المشتركة الداعية للقضاء على الهيمنة الفرنسية المباشرة على لبنان. نتيجة تأثير الكثير من العوامل؛ كتعليق الدستور والسيطرة الفرنسية المباشرة على السلطة, إضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ الذي عاش فيه لبنان نتيجة منعه من الاتصال التجاري الحر مع سورية مما أضر بمصالح اللبنانيين التجارية.[2]

وقد نشأت طبقة من البرجوازية المسيحية التي تعارضت مصالحها مع المصالح الفرنسية المحتكرة للسوق اللبناني, وقد رأت هذه الطبقة بالأسواق العربية القريبة المجال الحيوي لتصريف منتجاتها؛ مما أدى لاقتناعها بضرورة إنهاء الانتداب

---

[1] . اسماعيل: مرجع سابق, ص 598.
[2] . الخوري: مصدر سابق, ص 182.

الفرنسي المباشر وتوقيع معاهدة بين الطرفين على قاعدة "الاستقلال اللبناني في إطار الوحدة السورية".[1]

إضافة إلى معارضة الزعامات الإسلامية للكيان اللبناني من داخل المؤسسات الحاكمة فيه كالوزارة ومجلس النواب؛ الأمر الذي أدى بهم لاحقاً للانصهار بهذا الكيان لاسيما بعد الجهود التي بذلتها السلطات الفرنسية لاستمالتهم.

إلا أنّ الحدث الأبرز في توحيد الصفوف بين المسلمين والمسيحيين هو موقف البطريرك عريضة الذي رأى في احتكار سلطات الانتداب (للتبغ) أمراً معارضاً لمصلحة الكنيسة المارونية.[2]

وقد برز دور البطريرك بعد موافقة أغلبية المجلس النيابي اللبناني على مشروع احتكار التبغ بضغط فرنسي, ماعدا النواب المسلمين حيث علّق على ذلك قائلاً: "أنه ليس غير المسلمين عندهم وطنية, وليسوا عبيداً للفرنسيين, كما هم النواب المسيحيون بالمجلس".[3]

كما أعلن البطريرك في مؤتمر عقده في بكركي في شباط 1936 خمس نقاط أساسية تعبر عن وجهة نظر أغلبية المسيحيين في لبنان تضمنت :

- المحافظة على الكيان اللبناني في حدوده الحالية دون تعديل.
- الاستقلال الفعلي للبنان دون المساس بعلاقاته الأخوية مع سورية.
- وضع دستور جديد للبلاد على أساس الاستقلال الفعلي للبنان.
- عقد معاهدة مع فرنسا, ودخول لبنان في عصبة الأمم.[4]

كما أعرب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ (توفيق خالد) عن طلبات المسلمين المتمثلة بالسيادة الوطنية والاستقلال الكامل والوحدة السورية عن طريق الاستفتاء.

---

[1] . Edmond Rabbath: << La Formation historique du Liban.....>>, p.398

[2] . سعيد : مرجع سابق, ص 231.

[3] . الرياشي: مصدر سابق, ص 137.

[4] . جريدة الأحرار,(6/ 2/ 1936).

ونلاحظ أن هذه المطالب ليست سوى تأكيد على مطالب الوفد اللبناني في باريس في (25/ تشرين الأول / 1919). (الباحث).

إلا أن تخوّف المسلمين مما قد تتضمنه المعاهدة الفرنسية اللبنانية من تأكيد على الكيان اللبناني المستقل وبالتالي القضاء على أي أمل بالوحدة مع سورية. دفعهم على عقد اجتماع وطني إسلامي عام (1936) عرف بمؤتمر الساحل.

وقد عُدّ أكثر المؤتمرات الساحلية تمثيلاً للطوائف والمناطق بالرغم من طابعه الاسلامي, فقد ضمّ نخبة من مسيحيي جبل لبنان (كصلاح لبكي, يوسف يزبك...) و (فوزي بردويل) عن منطقة زحلة. وقد عبّر صلاح لبكي عن وجهة نظر حزبه السوري القومي بالقول: "إن لبنان قطعة من سورية... فإذا كان أبناء الأقضية المنسلخة يطلبون الرجوع إلى سورية, فأبناء لبنان هم أيضاً يطلبون الرجوع إلى أمهم التي سلخوا عنها... نحن نطلب الوحدة السورية الشاملة خوفاً من أن نقع في صهيونية أخرى".[1]

وتدخل (يوسف يزبك) شارحاً ما يمر به لبنان من تطورات سريع ومتغيرات متلاحقة حيث "اقتنع المسيحي أنه قد حُرم في عهد الأم الحنون من حقوقه كما حُرم أخوه المسلم, ولمس لمس اليد أنه والمسلم أصبحا متساويين ولكن تحت النير..."كما رأى أن موقف البطريرك عريضة قد "قضى على الحجة التي ادعتها فرنسا وما تزال تدعيها لوجودها في بلادنا... حماية الأقليات المسيحية... فإذا كانت الأكثرية تهتف لزعيم الأقليات... فما تكون قيمة هذه الحجة الخادعة في حماية النصارى".[2]

كما شارك في المؤتمر تيارات سياسية مختلفة أهمها:

- التيار العروبي الداعي لوحدة سورية ولبنان كخطوة نحو الوحدة العربية.
- التيار التقليدي الداعي لعودة الساحل و الأقضية الأربعة إلى سورية منذ عام 1920.
- تيار الحزب القومي السوري الداعي لقيام وحدة سورية شاملة ومن ضمنها جبل لبنان. على اعتبار بأن سورية أمة قائمة بذاتها.

---

[1] . كرّاس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الذي عقد في دار سليم علي سلام (10/ آذار/ 1936), مطبعة الاتحاد, د.ت, ص8, 21.
[2] . كراس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, ص 25, 26, 28.

- التيار اللبناني المستقل الداعي للوقوف في وجه الانتداب الفرنسي واستغلاله لخيرات البلاد. لكن هذا التيار رفض أي حديث يتعلق بالوحدة مع سورية. مما دفع أعضاء هذا التيار إلى رفض مقررات المؤتمر على لسان (كاظم الصلح) تحت عنوان (مشكلة الاتصال والانفصال).[1]

أهم النقاط التي تناولها البيان:

1. عدم إمكانية طرح قضية الوحدة مع سورية في المرحلة الراهنة لاسيما بعد التغيرات الإيجابية في موقف سيد بكركي (البطريرك عريضة) والتقارب بينه وبين الكتلة الوطنية في سورية.
2. انتقاده لسياسة الإسلاميين القائمة على الجمود في المطالب السياسية والإصرار على إضفاء الطابع الإسلامي على مؤتمرات الساحل مما يغفل الدور المسيحي المتّجه نحو العمل الوطني المشترك.
3. عدم جدوى الاستمرار بالجدل السياسي القائم منذ عشرين عاماً لمعرفة أي الأراضي التي ضُمّت إلى جبل لبنان مغصوبة وأيها عكس ذلك.
4. الدعوة إلى اعتناق الفكرة العربية؛ والتي تنهي حالة التناحر القائمة بين الوطنية اللبنانية الانفصالية والوحدوية, مما يسمح للشخصية اللبنانية الحرة أن تكون جزءاً من الأقطار العربية الأخرى.[2]

وقد لقي هذا البيان صدى كبير لأن كاتبه عُدّ شخصية إسلامية سياسية مرموقة, وعُرف عنه وعن عائلته تأييدهم المطلق للوحدة السورية. وقد امتدحته بعض الصحف كجريدة (المعرض) بقولها: "إنه أمتع ما كُتب في شرح موقف البلاد...".[3]

ووصفته جريدة (الدبور) بالقول: "إن لبنان كله يستقبل بيان كاظم بك الصلح بالاحترام والإخلاص لأنه صادر عن إخلاص لا عن تعصب ذميم...".[4]

---

[1] . سعيد: مرجع سابق, ص 239.
[2] . جريدة المعرض: العدد 1096, (20/ آذار/ 1936).
[3] . المعرض: المصدر نفسه.
[4] . جريدة الدبور: (23/ آذار/ 1936).

وفي نهاية المؤتمر تمّ إصدار بيانه الختامي الذي تضمّن المقترحات التالية:

1. المطالبة بالسيادة الوطنية في نطاق الوحدة السورية كمرحلة أولى على طريق الوحدة العربية.
2. دعوة جميع مسيحيّ لبنان الوحدويين إلى تقديم مساهماتهم للعمل على تحقيق وحدة سياسية اقتصادية اجتماعية مع سورية ضمن المعاهدة الفرنسية اللبنانية
3. مطالبة المسلمين بأن يتضمن الوفد المتفاوض مع فرنسا على شخصيات لبنانية وحدوية تطالب برفع الغبن عن المسلمين وإعادة توزيع المناصب.
4. سيبلغ المؤتمر المراجع المختصة في باريس لمقرراته. كما سيقوم بإجراء الاتصالات اللازمة مع الطوائف المسيحية لتوحيد التطلعات الوطنية.[1]

وقد جاءت ردود الفعل على المؤتمر قوية وعنيفة. فلم تتوقف فقط فيما نشرته بعض الصحف المحلية من آراء أظهرت أن المؤتمر مؤتمر طائفي بامتياز؛ حيث عبّرت جريدة المقطم بالقول: "تداعى عدد من أهل بيروت إلى عقد مؤتمر... وبحث في حق المسلمين في الوظائف...".[2]

كما ذكرت جريدة صوت الأحرار أنه: "كان من المستحسن والبلاد تجتاز مرحلة دقيقة, بل أدق مرحلة من مراحلها السياسية, أن لا يُثار البحث في ما له ارتباط بالوضع اللبناني".[3]

أما رسميّاً فقد اتخذت الحكومة اللبنانية؛ مدعومة من المفوضية الفرنسية, قرارات حازمة بحق كل من يسعى لتحقيق الوحدة مع سورية. وذلك لإنهاء حالة الجدل الدائرة في البلاد والسعي لإيصال لبنان إلى برّ الاستقرار. ومن أهم القرارات:

---

[1] . رزق: لبنان بين الوحدة والانفصال, ص 135.
يُلاحظ أن العريضة التي رُفعت إلى المفوض السامي أكّدت على مطالب الوحدويين اللبنانيين التي أقروها في مؤتمراتهم سابقاً والمتمثلة بالحرية من الاستعمار والسيادة التامة إضافة إلى الوحدة الشاملة مع سورية. ورفض عقد أي معاهدة مع فرنسا تتضمن مناطق الساحل والأقضية المنسلخة عن سورية. (الباحث).

[2] . جريدة المقطم: (15/ آذار/ 1936).

[3] . جريدة صوت الأحرار: (12/ آذار/ 1936).

1. إنذار رئيس المؤتمر للكف عن الدعوة للوحدة وإلا ستتخذ الحكومة التدابير القانونية اللازمة بحقه.
2. أذاعت بياناً ذكّرت فيه أصحاب الصحف بأن "المقالات والأخبار والرسوم التي تمسّ سلامة ووحدة اراضي الجمهورية اللبنانية... تجعل الجرائد والمجلات التي تذيعها عرضة للعقوبات.[1]
3. حلّت الحزب السوري القومي.
4. إيقاف جريدة البلاد عن متابعة عملها لمدة عشرة أيام وذلك لنشرها كتاباً من رئيس مؤتمر الساحل إلى رئيس الكتلة الوطنية السورية تتعلق بالوحدة السورية.
5. قمع انتفاضة بنت جبيل في (31/ آذار/ 1936).[2]

بينما اعتبر جزء من المسلمين أن مقررات المؤتمر تتميز بالاعتدال. وطالبوا بالعمل الفوري على تحقيق الوحدة مع سورية. إلا أن أملهم قد خاب بعد إعلان السيد ديمارتيل المندوب السامي الفرنسي بأن الحكومة الفرنسية قد تعهدت باحترام استقلال لبنان وحدوده. لكنها لا تمانع من تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بمعاهدة.[3]

أما بعض رجالات البرجوازية الإسلامية فقد وافقوا التغيرات التي طرأت على مواقف الكتلة الوطنية في سورية؛ نتيجة الظروف السياسية والمصالح الاقتصادية , الأمر الذي دفعهم لرفض مقررات المؤتمر ومهاجمته.

[1] . جريدة المقطم, (17/ آذار/ 1936).
[2] . لقد عُدّ تداخل القضيتين الوطنية (الوحدة السورية) والاجتماعية (زراعة التبغ) السبب الرئيسي لاندلاع انتفاضة بنت جبيل. والتي شارك فيها أبناء القرى المجاورة وأسفرت عن ثلاث قتلى؛ الأمر الذي أدى لإضراب عدة قرى وقيامها بمظاهرات معادية للانتداب الفرنسي وتأييدها للوحدة السورية (بنت جبيل, صيدا, النبطية,صور).
بزي, مصطفى: تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين (1914- 1943), كلية الآداب, بيروت, 1978, ص 68-74.
[3] . جريدة الأحرار, (20/ تشرين الأول/ 1936).

ج- الكتلة الوطنية في سورية وموقفها من الوحدة:

تشكّلت الكتلة الوطنية في سورية بعد نهاية الثورة السورية الكبرى عام (1926) وإخفاقها في تحقيق أهدافها, واستمرت على مسرح الحياة السياسية حتى نهاية الأربعينات.

وبالرغم من أن ميثاق الكتلة ونظامها الداخلي تأخر إلى عام (1932), إلا أن المؤتمر الوطني الذي عُقِد في بيروت في (23/ تشرين الأول/ 1927) عُدّ الميلاد الفعلي للكتلة. والذي جاء للرد على بيان المفوض السامي الفرنسي (بونسو) الداعي لتكريس التجزئة في البلاد السورية. مما دفعهم لبنانيين وسوريين للتأكيد على تمسكهم بالوحدة والعمل السياسي المشترك.[1]

ونتيجة للخسائر الكبيرة التي أصابت فرنسا من الثورة السورية؛ رأت ضرورة الخروج من المأزق بحل سياسي يقلل من العنف, فعملت على تأليف حكومة جديدة للبلاد برئاسة (تاج الدين الحسيني) لانتخاب مجلس تأسيسي يخرج البلاد من أزمتها ويسنُّ دستوراً لتنظيمها. وجاءت نتيجة الانتخابات التي جرت في (26/ نيسان/ 1928) بنصر مؤزر لمرشحي الكتلة الوطنية وساهموا في وضع دستور البلاد. وقد برز في هذه الفترة (رياض الصلح) من رجال الكتلة الوطنية.[2]

في عام (1936) وأثناء انعقاد مؤتمر الساحل, أثيرت قضية هامة حول توجهات الكتلة الوطنية من قِبَل الوحدويين اللبنانيين والشك بتغير مواقفها من الوحدة وقبول التفاوض من الفرنسيين دون ذكر المناطق التي ضمت إلى لبنان. وقد أثار الأمر أحد المؤتمرين (فوزي البردويل) بقوله: "سمعنا في هذين اليومين أن الكتلة الوطنية السورية قبلت المفاوضة دون أن تبحث في لبنان خوفاً من الاصطدام والعرقلة...".[3]

---

[1] . سعيد: الثورة العربية الكبرى, ص 536.

[2] . اسماعيل: مرجع سابق, ص 125.

[3] . كراس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, ص 10.

وقد نتج هذا الشك في تحول مواقف الكتلة الوطنية مما نشرته بعض الصحف عن زيارة وفد من الكتلة للبطريرك عريضة وشجبها لأعمال مؤتمر الساحل؛ الأمر الذي دعا برئيس المؤتمر (سليم علي سلام) إلى إرسال رسالة لرئيس الكتلة الوطنية السورية (هاشم الأتاسي) تضمنت ما يلي:

1. إذا ما كان الوفد يتكلم بصفة رسمية باسم الكتلة.
2. السؤال عن حدوث أي تغيير في ميثاق الكتلة لم يتم إعلانه.
3. التأكيد على أن ما تم طلبه في المؤتمر لم يتعدى الاستقلال التام والوحدة الشاملة, وهي نفس البنود التي أقسم عليها الأتاسي بميثاق الكتلة.[1]

وعند إجابة رئيس الكتلة على رسالة رئيس المؤتمر, لم ينف التصريحات التي أذيعت على لسان وفد الكتلة إلى البطريرك, لكنه بالمقابل أكّد على عدم حدوث أي تغيير جديد على ميثاق الكتلة, حيث أجاب: "... أتشرف أن أجيب عن سؤالكم الأول بأن الكتلة الوطنية لا تُسأل إلا عن البيانات الصادرة بتوقيع رئيسها. وعن سؤالكم الثاني بأن ميثاقها لم يطرأ عليه تغيير ما".[2]

بالرغم من أن بعض أعضاء الكتلة عبّروا بشكل متفاوت عن التغير الطارئ على توجهات الكتلة الوطنية؛ منهم من عبر بشكل خجول كعبد الرحمن الكيالي الذي قال: "... في اليوم الثاني اجتمعنا وبدأنا المباحثة في أمر الوحدة وبعد جدال اتفق العميد (أي المفوض السامي) معنا على أن فرنسا لا تعارض وحدة أجزاء سورية, العلويين والموحدين ولواء الاسكندرون وأنها تساعد على ذلك...".[3]

---

[1] . المصدر نفسه, ص 46.

[2] . كراس مؤتمر الساحل, ص 48.
يلاحظ من هذه الرسائل بأن العلاقة الودية بين الطرفين مفقودة والشكل الرسمي هو الغالب على العلاقة. والحقيقة أن الكتلة الوطنية في سورية مثّلت مصلحة الطبقة البرجوازية والتي رأت أن الأفضل لمصالحها التعاون مع البطريرك عريضة والبرجوازيين اللبنانيين وتوقيع معاهدة مع فرنسا تضمن مكانتهم. ولكن لم يكن من الممكن في ذلك التوقيت الإفصاح عن أهدافهم؛ لاسيما أن الناس اعتبروهم زعماء النضال الوطني فكان لابد من الحفاظ على مكانتهم بين الجماهير. (الباحث).

[3] .الكيالي, عبد الرحمن: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1926 إلى عام 1939, أربعة أجزء, مكتبة الضاد, حلب, 1960, ج4, ص 128.

ومنهم من عبّر بشكل أكثر وضوحاً كما فعل فايز الخوري؛ حيث أجاب بصراحة بقوله: "أما لبنان فلم نشأ أيضاً التعرض له نظراً لموقف البطريرك الأخير".[1]

وقد أكّد البطريرك الماروني عريضة هذا التوجه لرجال الكتلة الوطنية بقوله: "بقدر ما ارتحنا إلى عدم تعرض زعماء الكتلة الوطنية السورية للبنان في مفاوضاتهم مع المفوضية... بقدر ما أسفنا لحركة فئة من أبنائنا في لبنان غير مجارين سائر إخوانهم...".[2]

وهكذا انتهت البرجوازية الإسلامية إلى تثبيت أسس الكيان اللبناني من الناحية العلمية؛ كما البرجوازية المسيحية, في حين رفعت شعار الوحدة السورية شكلياً للحفاظ على رصيدها الجماهيري.

2) الموقف الفرنسي من ترشيح مسلم في الانتخابات الرئاسية اللبنانية:

عُدّ موقف المسلمين السلبي من الكيان اللبناني وعدم مشاركتهم واندماجهم فيه منذ نشأته عام 1920 سبباً في جرّهم للكثير من المصائب والخسائر السياسية مما جعلهم غرباء في وطنهم. فأخذوا يتطلعون إلى إصلاح هذا الخطأ؛ من خلال سعيهم للحصول على منصب رئاسة الجمهورية, لاسيما أن الدستور اللبناني لا يحوي نصاً يمنع ذلك. فقد شعر المسلمون بأحقيتهم بالتناوب مع المسيحيين على هذا المنصب وخصوصاً بعد حصول المسيحيين على منصب رئاسة الجمهورية مرتين متتاليتين.[3]

فسارع المسلمون للتعامل بإيجابية مع الكيان اللبناني من خلال المطالبة بالإصلاحات والمساواة بين الطوائف, إضافة للمشاركة في إجراء الإحصاء السكاني عام 1931؛ والذي أصرت فرنسا على القيام به لترسيخ الانقسام الطائفي بعد أن وجدت تقارباً في وجهات النظر بين أنصار الكيان اللبناني وأنصار الوحدة السورية

---

[1] . المقطم, العدد 4393, (16/ آذار/ 1936).
[2] . جريدة البشير: (18 / آذار/ 1936).
[3] . بيهم: قوافل العروبة, ص 102.

ضد الانتداب الفرنسي, إضافة إلى ترشيح الشيخ (محمد الجسر) لمنصب رئيس الجمهورية عام 1932. لاسيما أنه من أصدقاء فرنسا وقد عيّن نائباً في المجلس النيابي ثم رئيساً له بمساعدة فرنسا. وقد نشط الصراع بينه وبين شخصيتين مارونيتين هما بشارة الخوري وإميل أدّه؛ فبينما ظهرت الجبهة الإسلامية متحدة وداعمة للشيخ الجسر كانت الجبهة المسيحية منقسمة بين عدة مرشحين منهم إضافة لما ذكر حبيبي باشا السعد عن الموارنة أيضاً و أيوب ثابت عن البروتستانت. ولكن الأمر الذي فاجئ الجميع هو تفوق المسلمين بالتعداد السكاني لعام 1932 الأمر الذي جعل فوز الشيخ محمد الجسر أقرب إلى الواقع وخصوصاً مع انقسام الصف المسيحي وعدم الاتفاق على مرشح رئاسي واحد.[1]

لقد بذلت المفوضية الفرنسية في لبنان ومن خلفها وزارة الخارجية الفرنسية في باريس كل جهد ممكن لإفشال حملة الشيخ محمد الجسر؛ حيث سارع المفوض السامي (بونسو) إلى إرسال برقيتين عاجلتين إلى وزارة الخارجية الفرنسية في (22/ آذار/ 1932) تعبران عن قلقه بشأن مسألة انتخاب رئاسة الجمهورية اللبنانية وإمكانية وصول أحد المسلمين لهذا المنصب وجاء في الأولى: "أن رئيس المجلس النيابي اللبناني شخصية إسلامية من طرابلس الشام, وقد قدم حتى الآن كل الضمانات للانتداب الفرنسي واحتفظ مع الفرنسيين بعلاقات وثيقة جداً ومستقيمة". وجاء في البرقية الثانية: "أنه في حال استمرار الشيخ محمد الجسر مرشحاً لرئاسة الجمهورية فإن ذلك سيحرج الموقف الفرنسي رغم أن الدستور يسمح له بالترشيح".[2]

كما أكد المفوض السامي في رسالة وجهها لوزارة الخارجية الفرنسية في نيسان عام 1932 تخوفه الجدّي من إمكانية وصول الشيخ الجسر لرئاسة الجمهورية نتيجة

---

[1] . بيهم: المصدر نفسه, ص 105.
[2] . شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص 82.

تماسك الكتلة الإسلامية. وأن نجاحه "سيضع فرنسا في مواجهة سياسية صعبة جداً لأن نفوذنا في المشرق يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليدين".[1]

وسرعان ما جاءه الرد من الخارجية الفرنسية طالبة وضع ثقل فرنسا الكامل من أجل نجاح أحد المرشحين المسيحيين للرئاسة؛ لأن وصول الجسر للرئاسة سيزعج المسيحيين من فرنسا لعدم قدرتها على حمايتهم, بالرغم من أنهم الوحيدون الذين يتحملون نتائج الهزيمة بسبب انقسامهم. لكن الحفاظ على الانتداب الفرنسي لا يكون إلا بترسيخ الهيمنة المسيحية في لبنان.[2]

ويلاحظ من خلال التقارير والمراسلات الفرنسية الإصرار الكبير على إبعاد منصب الرئاسة عن أي شخصية إسلامية للحفاظ على وطن قومي مسيحي في لبنان؛ ولأن وصول مسلم إلى منصب الرئاسة سيزيد من حماس السوريين وأنصار الوحدة ضد فرنسا. وهذا ما أكده (بونسو) في نيسان عام 1932 لوزارة الخارجية الفرنسية بقوله: "...فنجاح الشيخ محمد الجسر لن يلبث أن يلهب شعور الوطنيين السوريين ويزيد من حماسهم ضدنا, كما أن وصول الشيخ الجسر إلى الرئاسة سيؤلب المسيحيين ضدنا أيضاً".[3]

ولكن فرنسا لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه المعطيات الجديدة والتي من الممكن أن تهز الكيان اللبناني الذي وجِدَ ليكون وطناً للمسيحيين في المنطقة, فكيف يتولى حكمه رجل مسلم. فسارع المفوض السامي الفرنسي (بونسو) إلى تعليق الدستور في (9/ أيار/ 1932) وحل الوزارة ومجلس النواب إضافة إلى تثبيت الرئيس شارك دباس رئيساً للجمهورية إلى أجل غير مسمى.[4]

وعُدّت هذه السياسة الفرنسية التي اتبعها بونسو صفعة قوية لأماني المسلمين ولحقهم في تقاسم السلطة مع المسيحيين. وهذا ما عبّر عنه الشيخ الجسر منتقداً ممارسات

---

[1] . بيهم: قوافل العروبة، ص 104.
[2] . محافظة: مرجع سابق, ص 29.
[3] . حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر, ص 137.
[4] . محافظة: مرجع سابق, ص 127.

السياسة الفرنسية لأنها: "تقوم على مبدأ إقامة وطن قومي مسيحي يضم أغلبية إسلامية في لبنان, ويستند في أساسه على نظام برلماني مشوه وغير قابل للتصحيح, ويسمح دوماً أن تبقى هذه الأكثرية الإسلامية مغلوباً على أمرها".[1]

ويلاحظ أن فرنسا لم يكن يهمها من قضية رئاسة الجمهورية سوى مصالحها الاستراتيجية دون الاهتمام بالمصلحة الوطنية اللبنانية؛ رغم تذرّعها لدى عصبة الأمم بالعمل على رعاية وبناء البلدان الواقعة تحت انتدابها، ولكنها في واقع الأمر جاءت بممارسات من شأنها خراب لبنان وشقاء أبنائه من خلال اعتمادها على التمييز بين اللبنانيين والتركيز على الطائفة المارونية, وتغذية النعرات الطائفية والمذهبية بينهم كعامل ارتكاز أساسي لوجودها في المنطقة. ولو تركت فرنسا الأمور على طبيعتها دون تدخل خبيث في مجراها؛ لحدثت سابقة جديدة في السياسة اللبنانية خدمت اللبنانيين لفترات قادمة على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم.[2]

لكن السياسة الفرنسية أدّت كذلك إلى ظهور تيار سياسي لبناني لا طائفي جديد إلى جانب التيارين الطائفيين (المسيحي اللبناني) و (المسلم العروبي). فقد كشف وقف العمل بالدستور اللبناني عن نية فرنسا في خنق الحريات العامة والنقابية والصحفية والديمقراطية. بالإضافة إلى مرور لبنان بأزمة اقتصادية حادة أدّت إلى تذمر اللبنانيين من قيام فرنسا بوضع حواجز جمركية بين سورية ولبنان؛ الأمر الذي أدّى إلى اضمحلال التجارة وتراجع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان من مختلف فئات الشعب وطوائفه. وقد نتج عن هذه الأزمة الاقتصادية في لبنان تقارب وجهات النظر بين أنصار الأمة اللبنانية والوحدة السورية لإلغاء الهيمنة الفرنسية المباشرة.[3]

---

[1] . حلاق: التيارات السياسية, ص 76.
[2] . احلاق: المرجع نفسه, ص 79.
[3] . الجسر: مصدر سابق, ص 72.

ثالثاً:أهم التيارات والاتجاهات السياسية الفكرية في لبنان بين عامي (1930– 1939):

أ - الاتجاه اللبناني:

- حزب الوحدة اللبناني:

تأسس هذا الحزب في (10/ آذار/ 1936) على يد توفيق لطف الله عواد وإبراهيم مخلوف وقد هدف الحزب إلى الدفاع عن وحدة الأراضي اللبنانية؛ في الوقت التي نشطت فيه الأحزاب الوحدوية داخل لبنان, لدعم المطالب السورية في استعادة الأراضي المقتطعة منها أثناء مفاوضاتها مع فرنسا لتوقيع المعاهدة السورية الفرنسية. وقد حذر رئيس الحزب (توفيق عواد) المواطنين السوريين من "تشجيع الانفصاليين اللبنانيين لأنهم لا يفوزون سوى بزرع أسس الانقسام على اختلافه بين البلدين".[1]

وقد تضمنت مبادئ الحزب عند تأسيسه ما يلي:

1. المحافظة على الكيان اللبناني بحدوده الطبيعية الحاضرة.
2. معارضة كل فكرة تدعو للوحدة مع سورية أو اقتطاع أراضي لبنانية.
3. عقد معاهدة مع فرنسا تتضمن استقلال اللبنانيين وسيادتهم في كل النواحي.
4. إنصاف جميع الطوائف على أساس المساواة.
5. تأليف وفد يضم جميع العناصر الموالية للبنان يعاونه فخامة رئيس الجمهورية إميل أدّه لعقد المعاهدة الفرنسية- اللبنانية.[2]

وفي دعوتهم المتشددة للكيان المسيحي اللبناني يقول أعضاء الوحدة اللبنانية: "أن لبنان قام على جماجم الأحبار والبطاركة, وسيظل لبنان وطناً للأحبار والبطاركة".[3]

---

[1] . الشرور, فضل: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (1930- 1980), دار المسيرة, بيروت, ط1, 1981,ص 200

[2] . سعادة, أنطون : الآثار الكاملة, أربعة أجزء, بيروت, ط1, 1978, ج3, ص 245.

[3] . بيهم: النزاعات السياسية في لبنان, ص 78.

وقد غلب على هذا الحزب الطابع المسيحي المعادي للعروبة والوحدة العربية. وقد انحل وتلاشى منذ بدايات عام (1938) لينضم أعضاؤه لمنظمة الكتائب والكتلة الوطنية.[1]

- منظمة الكتائب:

أسست منظمة الكتائب عام (1936) على أسس رياضية عسكرية كتقليد للمليشيات العسكرية النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا. لاسيما بعد زيارة الشيخ (بيار الجميّل) لبرلين وروما وإطلاعه على قوة وتنظيم هذه المنظمات؛ حيث يقول في هذا الصدد: "كنت أحد مندوبي لبنان في الحفلات الأولمبية التي جرت مؤخراً في ألمانيا, فتسنى لي إبّان رحلتي إلى برلين مشاهدة الفرق العديدة المنظمة... وحداني ذلك إلى التفكير في تنظيم شبيبتنا اللبنانية على مثالها. وقد ساعدني على تحقيق رغبتي ما لي من نفوذ في الأوساط الرياضية التي لم تسر بعد إلى الأهداف الوطنية".[2]

وقد تزامنت نشأة منظمة الكتائب مع العديد من المظاهرات الوحدوية في بعض المدن اللبنانية تضامناً مع مطالب الكتلة الوطنية في دمشق بالاستقلال والسيادة ووحدة بلدان المشرق العربي؛ حيث أوكل لمنظمة الكتائب في بداية تأسيسها الرد على المظاهرات الوحدوية التي كان يمثلها الحزب القومي السوري. وفي هذا الصدد يقول بيار الجميل: "رفع الانفصاليون آنذاك رؤوسهم فانبرينا لهم وصديناهم بقوة. فعلى مظاهرات طرابلس أجبنا بمظاهرات في إهدن وجونية وجبيل ... وعلى مناشير توزع في صيدا أجبنا بمناشير أخرى, وعلى إضراب بإضراب آخر وعلى إقفال مدينة بإقفال مدينة أخرى. وعلى وفد من عندهم إلى المفوضية العليا بوفد من

---

[1] . شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء, ص 65.

[2] . الكتائب اللبنانية: بيار الجميل في خدمة لبنان, دار الطباعة اللبنانية, لبنان, 1950, ص 29.

عندنا ... كان علينا أن نثيرها أزمة؛ كي نرسم حدود وطننا على الخرائط الجغرافية والكتب المدرسية".[1]

في (7/ تشرين الثاني/ 1936) صدر أول بيان تأسيسي للمنظمة جاء فيه: "لم ننشأ في سبيل أحد ولا ضد أحد وهي لن تعيش ولا تزدهر إلا بإرادة الجميع".[2]

ويمكن إجمال أهم مبادئ المنظمة كما أعلنت عند التأسيس:

1. العدالة الاجتماعية.
2. نظام اقتصادي لبناني حر.
3. المحافظة على الكيان اللبناني.[3]

وحسب المادة الأولى من القانون الأساسي للمنظمة عام 1936 هدفت الكتائب إلى "إنشاء منظمة وطنية بالتحالف مع فرنسا وذلك:

1. بإعداد الشباب للقيام بالتزاماتهم الوطنية قياماً يتفق ومصلحة الوطن والعائلة.
2. إنماء روح التضحية في صفوف الشباب مقروناً بمبدأ النظام والتعاون.
3. إحياء عوامل الأخوة بين أبناء الوطن.
4. تهذيب طباعهم وتعويدهم التسامح واحترام حريات الغير احتراماً مطلقاً.[4]

وقد تمّ تعديل المادة الأولى من القانون الأساسي في أول تموز عام 1938؛ حيث أصبحت "الكتائب اللبنانية منظمة للشباب الوطني غايتها السعي المتواصل إلى إعداد أمة لبنانية تدرك واجباتها و حقوقها في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة بالتحالف والصداقة مع فرنسا ... فلبنان وحدة سياسية وتاريخية وجغرافية وأن لبنان أمة تتبع

---

[1] . الجميل, بيار: لبنان بين واقع ومرتجى, بيروت, 1970, ص 225.

[2] . تاريخ حزب الكتائب اللبناني (1936- 1940), دار العمل للنشر, لبنان, 1979, ص 331.
يقول بيار الجميل: " إذا كانت حركة الكتائب قد ظهرت كردة فعل... فليس ضد النجادة أو غيرها من الهيئات, بل ضد كل التيارات الخارجية التي كانت تتجاذب هذا الوطن, وتلتقي كلها عند طمس شخصيته وتكريس ضياعه تمهيداً لإلحاقه نهائياً بفرنسا كمقاطعة من المقاطعات الفرنسية ما وراء البحار. أو بالمشاريع الوحدوية التي كانت السياسة الدولية تطرحها في هذه المنطقة لتوسيع نفوذ سيطرة هذه أو تلك من الدول الاستعمارية...".
الجميل, بيار : تاريخ حزب الكتائب اللبنانية, دار العمل للنشر, بيروت, ط1 , 1979 , ص 79.

[3] . شرور: مرجع سابق, ص 200.

[4] . القانون الأساسي للكتائب اللبنانية لعام 1938, مطبعة عازار, بيروت, 1938, ص 18.

أمم البحر المتوسط وحضارته". [1] وبالرغم من أن دستور المنظمة لا يمنع دخول أبناء الطوائف الأخرى غير المسيحية في عضويتها؛إلا أن الطابع الماروني غلب على الكتائب.

- الكتلة الوطنية:

ظهرت بعض الكتل البرلمانية ضمن التيار اللبناني؛ والتي شكّلت نواة لأحزاب سياسية لاحقاً, كالكتلة الوطنية التي تزعمها إميل أدّه وأصبحت منذ عام (1943) حزباً سياسياً عُرف بحزب الكتلة الوطنية. والكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري والتي عُرفت لاحقاً بحزب الاتحاد الدستوري. ففي عام (1936) انقسم البرلمان اللبناني بين الكتلتين؛ الأمر الذي أدّى لانقسام الشارع المسيحي بين توجهات الكتلتين المختلفة. حيث مثلت الكتلة الوطنية تيار اللبناني المتعصب لاستقلال لبنان والمرتبط بفرنسا والرافض لعروبة لبنان. فهو التيار القائل بأن الأمة اللبنانية منحدرة من أصل فينيقي فهو بالتالي معادٍ لأي توجه وحدوي في المنطقة. وقد زاد من قوة هذا التيار أن زعيمه بيار الجميل رأس المجلس النيابي عام (1924) وأصبح رئيساً للوزراء عام (1929- 1930) ثم رئيساً للجمهورية في الفترة الممتدة بين عامي (1936- 1941). إلا أن توجهات الكتلة نحو البلاد العربية قد تغيرت بتوقيع ميثاق عام (1943) ؛ حيث توصلت الأطراف اللبنانية الوحدوية والانفصالية إلى حل وسطي بين الطرفين, يقضي بتنازل الوحدوين عن مطالبهم الوحدوية مقابل تنازل الانفصاليين عن الحماية الأجنبية والتدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية.[2]

بينما عُدّت الكتلة الدستورية التي تمثل أيضاً التيار اللبناني المستقل برئاسة بشارة الخوري الذي أصبح رئيساً للبنان عام (1943) أكثر انفتاحاً على العرب وعلى التعاون التام معهم. واختلفت مع الكتلة الوطنية حول حدود التعاون مع فرنسا.[3]

---

[1] . القانون الأساسي للكتائب, ص 31.

[2] Suleiman, Michael: Parties in Lebanon, the Chalice of A fragment Politic at Culture. York, 1967.p250

[3] . . Suleiman, Michael: same book, p. 253

ب -الاتجاه السوري:

- الحزب القومي الاجتماعي:

تأسس هذا الحزب على يد أستاذ اللغة الألمانية في الجامعة الأمريكية ببيروت (أنطون سعادة) وخمسة من تلاميذه منهم: جورج عبد المسيح, فؤاد جرجس وجميل صوايا في (16/ تشرين الثاني/ 1932).[1]

وقد تأثر أنطون بأفكار والده (خليل سعادة) مؤسس الحزب (الوطني الديمقراطي) في الأرجنتين عام (1919), كما أصدر كتاباً أسماه (نشوء الأمم) ذكر فيه أهم نظرياته القومية ومقومات الأمة الواحدة ولخص عقيدته بقوله: **"**وقد أجبت نفسي بعد التنقيب الطويل فقلت هذا المبدأ؛ سوريا للسوريين والسوريون أمة تامة**"**.[2]

وتتلخص المبادئ الأساسية للحزب بما يلي:

1. سورية للسوريين والسوريون أمة واحدة.
2. القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها ومستقلة عن غيرها.
3. القضية السورية قضية الأمة السورية والوطن السوري.
4. الأمة السورية مجتمع واحد متولد من تاريخ طويل.
5. الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية؛وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب. شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة. ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم من الشرق. ويعبر عنها بلفظ عام: الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص.[3]

---

[1] . شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء, ص 90.

[2] . سعادة, أنطون: الآثار الكاملة, جزء, بيروت, ط1, 1976, ج2, ص 83.

[3] . سعادة: المصدر نفسه, ج2, ص 84.

6. تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي السياسي القومي.

فقد رأى أنطون سعادة أن المحدد الأساسي لمفهوم الأمة مرتبط بالأرض والجغرافيا؛ فمقومات الأمة السورية برأيه هي الجغرافيا ووحدة التاريخ ووحدة الشعب المكون من مزيج من السلالات والأعراق, وليست الرابطة العرقية أو الإرادة والمصلحة.[1]

كما استبعد سعادة العامل الديني كدعامة من دعامات الأمة وكذلك اللغة. فالدين برأيه يتعارض مع القومية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص, كما دعا للعلمانية والعدالة الاجتماعية. وقال في هذا الصدد: "إن فكرة الجامعة الدينية السياسية منافية للقومية عموماً والقومية السورية خصوصاً, فتمسك السوريين المسيحيين بالجامعة الدينية يجعل منهم مجموعاً ذا مصلحة متضاربة مع مصالح دينية أخرى ضمن الوطن. ويعرّض مصالحهم للذوبان في مصالح الأقوام التي تربطهم بها رابطة الدين وكذلك تشبث السوريين المحمديين بالجامعة الدينية يعرّض مصالحهم للتضارب مع مصالح أبناء وطنهم الذين هم من غير دينهم. وللتلاشي في مصالح الجامعة الكبرى المعرّضة أساساً لتقلبات غلبة العصبيات, كما تلاشت في العهد العباسي والعهد التركي".[2]

كما أن اللغة برأيه عامل ضروري تكميلي لنشوء الأمم وليست العامل التأسيسي.[3]

أما عن موقف الحزب من القومية العربية والانتماء العروبي فيتلخص في الدعوة لجبهة عربية منظمة يكون للأمة السورية فيها دور السيادة والتوجيه لتميزها وتقدمها عن المحيط العربي. [4] حيث يقول سعادة بهذا الخصوص: "إن مبدأ الأمة السورية التامة لا يُنافي مطلقاً أن تكون الأمة السورية إحدى أمم العالم العربي, كما

---

[1] . نصار, ناصيف: تصورات الأمة المعاصرة, دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر, دار الأمواج, بيروت, 1994, ص 392.

[2] . سعادة, أنطون: نشوء الأمم, دمشق, ط2, 1951, ص 174.

[3] . ذياب, عز الدين: التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1993, ص 216.

[4] . سعادة: الآثار الكاملة, ج2, ص 102.

أن كون الأمة السورية أمةً عربية لا يُنافي أنها أمة تامة لها حق السيادة المطلقة على نفسها ووطنها, ولها بالتالي قضية أخرى".[1]

كما أكد سعادة أن غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي: "بعث نهضة قومية اجتماعية تكفل تحقيق مبادئه وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها. وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً وتثبيت سيادتها وإقامة نظام جديد يؤمن مصالحها ويرفع مستوى حياتها ... كما أننا لن نتنازل عن مركزنا في العالم العربي ولا عن رسالتنا إلى العالم العربي. ولكننا نريد قبل كلّ شيء أن نكون أقوياء في أنفسنا لنتمكن من تأدية رسالتنا. يجب على سوريا أن تكون أمة قوية بنهضتها القومية الاجتماعية لتستطيع القيام بمهمتها الكبرى".[2]

- منظمة النجادة الإسلامية:

تأسست هذه المنظمة في أواخر عام (1936) ومن أبرز مؤسسيها عدنان الحكيم, حسين سجعان, أنيس الصغير, عماد الصلح وجميل مكّاوي, حيث غلب على عضويتها الطابع الإسلامي.[3]

ومن أبرز المبادئ العامة التي نادت بها منظمة النجادة في نظامها الأساسي:

1. النجادة حزب لبناني سياسي ديمقراطي عربي تحرري.
2. إلغاء الطائفية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص, والعمل على تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب بإشاعة روح الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
3. تعتبر النجادة لبنان بلداً عربياً؛ له ما لبقية الأقطار العربية من حقوق وعليه ما عليها من واجبات.[4]

وقد مثلت منظمة النجادة نقيضاً لحزب الكتائب اللبناني؛ فقد رفضت الانعزالية السياسية للبنان عن محيطه العربي؛ حيث نادت بلبنان الحر العربي المستقل وإلغاء

---

[1] . سعادة: المصدر نفسه, ص 88.
[2] . سعادة: المصدر نفسه, ص 101.
[3] . شرور: مرجع سابق, ص 388.
[4] . القانون الأساسي للنجادة, 1937, ص 12-13.

الطائفية. كما اتخذت المنظمة من مقولة الشريف حسين بن علي (بلاد العرب للعرب) شعاراً لها. كما حملت معظم فرق النجادة أسماءً ذات دلالات عربية وإسلامية منها: الوليد, الهاشمية, اليرموك, الأنصار, ميسلون, بدر الكبرى, الأرز, الرشيد, غازي الأول وغيرها.[1]

وبعد استقلال لبنان؛ عدّلت منظمة النجادة في مبادئها بعد تخليها عن فكرة الوحدة حيث جاء في تعديلاتها: "لبنان بلد عربي له ما للبلاد العربية من حقوق وعليه ما عليها من واجبات. وتؤمن بأبعد حقوق التعاون المعقولة بينه وبين الأقطار العربية على أساس تأمين مصالحه الحيوية واحترام حرية سكانه في تقرير مصيرهم وسيادتهم".[2]

ت -الاتجاه القومي:

- حركة القوميين العرب:

ولدت فكرة إنشاء حركة القوميين العرب السرية عام (1938) نتيجة التباين في نظرة القوميين من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت حول مفهوم القومية العربية ذات المعاني المختلفة في أذهان الشباب القومي العربي.[3]

حيث عُدّت بيروت إحدى مراكز الحركات الفكرية في الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ حيث عدّت ملتقى الطلبة العرب المتأثرين بالفكر الثوري التحرري, وقد شهدت بيروت ولادة هذه الحركة القومية بين أعضاء نادي (العروة الوثقى) في الجامعة الأمريكية.[4]

اختلف تصور الدعوة القومية عند البعض مابين قومية لبنانية أو سورية أو عربية شاملة. كما تعددت مواقفها من المعتقدات الدينية والطائفية فبعضها غلب عليه الطابع الديني, والبعض الآخر تنصّل من الدين. فكان من القوميين "من يربط قوميته بدين

---

[1] . شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء, ص 79.
[2] . القانون الأساسي للنجادة, ص 60.
[3] . حنا, عبد الله: الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان, دار التقدم العربي, دمشق, ط2, 1975, ص 74.
[4] . الكبيسي, باسل: حركة القوميين العرب من قوة ضاغطة إلى حزب سياسي, بيروت, 1974, ص 88.

خاص من الأديان السماوية فيطغى في نفسه الشعور الطائفي على الفكرة القومية, ومنا من يجعل القومية على أنقاضهما, وبين هذا وذاك ألوان من التفكير وضروب من الأهواء لا تدخل تحت عدٍّ ولا حصر".[1]

وقد مارست الحركة نشاطها ضمن (النادي الثقافي العربي) دون الحصول على ترخيص قانوني, وقد عدّت القضية الفلسطينية محورها الرئيسي, واعتمدت في نشاطاتها على اللاجئين الفلسطينين وعلى أبناء المدارس والجامعات. كما تبنى البعض الدعوة القومية لاقتناعه بأنها الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة والسبيل للتخلص من الاستعمار الأجنبي. بينما رأى البعض أنها الطريق لبناء مستقبل أفضل بعيداً عن الكبت والظلم الاجتماعي. والبعض الآخر سار مع الركب خوفاً من التهم التي قد توجه لهم بالخيانة والرجعية.[2]

وقد عُدّ لبنان في نظر حركة القوميين العرب ذا وضع خاص يحتاج إلى جهد كبير للحفاظ على عروبته وانتمائه لمحيطه بعيداً عن الارتباط والتبعية للغرب.

- عصبة العمل القومي:

بعد عقد مؤتمر سري في (القرنايل) في لبنان عام (1933) على يد مجموعة من الشباب العربي المثقف من لبنان والعراق وفلسطين وسورية؛ تمّ إعلان قيام (عصبة العمل القومي), والتي اعتبرت أن الاستعمار الأجنبي أساس المصائب في العالم العربي. الذي يسعى لاستعمار البلاد العربية فكرياً ومادياً واتخاذها قاعدة للسيطرة على آسيا الشرقية وإفريقيا, من خلال تجزئة البلاد وإفساد أخلاق المجتمع والقضاء على الفكر والروح العربية.[3]

ومما جاء في البيان الختامي للمؤتمر والذي حضره كل من أكرم زعيتر, علي ناصر., فريد زين الدين, ثابت الغزاوي وغيرهم : "إن ذريعة الأقليات كانت وما

---

[1] . حنّا: مصدر سابق, ص 75.
[2] . المقدشي, توفيق: جورج, لوسيان: الأحزاب السياسية في لبنان 1959, دار الفكر, بيروت, د.ط, ص 57.
[3] . بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي, قرنايل, لبنان, 1933, ص 6.

تزال سلاحاً ماضياً بيد المستعمرين يبررون بها تدخلهم في شؤون الأمم المستقلة فيتوصلون بذلك إلى استعمارها, وحيث أنه لا فرق في الحقوق والواجبات بين مواطن ومواطن أيّاً كان مذهبه أو منبته أو لغته, فإننا ننكر ولا نعترف بوجود الأقليات المذهبية أو العنصرية أو اللغوية, وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية..."[1]

وتلخصت أهداف العصبة بشرطين أساسين متكاملين:

1. سيادة العرب واستقلالهم بشكل كامل.
2. إنشاء كيان قومي عربي موحد مستقل وأن العالم العربي فيه كل مقومات الوحدة من تاريخ مشترك ولغة واحدة وموقع جغرافي متكامل إضافة إلى التقارب الكبير في العادات والتقاليد. ولكن السبب الحقيقي لتدهور أوضاع العرب - حسب المؤتمر- هو كثرة النفعيين الذين يُغلّبون مصالحهم الشخصية على مصلحة الأمة, ويسعون لتقليد الغرب بشكل أعمى وبطريقة لا تتناسب مع الواقع العربي, إضافة إلى عدم الرضوخ لسنن العمل المشترك.[2]

وقد نقلت العصبة مركز عملها إلى مدينة حمص في سورية عام (1935) ووجهت اتهاماتها إلى حكومة الكتلة الوطنية في دمشق بمسايرة الاحتلال الفرنسي على حساب القضية العربية. واستمرت العصبة بالتعبير عن وجهة نظرها من خلال البيانات والاجتماعات والمسيرات الجماهيرية, كما ولعبت دوراً هاماً في الدفاع عن قضية لواء اسكندرونة بين عامي (1936- 1939) والقضية الفلسطينية وغيرها من المواقف العربية المشرفة.[3]

---

[1] . بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي, المصدر نفسه, ص 13.

[2] . المصدر نفسه, ص 2, 8.

[3] . بلاوني, مصطفى: "عصبة العمل القومي وإسهامها في الحركة القومية في سورية (1933- 1939)", مجلة دراسات تاريخية, العدد (24), كانون الأول 1986, جامعة دمشق, ص 196.

- الحركة العربية السرية:

في عام (1935) شهدت مدينة بيروت نشوء تيار قومي جديد يقف ضد الإقليمية والطائفية وقد عُرف (بالحركة العربية السرية) يعمل من أجل العرب والعروبة. وقد أسس هذه الحركة عدد من الشباب اللبنانيين والعرب من سورية والمغرب ومصر وفلسطين أهمهم: كاظم الصلح, محمد علي حمادة, أكرم زعيتر, قسطنطين رزق وغيرهم؛ حيث أصدروا كتاباً سرياً عُرف باسم (الكتاب الأحمر) أو (كتاب القومية العربية) الذي تضمّن الأفكار الأساسية للحركة.[1]

والتي تضمّنت العمل على تثبيت المفاهيم القومية العربية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية, ورفض الطائفية والعنصرية كما أكدت على ضرورة إقامة وحدة عربية فيدرالية. وجاء في البند الخامس من الأفكار الأساسية للحركة ما يلي: "يحرّم العربي العصبيات التي تضعف العصبية العربية كالعصبيات الطائفية والعنصرية والطبقية والإقليمية والقبلية والعائلية وأشباهها. والعربي يعلم أن

الأديان السماوية ليست في ذاتها عصبية دنيوية, فهو لذلك يحترمها ولا يرى فيها ما يحمله على إنقاص ولائه التام لقوميته العربية ... كما أن الدولة العربية دولة قومية لا دولة دينية".[2]

[1] . حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر, ص 156.

[2] . حلاق: المرجع نفسه, ص 156.وقد جاء تأكيد هذه الحركة على الناحية الدينية ورفض الطائفية, نتيجة لعب الاحتلال على هذا الوتر لتفرقة الشعوب العربية؛ لاسيما استغلال السلطات الفرنسية للفوارق الدينية والطائفية في لبنان لتثبيت وجودها السياسي والاقتصادي والذي لا يمكن له أن يستمر ويزداد دون تفرقة الناس وزرع بذور الخلاف بينهم وفق نظريتها الشهيرة "فرّق تسد". (الباحث).

رابعاً: تطور الأحداث السياسية اللبنانية منذ توقيع المعاهدة اللبنانية- الفرنسية إلى عشية الحرب العالمية الثانية (1936- 1939):

1) المعاهدة الفرنسية – اللبنانية عام (1936):

أ. الظروف السياسية التي سبقت توقيع المعاهدة اللبنانية- الفرنسية.

شهد عام (1936) توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية في (9/ أيلول/ 1936) بعد صراع طويل بين الوطنيين السوريين والانتداب الفرنسي؛ حيث تبنّت الحركة الوطنية في سورية فكرة استبدال الانتداب بمعاهدة على غرار ما جرى بين العراق وبريطانيا عام (1930), حيث تمّ إلغاء الانتداب البريطاني على العراق وإدخاله كعضو يمثّل دولة مستقلة في عصبة الأمم.[1]

سعت سورية للحصول على مثل هذا الاتفاق مع فرنسا بين عامي (1932 -1933) لكن الاتفاق تأخر لعام (1936) نتيجة العقبات الكثيرة التي واجهت الطرفين. وفي بداية عام (1936) عمّ الاضطراب معظم المناطق السورية وتجسّدت مطالبها بعقد معاهدة فرنسية – سورية , وقد قبلت فرنسا إجراء المفاوضات مع سورية في آذار عام (1936).[2]

لم تكن المحادثات بين وفد الكتلة الوطنية والمسؤولين الفرنسيين في باريس في (22/ آذار/ 1936) سهلة وبسيطة, بل استمرت حتى التاسع من أيلول نتيجة إصرار الوفد السوري على إعادة جميع الأراضي التي لم تكن تؤلف جزءاً من لبنان قبل الحرب إلى سورية. هذه العملية تعني عودة لبنان إلى حدوده التاريخية.

إلا أن الفرنسيين عارضوا هذا المطلب بشدة "وطال الأخذ والرد حول القضية إلى أن اقترح الوفد استفتاء البلاد اللبنانية في مسألة ضمها إلى الوحدة السورية أو عدمه... وعندما رأى الوفد أن لا سبيل لإدخال لبنان (الجمهورية) في الوحدة

[1] . أنطونيوس: مصدر سابق, ص 505.
[2] . ذوقان: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار, ص 418.

السورية طلب إذ ذاك إعادة (لبنان المتصرفية) إلى ما كانت عليه قبل الحرب الكبرى...".[1]

ووجدت المحادثات الفرنسية – السورية أصداء قوية لها في لبنان؛ ولاسيما في المدن الساحلية عند المسلمين, الذين جددوا رغبتهم بالانضمام لسورية والوحدة معها. وعمّت الاضطرابات الأحياء الإسلامية في بيروت؛ لكن أشدّها في طرابلس وصيدا. كما تشجّعت الكتلة الدستورية في لبنان بزعامة الشيخ (بشارة الخوري) على تقديم طلبها إلى المجلس النيابي في (13/ آذار/ 1936) لإجراء مفاوضات مماثلة بين لبنان وفرنسا.[2]

وقد أكد الفرنسيون بشكل لا يقبل الشك رفضهم التام للحديث عن الوحدة اللبنانية السورية. وأن أي محاولة من الوفد لطرح الموضوع والتمسك به سيؤدي فوراً لإيقاف المفاوضات. بينما عقد الوحدويون اللبنانيون مؤتمراً في صيدا لدعم مطالب وفد الكتلة الوطنية والتأكيد على إصرار الوحدويين اللبنانيين على الوحدة مع سورية. كما طالبوا الفرنسيين بإجراء استفتاء شعبي للتأكد من رغبة الأهالي بالوحدة و أعلنوا أن وفد الكتلة الوطنية هو ممثلهم الشرعي في المفاوضات.[3]

كما عُقد اجتماع مماثل في قرية (لا لا) لأشراف ووجهاء البقاع وراشيّا والذي تولى رئاسته السيد (محمد حسين حيمور) والذي أكد على السعي الحثيث لنيل الاستقلال والعودة إلى حضن سورية الأم والتضامن التام مع وفد الكتلة الوطنية في مفاوضاتها مع فرنسا. وفي الواقع لم تكن هذه التحركات الوحدوية في الداخل اللبناني تسير بشكل عفوي؛ بل حدثت نتيجة إيعاز من الوفد السوري المفاوض في باريس, لتكون هذه المؤتمرات ورقة ضغط جديدة في يده يواجه بها الفرنسيين.[4]

---

[1] . الأرمنازي: مصدر سابق, ص 102.

[2] . وهبة, توفيق: لبنان في حبائل السياسية, د.ت, ص 12.

[3] . الكيالي: مصدر سابق, ج4, ص 294.

[4] . المصدر نفسه, ص 295.

وفي نفس الوقت الذي تطلّع فيه أنصار الوحدة السورية - الفرنسية في باريس عام (1936) لتحقيق وحدة البلاد السورية وسيادتها؛ خشي أنصار الكيان اللبناني من أن تعترف فرنسا بوحدة سورية , فعملوا على كافة الأصعدة لمنع تحقيق ذلك. ووضعت البطريركية المارونية كل ثقلها السياسي لدى الانتداب الفرنسي لعقد معاهدة فرنسية – لبنانية على نمط المعاهدة الفرنسية – السورية. بل إن المتعصبين للكيان اللبناني المسيحي رفضوا عقد المعاهدة؛ بل طالبوا بالحماية الفرنسية المباشرة على لبنان, لأن المعاهدة ستضع دولتين غير متكافئتين من حيث القوة في مواجهة بعضهما.[1]

ومن جهة ثانية فقد سارع البطريرك الماروني عريضة بمراسلة السيد (دلبوس) وزير الخارجية الفرنسي في (12/ حزيران/ 1936) جاء فيها: "نمي إلينا أنه خلافاً للوعود المعطاة لنا, فإن الوفد السوري عمل على بحث مسألة الحدود اللبنانية... ونأمل أن نحصل من معاليكم على تأكيد قاطع بأن وحدة الأراضي اللبنانية لا ولن تمس".[2]

فجاء الرد على شكل رسالة من السيد (فينو) سكرتير الدولة في وزارة الخارجية الفرنسية إلى السيد (إميل أدّه) رئيس الجمهورية اللبنانية في (20/ حزيران/ 1936) جاء فيها:

"أود أن أؤكد لفخامتكم أن الحكومة الفرنسية, المنهمكة حالياً بالتحضير لعقد معاهدة سورية – فرنسية نأمل في توقيعها قريباً, تدرك جيداً حقوق لبنان بعقد معاهدة مماثلة لتلك التي ستفيد منها الدولة المجاورة. والواقع أن المادة الأولى من صك الانتداب تمنح كلاً من سورية ولبنان الحق في الاستقلال, هذا الاستقلال يجب أن يُحاط بالضمانات الدولية في كلا الحالتين, ومن بين هذه الضمانات المحافظة على

---

[1] . صليبي: مرجع سابق, ص 227.
[2] . سعيد: مرجع سابق, ص 261.

الحدود الراهنة لهاتين الدولتين. أما بالنسبة للبنان فإن حدوده تلك التي حددت في 31/ آب/ 1920".[1]

وقد هدف مكتب المعلومات الفرنسي إلى متابعة الوضع السياسي العام في لبنان. والعمل على إعادة الوحدة بين القيادات المسيحية فيه لاسيما بعد انقسامها في الرأي حول مسألة العلاقة مع فرنسا؛ حيث صوّر للمسيحيين مقدار الخطر الذي سيلحق بهم وبمصالحهم في حال ابتعادهم عن سياسة باريس. كما مارس المكتب دوراً كبيراً في الضغط على الوفد السوري في باريس لمنعه عن التشدد في مطالبه الوحدوية والقبول بالمقترحات الفرنسية.[2]

وقد وصلت العديد من البرقيات والمذكرات اللبنانية خلال فترة توقيع المعاهدة من الاتجاهين الوحدوي العروبي والمسيحي الانفصالي إلى الخارجية الفرنسية واللجنة الدائمة للانتداب في جينيف والكتلة الوطنية في دمشق ووفدها المفاوض في باريس؛ والتي عبّرت بمجملها عن أمانيهم بالانفصال والاتصال, فقد تخوّف كلا الفريقين المتناقضين من المحادثات الجارية في باريس.[3]

وفي (9/ أيلول/ 1936) أسفرت المباحثات في باريس عن توقيع معاهدة الفرنسية – السورية والتي وصفها رئيس الوفد السوري المفاوض (فارس الخوري) بأنها "تمثل معجزة القرن العشرين".[4]

والتي أثرت على العلاقات الفرنسية – اللبنانية وعلى مواقف المسلمين والمسيحيين اللبنانيين تجاه بعضهم؛ حيث عُدّ توقيع الوطنيين السوريين على هذه المعاهدة تنازلاً ضمنيّاً عن مطالبتهم بالمناطق الساحلية التي سُلِخَت عن سورية وضُمَّت إلى لبنان الكبير عام (1920), الأمر الذي زاد من تقبّل المسلمين الوحدويين للكيان اللبناني والعمل على الانخراط فيه. فقد رأت البرجوازية الإسلامية بأن الفترة التي قضتها

[1] . المرجع نفسه, ص 263.
[2] . فارس, هاني: النزاعات الطائفية في لبنان الحديث, الدار الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1980, ص 91.
[3] . الجسر: مصدر سابق, ص 68.
[4] . . Edmond Rabbath: "La Formation historique du Liban.....".

في كنف لبنان الكبير قد عادت عليها بفوائد اقتصادية كبيرة؛ خاصة بعد أن اتخذت فرنسا من مدينة بيروت مركزاً لنشاطها الاقتصادي في الشرق.[1]

وهكذا تم إسدال الستار عن قضية حدودٍ استمر الصراع عليها حوالي ستة عشر عاماً وأصبح الكيان اللبناني أمراً واقعاً لا إمكانية لرفضه أو حتى التشكيك به. وأصبحت العودة إلى سورية والوحدة معها حلماً جميلاً يتذكره الوحدويون ويتألمون على زواله.

ب- أثر توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية على موقف المسلمين السياسي عام (1936):

شهد لبنان عام 1936 انقساماً شديداً حول مفهوم الوطن وحدوده, وبدأت الأنظار تتجه نحو توقيع معاهدة لبنانية - فرنسية ليحقق كل طرف أمانيه. لكن توقيع الاتفاقية السورية الفرنسية قضى على كل أمل للوحدويين.

ففي 15 تشرين الأول أصدر الرئيس اللبناني إميل أدّه مرسوماً يقضي بتشكيل لجنة لبنانية من مختلف الطوائف للتفاوض مع فرنسا حول توقيع معاهدة شبيهة بالمعاهدة السورية الفرنسية وهم الرئيس إميل أده وبشارة الخوري عن الموارنة, غبريال خبّاز عن الكاثوليك, عبد الله بيهم و محمد العبود وخالد شهاب عن السنة, حكمت جنبلاط عن الموحدين, نجيب عسيران عن الشيعة, بترو طراد عن الأرثوذكس, وهرام ليلكيان عن الأقليات. وقد عدّ حزب الكتائب تأليف الوفد بهذه الطريقة "بداية تبلور الثنائية الوطنية حول مفهوم الاستقلال والوطن".[2]

وقد ظهر التغير الواضح في موقف المسلمين من الوحدة من خلال تأكيدهم في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في (23/ تشرين الأول/ 1936) ببيروت في منزل عمر بيهم والذي نتج عنه:

---

[1] . فارس: مرجع سابق, ص 123.

[2] . تاريخ حزب الكتائب (1936- 1940), دار العمل للنشر, بيروت, 1979, ص 21.

1. يشكل المسلمون أغلبية سكان لبنان المتمسكين بالوحدة السورية سياسياً واقتصادياً والرافضين للانفصال والذين يجدون في الوحدة الضمانة لتحقيق الوحدة العربية لاحقاً.
2. لا يرى المسلمون سبباً لرفض قيام وحدة كونفدرالية بين الدول الواقعة تحت نير الانتداب الفرنسي, استجابة لرفض شركائهم في الوطن الوحدة السورية في الوقت الراهن.
3. عدم الارتياح لحالة التمييز الحاصلة بين السكان والتي تعمق الخلافات الطائفية, وضرورة تخصيص بند في المعاهدة المزمع عقدها مع فرنسا لتحقيق المساواة في الواجبات والحقوق بين الطوائف.
4. احتجاج المؤتمرين بسبب إبعاد الوحدويين تماماً عن المشاركة في الوفد المفاوض في باريس.[1]

ونلاحظ من هذه المقررات حدوث تحول واضح في التعاطي الإسلامي مع المسألة اللبنانية من خلال قبول بمفهوم وصيغة لبنان الكبير الذي أقره الجنرال غورو عام 1920 فلم يعد طلب الوحدة السورية سوى للتذكير بمطالب شريحة واسعة من الناس؛ بعد أن اضطر قادة التيار الوحدوي للاندماج بالكيان اللبناني الجديد الذي لطالما رفضوه, لكن لم يكن بإمكانهم التغاضي كذلك عن الأصوات المسيحية الشريكة لهم في الأرض ورفضها القطعي للوحدة. خصوصاً أن القادة الوحدويين وجدوا مصالحهم الخاصة في هذا المشروع؛ لاسيما بعد موقف الكتلة الوطنية السورية واتفاقها مع فرنسا. وأصبح شعار الوحدة العربية هو المطلب الشعبي بدلاً من الوحدة السورية وهو عنوان المرحلة المقبلة. وقد عبّر رياض الصلح في جريدة النهار عن هذه الفكرة بقوله: "إن لبنان لا يحفظه عزيزاً منيعاً موفور الكرامة إلا العروبة, هي في الداخل عماده, وفي الخارج سياجه. فليكن عهد لبنان الجديد عهداً مبنياً على هذا الأساس".[2]

---

[1] Edmond Rabbath: <<La formation Historique du Liban...>> , p. 409..

[2] . جريدة النهار, (26/ تشرين الأول/ 1936).

وهكذا انتهت المفاوضات بين الوفد اللبناني والفرنسيين بتوقيع معاهدة في (13/ تشرين الثاني/ 1936) أُقِرت في المجلس النيابي اللبناني بعد أربعة أيام بنصوصها المشابهة للمعاهدة السورية- الفرنسية. مع فارق أساسي في صيغة بقاء القوات الفرنسية في البلاد والمدة الزمنية لانسحابهم. فالمعاهدة السورية نصت على حق فرنسا بالاحتفاظ بقاعديتن جويتين خارج المدن إضافة لبقاء قواتها في منطقة العلويين وجبل الموحدين الدروز لمدة خمس سنوات فقط. بينما نصت المعاهدة الفرنسية- اللبنانية على بقاء القوات الفرنسية في لبنان لمدة خمسة وعشرين عاماً في أي مكان من الأراضي اللبنانية دون تحديد.[1]

جاءت ردة فعل الشارع المسلم عنيفة جداً على هذه المعاهدة التي حرمته من أحلامه الوحدوية وثبت واقعاً يرفضه المسلمون وبالقوة. الأمر الذ دفعهم إلى التظاهر والتنديد بالمعاهدة والتأكيد على رفضها جملة وتفصيلاً. وقد بلغت الأحداث حداً خطيراً حتى أن المتظاهرين حاولوا اقتحام السراي الحكومي والسيطرة عليه "فتصدى لهم رجال الأمن وألحقوا ببعضهم إصابات قاتلة, وكادت الاضطرابات تتحول إلى حرب أهلية هددت العاصمة طوال ثلاثة أيام بالانفجار".[2]

إلا أن تدخل بعض الأعيان من المسيحيين والمسلمين لإنهاء حالة التوتر والقيام بالزيارات المتبادلة. إضافة لدور الكتلة الوطنية السورية التي حاولت كذلك التدخل وتهدئة التوتر بإرسال إحسان الجابري وجميل مردم كممثلين عنها. وقد رافقهما رياض الصلح إلى طرابلس. والذي خطب بالجماهير المحتشدة قائلاً:

"باسم الكتلة الوطنية وباسمي أنا رياض الصلح الساحلي, أشعر بما تشعرون ولكني أريد أن نرضخ لإرادة الكتلة الوطنية كما رضخت بيروت".[3]

كما أكد جميل مردم بك في اليوم التالي شعوره بالفرح لحصول جميع الطوائف في لبنان على المساواة بقوله: "إنني مغتبط من السياسة الحسنة القائمة في لبنان,

---

[1] . Gabriel Puaux: <<Deux anne'es au Levant>>, Hachette, Paris, 1952, p.12.
[2] . شمعون, كميل: مذكراتي, بيروت, ط1, 1969, ص 12.
[3] . جريدة النهار, (26/ تشرين الثاني/ 1936).

واستعداد الحكومة لإعطاء جميع الطوائف حقوقها, وهذه مقدمة لإيجاد العلاقات الطيبة وتوطيدها بين سورية ولبنان".[1]

وبعد إبرام المعاهدة الفرنسية – اللبنانية اعاد المندوب السامي الفرنسي (دي مارتيل) العمل بدستور عام (1926). واتجهت السياسة الفرنسية وأتباعها من الموارنة إلى التقرب للقيادات الإسلامية التي اشتركت في توقيع المعاهدة لتسليمها بعض المناصب الهامة في الدولة كتعبير عن حسن النيّة ومكافأة لها على دورها في قبول الكيان اللبناني الذي تحرص فرنسا على رعايته. واستجابةً كذلك لمطالب المسلمين في المساواة والعدالة داخل الكيان اللبناني. وقد تمّ تعيين (خير الدين الأحدب) رئيساً للحكومة, يعاونه ثلاثة أعضاء مسلمين هم: (الأمير خالد أبي اللمع, حبيب أبي شهلة, وإبراهيم حيدر). واعتبرت الحكومة الجديدة بدورها في بيانها الوزاري أن المعاهدة الفرنسية – اللبنانية وإعادة العمل بدستور عام (1926), قد رسّخا على المدى البعيد الأسس المشتركة بين فرنسا ولبنان.[2]

كما عملت فرنسا على (مورنة) المقعد الرئاسي في الجمهورية اللبنانية مما ساهم في تشكيل كتلتين مارونيتين انتخابيتين كبيرتين هما الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري, والكتلة الوطنية بزعامة إميل أدّه. واللتين شكّلتا نواةً لأحزاب سياسية لبنانية فيما بعد. وقد سعت كل منهما إلى استمالة المسلمين والانفتاح عليهم وعلى البلاد العربية تلبية لمصالحهم بالوصول على كرسي الرئاسة؛ لأن النظام الانتخابي يوجب عليهم البحث عن حلفاء لهم لتحقيق هذه الغاية.كما تطورت مواقفهم فيما بعد لدرجة طلب الاستقلال الغير المحمي من فرنسا لاسيما بعد امتناع الأخيرة عن التصديق على المعاهدة الفرنسية- اللبنانية والتي بقيت حبراً على ورق.[3]

وهكذا انتهت مسألة الحدود اللبنانية والتي استمرت فترة طويلة من الزمن ضمن إطار الأخذ والرد, الرفض والقبول. وخصوصاً أن موقف الكتلة الوطنية في سورية

---

[1] . النهار, (27/ تشرين الثاني, 1936).
[2] . الخوري: مصدر سابق, ص 205.
[3] . الجسر: مصدر سابق, ص 70.

جاء واضحاً؛ حيث لم تعد مهتمة بالوحدة مع المناطق اللبنانية وترى مصالحها في تثبيت الكيان اللبناني. الأمر الذي أدى إلى إسكات الأصوات الوحدوية اللبنانية تدريجياً.

2) الوضع اللبناني السياسي والاقتصادي قبيل الحرب العالمية الثانية (1939).

بعد توقيع المعاهدة الفرنسية – اللبنانية وتثبيت حدود لبنان الكبير؛ بدأ التقارب الإسلامي المسيحي يزداد ببدء الحوار بين (رياض الصلح) الزعيم الأول للمسلمين في تلك الفترة, والذي أخذ يعمل على الحصول على الزعامة والمكانة السياسية في لبنان بعد أن فقد كل أمل ممكن للوحدة مع سورية والذي كان من أهم دعاتها؛ لاسيما بعد تنازل زعماء الكتلة الوطنية في سورية عن هذه الوحدة في سبيل مصالحهم الشخصية. وبين تيار الكتائب اللبنانية خصوم الأمس؛ ففي عام 1937 عقدت سلسلة من التشاورات بين الطرفين للوصول إلى الصيغة الأفضل لجمع اللبنانيين نحو هدف واحد حيث بدأ "... الحوار بيننا وبينه انطلاقاً من مبدأ الاستقلال. فنحن نسعى إلى الاستقلال وهو كذلك... فما هو السبيل لجمع اللبنانيين حول هذا المطلب الأساسي؟ ومع الوقت, وبعد سلسلة من المناقشات الطويلة كنا نبيّن له فيها أسباب الحذر عند المسيحيين, ويشرح لنا هو دوافع (رفض) المسلمين للوطن اللبناني والكيان اللبناني... بعد هذه المناقشات حصل نوع من التفاهم على الخطوط العامة التي شكّلت فيما بعد الميثاق الوطني, فاتفقنا معه على أن نواصل نحن محاربتنا للانتداب... ولفكر الوطن القومي المسيحي, وأن يكمل هو حملته التبشيرية في أوساطه بالوطن اللبناني المستقل عن الشرق وعن الغرب معاً...".[1]

لقد أصبح لبنان؛ نتيجة الانقسامات السياسية الحادة التي عاشها, بعيداً عن مطلب الوحدة العربية. وقد عُدّ قطراً عربياً قائماً بذاته وليس جزءاً من سورية أو البلاد العربية في نهاية الثلاثينيات. وقد فسّر الأمير شكيب أرسلان هذا التغير في مفهوم الوحدة بقوله: "فأما لبنان الذي كثيراً ما نسمع عن تلكؤه في الانضمام إلى سائر

---

[1] . تاريخ حزب الكتائب, مصدر سابق, ص 148.

البلاد العربية, فإنه قطر عربي بحت من جهة الثقافة واللغة, ولكنه ينشطر إلى شطرين في منحاه السياسي... فليس لعشاق هذا المشروع (الوحدة العربية) اليوم أن يجعلوا لبنان من أهدافهم القربى, لأن وحدة العرب إنما تبدأ من مركز قوتها, ولبنان ليس مركز قوة لها, وإنما هو مركز تردد فيها...".[1]

وفي آذار عام 1939 أعلنت (عصبة العمل القومي) بياناً في فرعها في لبنان مؤكدة فيه على استقلال لبنان, بعد أن كانت مبادئ العصبة تدعو لاندماج لبنان في محيطه العربي, حيث جاء في البيان: "إن العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطراً عربياً مستقلاً".[2]

وقد أكد رئيس فرع العصبة في لبنان السيد (علي ناصر الدين) على أنه "تبيّن للعصبة بعد تجارب عديدة ودروس وأبحاث أن فكرة معينة تتعلق بلبنان... تستحق أن تدرس, وأن هذه الفكرة قد تجمع اللبنانيين على صعيد واحد, وتتجه بهم الاتجاه الصحيح. وقد أوحى للعصبة بهذه الفكرة عوامل عديدة كان في مقدمتها التطور الذي بدأ يظهر في تفكير بعض اللبنانيين بشأن قومية أهل لبنان وعروبته, فقد طغت يومذاك إلى حدٍّ ما على أقلام الكتّاب وألسنة بعض الناس عبارة: لبنان وطن عربي مستقل. وكان هؤلاء أنفسهم إلى عهدٍ غير بعيد من ذلك اليوم يتنكرون لكل ما هو عربي... أما الفكرة فهي مماشاة القائلين بكيان لبنان في قولهم واعتباره قطراً عربياً قائماً بنفسه وليس جزءاً من قطر, على أن يجارينا المتنكرون للعرب والعروبة في العمل لتحرير لبنان من الأجنبي, واستقلاله على أساس أن أهله عرب وليسوا فينيقيين ولا من بقايا الشعوب المنقرضة على سواحل هذا البحر الأبيض, ولتوجيهه وجهة الشرق العربي وتقريبه من الأقطار العربية الشقيقة. وقد اقتنع رجال العصبة بصواب فكرتهم فنشروها ودعوا إليها غير مبالين بالمقاومة".[3]

---

[1] . طربين: مرجع سابق, ص 242.

[2] . طربين: المرجع نفسه, ص 237.

[3] . طربين: المرجع نفسه, ص 238.

وبذلك اعترف الوحدويون أخيراً بدولة لبنان الكبير بعد حوالي تسعة عشر عاماً من نشأته؛ نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على المشرق العربي, وقيام الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انحسار النفوذ الفرنسي في المنطقة لصالح النفوذ البريطاني.

وقد تميزت السنوات الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بازدياد حدّة المعارضة الشعبية للانتداب الفرنسي نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن هبوط قيمة الفرنك الفرنسي في أيلول (1936)؛ مما أدّى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير أرهق الطبقتين الفقيرة والوسطى. ولنفس السبب "أضرب عمال الورش والحدادة والسنكرية... وفي 27/ كانون الثاني/ 1938 أضرب موظفو المساحة و التسجيل العقاري احتجاجاً على حسم 25% من ميزانية المساحة ومكتب التسجيل العقاري...".[1]

وقد بلغت تلك المطالب ذروتها برفع أسعار المحروقات والمياه بنسبة عشرين بالمائة؛ وقد تفاعلت معظم فئات الشعب في مختلف المدن اللبنانية مع هذه الإضرابات لاسيما بعد أن وصلت الأزمة لرغيف الخبز.ومن نتائج هذه الثورة كذلك توحيد الفئات والمنظمات التي كانت مختلفة في الرؤيا منذ وقت قصير.ويقول جوزيف شادر في هذا الصدد: "فنظمنا مع النجادة حملة شعبية, ووضعنا دراسة في هذا الشأن بيّنا فيها الإجحاف اللاحق بالشعب وبالفقراء بنوع خاص, وعمدنا إلى جمع التبرعات لتوزيع الطحين مجاناً على الفقراء...".[2]

عمدت الحكومة الفرنسية نتيجة اشتداد المعارضة ضدها إلى استدعاء مفوضها السامي (دي مارتيل) واستبداله بالسيد (غبريال بيو). وما إن تسلّم مهامه وعمد إلى معالجة الوضع في سورية ولبنان حتى نشبت الحرب العالمية الثانية في (أيلول 1939), فسارع (بيو) إلى تعليق الدستور اللبناني في (21/ أيلول). وبهذا عملت

[1] . البواري, الياس: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان (1908 – 1946), دار الفارابي, بيروت, 1979, ص 177.
[2] . تاريخ حزب الكتائب, ص 189.

فرنسا بعد بداية الحرب العالمية الثانية بقليل على وضع لبنان تحت حكمها المباشر. وعند استسلامها بالحرب أُحيطت سياستها في المشرق بالغموض. وقد تم إزالة هذا الغموض من قبل الجنرال (متيل هوزو) الذي خلف الجنرال (ويغان) في الشرق؛ إذ أعلن واستناداً إلى أحكام الهدنة المؤقتة بعدم حدوث أي تغيير في سياسة الانتداب.[1]

ولكن بعد سقوط فرنسا تحت ضربات النازية عام (1940) عمدت حكومة فيشي الموالية للألمان إلى استبدال الجنرال (بيو) بالسيد (دانتز)؛ الأمر الذي دفع الجنرال ديغول الى التفكير جدياً باحتلال سوري ة ولبنان و إخضاعهما لسيطرته. و قد وصل الوضع في لبنان خلال تلك المرحلة إلى درجة كبيرة من التأزم؛ بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية واضطراب الحياة السياسية, الأمر الذي أدّى الى استقالة (أده) من الرئاسة. مما دفع بالجنرال (دانتز) إلى تعيين (ألفرد نقاش) كرئيس للدولة يعاونه مجلس المديرين برئاسة المهندس (أحمد الداعوق).[2]

لكن تلك الإجراءات لم تلبث ان انتهت بدخول القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة البلاد، معلنة انتهاء الانتداب واستقلال سوريا على لسان الجنرال كاترو (الذي خلف دانتز) وذلك في كانون الثاني عام 1941. والذي تلقى قبل ذلك برقية من (ديغول) تنص على الاستقلال اللبناني بتاريخ (28/ تشرين الاول /1941). وجاء في تلك البرقية بأن اللجنة القومية الفرنسية تؤيد مبدئياً استقلال لبنان و إعطائه السيادة التامة. كما أن الحياة البرلمانية أمر غير مناسب الآن، والمناسب هو إقامة مجلس استشاري مؤقت. مع مراعاة احتفاظ فرنسا بجميع الوسائل التي تكفل لها حماية مسيحيي لبنان . وكما يعتقد فإن الغاية من إعلان الاستقلال من قبل الجنرال (ديغول) هو الحصول على التعاطف مع فرنسا ضد بريطانيا والتي عُدّت المنافس الأول لفرنسا. لكن تأييد بريطانيا لهذا الاستقلال أفشل خطط فرنسا , و أعطى المزيد من الوقت ل بريطانيا للاستمرار في عملها الحثيث من أجل السيطرة على سورية بدلاً من فرنسا.[3]

---

[1] . سعيد: مرجع سابق, ص 286.

[2] . الحاج, كمال: فلسفة الميثاق الوطني, دار الفكر, بيروت, 1961, ص 168.

[3] . صليبي: مرجع سابق, ص 230.

ويلاحظ التناقض الواضح في محتويات البرقية ففي الوقت الذي أرادت فرنسا به منح لبنان الاستقلال ؛ عَدّت الحياة البرلمانية أمراً غير مناسب. فضلاً عن ذلك فإن البرقية ركّزت على حماية المسيحيين؛ وفي ذلك دعم واضح للطائفية مجدداً وتكريسا حقيقي للانقسام والتجزئة. ومن هنا هبّ الشعب اللبناني والشعب العربي مطالباً فرنسا بتحقيق وعودها وعهودها حتى اضطرت للرحيل عن لبنان عام (1943).

وقد تم الإعلان عن أعلن استقلال لبنان عن فرنسا في(22/ نوفمبر/ 1943) وتم الاعتراف به في(1/ يناير/ 1944). وإنسحبت القوات الفرنسية في(1946) معلنة انتهاء الانتداب على لبنان. وبعد ذلك دعم لبنان نفسه بمشاركته بتاسيس هيئة الأمم المتحدة سنة (1945) و جامعة الدول العربية سنة(1947). [1]

[1] . الحاج: مرجع سابق, ص 174.

الخاتمة:

تضمن البحث دراسة الاتجاهات السياسية في لبنان منذ عام (1918) وهو العام الذي شهد نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحكم العثماني على المنطقة العربية وحتى عام (1939) بداية الحرب العالمية الثانية. حيث تناول البحث الأحداث البارزة التي مرّ بها لبنان خلال هذه الفترة والتي تمثّلت في ظهور الاتجاهات السياسية فيه أواخر الحكم العثماني وحدوث تطورات هامة على الساحة اللبنانية بعد انتهاء الحكم العثماني. بالإضافة إلى أثر سياسة الانتداب الفرنسي على مجريات السياسة اللبنانية.

وقد تميزت الفترة بين عامي (1908-1918) في لبنان في ظل الحكم العثماني بنشاط سياسي واسع رافق إعلان دستور عام (1908) الأمر الذي أدّى إلى ظهور جمعيات وأحزاب سياسية كشفت عن نفسها وبرهنت عن يقظة اللبنانيين ونزوعهم نحو الإصلاح والتغيير في بنية الدولة العثمانية ومؤسساتها المختلفة.

كما تميزت هذه الفترة باستلام الاتحاديين الحكم في الدولة العثمانية وإتباعهم سياسة التتريك العنصرية؛ مما زاد من تنامي الشعور القومي العربي وانخفاض الصوت المؤيد للرابطة العثمانية. الأمر الذي أدّى إلى قلق العرب على مصيرهم واقتناعهم بصعوبة الاستمرار ضمن الرابطة العثمانية وضرورة الاستقلال عنها.

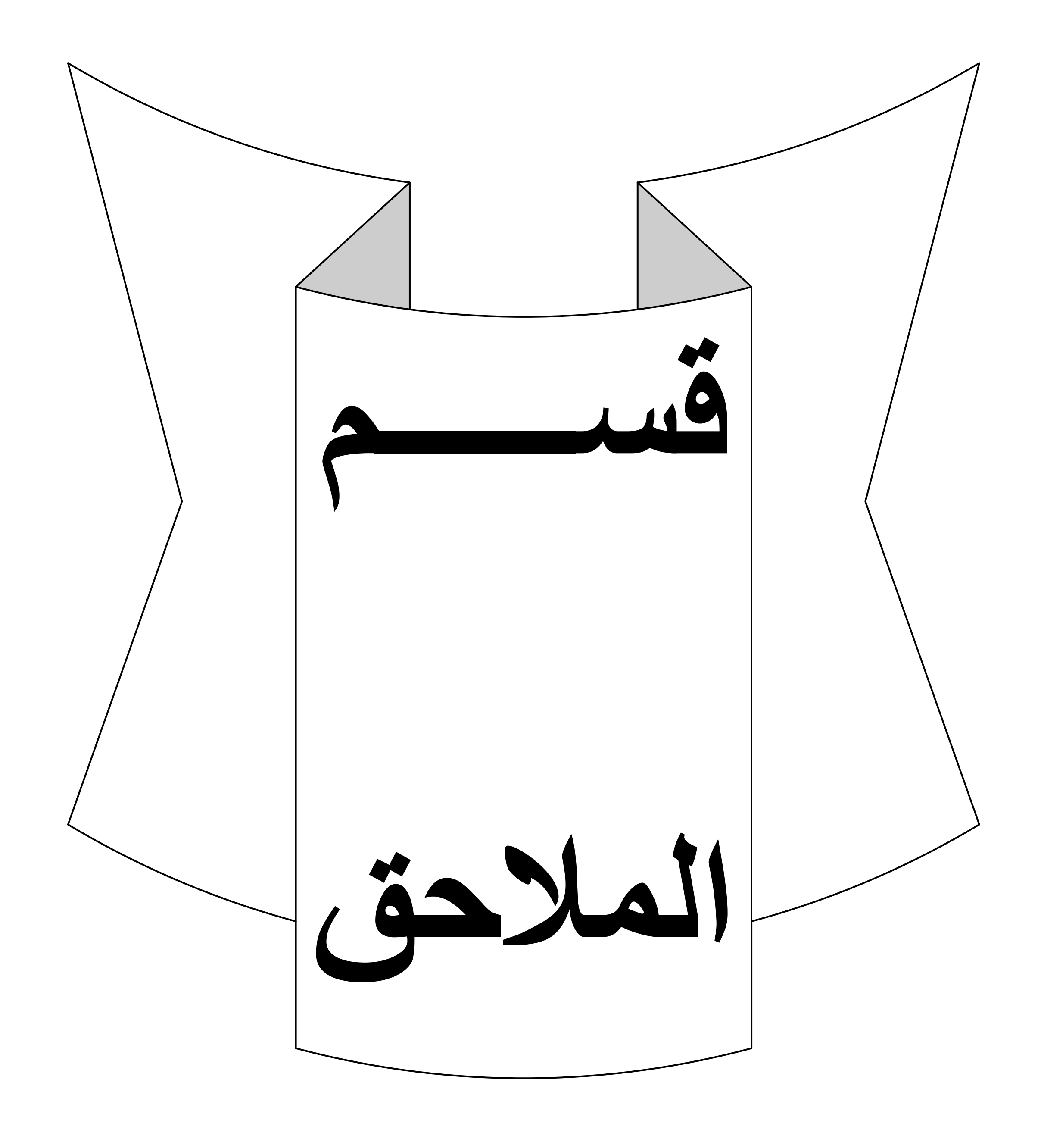
ومن القضايا الهامة التي توصّل لها البحث أن فترة ما بين الحربين تميّزت بتباين الاتجاهات السياسية في لبنان على أسس طائفية بين المسلمين والمسيحيين حول قيام الحكومة العربية في دمشق. كما برهن البحث على أن الطائفية داءٌ جَلَبَ للبنان الكثير من المصائب, وجعله مسرحاً للتدخلات الأجنبية لاسيما الفرنسية. كما جعله دولة ضعيفة تعتمد في بقائها واستمرارها على دعم السياسة الفرنسية؛ مما أدّى لبروز اتجاهات سياسية لبنانية ذات ارتباطات خارجية تخدم مصالح هذه الدول على حساب المصلحة الوطنية اللبنانية والعربية بشكل عام.

فقد شهدت هذه الفترة ظهور عدد من اللجان والجمعيات السياسية التي نظرت إلى مستقبلها في إطار المصالح الأجنبية الفرنسية والبريطانية في لبنان. كاللجنة المركزية السورية وفروعها المختلفة ومنظمة الكتائب اللبنانية, وحزب الاتحاد اللبناني والحزب السوري المعتدل وغيرها.

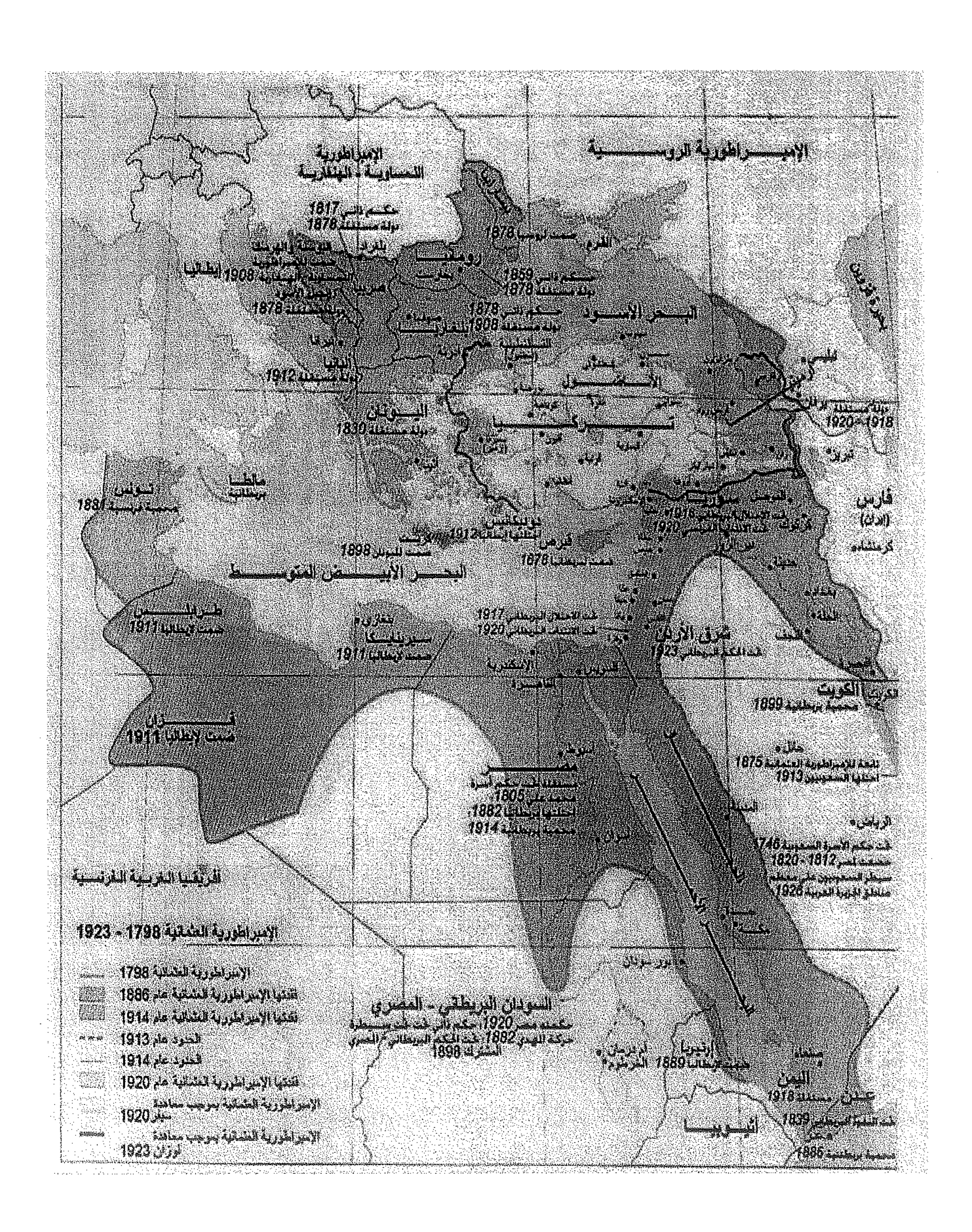
ومن النتائج الأخرى الذي توصل إليها البحث, أن سياسة الانتداب الفرنسي هي المسؤولة عن تغذية الصراعات الطائفية في لبنان, وأن الاتجاهات السياسية اللبنانية تأثرت إلى حدٍّ كبير في سياسة الانتداب الفرنسي الهادفة إلى إنشاء كيان لبناني مسيحي يرتبط بها اقتصادياً ودينياً وثقافياً؛ الأمر الذي أوجد فئات لبنانية مستفيدة من هذا الارتباط, أعطت لنفسها لعب دور (الطائفة – الأمة) والعمل لمصلحتها الشخصية باسم المصلحة الوطنية.

وعلى مستوى الموقف العربي وخاصة السوري من لبنان؛ فقد كان لتوقيع المعاهدة السورية- الفرنسية عام (1936) وتنازل سورية ضمناً عن المطالبة بالمناطق الساحلية التي أُلحقت بجبل لبنان عام (1920) أصداء هامة على الساحة اللبنانية. الأمر الذي أدّى إلى تدعيم الكيان اللبناني, والإسهام في دفع عملية التقارب والتعايش اللبناني بمختلف الاتجاهات السياسية. وتراجع الصوت اللبناني المطالب بالوحدة السورية. وظهور أحزاب لبنانية لا طائفية مثل حزب الاستقلال الجمهوري عام(1931) والتحول في مواقف المسلمين والمسيحيين من الوحدة السورية ومن سياسة الانتداب الفرنسي على حدٍّ سواء.

كما توصل البحث إلى أن تضارب المصالح البريطانية – الفرنسية على المنطقة العربية في فترة ما بين الحربين زاد من تعقيدات الأزمة اللبنانية وأدّى إلى ظهور عدّة اتجاهات سياسية ذات انتماءات مختلفة تراهن على مستقبلها السياسي في لبنان والمنطقة العربية في إطار المصالح السياسية للدول الأجنبية لاسيما بريطانيا وفرنسا.

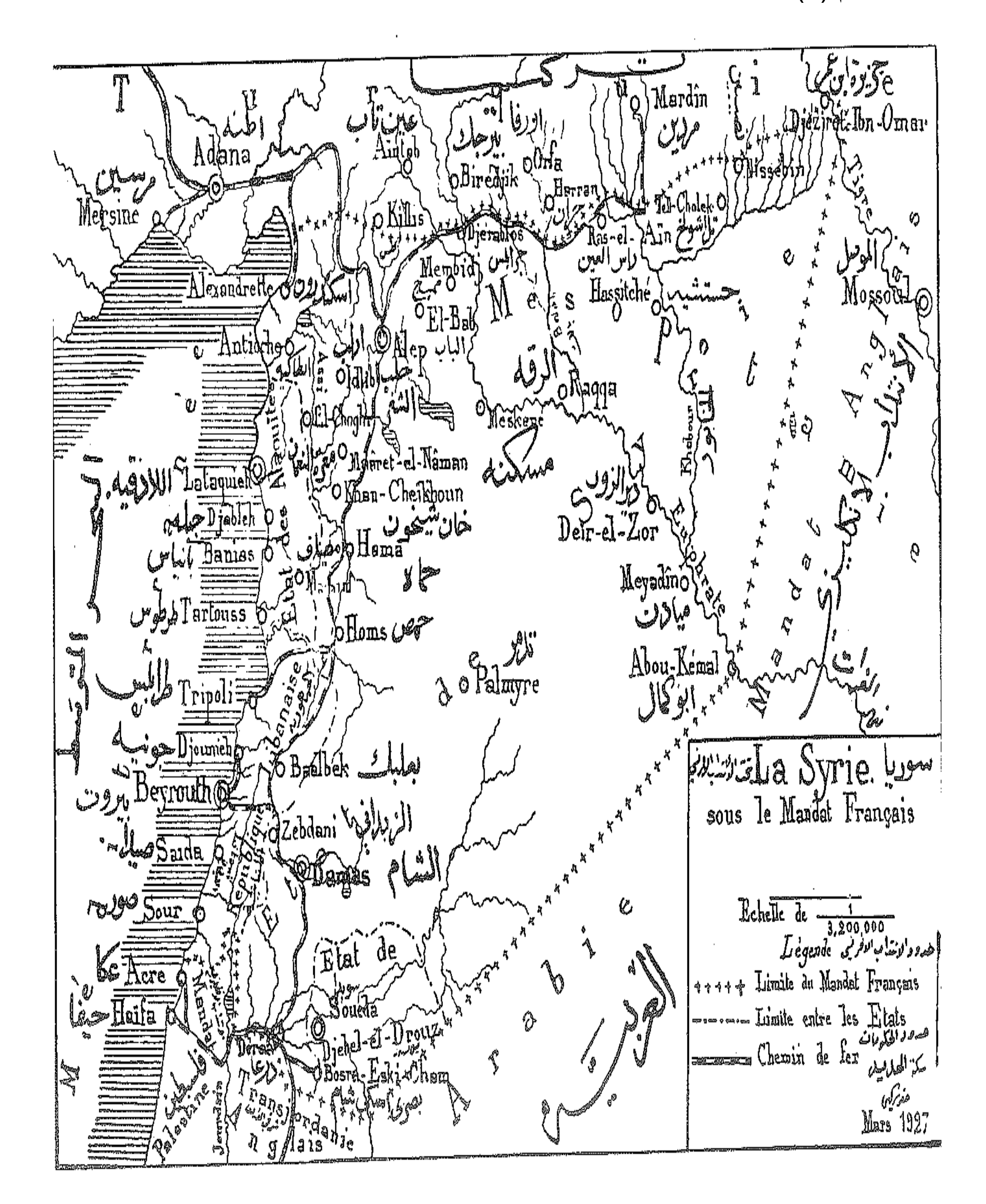

قســــــم
الملاحق

الملحق رقم (1)



خارطة تمثّل التغيرات التي طرأت على الدولة العثمانية بما فيها بلاد الشام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918.

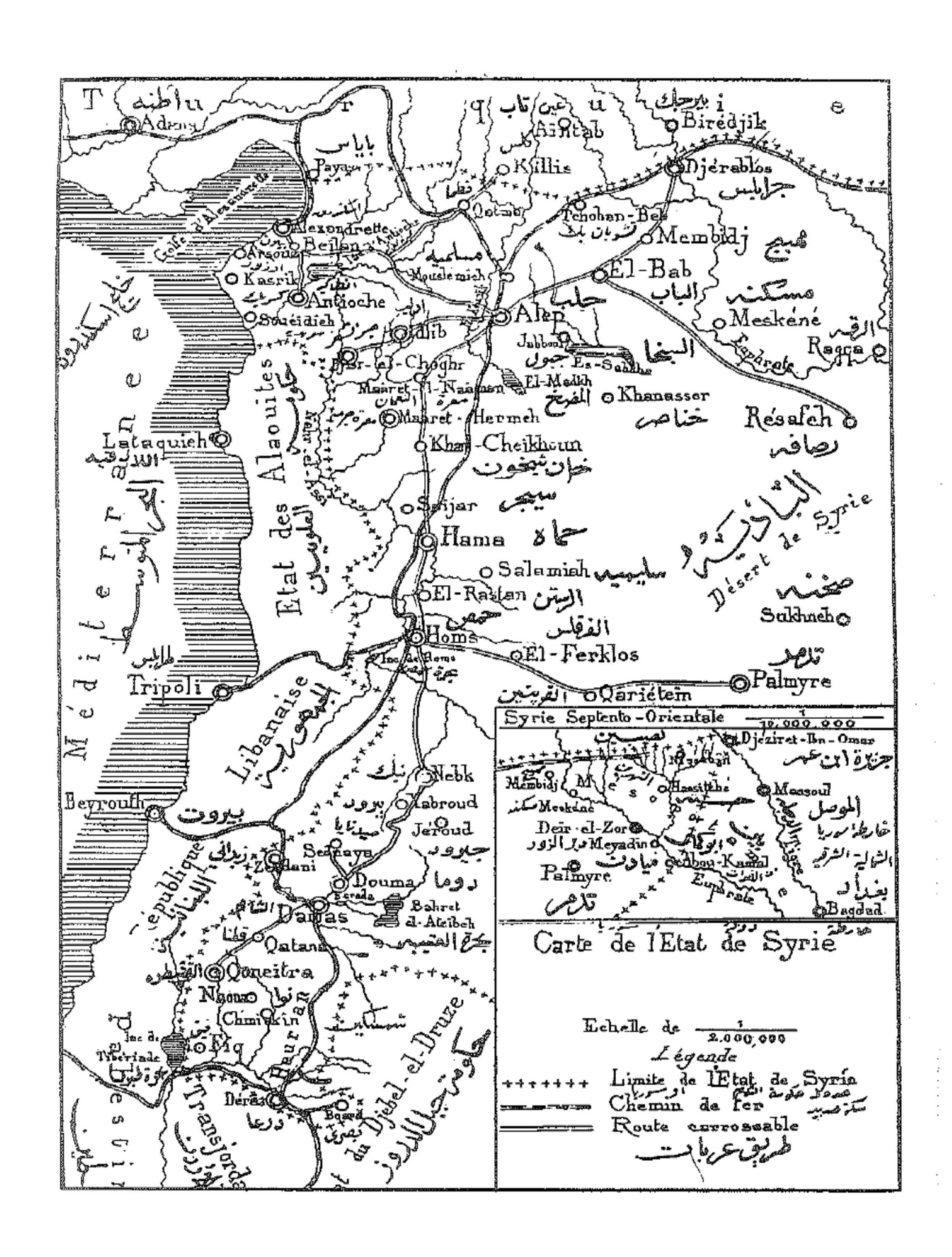
الملحق رقم (2)



حدود الانتداب الفرنسي في سورية, وحدود الحكومات المستحدثة.

نقلاً عن: جاك أدّه, جغرافية سورية, بيروت, 1928. (اختارتها لجنة فحص الكتب بموجب قرارها الصادر في 4/ شباط/ 1927 لتدرس في مدارس حكومة الجمهورية اللبنانية).

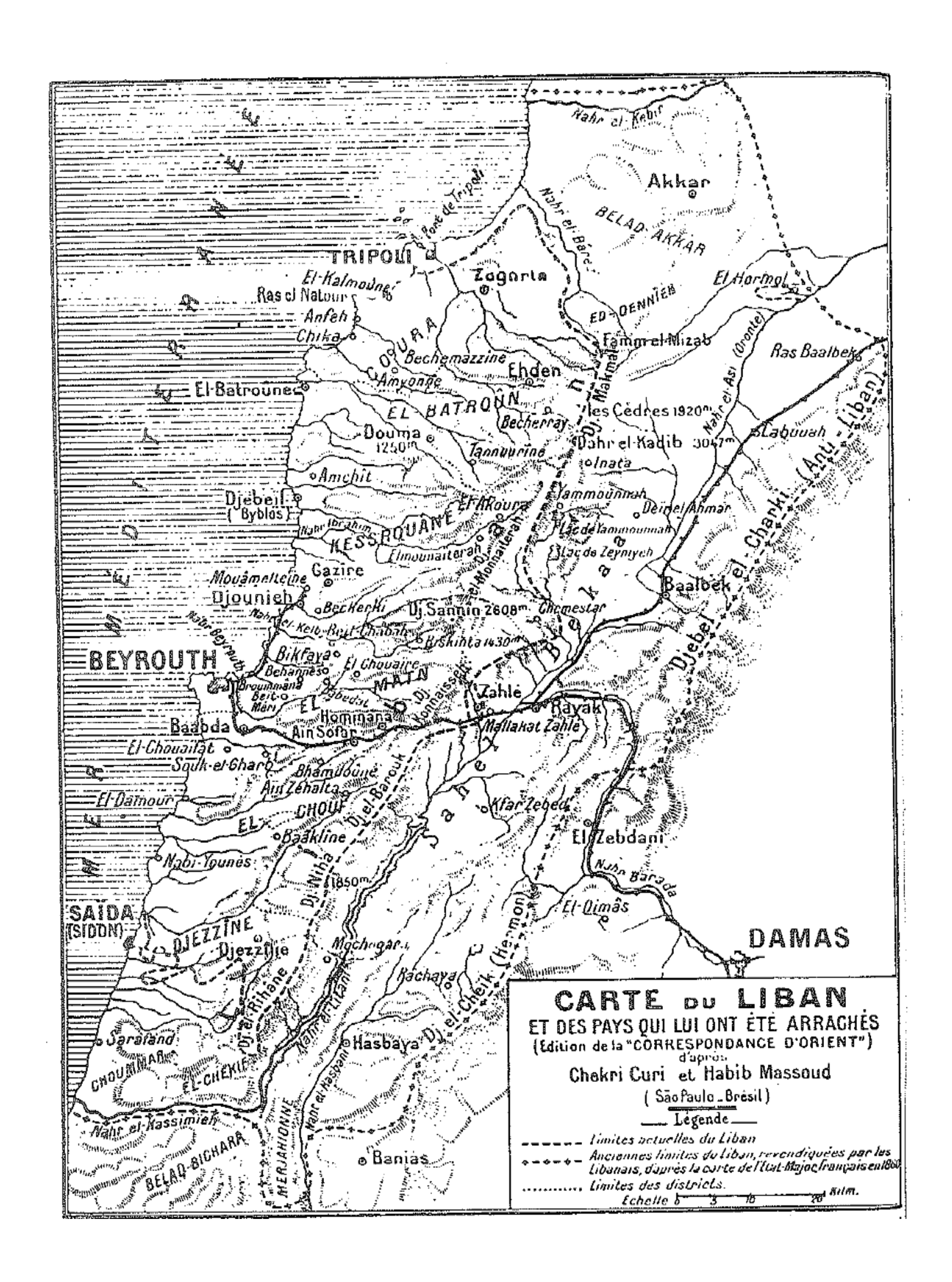
الملحق رقم (3):



دولة سوريـــــة عام (1927).

نقلاً عن جاك أدّه: جغرافية سورية.

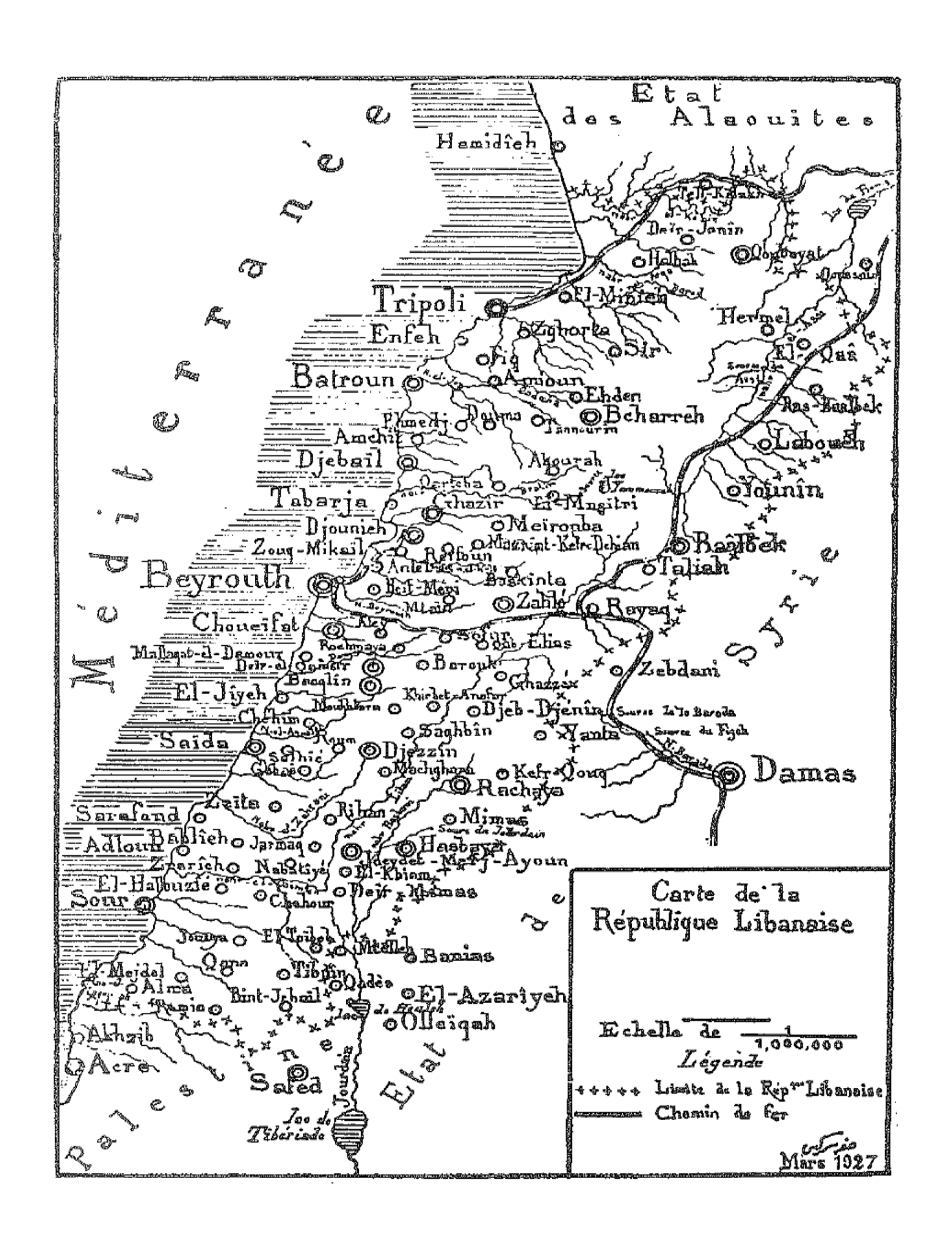
الملحق رقم (4):



لبنان كما طالبت به "لجان لبنانية" بين عامي (1918 – 1920).

نقلاً عن: G. Samne: La Syrie, Paris, 1920.

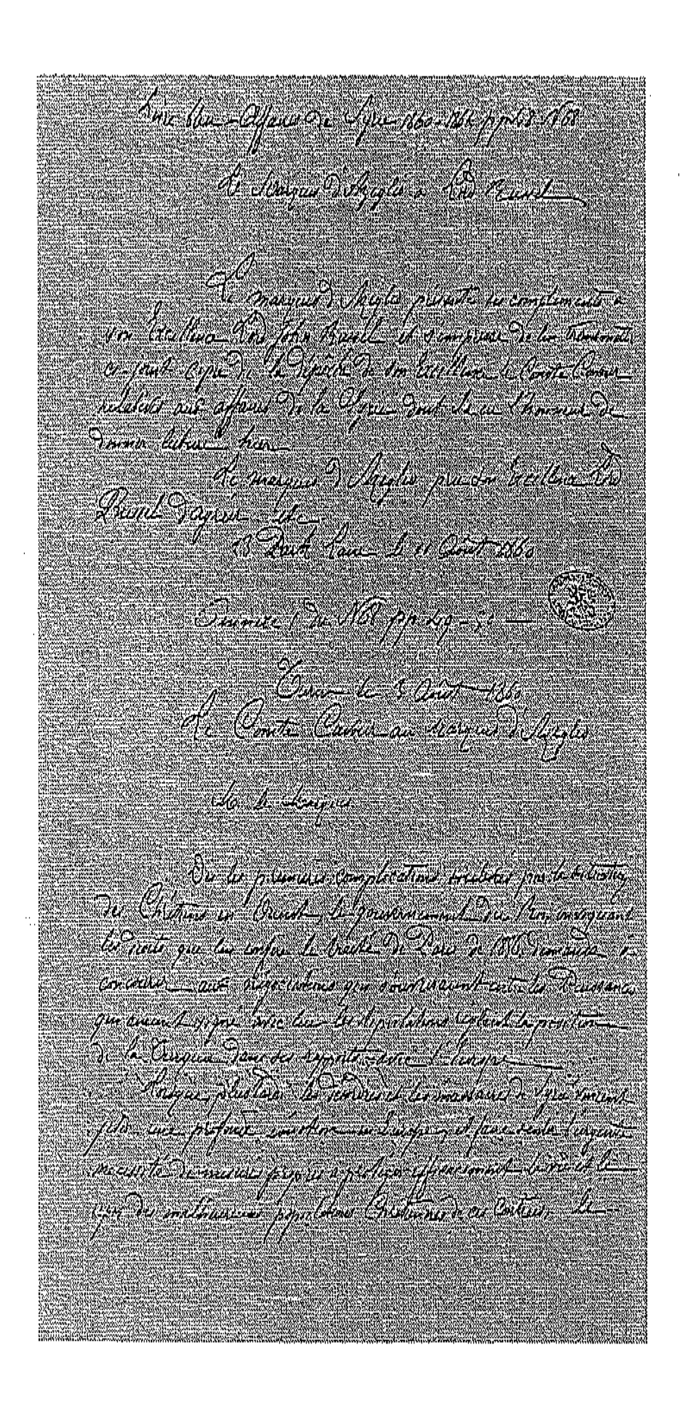
الملحق رقم (5):

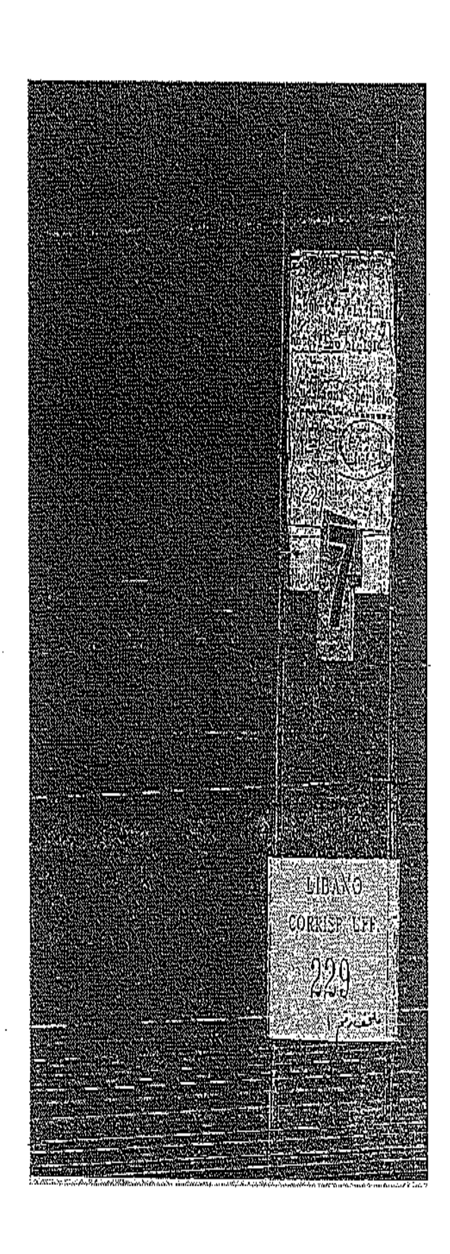


لبنان بالحدود التي رسمتها السلطات الفرنسية عام 1920.

نقلاً عن: جاك أدّه, جغرافية سورية.

الملحق رقم (6):





صورة عن الرسالة الأولى التي كتبها كافور رئيس الحكومة الإيطالية (1852- 1861) بتاريخ (3/ آب / 1860) إلى المركيز داتزيلو. الذي أرسلها بدوره إلى جون روسيل وزير الخارجية البريطاني. والتي تطالب بإشراك إيطاليا مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لأحداث عام1860 في لبنان.

الأرشيف السري للفاتيكان, المنتدب الرسولي في جبل لبنان, المجلد 229, الملف 3.

الملحق رقم (7):

صورة وثيقة بخط السلطان عبد الحميد لشيخ الطريقة العليا الشاذلية ؛ ترجمتها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين.أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العليا الشاذلية, إلى مفيض الروح والحياة, إلى شيخ أهل عصره, الشيخ محمود أفندي أبو الشامات. وأقبّل يديه المباركتين راجياً دعواته الصالحة.

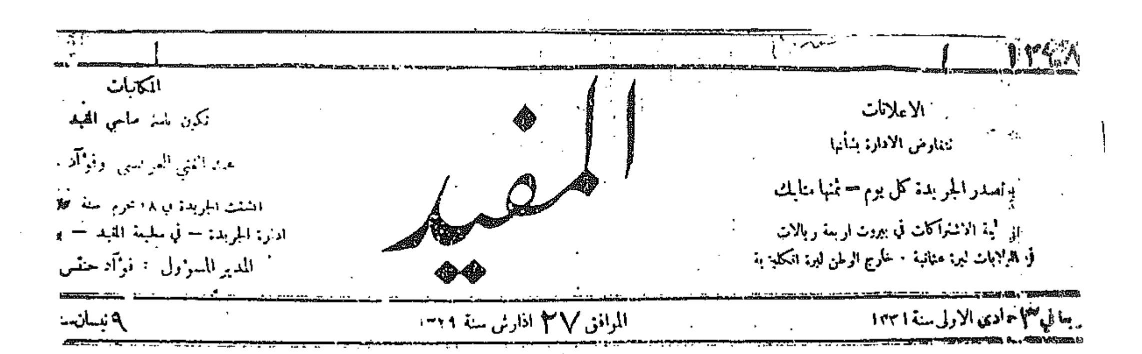
بعد تقديم احترامي أعرض أنني تلقيت كتابكم المؤرخ في 22 مايس من السنة الحالية, وحمدت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلامة دائمتين.

بعد هذه المقدمة أعرض لرشادكم وأصحاب العقول السليمة المهمة الآتية في ذمة التاريخ: أنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما, سوى أنني – بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم- أجبرت على ترك الخلافة. إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا علي أن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين). ورغم إصرارهم فلن أقبل هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً بهذا الجواب:

"أنكم لو دفعتم لي ملء الدنيا ذهباً فضلاً عن (150) مليون ليرة انكليزية ذهباً؛ فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي أيضاً". وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى (سلانيك), فقبلت بهذا التكليف الأخير. هذا وحمدت العلي أنني لم أقبل أن ألطخ الدولة العثمانية والعلم الإسلامي بهذا العار الأبدي .وبه أختم رسالتي (22/ أيلول/ 1329).

نشرها سعيد الأفغاني في مجلة العربي عدد (169).

الملحق رقم (8):



١٢٩٨

المفيد

الاعلانات
تتفاوض الادارة بشأنها
تصدر الجريدة كل يوم — ثمنها متاليك
قيمة الاشتراكات في بيروت اربعة ريالات
في الولايات ليرة عثمانية . خارج الوطن ليرة انكليزية

المكاتبات
تكون باسم صاحبي المفيد
عبد الغني العريسي وفؤاد
انشئت الجريدة في ١٨ محرم سنة
ادارة الجريدة — في مطبعة المفيد
المدير المسؤول : فؤاد حنتس

في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ الموافق ٢٧ اذار سنة ١٣٢٩ ٩ نيسان

الغاء الجمعية الاصلاحية البيروتية

واقفال النادي الاصلاحي

بلاغ رسمي

بما ان الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت باسم الجمعية العمومية الاصلاحية والتي اتفق ان اعطي لها علم وخبر من مقام الولاية قد كان تشكلها مغايراً اساساً للنوعية الصريحة التي نص عليها قانون الجمعيات فضلاً عن ان بعض المطالب التي اخذ هؤلاء يطالبون بها باسم الاصلاحات هي منافية ايضاً لاحكام القانون الاساسي وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام واجتماع هذه الجمعية

هذا وقد شرع بتطبيق قانون ادارة الولايات الذي نظمته الحكومة السنية وفقاً لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف التي نصت عليها المادة المائة والثامنة من القانون الاساسي وصدرت ارادة الحضرة العلية السلطانية بمراعاة احكامه بكونه جامعاً للمساعدات الواسعة التي تطلبها الاصلاحات المطلوبة لبيروت ولسائر الولايات العثمانية ومتضمناً الاحكام المخصوصة التي تؤمن الاحتياجات المخصوصة لكل ولاية

على انه من الثابت فعلاً بنشر مثل هذا القانون المخصوص المتكفل بحصول الاصلاحات التي تود الحكومة السنية انفاذها بصورة جدية — انه اذا وجدت بعض النواقص عند تطبيق احكامه الفرعية فلا شك ان الحكومة السنية تتم هذا النقص بالاشتراك مع مجلس المبعوثين الذي سيجتمع قريباً ان شاء الله ... عليه ... انه قد منع بموجب القانون اجتماع الجمعية المذكورة التي ليس لها ذاتاً كيانية قانونية ولم يبق محل وحاجة لدوامها بعد الآن واذا تصدى القانون بها للاجتماع خلافاً ... تضطر الحكومة لاجراء ما يقتضيه القانون بحقهم من المعاملات

في ٢٦ مارت سنة ٣٢٩

والي

ابو بكر حازم

صورة بلاغ رسمي يقرر إلغاء الجمعية الإصلاحية البيروتية وإقفال النادي الإصلاحي.

نقلاً عن: جريدة المفيد , العدد 1298.

الملحق رقم (9):

دعوة الى أبناء الأمة العربية

نحن الجالية العربية في باريس قد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوربية ومنابر الساسة في الأندية العمومية على استقراء ما يجرى من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية، وأخصها زهرة الوطن سورية، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم أن ذلك نتيجة سوء الادارة المركزية

فحدا بنا الامر الى الاجتماع - وعددنا ينيف على الثلثمائة في هذه المدينة - لنجري البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الارض (المروية بدم الآباء العظام ورفات الأجداد الأباة) من عادية الاجانب وانقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد واصلاح أمورنا الداخلية على ما يتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا فينقطع بذلك خطر الاحتلال أو الاضمحلال وتنفك مذلة الرق وتختفي ثأمة الاستبداد ويظهر للاعين بجلاء الشموس أننا أمة سيوف الضيم لا تستنيم لذل ولا تستكين لمسكنة

وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون فتفد اليه وفود أكابر من البلاد العربية وعقلاء أفاضل من السوريين المهاجرين لمصر وأميركا الجنوبية وأميركا الشمالية والبلاد الأوربية فتمثل فيه الأمة العربية المنتشرة في أقطار الارض وتحقق كلمة التضامن الاجتماعي والسياسي لهذه الامة في هذا المؤتمر حيث نبسط للامم الأوربية أننا أمة متمسكة ذات وجود حي لا ينحل ومقام عزيز لا ينال وخصائص قومية لا تنتزع ومنزلة سياسية لا تفرع. ونصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا وأن العرب شركاء في هذه المملكة، شركاء في الحرية، شركاء في الادارة، شركاء في السياسة، وأما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم

ومن ثم انتخبت الجالية لجنة ادارية (وهي الموقعة على هذا) لتقوم بالعمل فوضعت خطة المؤتمر وما سيجري فيه من المباحث على مشهد من أبناء الوطن المجيد وبعض من كبار الاوربيين وممثلي الصحف الاوربية والاميركية. وهذه هي المسائل التي ستكون أساس المذاكرات:

١ - الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال

٢ - حقوق العرب في المملكة العثمانية

٣ - ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية

٤ - المهاجرة من سوريا والى سوريا

ومتى تمت المناقشات حمل المؤتمر قراراته الى حيث يتحتم عليها التصديق وتحق التنفيذ

***

وبعد فاننا ندعو كل من يخفق قلبه لأمة العرب صغيراً أو كبيراً أن يلبي داعي الوطن، لاسيما أرباب الزعامات في مقاعد الجمعيات فعليهم نعتمد واليهم نتجه: فاما أن ينضموا الى وفود المؤتمر واما أن يبعثوا اليه بالرسائل البرقية أو الكتابية يظهرون فيها ارتياحهم لنيل الغاية واشتراكهم في شريف المقصد حتى يدلي المؤتمر لدى الامم بحجته وتستوثق قوته بقوة أمته. وهنالك ينشق اليقين فيطل على هذه الامة فجر الحياة من بين أنساق الغسق وركام الظلمات

وسلام على من تلقى هذا النور فاغتنمه. ومن عرف واجبه فأداه

(لجنة المؤتمر العربي)

عوني عبد الهادي   ندرة مطران   عبد الغني العريسي   شكري غانم

جميل معلوف   محمد محمصاني   شارل دباس   جميل مردم بك

المراسلات تكون باسم كاتب اللجنة، وهذا عنوانه:

Abdul-Gani Araissi, 17 Rue Claude Bernard,
Paris

دعوة إلى أبناء الأمة العربية من لجنة المؤتمر العربي في باريس عام 1913 تضمّنت أسباب انعقاد المؤتمر.

نقلاً عن: مذكرات سليم علي سلام.

الملحق رقم (10):

490

FO 371 1775

XC124510

Les soussignés ,Chefs des différentes communauté chrétiennes du Vilayet de Beyrouth,certifient que M.M.Sélim Ali Salam,Docteur Ayoub Tabet,Ahmed Mouktar Beyhum, Albert Joseph Sursock,Scheik Ahmed Hassan Tabbaraet Khalil Zénié composent la députation qui a reçu mandatexprès de se rendre en Europe,formuler les doléances de toute la population du dit Vilayet sans distinction de religion et y poursuivre la réalisation de ses revendications.

En foi de quoi nous établissons le présent certificat.

Beyrouth le 26 Mai 1913

Pierre Chelli
Archev. de Beyrouth

Gerasimus Messarra
Métropolite
Grec-Orthodoxe

Ign. Ephrem Rahmani
Patriarche des Syriens
Catholiques

صورة تفويض لوفد بيروت عام 1913.

نقلاً عن: علي سلطان, تاريخ سورية (1908 -1918).

الملحق رقم (11):

Inclos. 'in' Mr Marlings' despatch No: 7

'Réveil' of August 5 1913. No 838

588

LES RÉFORMES OFFICIELLES

Samedi soir le vilayet a reçu du ministre de l'Intérieur, en date du 20 juillet (v.s.) 1329 une dépêche dont voici le sens :

REFORMES

En vue d'assurer le progrès du pays et de rendre florissants tous les vilayets ottomans, en vue du bonheur et du bien être de tous les citoyens, le Gouvernement vient de décider les réformes suivantes ménageant tous les éléments de la population ottomane et les mœurs de chacun d'eux.

El Awkaf

L'administration des immeubles et fondations pieuses est laissée, selon les intentions des donateurs, aux conseils des communautés, conseils dont les attributions seront réglées par une loi qui est actuellement en préparation.

Service Militaire

En temps de paix, les soldats devront faire leur service dans la région qu'ils habitent. Mais si le gouvernement le juge nécessaire de faire sortir des soldats de leurs zônes respectives, il pourra le faire sans avoir à fournir d'explication.

Les soldats qu'il y aura lieu d'envoyer dans les pays lointains, tels que le Yemen, l'Assyr, le Nedjed, seront proportionnellement recrutés dans tout l'Empire.

La langue Arabe

Dans les vilayets où la majorité des habitants sont arabes il est d'usage de donner l'enseignement en langue arabe. Comme cela est utile et favorable aux intérêts de ces pays, les études se feront dorénavant en arabe dans les écoles Idadyé et les écoles primaires. Ainsi il sera possible de parvenir à effectuer, ensuite des études supérieures en arabe dans les pays où la majorité des habitants sont arabes.

La langue Turque

Pour vulgariser la langue officielle il faudra conserver les écoles Idadyé existant dans les chefs-lieux des vilayets et ces écoles devront continuer à donner l'enseignement en turc.

Les fonctionnaires

Les fonctionnaires des pays certainement arabes devront connaître outre le turc, la langue arabe. Il faudra tenir compte de cette nécessité lors des nominations. La nomination des fonctionnaires subalternes dans les vilayets seront réglées par des lois spéciales. Sont exceptés du nombre de ces fonctionnaires les juges et les fonctionnaires de la justice qui seront nommées par iradé impérial. Selon l'avis du conseil d'Etat, leur choix dépend du gouvernement central. Cet avis fut communiqué aux ministères de la guerre, de l'instruction publique et de l'Ewkaf.

Les inspecteurs étrangers

Pour hâter la réalisation des réformes, il a été décidé de nommer, pour chaque vilayet, des inspecteurs étrangers dans les branches administratives où besoin en sera; à condition toutefois qu'une loi soit établie à ce sujet.

Les finances des vilayets

Comme par la nouvelle loi des Vilayets, il est prévu que le déficit du budget particulier doit être couvert surtout en ce qui concerne l'instruction et les travaux publics, il a été décidé d'ajouter des recettes à ces budgets.

Conseils Généraux

L'exécution des décisions des conseils généraux sera assurée toutes les fois que ces décisions seront de la compétence du conseil général.

صورة عن الإصلاحات التي أعلنتها الدولة العثمانية في الولايات العربية بعد اتفاقها مع مؤتمر باريس.

نقلاً عن: علي سلطان.

الملحق رقم (12):

vue britannique

SECRET AND CONFIDENTIAL. 202912 Q. 1.

541

THE STRATEGIC IMPORTANCE OF SYRIA TO THE BRITISH EMPIRE.

NOTE.—Syria as at present constituted, in addition to the Eastern littoral of the Mediterranean, includes the vilayet of Aleppo with its sanjaks of Aleppo, Marash and Urfa. Presumably, on the formation of an Armenian State it will lose the sanjaks of Marash and Urfa.

1. Syria is at present militarily important because—

(a.) It is an avenue of approach to the Suez Canal and Egypt.
(b.) It contains the Pilgrimage Railway.

2. From the first point of view, Syria is not of vital importance provided—

(i.) The Power holding it is confined to the strip of territory between the eastern shore of the Mediterranean and the desert, and is not linked up politically with Anatolia and Armenia.
(ii.) Its local forces are dependent upon their own resources.

As regards 1 (b) above, its importance lies in the fact that the Hejaz Railway will always be a factor because the British Empire contains a large proportion of Mohammedan subjects.

3. Provided the political situation remains favourable in Arabia and in Egypt, and as long as Great Britain maintains command of the sea, and Syria has no political connection with a hinterland controlled by a great foreign power, the development of the country by her own population need not cause anxiety to the British General Staff.

4. If Syria is brought into political connection with Anatolia or Armenia under the control of a great foreign power or combination of powers the whole aspect changes. Syria would then become the potential conduit for converging currents from Constantinople and Caucasia, while any foreign power which is able to concentrate troops in the neighbourhood of Aleppo is in a position to contain and threaten British forces on the Suez Canal and in Mesopotamia with a single central force. The degree of danger would vary with the situation at Constantinople and in the Caucasus.

5. The political and military situation in Constantinople and the Caucasus, however, though important, is not finally determinative, for pre-war Turkish territory in Asia is capable of sufficient material and economic development to form a base of operations against British possessions in the East if too large a portion is allowed to fall into the hands of any great foreign power, and if the control of the upper reaches of the Tigris and Euphrates is compromised.

6. The conclusion from the above is that from the strategic point of view we should aim at a politically detached Syria under our influence which must be accompanied by the retention of Mohammedan goodwill.

The creation of a buffer Jewish State in Palestine, though this State will be weak in itself, is strategically desirable for Great Britain so long as it can be created without disturbing Mohammedan sentiment and is not controlled by a power which is potentially hostile to this country.

Finally it is difficult to see how any arrangement could be more objectionable from the military point of view than the Sykes-Picot Agreement of 1916, by which an enterprising and ambitious foreign power is placed on interior lines with reference to our position in the Middle East.

GENERAL STAFF,
WAR OFFICE,
9th December, 1918.

(B18/130) 150 12.18 H&S 6615wo

وفيه تقرير عن وزارة الحرب البريطانية يتحدث عن الأهمية الاستراتيجية لسورية.

أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

الملحق رقم (13):

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ ، ٩ ايلول سنة ١٩١٥ ،

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله .

بمزيد السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعته بكل

احترام واعتبار رغم شعوري بغموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطتنا الاساسية ، اعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانية العظمى واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون ، وفي أي شكل ، وفي أية ظروف ويجب أن أؤكد لكم ايضاً ان مصالح اتباع ديانتنا كلها تتطلب الحدود التي ذكرتها لكم .

ويعذرني فخامة المندوب اذا قلت بصراحة ان « البرودة » و « التردد » اللذين ضمنها كتابه فيما يتعلق بالحدود ، وقوله ان البحث في هذه الشؤون انما هو اضاعة للوقت ، وان تلك الاراضي لاتزال بيد الحكومة التي تحكمها ... ويعذرني فخامته اذا قلت ان هذا كله يدل على عدم الرضا ، او على النفور او على شيء من هذا القبيل .

فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد نتمكن من ارضائه ، ومفاوضته بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد ان حياته في هذه الحدود ، وهو متفق باجمعه على هذا الاعتقاد .

وهذا ماجعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانية العظمى .

واذا اجمع هؤلاء على ذلك ، فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك ، وهم يرون انه من الضروري جداً أن تنظم الاراضي المجزأة ، ليعرفوا على أي اساس يؤسسون حياتهم ، كيلا تعارضهم انكلترة او احدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدي الى نتيجة معاكسة ، الامر الذي حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب اجنبي بل هي عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله رضي عنها ؛ ويسر الناس بها .

وأنا على ثقة ياصاحب الفخامة ، انكم لاتشكون قط بأني لست انا شخصياً الذي يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا ، بل هي مقترحات شعب باسره ، يعتقد انها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

أو ليس هذا صحيحاً يافخامة الوزير ؟...

رسالة الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون في (9/ أيلول/ 1915), وهي أول رسالة يشير فيها الشريف حسين إلى رفضه ورفض البيروتيين سيطرة فرنسا على ولاية بيروت والمناطق الساحلية السورية.

أرشيف وزاررة الخارجية البريطانية.

الملحق رقم (14):

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة الشريف حسين للسيد مكماهون في الأول من كانون الثاني عام 1916, أكد فيها أنه بانتهاء الحرب لا يمكن القبول بسيطرة فرنسا على بيروت وسواحلها, وأن البيروتيين لا يقبلون الانفصال عن سورية.

أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

الملحق رقم (15):

مرفوعة الى اللجنــة الاميركية

مطالب ابناء الساحل الموجودين في دمشق

– ١ – نطلب استقلال سوريا السياسي التام بحدودها الطبيعية من جبــال طوروس شمالا ونهري الخابور والفرات شرقاً وخط العقبة ورفح جنوبا والبحر المتوسط غرباً .

– ٢ – نحتج ونرفض ما جاء في المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم بلزوم الانتداب .

– ٣ – مع احترامنا للدولة الافرنسـية نرفض كل حق تدعيه في بلادنا رفضاً باتاً ونحتج كل قوانا على المعاهدات السرية المعقودة بشأن سوريا .

– ٤ – نرفض مهاجرة الاسرائيليين الى بلادنا وان تكون فلسطين – سورية الجنوبية – التي هي جزء لا يتجزأ من سوريا وطناً قومياً لليهود .

– ٥ – بعد الاعتراف والتصديق على استقلالنا نأخذ ما نحتاجه من المال ورجال الاختصاص الفنيين من الدولة التي نريدها ونرجح ان تكون هذه الدولة اميركا .

ونرفض معونة فرنسا على اي وجه كان .

مطالب أبناء الساحل (اللبناني والسوري) المقدمة إلى لجنة (كينغ – كراين) في مدينة دمشق في تموز/ 1919. وقد أكدوا من خلالها على رفض إقامة الوطن اليهودي في فلسطين, والمطالبة باستقلال البلاد السورية ووحدتها.

نقلاً عن : مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الملحق رقم (16):

لبيك

ان بفضلك الحرية

لا تبع

بلاد اجدادك ملك اولادك واحفادك

عش حرا

فك اسرك من نير الاستعباد لتستريح ولكن مطالبك هي :

اولاً – اطلب (الاستقلال السياسي التام) بلا قيد ولا شرط ولا حماية ولا وصاية

ثانياً – لا نقبل بتجزئة بلاد اهلك ووطنك اي (سورية كلها جزء لا يتجزأ)

ثالثاً – اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس) ومن الجنوب (صحراء السينا) ومن الغرب (البحر المتوسط)

رابعاً – لبي لفظة البلاد الحرة العربية (الاستقلال والانضمام)

خامساً – عند الاحتياج رجع ان تكون المعاونة المالية والفنية من دولة امريكا بشرط ان لا تمس استقلالنا السياسي التام

سادساً – احتج على المادة (٢٢) من قانون جمعية الامم القائلة بوجوب الوصاية لانك اهل للاستقلال

سابعاً – ارفض كل حق تدعيه دولة ما بان لها حقوقاً تاريخية او ارجحية في بلادنا رفضاً باتاً

وطني عربي مفادي

صورة عن منشور وزّع في دمشق أثناء قيام لجنة (كينغ – كراين) بمهامها في تموز/ 1919. وقد تضمّنت التأكيد على رفض تقسيم البلاد السورية. ورفض إدعاء الدول الأجنبية بحقوقها التاريخية في سورية. أو مساعدتها للأهالي لعدم قدرتهم على حكم أنفسهم.

نقلاً عن : مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الملحق رقم (17):

«سيدي السفير،

تعرف سعادتكم أنه، وبعد الاتفاق بين السيد رئيس مؤتمر السلام والأمير فيصل، وصل هذا الأخير إلى بيروت في الرابع عشر من هذا الشهر. لم يتأخر الأمير من الرجوع إلى دمشق، وحسب وعده للجنرال غورو، ذهب ليفهم مثيري الاضطرابات الاخيرة في مناطق بعلبك ومرجعيون، الذين حماهم في دمشق، بوجوب إيقاف المذبحة بحق المسيحيين ونهب بيوتهم.

وفقاً لبعض جرائد باريس ومصر، وكذلك بعض الأحاديث مع أشخاص من حالسية الأمير المنقولة عبر الجرائد في بيروت، يتضح انه في باريس ربما وعد هذا الأخير بعدم إعطاء، لتوسيع لبنان الحالي، غير الجزء الغربي من ناحية البقاع، وهذا لا يعادل حتى ربع ما هو مضموم لسوريا، حيث تقع بعلبك المطالب بها بحق من قبل لبنان.

سعادة سفير فرنسا في لندن، السيد بول كامبون،

بالإضافة الى ذلك، المناطق الثلاث حاصبيا ومرجعيون في الجنوب، ومنطقة عكار في الشمال، لا يبدو أنها ستعاد إلى لبنان رغم أنها لبنانية وأن السكان ذات الأكثرية المسيحية قد أعربوا بأجمعهم عن رغبتهم بالانضمام من جديد إلى لبنان، وفق ما تؤكده الملحقات التي أودعتها سكرتارية مؤتمر السلام إضافة إلى المذكرة التي أُعلمت باستلامها، والتي تحوي مطالبنا.

إن خريطة القيادة العليا (مجلس أركان) للحملة الفرنسية إلى سوزيا عام ١٨٦٠، توجب إعادة هذه المناطق التي هي لبنانية باعتراف الجميع. قيل لنا

مذكرة أرسلها البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى السفارة الفرنسية في لندن في تاريخ (28/ كانون الثاني/ 1920). يؤكد فيها مطالبته بتوسيع نطاق متصرفية جبل لبنان وبالتالي تحقيق حلم قيام دولة لبنان الكبير.

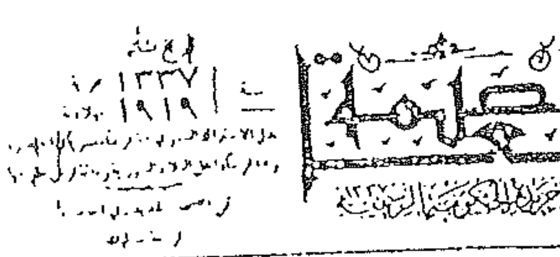
أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

الملحق رقم (18):

صورة عن القرار الذي اتخذه سبعة من أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان في (10/ تموز/ 1920) والقاضي بالمطالبة باستقلال لبنان بالتنسيق مع حكومة سورية. دون الإشارة إلى الانتداب الفرنسي.

أرشيف مديرية الآثار (بيروت). وثيقة رقم (667).

الملحق رقم (19):



جواب المؤتمر السوري – على خطاب العرش

جواب المؤتمر السوري العام في أوائل آذار عام 1920 على خطاب الأمير فيصل. وقد تضمّن إعلان قرار استقلال سورية ووحدتها. وعدم السماح بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. واختيار فيصل ملكاً على البلاد السورية.

نقلاً عن صحيفة (العاصمة) الصحيفة الرسمية للحكومة العربية في (11/ آذار/ 1920) العدد 108.

الملحق رقم (20):

مذكرة رئيس وزراء الحكومة العربية رضا الركابي إلى الحكومة البريطانية في (18/ آذار/ 1920) أكّد فيها على مطالب الملك فيصل بالمحافظة على وحدة البلاد السورية واستقلالها والإفادة من مساعدة انكلترا دون المساس بالاستقلال.

أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

الملحق رقم (21):

le 24 Juillet 1920

TÉLÉGRAMME CHIFFRÉ

communiqué par les Affaires Étrangères

PARIS, le 23 Juillet 1920 – [illegible] Heures

Haut-Commissaire Français BEYROUTH Tél à Tél

Ambassadeur Français LONDRES [illegible]

Communiqué à Guerre

Groupe Avant

État-Major (Division Orient)

E. M. A.

Arrivé le [illegible]

[illegible] 6851

SECRET TRÈS URGENT PRIORITÉ

Pour Londres seulement – J'adresse le télégramme suivant à notre Haut Commissaire à Beyrouth :

Pour tous – J'ai pris connaissance avec satisfaction de vos télégrammes 1429 et suivants et je vous prie de continuer à conformer votre action à l'esprit de mes instructions 779 et 783 en ne discutant pas avec Faysal de puissance à puissance. En effet, en droit, l'attribution du mandat à la France implique qu'aucun pouvoir en Syrie ne peut tenir son investiture que de la France : c'est ce que j'ai dit à la Chambre; c'est ce que le Gouvernement britannique a reconnu devant la Chambre des Communes le 19 Juillet, en nous laissant toute latitude pour l'organisation de notre mandat en Syrie comme pour le sien en Mésopotamie. Le Gouvernement de Damas n'a pas d'existence légale et le pouvoir royal de l'Émir est improvisé : il n'y a donc pas de conversation à avoir avec lui sur l'accord provisoire du 6 Janvier, devenu caduc du fait même de la politique chérifienne d'hostilité contre nous.

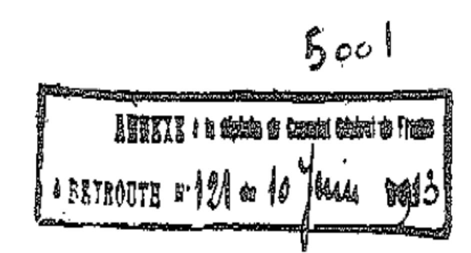
Le succès de votre action ne doit pas nous faire perdre de vue que vos moyens sont actuellement au minimum et ne peuvent que décroître; il est donc nécessaire de continuer à prendre dès maintenant, et sans vous prêter au jeu des Chérifiens de gagner du temps, toutes les mesures nécessaires à votre sécurité et à l'exercice complet du mandat organisé selon les réalités locales, pour ne pas retomber dans la situation précédente.

Je ne doute pas.....

صورة كتاب (ميلران) رئيس الوزراء الفرنسي إلى (غورو) في (23/ تموز/ 1920) يؤكد له أن لا سلطة يجب أن تحكم سورية سوى سلطة الفرنسيين وباعتراف بريطانيا. وبذلك لم يبق أي وجود شرعي لفيصل فيجب عدم التعامل معه على أنه صاحب سلطة شرعية في البلاد.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

الملحق رقم (22):



5001

ANNEXE à la dépêche du Consulat Général de France à BEYROUTH N° 121 du 10 Juin 1913

Les soussignés, Chefs des différentes communautés chrétiennes du Vilayet de Beyrouth, certifient que M.M. Sélim Ali Salam, Docteur Ayoub Tabet, Ahmed Moukhtar Beyhum, Albert Joseph Sursock, Scheik Ahmed Hassan Tabbara et Khalil Zénié composent la députation qui a reçu mandat exprès de se rendre en Europe, formuler les doléances de toute la population du dit Vilayet sans distinction de religion et y poursuivre la réalisation de ses revendications.

En foi de quoi nous établissons le présent certificat.

Beyrouth le 26 Mai 1913

+ Pierre Chebli
Archev. de Beyrouth

Gerassimos Messara
Metropolite
Grec-Orthodoxe

Ign. Ephrem Rahmani
Patriarche des Syriens
Catholiques

صورة تفويض زعماء الطوائف المسيحية لوفد بيروت بالذهاب إلى أوروبا.

نقلاً عن: مذكرات علي سلام.

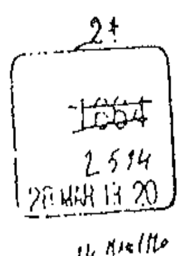
الملحق رقم (23):

PUBLIC RECORD OFFICE

FO 371/5034 — XC/A/2785

COPYRIGHT — NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

34



TELEGRAMME

14 Avril(?)

Congrès de la Paix, PARIS.

TRIPOLI SYRIE 664 - 09 - 13 - 10 h.

L'Émir Feyçal défiant vos décisions, vos intentions, allant contre les désirs des Syriens, se fait couronner Roi de toute la Syrie par quelques partisans. Protestons vivement contre cet acte illicite au nom des Maronites des diocèses de Tripoli, Latakieh, Hama, Homs, refusant absolument l'autorité d'Émir et le connaissant inférieur, [illegible] nous [illegible] précédentes [illegible] autonomie du Grand Liban [illegible] par France ainsi que pour toute la Syrie. Requête [illegible].

44

(s) Archevêque Maronite du Sandjak.

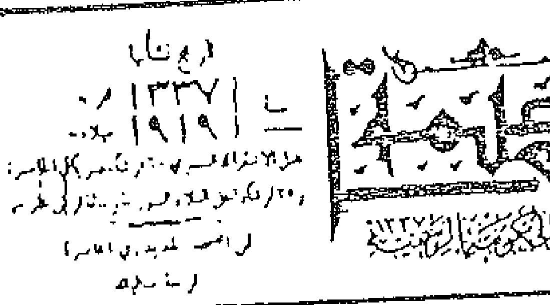
Tripoli, Latakieh, Hama, Homs, Antoine Aridé.

Conférence de la paix [illegible]
à la secrétaire de la
délégation de l'Empire
Britanique, No;E2594, of
24 Mars, 1920, in F.O. 371/5034/44.

برقية المطران الماروني أنطوان عريضة إلى مؤتمر السلام في باريس في (24/ آذار/ 1920) والتي احتج فيها على قرار المؤتمر السوري العام, وطالب بمساعدة فرنسا من أجل لبنان الكبير وكل البلاد السورية.

نقلاً عن : مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الملحق رقم (24):



دمشق الاثنين 17 رجب سنة 1338 — تصدر مرتين في الاسبوع

رسائل جلالة الملك المعظم

الى الرئيس ولسن، واللورد كرزن، والجنرال غورو

الى الرئيس ولسن

ايها الرئيس،

[illegible]

رسالة الملك فيصل إلى الرئيس الأمريكي (ويلسون) في أواخر آذار عام 1920 أكَّد فيها على قرارات المؤتمر السوري العام وضرورة تنفيذ وعود الحلفاء ورفض تقسيم البلاد السورية.

نقلاً عن: صحيفة العاصمة , العدد 114.

الملحق رقم (25):

Télégramme à :

Son Excellence Général Gouraud
Haut Commissaire de France
Beyrouth

Réjouis vos succès, prions agréer nos félicitations, nos voeux. Permettez-nous réitérer prière pour rétrocession définitive au Liban : la Békaa, Baalbeck, Hasbaya, Rashaya et leur maintien sous mandat direct de la France ; populations ces quatre districts, comme celles de Strasbourg, chériront éternellement votre nom, vous conserveront gratitude impérissable.

Cyrille Mogabgab
Archeveque de Zahlé
Mandataire.

Paris, le 23 Juillet 1920.

برقية مطران زحلة والبقاع (سيريل مغبغب) إلى الجنرال غورو, للعمل على ضم الأقضية الأربعة "البقاع" إلى لبنان في (23/ تموز/ 1920).

محفوظات دار المطرانية الكاثوليكية – زحلة.

الملحق رقم (26):

Paris, le 31 Juillet 1920

Ministère
des
Affaires Étrangères

Direction
des
Affaires Politiques
et Commerciales

Asie - Océanie

République - Française

Monseigneur,

Le Haut-Commissaire de la République à Beyrouth me fait parvenir le télégramme suivant, qui vous est destiné et que j'ai l'honneur de vous transmettre à toutes fins utiles.

" Très touché des félicitations Votre Grandeur. La
" semaine écoulée a prouvé combien ceux qui doutaient de la
" France sont criminels et combien ceux qui ont eu confiance
" en elles sont récompensés. Le victorieux combat livré par
" nos troupes sous Damas va permettre de réaliser vos légiti-
" mes espérances ".

Gouraud.

Veuillez agréer, Monseigneur, les assurances de ma considération très distinguée.

Pour le Président du Conseil
Ministre des Affaires Étrangères
et P.O.

Signé : Mazers

Monseigneur Mogabgab
Délégation Libanaise
Hôtel Régina
Paris

برقية الجنرال غورو إلى المطران مغبغب؛ تتحدث عن "انتصار" ميسلون وقرب تحقيق الأماني المشروعة في ضم الأقضية الأربعة في (31/ تموز/ 1920).

محفوظات دار المطرانية الكاثوليكية – زحلة.

الملحق رقم (27):

بعد أن قضى الفرنسيون على استقلال سوريا وعلى العهد العربي الفيصلي فيها اخذوا ينفذون برنامجهم الاستعماري القديم فقد اصدر المفوض السامي في ٣ آب ١٩٢٠ وتحت رقم ٢٢٩ قرارا بفصل الاقضية الاربعة ـ بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا ـ عن سوريا وضمها اعتبارا من ٢ آب ١٩٢٠ الى لبنان تمهيدا لفصل لبنان عن سوريا وانشاء دولة مستقلة فيه تدعى لبنان الكبير عاصمتها بيروت وهذا ما جاء في العدد ١٤٧ تاريخ ١٦ آب ١٩٢٠ من جريدة العاصمة الجريدة الرسمية بشأن هذا الضم :

تليت البرقية الواردة من قائم مقام بعلبك ومفادها ان فخامة الجنرال غورو زار بعلبك واعلن في اثناء خطابه ضم الاقضية الاربعة بعلبك ، البقاع ، حاصبيا ، راشيا الى لبنان الكبير وجاء في برقية قائم مقام البقاع ان القومانداندسبيا المندوب الاداري في البقاع بلغ قائم المقام الموما اليه ان قضاء البقاع باجمعه اصبح تابعا الى لبنان الكبير اعتبارا من تاريخ ٢ اغستوس سنة ١٩٢٠ على أن ينزل العلم الشريفي عن دار الحكومة ويرفع مكانه العلم اللبناني كما تقرر باجتماع بعبدا وان تحصر المخابرات الادارية بشخصه وتقطع العلاقة مع الشام ويربط قلم المال والصندوق بمالية بعبدا اعتبارا من تاريخ الالحاق الانف الذكر ولدى المذاكرة تقرر الاحتجاج على هذا الضم وتبليغ ذلك الى جميع الوزراء ليحيطوا به علما .

في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ و ٩ اغستوس سنة ١٩٢٠

قرار المفوض السامي افرنسي في (3/ آب/ 1920) رقم (229) والقاضي بفصل الأقضية الأربعة – بعبلك والبقاع و حاصبيا و راشيا – عن سورية وضمها اعتباراً من (2/ آب /1920) إلى لبنان.

مديرية الوثائق التاريخية, دمشق, القسم الخاص, الأعلام, حسن الحكيم.

الملحق رقم (28):

تحديد دولة لبنان الكبير

ان الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنسوية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام •

بعد الاطلاع على القرار الرئيسي المؤرخ في ٨ تشرين اول سنة ١٩١٨

ولما كانت فرنسا بمجيئها الى سوريا ولبنان ان يحققوا اماليهم المشروعة في الحريـة والحكم الذاتي •

ولما كان يجب لتنفيذ ذلك ان تعاد الى لبنان وظائفه الطبيعية كمـا وضحها ممثلوه وطالب بها اهلوه وانه يكون بوسع لبنان الذى انشئ هكذا ضمن حدوده الطبيعية ان يواصل بصفته دولة مستقلة وبمساعدة فرنسا الخطة في وضعها بصورة تضمن مصالحه السياسية والاقتصادية فمن اجل تلك الاسباب : قد قرر :

المادة الاولى ــ ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوى على :

(١) مقاطعة لبنان الادارية الحالية •

(٢) اقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا كما جاء في القرار رقم ٢٢٩ تاريخ ٣ آب •

(٣) اقسام ولاية بيروت الموضحة ادناه :

(أ) سنجق صيدا ماعدا الجزء الذى منح لفلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية

(ب) سنجق بيروت •

(ت) قسم سنجق طرابلس الذى يشمل قضاء عكار جنوبي النهر الكبيـر وقضاء طرابلس (مع مديريتي دنيا ومنيا) وجزء قضاء حوش الاكراد الواقع جنوبي تخوم لبنان الكبير الشمالية كما هي موضحة في المادة الثانية من هذا القرار •

المادة الثانية ــ عينت حدود لبنان الكبير كما يأتي مع التحفظ بشـأن تعديلات الحدود الجزئية التي تجرى فيما بعـد •

شمالا ــ خط من مصب النهر الكبير يتبع النهر الى ملتقاه بوادي خالد علـى ارتفاع جسر القمـر •

شرقا ــ خط يفصل وادي خالد والارنط (نهر العاصي) ويمر بقرى مزرعة ارسانة وحاميت وصبح ويفصل على ارتفاع قرى بريغا ومطربة ، ويتبع هذا الخط حد قضاء بعلبك الشمالي متجها من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ثـم حدود اقضية بعلبك وحاصبيا وراشيا الشرقيـة •

جنوبـا ــ الحدود الفلسطينية كما قرر في الاتفاقات الدولية •

غربـا ــ البحر المتوسـط •

يوضع هذا القرار موضع العمل اعتبارا من اول ايلول سنة ١٩٢٠ •

على الامين العـام ورئيس التفتيش الادارى ان يقوما كل بما يخصه بتنفيذ هذا القـرار بيروت في ٣١ آب سـنة ١٩٢٠

الامضـاء
غـورو

نص قرار الجنرال غورو حول تحديد دولة لبنان الكبير في (21/ آب/ 1920).

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

الملحق رقم (29):

Télégramme du 9 août 1920

Son Excellence Haut Commissaire de France
B e y r o u t h

Le télégramme de votre Excellence a rempli d'allègresse les coeurs de tous les Libanais. Votre nom est devenu pour eux un symbole. Défenseur de la liberté sur les champs de bataille en France, vous l'êtes resté sur l'antique terre de Syrie. Puissent la paix et la justice qui accompagnent vos pas, maintenant que les quatre districts sont annexés, aider à la renaissance du Grand Liban.

Cyrille Mogabgab
Archeveque de Zahlé.

برقية المطران مغبغب إلى المفوض السامي في بيروت الجنرال غورو يشكره فيها على ضم الأقضية الأربعة ويعلنه حامياً للحريات في (9/ آب/ 1920).

محفوظات دار المطرانية الكاثوليكية – زحلة.

الملحق رقم (30):

نحن الموقعين امضاءاتهم بذيله المفوضين من الوف من الطائفة الاسلامية في بيروت مركز الولاية نتقدم الى المفوضية العليا برفع مطالب الاهالي وهي رغائب الاكثرية الساحقة وتلك الرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية مستندين بهذا الطلب على الحقائق التالية:

اولاً: ان الحاق الولاية البيروتية او قسماً منها وهما لواءا بيروت وطرابلس في الساحل مع بقية البلدان الملحقة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تم بدون رضا من اهاليها وبغير استفتاء وفي ذلك كل المخالفة للارادة التلغرافية المرسلة في اوائل تشرين الثاني 1918 من ناظري خارجية فرنسا وانكلترا العسكرية بان البلاد والمقاطعات التي تسلخ عن الدولة العثمانية هي مستقلة ولاهاليها الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية مع احترام رغائب الشعوب وعدم اكراههم، وان الحلفاء بعيدون عن ان يرغموا سكان هذه البلاد على قبول نظام معين من الانظمة وان هذا هو غرض الحلفاء الاسمى الذي خاضوا لاجله غمار الحرب العالمية الاخيرة.

فاهالي البلدان المذكورة مع الاسف لم يكن لهم اوفر نصيب من هذه الحرية ولا روعيت رغبتهم بالحاقهم بجبل لبنان ولا يخفى ان الحاق مقاطعة باخرى، او ولاية بمتصرفية (كما حصل) والكل منهما متميز بخصوصيات، وعادات وتقاليد، وتشكيلات قضائية، ومالية وغيرها، لا يمكن ان تتم بالالفة شخصية، ومنافع ذاتية ـ كل ذلك امر لا [illegible] ومرتبات للتقيض ـ.

ان ما يتبع ولاية بيروت والبلدان الملحقة، اهم موقعاً، واعظم ثروة من لبنان كما ان الوحدة السورية اجزل خيراً، واعم نفعاً، واكثر عدداً ـ وجبل لبنان جزء من سورية لا يصح فصله او شذوذه عن المجموع ومع ذلك فلا يخفى الالتحاق بالوحدة السورية ما رأيناه [illegible] رغباته للالتحاق، بل وجد اللبنانيين عموم البلاد السورية وقوفاً عند حد رغبة الشعب اللبناني بارادته لنفسه، والمحاولات سورية المتحدة انما هو عدم الالتحاق بهم ما كان ينظر

على انه لو سلمنا اليوم ان المبدأ سوف يقضي على لبنان فيما ربحه من كل بلاد سورية المتحدة من حيث الضرائب وغيرها، وفرضنا انه تم تساوي فيها ولكنه بقي معترضاً على رفض الوحدة ـ فقد نامن، ولا يخفى لاهالي البلدان الملحقة من طلب الانفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية، للاعتبارات المذكورة جميعها ـ.

اخيراً: ـ ان الاكثرية الساحقة من اهالي البلدان التي الحقت الى لبنان بدون رضاهم وانت عليهم باضرار جمة من حيث اقتصادياتهم، واثقلت عواتقهم بالضرائب ـ ما يجعل بكل ساحة يعترضون على ذلك الالحاق، ويشكرون شاكرين المفوضية العليا ما صدر من اهاليهم مباشرة الاحصاء بقبول اعتراض البيروتيين على تذاكر النفوس، وقطعوا ما يشهد عليهم بانهم لبنانيون ـ فطالبين اليوم بكل الاخلاص من عدالة الجمهورية الفرنساوية الفخيمة ـ حامية حرية الشعوب ـ اجابة طلبنا بالانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية ـ ويقبلون منا في الختام فائق احترامهم.

بيروت [illegible]

[illegible]

مذكرة القوى الوحدوية الإسلامية في المناطق الساحلية المرفوعة للجنرال (ويغان) عام 1923. والتي تضمنت المطالبة بالوحدة مع سورية على قاعدة اللامركزية والانفصال عن لبنان.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

الملحق رقم (31):

حكومة لبنان الكبير

ETAT DU GRAND LIBAN

CARTE D'IDENTITÉ

SANDJAK D

تذكرة نفوس

No 22108

لواء

Etat-Civil

Nom et prénoms	Sabh Khadige	الاسم والشهرة صالح خديجة
Prénoms du père	Ahmad	اسم الاب احمد
Prénoms de la mère	Fatime	اسم الوالدة فاطمه
Date lieu de naissance	1896 Meejdal	تاريخ ومحل الولادة ١٨٩٦ مجدل
Rite		المذهب سني
Profession		الصنعة
Lettré ou illettré		هل يكتب ام لا
Marié ou célibataire (enfants)	Mariée	متأهل او اعزب (اولاد)
Domicile (1)	Meejdal	محل الاقامة (1) مجدل
Sandjak	Bekaa	لواء البقاع
Caza		قضاء
No du registre	174	نمرة السجل ١٧٤

(1) Pour les villes indiquer le quartier et la rue.

(1) يذكر في المدن المحلة والشارع

SIGNALEMENT — الاشكال

Taille		القامة
Yeux		العينان
Cheveux		الشعر
Sourcils		الحاجبان
Nez		الانف
Visage		الوجه
Barbe, Moustache		اللحية والشارب
Signes Particuliers		علامات فارقة

الرسم الشمسي اختياري

Photographie facultative

Nous Gouvernement Libanais, certifions que M Sabh Khadige est Libanais: en foi de quoi; nous lui avons délivré la présente carte d'identité le 6 Déc 1921

نحن الحكومة اللبنانية نثبت ان صالح خديجة هو لبناني واشعاراً بذلك اعطيت له هذه التذكرة

١٩

Le Chef du Bureau de l'Etat-Civil — Le Secrétaire

مدير النفوس — كاتب النفوس

Imp. SARKIS Beyrouth — Prix : 20 Piastres Syriennes — ثمن التذكرة ٢٠ غرشاً

نموذج تذكرة نفوس في دولة لبنان الكبير.

نقلاً عن : مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الملحق رقم (32):

371/16855 E 3119/3363

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

No. 5. ARCHIVES.

EASTERN (GENERAL). June 13, 1933.

SECRET. SECTION 2.

[E 3119/347/65] No. 1.

Attitude of His Majesty's Government towards the Question of Arab Unity.

THE phrase "Arab unity" is an extremely vague one, which has been used in many different senses.

2. It is generally most in evidence on such occasions as Arab or Moslem congresses, and was freely bandied about during the Moslem Congress at Jerusalem in the autumn of 1931. On such occasions it is generally used extremely loosely as a popular rallying cry against either "Western imperialism" or the Zionist movement; but in actual fact it seldom amounts to much more than a rather undigested idea of co-operation between Arabic-speaking people in matters of education and propaganda, and possibly also in such politico-religious questions as that of the Hejaz Railway, the future of the Holy Places, &c. Arab unity in this sense is something rather akin to pan-Arabism, and appears to have no more practical significance than the rather shadowy pan-Islamic movement of which so much was heard some twenty years ago.

3. From the political and practical point of view, "Arab unity" should mean the union, either in a single State or in a confederation of autonomous States, of all former Ottoman territories, south of present-day Turkey, which have a predominantly Arab population. This would limit the application of the idea to the north-western half of Arabia, *i.e.*, to the Arabic-speaking territories north-west of a line drawn from the middle of the Persian Gulf to the southern end of the Red Sea. It is, in fact, only to this area that the idea can be regarded as properly applicable, and it is therefore mainly from this point of view that the question is discussed in the present memorandum. But attempts may well be made to extend the idea of Arab unity to the Persian Gulf States and to Southern and South-Eastern Arabia generally. It is thus not possible to consider the problem without touching on its possible relation to these areas also.

4. The idea of Arab unity, as applied to the former Ottoman territories, *i.e.*, to the Arabic-speaking areas north-west of the line mentioned in the preceding paragraph, was the ultimate aim of the Arab revolt during the war, and was the ideal for which the Hashimites, under Hussein and Colonel Lawrence, strove during the war and armistice periods. There is no doubt that the remaining members of the Hashimite family—Feisal, Ali and Abdullah—have never abandoned this dream, although subsequent developments have rendered it impracticable.

5. The most important of these subsequent developments, from the purely Arabian point of view, has been the rise to power of Ibn Saud, and his conquest of the greater part of the Arabian Peninsula, including the former Kingdom of the Hejaz. The dynastic rivalry between the Hashimites and the Saudis renders it almost inconceivable that there could be any close or organic combination between the territories respectively ruled by them. It is true that King Feisal of Iraq has come to terms with King Ibn Saud and is now in friendly relations with Saudi Arabia, and that we are working hard—with at last a fair hope of success—to secure a similar rapprochement between Ibn Saud and the Amir Abdullah of Transjordan. But the rivalry between the two family systems is still a basic factor in the situation, and unless one group were virtually to disappear, there seems no prospect whatever of any effective combination of the territories at present ruled by Ibn Saud (*i.e.*, the greater part of the Arabian Peninsula, including the former Kingdom of the Hejaz) with those at present ruled by the Hashimites (*i.e.*, the independent Kingdom of Iraq and the mandated territory of Transjordan). While the Arabs are themselves divided into these two camps, any talk of Arab political unity in the wider sense must be illusory.

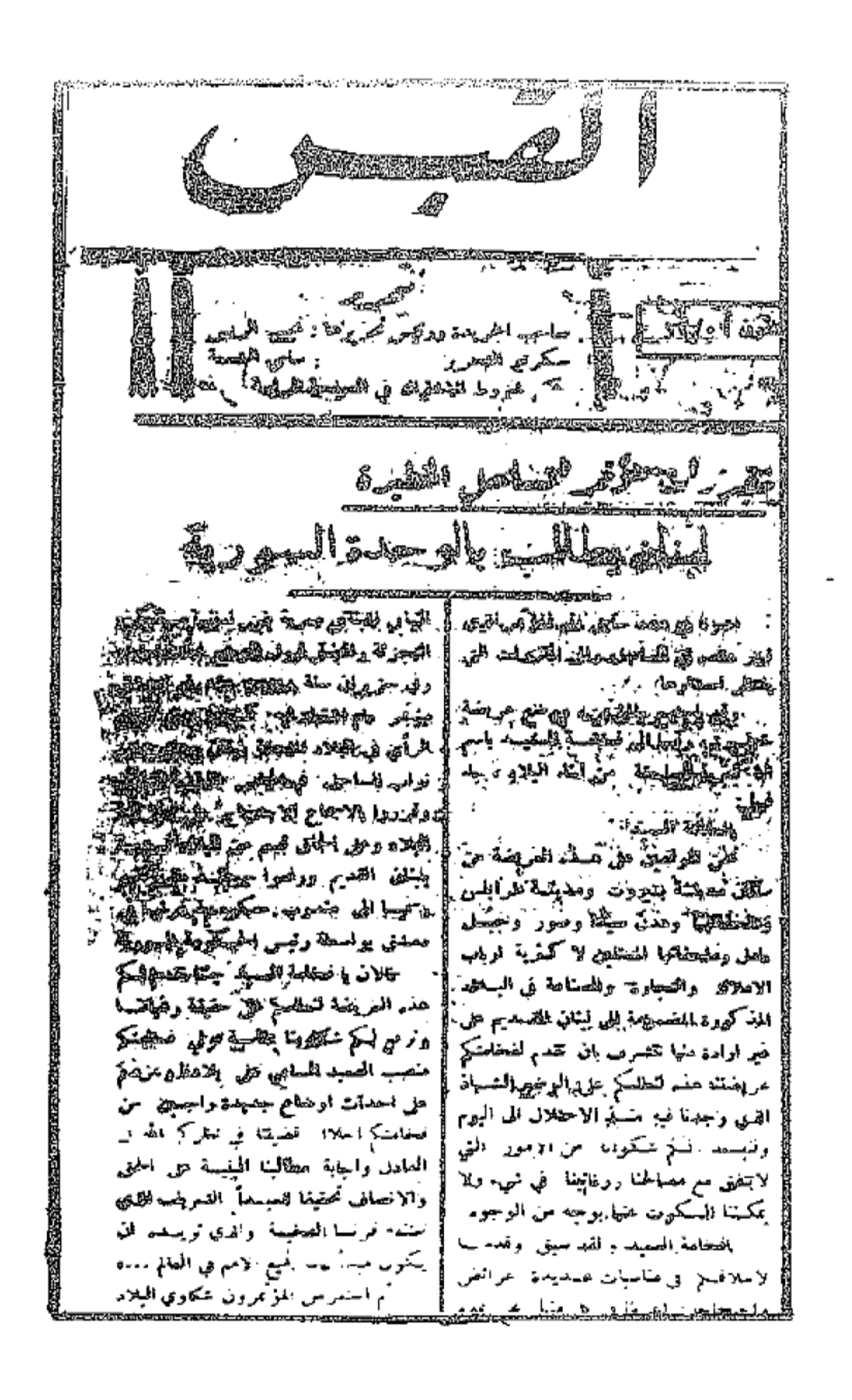
6. It would, moreover, be impossible in present circumstances for His Majesty's Government to support either of these groups against the other, since they are bound by special obligations to each. Apart from the support which the Hashimites gave to the Allied cause during the Great War, King Feisal and the

6924 [8732] B

موقف الحكومة البريطانية من قضية الوحدة العربية في (13/ حزيران/ 1933) لتثبيط عزيمة فيصل عن عقد المؤتمر القومي العربي في بغداد. وذلك أثناء لقائه السيد (جورج راندل) مدير الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية. والتي أكدت على أن عبارة الوحدة العربية هي عبارة غامضة وهي أقرب ما يكون لفكرة جامعة للدول العربية. كما أنها فكرة مطروحة منذ الحرب العالمية الأولى وسعى الهاشميون لتحقيقها؛ لكن الصراع الهاشمي السعودي يحول دون تنفيذها.

أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.

الملحق رقم (33):



القبس

مقررات مؤتمر الساحل الخطيرة

لبنان يطالب بالوحدة السورية

[illegible]

... لا تتفق مع [illegible] التي [illegible]

[illegible]

[illegible] من [illegible] البلاد [illegible]

[illegible]

[illegible] هذه العريضة [illegible] ساحل مدينة بيروت ومدينة طرابلس [illegible] وصور [illegible] الاكثرية لارباب الاملاك والتجارة والصناعة في البلاد المذكورة المضمومة الى لبنان [illegible] على غير ارادة منها تتشرف بان تقدم لفخامتكم عريضتنا هذه لتطلعكم على [illegible] الذي وجدنا فيه منذ الاحتلال الى اليوم ونبسط [illegible] من الامور التي لا تتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه

فخامة السيد [illegible] لقد سبق وقدمنا لاسلافكم في مناسبات عديدة عرائض [illegible]

[illegible]

[illegible] مصطفى بواسطة رئيس [illegible]

فالان يا فخامة السيد [illegible] هذه العريضة لتطلعكم على حقيقة رغباتنا [illegible] لكم شكوانا [illegible] منصب [illegible] حتى [illegible] على احداث اوضاع جديدة واجبة [illegible] من فخامتكم [illegible] قضيتنا في نظركم [illegible] العادل واجابة مطالبنا المبنية على الحق والانصاف تحقيقا للمبدأ [illegible] الذي تنشده فرنسا [illegible] والذي تريده ان يكون [illegible] جميع الامم في العالم ....

ثم استعرض المؤتمرون شكاوي البلاد

صورة مقررات مؤتمر الساحل الذي عقد برئاسة سليم سلام في (16/ تشرين الثاني/ 1933).

نقلاً عن: صحيفة القبس السورية.

الملحق رقم (34):

ASSOCIATION
DE
LA JEUNESSE MUSULMANE
BEYROUTH

جمعية
اتحاد الشبيبة الإسلامية
بيروت

مذكرة جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية إلى الرئيس (شارل دبّاس) في (23/ كانون الثاني/ 1933) طالبت فيها بتحقيق المطالب الإسلامية. مما يؤكد نزعة المسلمين نحو الاعتراف بالجمهورية اللبنانية مقابل إنصافهم.

نقلاً عن : مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية.

الملحق رقم (35):

٢٦/١٠١

٢٦/٧/١٢١

اخي الكريم

تحية واحتراماً وبعد فارجو ان تكونوا في خير وصحة تامة

لقد بعثت اليك كتاباً قبل هذا ورسلت كتاباً بكم الاخ العيد(؟)

ارجو ان يكون وصل اليك بخير.

اشكرك واشكر الاخوان الساعين(؟) الحميدة ذا اللطف النبيل الذي

تبذلونه لمعاونة قضية العيد(؟) وتسهيل مهمته. بارك الله

بكم وحفظكم.

الاحوال في فلسطين تزداد توسعاً وانتشاراً وشدة وبقاء(؟)

وكلما جاء القوم بقوة جديدة ازدادت الثورة اشتعالاً

وتوسعاً.

الحالة في بيروت لا جديد الآن الا ان لبنان اخذ يسير سيرها

الطبيعي ماعدا قضية اقتطاع الاراضي الملحقة بلبنان. ولذلك

سيلتقي الاخوان هناك بعد لبنان كدولة اجنبية ورفضهم كل

اشتراك معهم في الدفاع او في المصالح المشتركة او في غير ذلك

وحصر جمارك لبنان الملحقة مما سيؤثر على اللبنانيين.

وقد بدأ الاضطراب في جبل عامل وفي طرابلس احتجاجاً على

عدم الحاقهم بسورية. وسنرى ما يكون في الاسبوع القادم.

تحياتي للاخوان الاعزاء واسلم لاخيك المخلص

[توقيع]

رسالة مخطوطة بخط وتوقيع (شكري القوتلي) موجهة إلى الدكتور (أحمد قدري) حول قضية الأراضي المقتطعة من سورية والملحقة بلبنان.

مديرية الوثائق التاريخية, دمشق, ملف الحركة العربية, وثيقة رقم (82/101).

الملحق رقم (36):

«لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم.

لما كانت البلاد قادمة على تغيير اساسي في النظام السياسي، فانّ نواب الطائفة الاسلامية في الجمهورية مع اعلان شكرهم لفرنسا النبيلة على الاستعدادات التي اظهرتها نحو البلاد في تأييدها مبادىء الاستقلال والدستور، يكررون اليوم المطالبة بان يعامل المسلمون كغيرهم بلا فرق ولا تمييز، وان تتناسب الواجبات المفروضة عليهم والحقوق المعترف بها، ويرجون رفع كتابهم هذا للمفوض السامي مع املهم الوطيد بمساعدة فخامتكم لتحقيق هذه المطالب الشرعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

بيروت في ٧ تموز سنة ١٩٣٦

نائب البقاع: محمد أمين قزعون.

نائب طرابلس: أمين المقدّم.

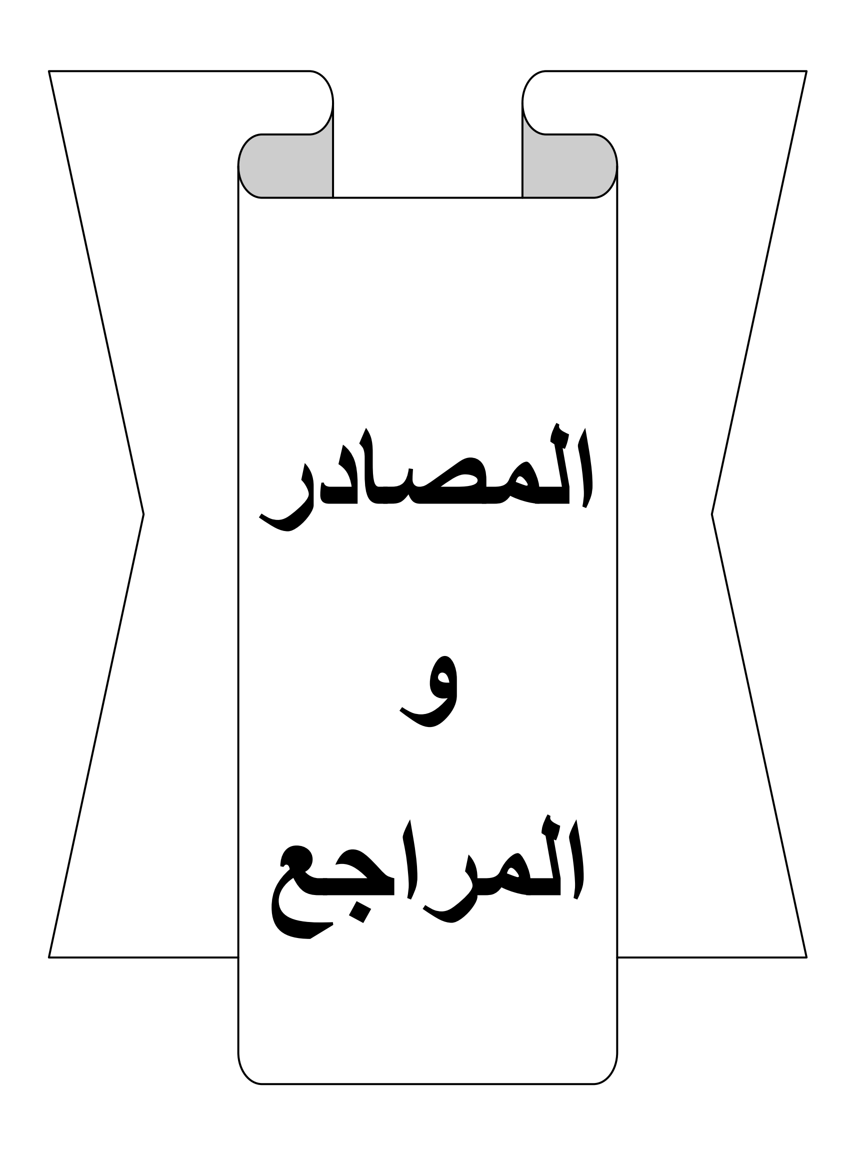
نائب الجنوب: خالد شهاب.

نائب الشمال: محمد عبد الرزاق.

نائب بيروت: خير الدين الاحدب.

مذكرة النواب المسلمين المرفوعة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية (إميل أدّه) في (7/ تموز/ 1936). ويظهرون فيها استعدادهم للاندماج في الحياة اللبنانية, والاعتراف بالكيان اللبناني.

نقلاً عن: جريدة النهار, العدد (860).


المصادر
و
المراجع

أولاً- الوثائق:

- الوثائق المعنية من مديرية الوثائق التاريخية في دمشق.
- الوثائق الهامة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.
- الوثائق المعنية من أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.
- محفوظات دار المطرانية الكاثوليكية (زحلة).
- الأرشيف السري للفاتيكان.
- أرشيف مديرية الأثار (بيروت).

- عبد الهادي؛ عوني : أوراق عوني عبد الهادي (أوراق خاصة), تحقيق خيرية قاسمية, مركز الأبحاث, بيروت, يونيو 1974.
- أوراق فخري البارودي, القسم الخاص, وثيقة رقم 58 , دفتر رقم 4, (جمعية العربية الفتاة وبعض حوادث الانقلاب العثماني), مركز الوثائق التاريخية بدمشق, الورقة الأولى.
- أوراق نزيه المؤيد العظم, وثيقة رقم 13/13, مركز الوثائق التاريخية, دمشق, آذار/1916.

ثانياً- المذكرات:

1. جمال؛ أحمد: مذكرات جمال باشا, ت. علي أحمد شكري, الدار العربي للموسوعات, مصر, 1923.
2. الحكيم؛ يوسف: المذكرات, بيروت ولبنان في عهد آل عثمان, دار النهار, بيروت, 1980.
3. زعيتر؛ أكرم : يوميات أكرم زعيتر (الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939), مؤسسة الدراسات الفلسطينية, بيروت, ط1, 1980.
4. السعيد؛ نوري: المذكرات, محاضر عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسورية (1916- 1918), الدار العربي للموسوعات, بغداد, 1947.
5. سلام, سليم علي: مذكرات سليم علي سلام (1868 – 1938), تقديم حسان حلاق, الدار الجامعية للطباعة, بيروت, 1981.
6. شمعون, كميل: مذكراتي, بيروت, ط1, 1969.

7. الصلح؛ سامي: مذكرات سامي بك الصلح (1942, 1955) , 4 أجزاء, مكتبة الفكر العربي, بيروت, 1960, ج2.
8. عبد الهادي؛ عوني : أوراق عوني عبد الهادي (أوراق خاصة), تحقيق خيرية قاسمية, مركز الأبحاث, بيروت, يونيو 1974.
9. الغصين؛ فايز: مذكراتي عن الثورة العربية, مطبعة الترقي, دمشق, 1939.
10. القاوقجي؛ فوزي: مذكرات فوزي القاوقجي (1914- 1932), جزءان, إعداد خيرية قاسمية, دار القدس, بيروت, 1975, ج1.
11. قدري؛ أحمد: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى, مطابع ابن زيدون, دمشق, 1956.
12. كرد علي؛ محمد: المذكرات, 3 أجزاء, مطبعة الترقي, دمشق, 1948, ج1 .
13. الهاشمي؛ طه : مذكرات طه الهاشمي (1919 – 1943), تقديم ساطع الحصري, دار الطليعة, بيروت, 1967.

ثالثاً- المدونات:

1. مركز دراسات الوحدة العربية: تطور الفكر القومي العربي, ندوة فكرية, بيروت, ط 1, 1986.
2. المؤتمر العربي الأول الصادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية الإدارية في مصر, القاهرة, 1913.
3. اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني: "القضية السورية – المفاوضات مع المسيودي جوفنيل في باريس ومصر وبيروت – وثائق عن الحالة في سورية" , دمشق, ط1 , 1936.
4. كرّاس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الذي عقد في دار سليم علي سلام (10/ آذار/ 1936), مطبعة الاتحاد, د.ت.
5. الكتائب اللبنانية: بيار الجميل في خدمة لبنان, دار الطباعة اللبنانية, لبنان, 1950.
6. القانون الأساسي للكتائب اللبنانية لعام 1938, مطبعة عازار, بيروت, 1938.

7. تاريخ حزب الكتائب (1936- 1940), دار العمل للنشر, بيروت, 1979.

رابعاً- منشورات ذات صبغة وثائقية:

1. خليفة؛ عصام كمال: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر, دار الجليل, بيروت, ط 1, 1985.
2. كوثراني؛ وجيه: بلاد الشام" السكان,الاقتصاد,والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين,قراءة في الوثائق, معهد الإنماء العربي في طرابلس, بيروت ,1980.

خامساً- المصادر والمراجع :

1. أرسلان؛ شكيب: سيرة ذاتية, دار الطليعة, بيروت, 1969
2. الأرمنازي؛ نجيب: سورية من الاحتلال حتى الجلاء, دار الكتاب, بيروت, ط2, 1973
3. اسماعيل؛ عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي, 5 أجزاء, دار النشر للسياسة والتاريخ, بيروت, 1964, ج4.
4. الأسود؛ إبراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان, 4 أجزاء, بيروت, 1930, ج3.
5. آصاف بك, يوسف: استقلال لبنان, مصر, 1920.
6. أمين؛ أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث, القاهرة, 1948.
7. أنطونيوس؛ جورج: يقظة العرب – تاريخ حركة العرب القومية-, ت. ناصر الدين الأسد, دار العلم للملايين, بيروت, ط2, 1966.
8. أنيس؛ محمد: الدولة العثمانية والمشرق العربي, مكتبة الأنجلو, القاهرة, 1964.
9. برّو؛ توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري (1908 – 1914), جامعة الدول العربية < معهد الدراسات العربية>, القاهرة, 1960.
10. بزي, مصطفى: تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين (1914- 1943), كلية الآداب, بيروت, 1978.
11. البواري, الياس: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان (1908 – 1946), دار الفارابي, بيروت, 1979.
12. بوذينة؛ محمد: أحداث العالم في القرن العشرين (1920 – 1929), 10 أجزاء, شركة لابراس للطباعة والنشر, تونس, د. ت , ج 3.

13. بيهم؛ محمد جميل: العهد المخضرم في سوريا ولبنان (1918 – 1922), دار الطليعة, بيروت, 1968.
- قوافل العروبة ومواكبها, 2ج, دار الشرق, بيروت, 1957, ج2.
- لبنان بين مشرق ومغرب (1920- 1969), بيروت, ط1, 1969.
- لنزاعات السياسية في لبنان, عهد الانتداب والاحتلال (1918 – 1945),دار الأحد, بيروت,1977.

14. تقي الدين؛ سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920-1970,مقدمات الحرب الأهلية, دار ابن خلدون, بيروت, ط1, 1977.
15. توما, إميل: تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث, دار الفارابي, بيروت,1979.
16. التونسي؛ خير الدين: مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك, تحقيق. معن زيادة, بيروت, 1978.
17. جابر؛ منذر : الكيان السياسي لجبل عامل قبل 1920, بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل, منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي, تشرين2 1979.
18. الجسر؛ باسم: ميثاق 1943 م لماذا كان؟ وهل سقط؟, دار النهار, بيروت, 1978.
19. جمال باشا؛ محمد الصغير: كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب, ت. فؤاد الميداني, بيروت, 1932.
20. الجميل, بيار : تاريخ حزب الكتائب اللبنانية, دار العمل للنشر, بيروت, ط1 , 1979.
- الجميل, بيار: لبنان بين واقع ومرتجى, بيروت, 1970.
21. الحاج؛ علي : سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 2005.
22. الحاج, كمال: فلسفة الميثاق الوطني, دار الفكر, بيروت, 1961.

23. حجار؛ جوزيف: سورية بلاد الشام تجزئة وطن (حول اتفاقات سايكس- بيكو), دار طلاس, دمشق, ط1, 1999.

24. الحجار؛ محمد: تاريخ إقليم الخروب, مؤسسة البيادر للطباعة, بيروت, 1978.

25. حراز؛ رجب: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر, دار المعارف, القاهرة, 1976.
26. الحصري, ساطع: محاضرات في نشوء الفكرة القومية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1959.
- يوم ميسلون, مكتبة الكافي, بيروت, 1948 .
27. الحكيم؛ يوسف: بيروت ولبنان في عهد العثمانيين, المطبعة الكاثوليكية, بيروت, 1966.
- سورية والعهد العثماني, دار النهار, بيروت, ط2, 1980.
- سورية والانتداب الفرنسي, دار النهار, بيروت, 1983.

28. حلّاق؛ حسّان: التيارات السياسية في لبنان (1943- 1952) مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية. واللبنانية الدولية, الدار الجامعية, بيروت, 1988.
- دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (1913 – 1943), دار النهضة العربية, بيروت, 1985.
- مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة, بيروت, 1983.
29. حنا, جورج: الحركة المناهضة للفاشية في سوريا ولبنان (1933- 1945), دار الفارابي, بيروت, ط1, 1975.
30. حنا, عبد الله: الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان, دار التقدم العربي, دمشق, ط 2, 1975.
- القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (1820- 1920), الفارابي, بيروت, 1975.
31. حوراني؛ ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة 1798- 1939, الترجمة العربية, بيروت,ط3, 1977.
32. الخادم؛ سمير: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي المتوسط (1450- 1517), دار الريحاني, بيروت,1989.

33. الخازن, يوسف: الدولة اليهودية في فلسطين , ت. غسان الخازن, دار مختارات, بيروت, ط1, 1987.
34. خاطر؛ لحد: عهد المتصرفية في لبنان, دار النهار, بيروت, 1973.
35. خدوري؛ نجيب: الاتجاهات السياسية بالعالم العربي؛ دور الأفكار والمثل العليا في السياسة, الدار المتحدة, بيروت, ط1, 1972.
36. خدوري, مجيد : عرب معاصرون (أدوار القادة في السياسة), الدار المتحدة للنشر, بيروت, 1973.
37. الخطيب؛ أنور : الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية, دار العلم, بيروت, 1961.
38. الخوري؛ بشارة: حقائق لبنانية, 3ج, درعون, حريصا- لبنان , 1960, ج1.
39. داغر؛ أسعد: مذكراتي على هامش القضية العربية, دار القاهرة للطباعة, القاهرة, ط 1, 1959.
40. دروزة؛ محمد عزة : حول الحركة العربية الحديثة, 6 أجزاء, المكتبة العصرية, صيدا, د.ت, ج1.
- نشأة الحركة العربية الحديثة, المكتبة العصرية, صيدا, 1971.
41. دكروب, محمد : جذور السنديانة الحمراء <حكاية نشوب الحزب الشيوعي اللبناني 1924- 1931> , دار الفجر الجديد , بيروت, ط1, 1961.
42. الدوري؛ عبد العزيز: التكوين التاريخي للأمة العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط 1, 1984.
43. ذياب, عز الدين: التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1993.
44. عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي, دار المعارف, القاهرة, ط4, 1984.
45. الراقد ؛ محمد عبد المنعم : الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي , مؤسسة شباب الجامعة, القاهرة, 1968.
46. رزق؛ هدى: صناعة النخب السياسية في لبنان (1992 – 2009), بيسان, بيروت, د.ت.
- لبنان بين الوحدة والانفصال (1919 – 1927), بيسان, بيروت, ط1, 1998.

47. رستم؛ أسد: لبنان في عهد المتصرفية, دار النهار, بيروت, ط2, 1973.
48. الرياشي؛ اسكندر : قبل وبعد (1918 – 1941), مكتبة العرفان, بيروت, ط 2 , 1955.
49. الريس؛ منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي, دار الطليعة, بيروت, 1969.
50. زويا؛ لبيب : الحزب القومي الاجتماعي (تحليل وتقديم), ت. جوزيف شويري, دار ابن خلدون, بيروت, 1973.
51. زين, زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط, وولادة دولتي سورية ولبنان, دار النهار, بيروت, 1971.
- نشوء القومية العربية, دار النهار, بيروت, ط2 , 1977, ص 1996.

52. سرحال؛ أحمد: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية, دار الباحث, بيروت, ط1, 1980.
53. سعادة, أنطون : الآثار الكاملة, 4 أجزء, بيروت, ط1, 1976, 1978, ج2,ج3.
- نشوء الأمم, دمشق, ط2, 1951.
54. سعيد؛ أمين: أسرار الثورة العربية, دار الكتاب العربي, بيروت, 1965.
- الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن) , 3أجزاء , مطبعة عيسى البابي, القاهرة, 1934, ج1.
55. السعيد؛ رفعت: ثلاث لبنانيين في القاهرة (شبلي شميل, فرح انطون, رفيق جبّور), دار الطليعة, بيروت, ط1, 1973 .
56. السفرجلاني؛ محي الدين : تاريخ الثورة السورية, دار اليقظة العربية, دمشق, 1961.
57. سلطان, علي: تاريخ سورية 1908- 1918نهاية الحكم التركي, دار طلاس , دمشق, ط2, 1996.

58. السودا؛ يوسف: في سبيل الاستقلال (1906 – 1922), دار الريحاني, بيروت, 1967.

59. سويد؛ ياسين: فرنسا والموارنة ولبنان - تقارير ومراسلات الحملة الفرنسية على سورية (1860- 1861), شركة المطبوعات, بيروت, ط1, 1992.

60. شرارة؛ وضاح: في أصول لبنان الطائفي – خط اليمين الجماهيري, بيروت, 1975.

61. الشرور, فضل: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (1930- 1980), دار المسيرة, بيروت, ط1, 1981.

62. شعيب؛علي عبد المنعم: الصراع الإيطالي- الفرنسي على بلاد الشام (1860- 1941), دار الفارابي, بيروت, ط1, 2002.

- تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء (1918 – 1946), دار الفارابي, بيروت, ط1 , 1990.

63. صايغ؛ أنيس: الفكرة العربية في مصر, بيروت, 1968.

- لبنان الطائفي, دار الصراع الفكري, بيروت, 1955.
- الهاشميون والثورة العربية الكبرى, دار الطليعة, بيروت, 1966.

64. الصلح؛ عادل: سطور من رسالة - تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي - سنة (1877) , بيروت, 1966.

65. ضاهر؛ مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي (1914 – 1926), دار الفارابي, بيروت, ط2, 1974.

66. ضعوق؛ توفيق فضل الله: في وحي السبعين (1883 – 1953), مطابع صادر وريحاني, بيروت, 1953.

67. الطاهري؛ حمدي: سياسة الحكم في لبنان, المطبعة العالمية, القاهرة, ط2, د.ت.

68. طربين؛ أحمد: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (1800 – 1958), مركز دراسات الوحدة العربية, دمشق, 1970.

69. طلاس؛ مصطفى: الثورة العربية الكبرى, دار طلاس, دمشق, 1978.

70. عازوري؛ نجيب: يقظة الأمة العربية, تعريب أحمد أبو ملحم, بيروت, 1977.

71. عبد العزيز, نوار : أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية, دار النهضة, بيروت, 1973.

72. العقاد, صلاح : تاريخ الحرب العالمية الثانية دراسة في تاريخ العلاقات الدولية, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ط1, 1963.

73. عمر ؛ عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي, دار النهضة العربية, بيروت, 1985.
74. عودة ؛ محمد عبد الله : تاريخ العرب الحديث , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , 1989.
75. عوض, وليد : أصحاب الفخامة رؤساء لبنان, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1977.
76. العياشي؛ غالب: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية, مطبعة أشقر, بيروت, 1954 .
77. الغزي؛ كامل: نهر الذهب في تاريخ حلب, 3ج, دار الفتح, حلب, 1926, ج3.
78. غنيم؛ عادل حسن : الحركة الوطنية الفلسطينية (1917 – 1936), الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1974.
79. الشيخ؛ رأفت غنيمي : التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية, دار الثقافة, القاهرة, ط1, 1992.
80. فارس, هاني: النزاعات الطائفية في لبنان الحديث, الدار الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1980.
81. فرزات؛ محمد حرب: الحياة الحزبية في سورية, دار الرواد, دمشق, ط1, 1955.
82. قاسميّة؛ خيريّة: الحكومة العربية في دمشق بين (1918 – 1920), دار المعارف, مصر, 1971.
83. قربان؛ ملحم: تاريخ لبنان السياسي, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 1978.
84. قرقوط ؛ ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية 1920-1939, دار طلاس, دمشق, 1989.
- المشرق العربي في مواجهة الاستعمار (قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة), الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة , 1977.
85. قلعجي, قدري, الثورة العربية الكبرى (1916 – 1925) جيل الفداء يوما بيوم, شركة المطبوعات, بيروت, ط2, 1994.
86. كامل ؛ محمود : الدولة العربية الكبرى, دار المعارف, مصر, د.ت.

87. الكبيسي, باسل: حركة القوميين العرب من قوة ضاغطة إلى حزب سياسي, بيروت, 1974.
88. كوثراني؛ وجيه: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860 – 1920), معهد الانماء العربي, بيروت, ط 2, 1978.
89. كرد علي؛ محمد: خطط الشام, 6ج , منشورات بيروت, بيروت, 1970, ج3.
90. الكيلاني, عبد الرحمن : المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني (1926-1930), 4 أجزاء, مكتبة الضاد, حلب, ج1, ج4, 1958, 1960,
91. محافظة , علي: موقف فرنسة وألمانية وإيطالية من الوحدة العربية (1919 – 1945), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط1, 1985.
92. محمد؛ أنيس , حراز؛ رجب : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر, القاهرة, 1967.
93. مراد؛ سعيد: الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين (1914- 1946), معهد الإنماء العربي, بيروت, ط1, 1986.
94. مرسي؛ فؤاد: محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية (سورية ولبنان),معهد الدراسات العربية القاهرة, 1958.
95. مرقص, إلياس : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي , دار الطليعة , بيروت , ط1, 1964.
96. مزهّر؛ يوسف: تاريخ لبنان العام, 2ج ,دار المعرفة, بيروت, د.ت, ج2.
97. المعلم؛ وليد: سورية (1916- 1946) الطريق إلى الحرية, دار طلاس, دمشق, ط1, 1988.
98. المقدسي, توفيق: جورج, لوسيان: الأحزاب السياسية في لبنان 1959, دار الفكر, بيروت, د.ط.

99. مكارم؛ سامي: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي, منشورات المجلس الدرزي للبحوث, بيروت, ط2, 1981.
100. منسي؛ محمود صالح : الشرق العربي المعاصر(الهلال الخصيب), المعادي, القاهرة, تشرين الأول 1990.
101. موسى؛ سليمان: الحركة العربية (1908- 1914), دار النهار, بيروت, 1977.
102. النجار؛ حسين فوزي: الشرق العربي بين الحربين, مطابع الدار القومية, القاهرة, 1963.
103. نصار؛ ناصيف: تطورات الأمة المعاصرة, دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر, دار الأمواج, بيروت, 1994.
104. نوّار؛ عبد العزيز: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1571 – 1920), بيروت, 1974.
105. ياغي؛ اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر, مكتبة العبيكان, الرياض, ط 1, 2000.
106. يحيى, جلال : أوروبا في العصور الحديثة, الهيئة المصرية للكتاب, الإسكندرية, 1982.
-العالم العربي الحديث, دار المعارف, مصر, 1936.
107. يزبك؛ يوسف إبراهيم: أول حزب عربي قال" إما الحرية أو الموت " , بيروت, شباط 1942, ج4.
-مؤتمر الشهداء, بيروت, 1975.

يمين؛ محسن: لبنان الصورة - ذاكرة قرن في خمسين الاستقلال- , بيروت, د.ت.

سادساً- الصحف:

1. جريدة الأحرار, الأعداد (6/ شباط/ 1936), (12/ آذار/ 1936). (20/ تشرين الأول/ 1936).

2. جريدة البشير, عدد (18 / آذار/ 1936).

3. جريدة الدبور, عدد (23/ آذار/ 1936).

4. جريدة القبس, عدد (4/ كانون الثاني/ 1933), (7/ كانون الأول/ 1933).

5. جريدة لسان الحال, عدد (27/ حزيران/ 1928).

6. جريدة المعرض: العدد 1096, (20/ آذار/ 1936).

7. جريدة المقطم , عدد (3 / تموز / 1928), (3/ تموز/ 1928), (15/ آذار/ 1936), (17/ آذار/ 1936), (16/ آذار/ 1936).

8. جريدة النهار, عدد (26/ تشرين الأول/ 1936), (26/ تشرين الثاني/ 1936), (27/ تشرين الثاني, 1936).

<u>سابعاً- المجلات:</u>

1. مجلة الحرية, العدد 845, (2/ كانون الثاني/ 1978).

2. مجلة دراسات تاريخية, العدد (24), كانون الأول 1986.

3. مجلة الطريق, العدد الثالث , كانون الأول 1983.

4. مجلة الفكر, العدد 35, بيروت, كانون الثاني, 1980.

5. مجلة المقاصد, العدد الأول, كانون الثاني 1981, العدد التاسع, كانون الثاني 1988.

6. مجلة شؤون فلسطينية, بيروت, العدد 80, تموز 1978.

7. مجلة المستقبل العربي, العدد الرابع, 11 / 1978.

8. مجلة العرفان, العدد (32), نيسان/ 1945.

ثامناً- المصادر والمراجع المترجمة:

1. بيشون؛ جان : بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى, ت. عزة دروزة, بيروت , 1964.
2. توتل؛ فرديناند: وثائق تاريخية عن حلب, أخبار اللاتين والروم وما إليهم (1855-1963), المطبعة الكاثوليكية, بيروت, 1908.
3. حتي؛ فيليب: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين, 2ج, ت. كمال اليازجي, بيروت, 1959, ج2.

- لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر, ت. أنيس فريحة, نيويورك, 1959.

4. زامير, مائير: الكيان المسيحي اللبناني, ت. سليم فارس, دار المروج, بيروت, 1986.
5. ز. ل. ليفين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسورية ومصر), ت. بشير السباعي, دار ابن خلدون, بيروت,1978.
6. ف. ووليمز, سيتوق : بريطانيا والدول العربية, عرض للعلاقات الإنكليزية العربية (1920 – 1948), ت. أحمد عبد الرحيم مصطفى, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1952.
7. فيشر, هربرت. أ. ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789 – 1950), ت. أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع , دار المعارف, القاهرة, ط6, 1977.
8. كلود, هنري : من الأزمة الاقتصادية إلى الحرب العالمية الثانية, ت. بدر الدين السباعي, دار العلم للملايين, بيروت, ط1. 1954.
9. لوتسكي ؛ فلاديمير : تاريخ الأقطار العربية الحديث, 2 جزء, ت. عفيفة البستاني, دار الفارابي, بيروت, 1980 , ج1.
10. لونغريغ؛ ستفين هامسلي: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي, ت. بيار عقل, دار الحقيقة, بيروت, ط1, 1978.
11. هتلر؛ أدولف : كفاحي, ت لويس الحاج, دار صادر, بيروت, 1958.
12. هيرزويز, لوكارز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي, ت.أحمد عبد الرحيم مصطفى, دار المعارف, القاهرة, 1971.

تاسعاً- المراجع الأجنبية:

1. Anniversarie,s de la proclamation: du grand Liban << Discourse Pronouncer's je leer, September 1925, par le Government de d'état et par le president du consul representative, Bayreuth. 1925.

2. Arch. MAE, Serie E, Liban Carton 413, Dossier 3, Haut Commissaire des affaires etrangeres , Beyrouth 8 Mai , 1932.

3. Berger – Levrault ; (Editeurs) ; La Syrie et Liban souse l'occupation et le Mandate François (1919 – 1927) , auteur inconnu , Nancy - Paris, Strasbourg 1929.

4. Charles Burkhard: <Le mandat Francais en Syrie et au Liban>, courry – Nimes, 1925.

5. Edmond Rabbath: <<La formation historique du Liban politique et constitutional>>, Bayreuth, 1973.

6. Gabriel Puaux: <<Deux anne'es au Levant>>, Hachette, Paris, 1952.

7. G. Andréa: La re'volte druze et l'Insurrection de damas, Pousot, Paris, 1937.

8. Geuthner, Dominique Chevallier: <La Soclete du Mont a l'epoque de la Revolution industrielle en Europe>, Paris, 1971.

9. Gooch,G.P, And Temperley, Harold, British documents on the Origins of war 1914-1918, London:H.M.Staty,1938.

10. Gurion, David : Letters to Paula, Translated the Hebrew by Aubrey Hodes, Vallentine Mitchell, London, 1971.

11. Helen Cameron Gordon(Lady Russell),Syria as it is, london, 1939.

12. Hildebrand, Klaus : Deutshe Aussen – politik (1933 – 1945), Vom Reich Zum Wettreich, Hitler, NSDAP und Koloniale Frage (1919 – 1945), Wilhelm Fink Verlag, Munchen, 1969.

13. Himadeh, Sa'id : Economic Organization of Syria, Social Sciences, American University of Beirut , Beirut, 1936.

14. H ouram : Syria and Lebanon,London: Oxford University Press 1946.

15. Hurewits, Jacop Coleman, Diplomacy in Near And Middle East, A documentary Record, Vols. (Princeton: Van Nostrand 1956).